الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

محددات الصناعة الاستخراجية في سورية ومتطلبات زيادة العوائد الوطنية من الاستثمارات النفطية الدولية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالب: **حسن محمود خدام**

إشراف:

د. هيثم أحمد عيسى

أستاذ مساعد

قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

مشاركة بالإشراف:

د. زياد أيوب عربش

أستاذ مساعد

قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

العام الدراسي 2020-2021

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

نوقشت هذه الاطروحة

إعداد الطالب: حسن محمود خدام

من قبل السادة الأساتذة أعضاء لجنة الحكم والمناقشة بموجب قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /2038/ بالجلسة رقم /...../ تاريخ 2021/6/28 والتالية أسمائهم:

الدكتور فادي خليل
الأستاذ في قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد/ جامعة دمشق عضواً

الدكتور حيان أحمد سلمان
الأستاذ في قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد/ جامعة تشرين عضواً

الدكتور هيثم أحمد عيسى
الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد/ جامعة دمشق عضواً مشرفاً

الدكتور عبد القادر عزوز
الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد/ جامعة تشرين عضواً

الدكتور ثائر سلطان
المدرس في قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد/ جامعة دمشق عضواً

وأجيزت يوم الاثنين بتاريخ /28/6/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اقرأ وربك الأكرم﴾

﴿الذي علّم بالقلم﴾

﴿علّم الإنسان ما لم يعلم﴾

صدق الله العليّ العظيم

سورة العلق((3-4-5))

الإهداء

إلى روح سيدي ومرشدي ومعلمي الأول في هذه الدنيا . . . سيدي الوالد

إلى سنديانة العائلة . . . أمي

إلى زهرتي الصغيرة . . . ابنتي رباب

إلى ابتسامة أخي الأكبر أبو عماد وجميع أفراد أسرتي : إخوتي وأخواتي وعائلاتهم

إلى الأخ المهندس سليمان ديب المحترم

إلى كل من أحب وكل محب . . . أهدي هذا الحصيد

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر على سبيل الذكر لا الحصر:

الدكتور هيثم أحمد عيسى لقبوله ومتابعته الإشراف على البحث.

الدكتور زياد أيوب عربش لقبوله ومتابعته المشاركة بالإشراف على البحث.

السادة أعضاء لجنة الحكم والمناقشة :

د.فادي خليل /نائب عميد كلية الاقتصاد للشؤون العلمية – جامعة دمشق.

د. حيان سلمان/ الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين.

د. عبد القادر عزوز/ الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

د. ثائر سلطان/ المدرس في قسم الاقتصاد –كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

عمادة وهيئة التدريس والموظفين في كلية الاقتصاد لرعايتهم ومتابعتهم الدؤوبة لشؤون الطلاب بمرونةٍ عالية وطاقة متجددة.

وزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسة العامة للنفط وشركاتها ومديرياتها لما تم تقديمه من بيانات ساهمت في إنجاز البحث.

لكم مني خالص الامتنان

ملخص الدراسة

شكلت الصناعة الاستخراجية النفطية مرتكزاً أساسياً للاقتصاد السوري خلال عقود طويلة قبل الحرب، كمكون رئيس في الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري وميزان المدفوعات والمالية العامة، وشكلت المورد المالي الأهم في تأسيس الكثير من البنى والهياكل الاقتصادية والملجأ المالي خلال الأزمات الاقتصادية المختلفة، إضافةً لدورها في تحقيق استقرار ميزان الطاقة.

خلال الحرب، تدهورت المؤشرات النفطية والاقتصادية بشكلٍ كبير بدمار القسم الأعظم من البنى التحتية النفطية وغير النفطية وتآكل الموارد المالية والطاقوية. من جهةٍ أخرى، شهدت الصناعة النفطية وسوقها تغيرات إقليمية وعالمية مهمة في سياق التطورات التي عصفت بالاقتصاد العالمي.

بحثنا الحالي يوضح إمكانية إعادة تفعيل دور القطاع النفطي وبناءه اعتماداً على الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه العملية، تستوجب التحضير المبكر لمفاوضات ناجحة ترتكز على الإمكانات والمزايا النسبية وتأخذ بالاعتبار مواطن الضعف في موقف المفاوض السوري تجاه شركات النفط العالمية.

بين البحث وجود مشاكل بنيوية وأخرى مستجدة في الصيغ الحالية لعقود النفط السورية، تتلخص الثغرات البنيوية بنمطية الشروط العقدية وقلة مراعاتها للتمايزات النسبية بين المناطق الاستثمارية المختلفة وطبيعة الأنشطة النفطية المستهدفة إضافةً إلى ضعف المرونة تجاه تغيرات البيئة الاقتصادية والنفطية خلال فترة تنفيذ وسريان العقود. وتم تقديم حزمة مقترحاتٍ لتعديل الشروط العقدية بما يؤدي إلى تحسين عوائد الدولة بحدود المحافظة على حوافز اقتصاديةٍ كافيةٍ للشركات النفطية.

كلمات مفتاحية: عقود نفطية، شركات نفطية، تفاوض، محددات، صناعة استخراجية، عوائد نفطية.

مشكلة البحث

تعاني الصناعة النفطية في سورية من العديد من المحددات والعقبات التي تؤثر بشكلٍ كبيرٍ في عملها. تعد بعض تلك المحددات من تبعات الحرب الأخيرة على سورية مثل خروج شركات النفط من العمل ومغادرة البلد وتضرر الكثير من المنشآت والحقول النفطية بفعل العمليات الإرهابية والاستغلال غير الصحيح لها من قِبل العصابات المسلحة. كذلك، توجد بعض المحددات الأخرى المزمنة مثل جمودية[1] عقود النفط السورية تجاه تطور محددات الصناعة النفطية عموماً والعلاقة بين الدول المنتجة وشركات النفط العالمية خصوصاً[2]، وقصور تلك العقود عن معالجة الكثير من القضايا الاقتصادية والقانونية والفنية التي قد تطرأ خلال فترة تنفيذها وسريانها، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تطوير تلك العقود بالرجوع إلى تجارب الدول الأخرى في هذا المجال للاستفادة منها وتقديم صيغٍ عقديةٍ أكثر انسجاماً مع تحديات وتطورات المرحلة القادمة، بما يعكس من جهة مآل السوق النفطية الدولية واستراتيجية الدول المضيفة والشركات الدولية، ومن جهةٍ أخرى متطلبات نهوض وتعافي مفاصل الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة البناء والتنمية. لا بدَّ في إطار معالجة هذه المشكلة سعياً لتحقيق المصالح الوطنية السورية من ضرورة التمييز بين الشركات الأجنبية التي ستعود للعمل في أعقاب انتهاء الحرب على سورية فبعض تلك الشركات هاجرت لوحدها مع بداية الحرب، وبعضها ترك العمل بطلب من حكومته، ويوجد قسم ثالث بقي يعمل رغم كل الضغوط الدولية عليها.

فرضيات البحث

- ستشكِّل الصناعة النفطية إحدى روافع الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة البناء والتنمية.
- يمثل ميزان الطاقة في سورية أداة تخطيطٍ أساسيةٍ يجب أن ترتكز عليها عملية تطوير الصناعة النفطية في سورية.
- تعاني عقود النفط بين الحكومة السورية والشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط واستثماره من الكثير من الثغرات[3] التي تؤثر سلباً في حصة سورية من العوائد المالية من تلك العقود.
- تفرض التحولات الجديدة في مجال الصناعة النفطية وكذلك الظروف الدولية الجديدة ضرورة إعادة تقييم وصياغة عقود النفط بين الحكومة السورية والشركات الأجنبية.

أهمية البحث

---

[1] كونها لا تأخذ تماما تطور محددات الصناعة النفطية وتغيرات ظروف البيئة الاقتصادية المؤثرة في تلك العقود، وتذبذب أسعار النفط الدولية ولا تزال قاصرة عن معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية والفنية والقانونية التي قد تطرأ خلال فترة تنفيذها وسريانها، ولم تشهد تلك العقود خلال تاريخها الطويل تطوير حقيقي يطال بنيتها الأساسية بشكل شامل، وإنما اقتصر على تعديل جزئي في بعض الجوانب المالية المتعلقة بطريقة توزيع الإيرادات والتكاليف بين الطرفين المتعاقدين.

[2] مثل ظهور منظمة الأوبك في الستينات ومنظمة الأوابك لاحقا وتطور دور الشركات الوطنية.

[3] هذه الثغرات مشار إليها في المقدمة وفي مشكلة البحث.

تأتي أهمية البحث من كونه ينسجم مع متطلبات المرحلة المقبلة لتطوير الصناعة النفطية في سورية في ظل التحولات الجذرية في مرحلة إعادة البناء والتنمية، وانطلاقا من المحددات الأساسية التي تحكم هذه الصناعة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وبما يسهم في تحسين منافع البلد من عقودها النفطية ومعالجة الكثير من الثغرات في علاقة الدولة بشركات النفط الأجنبية حاضراً ومستقبلاً.

أهداف البحث

1. دراسة واقع الصناعة النفطية وأهم أطرافها ومؤشراتها.
2. دراسة ميزان الطاقة السوري ومتطلبات معالجة العجز فيه.
3. تحليل أهم أنواع العقود النفطية في العالم واستراتيجية كل طرفٍ تجاه تلك العقود.
4. دراسة واقع عقود النفط السورية والتحديات التي تواجهها في مرحلة إعادة البناء والتنمية.[4]
5. اقتراح صيغٍ تعاقديةٍ جديدةٍ في ضوء تحولات الصناعة النفطية ومرحلة إعادة البناء والتنمية.

الحدود الزمانية للبحث

يركز البحث على الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2017 بشكلٍ خاص ويتطرق لبعض المعلومات التاريخية التي تسبق تلك الفترة فيما يتعلق تحديداً بتطور العلاقة بين الشركات الأجنبية والجانب الوطني، خاصةً فيما يخص فلسفة العقود النفطية المطبقة في سورية.

الحدود المكانية والموضوعية للبحث

يركز البحث بشكل أساسي على قطاع الصناعة النفطية في الجمهورية العربية السورية والتي تشكل القسم الأعظم من الصناعة الاستخراجية في سورية.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي مستخدما أسلوب تحليل الحالة بالاعتماد على أدوات التحليل الاقتصادي القياسي(دراسة الانحدار).

صعوبات البحث

خلال العمل على إنجاز البحث كان هناك صعوبة في الوصول إلى بعض البيانات من وزارة النفط نظراً لخصوصيتها وصعوبة فهم بعض الأرقام والمصطلحات دون مساعدة المختصين في الوزارة. أيضاً، لم نتمكن من الوصول إلى كامل البيانات المطلوبة للبحث في بعض سنوات الدراسة نتيجة غياب أو نقص الإحصاءات خلال مرحلة الحرب على سورية.

---

[4] سمحت لنا المؤسسة العامة للنفط بالوصول إلى كافة نصوص العقود الموقعة والاطلاع عليها بغرض الدراسة.

الدراسات السابقة

1- محمد، محمد شوقي، الصناعة النفطية وآثارها في التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006.

يدرس البحث إمكانية تحقيق مزايا وفوائد استراتيجية واقتصادية مهمةٍ من خلال التركيز على الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية كبلد عبورٍ لخطوط النفط والغاز والكهرباء لمواجهة العجز المتوقع في ميزان الطاقة. أظهر البحث أهمية النفط في توليد الدخل القومي ورفد عملية التنمية الاقتصادية، من خلال التوسع في الاستكشاف والإنتاج والصناعات التحويلية والبتروكيماوية وتوليد الطاقة الكهربائية، إضافةً إلى فرص تحقيق الإيرادات من أجور عبور النفط والغاز والكهرباء عبر سورية.

2- ابراهيم، قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري نموذجا، الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

تناول البحث بالتحليل مكانة وأهمية النفط في رسم الخرائط السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي ودوره في إنتاج الأزمات والصراعات الدولية، والدور الذي تؤديه منظمة الأوبك ومن ضمنها المجموعة العربية في تحقيق مصالح أعضاءها والتأثير في الهيكل السوقي وميزان العلاقة بين المنتجين والمستهلكين، وأهم ما تعرضت له هذه المنظمة من ضغوط دولية لتقويض مكانتها ودورها.

ركز البحث على حالة النفط السوري ومكانته في تشكيل مؤشرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والمالية العامة وميزان المدفوعات، مبيناً أهم التحديات التي تواجه الصناعة النفطية في سورية واتجاهاتها المتوقعة مستقبلاً، وأخيراً، تم اقتراح جملة من الحلول والبدائل لمواجهة التحديات النفطية والطاقوية في سورية في الأجلين المتوسط والطويل.

3- معروف، ثائر، دراسة تحليلية لقطاع النفط السوري وأثره على الاقتصاد الوطني(الشركة السورية للنفط والغاز نموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2012.

يدرس البحث موقع النفط في الموازنة العامة للدولة ودور الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودور النفط في تحقيق الأمن الطاقوي. بين البحث أن عدم كفاءة استخدام المشتقات النفطية نتيجة الدعم الحكومي لها قد أدى لتنامي الطلب عليها وسبب عجزاً في الميزان التجاري وهدراً في الموارد المالية للدولة والتي كان من الممكن تخصيصها لأغراض تنموية.

4- Kaiser.J.Mark&Pulsipher.G.Allan," **fiscal system analysis: concessionary &contractual systems used in offshore petroleum arrangements**" , Louisiana State University& U.S Department of Interior minerals management service Gulf of Mexico OCS Region, March 2004.

قام الباحث بتحليل النظام المالي الذي يحكم عمل العقود النفطية بشكلٍ عام، من خلال بناء علاقات تابعية بين صافي القيمة الحالية لأرباح العقود والمتغيرات المالية المختلفة سواءً كانت خارجية أو داخلية تحكمها الشروط المالية في العقود، واستخدم طريقة تحليل الانحدار للتنبؤ بتلك العلاقات من حيث الاتجاه أو التأثير النسبي، حيث توصل إلى وضع صيغٍ رياضيةٍ لعلاقة المتغيرات المالية المختلفة ببعضها وهي سعر النفط العالمي وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية ومعدل العائد الداخلي والضرائب وإتاوة الحكومة، وقام باختبارها على بيانات حقلين نفطيين نموذجيين الأول بحري في خليج المكسيك والثاني بري في أنغولا وقام بتعميم النتائج .

5- AdeolaAenikinju&L.OladeleOderinde, **"economics of offshore oilinvestment projects and PSC: A meta- modeling analysis"**, University of Ibadan, Nigeria,2009.

قام الباحث بتحليل أثر العوامل المالية المختلفة على عقود تقاسم الإنتاج في نيجيريا، مستخدماً أسلوب تحليل الانحدار للتنبؤ باتجاه ودرجة تأثير كل من سعر النفط والضرائب وإتاوة الحكومة وغيرها من المتغيرات المالية المستقلة على المتغيرات التابعة وهي صافي التدفقات النقدية للحكومة والمقاول وكذلك معدل العائد الداخلي حيث بينت الدراسة أن أكثر من 80% من تغيرات المتغيرات التابعة المذكورة تفسرها المتغيرات المالية موضوع الدراسة ويفسر تغير سعر النفط العالمي النسبة الأكبر منها.

6- Ghandi.Abbas&Synthia Lin, **"Economic efficiency and optimal contractual design of Iraq's oil service contracts "**, University of California at Davis, U.S,2013.

قدم البحث تحليلا للفعالية الاقتصادية المحققة في عقود نفط العراق عبر دراسة حالة أكبر حقول العراق النفطية وهو حقل الرميلة حيث استخدم الباحث البرمجة الديناميكية للوصول إلى مستوى الانتاج الأمثل بالنسبة للحقل واعتمد على نموذج (Hartl& Gao 2004) حيث توصل إلى أن هناك خسائر تقدر بين 70−90 بليون دولار خلال مدة العقد مقدرةً بالقيمة الحالية لعام 2008 وذلك نتيجة انحراف مستويات الإنتاج الفعلية عن مستوى الإنتاج الأمثل اقتصادياً.

7- Ghandi.Abbas&Synthia Lin, **"Iran's buy-back oil service contracts and optimal production: the case of Soroosh&Nowrooz "**, University of California at Davis, U.S, December, 2011.

قام الباحث بتحليل العقود النفطية في إيران مطبقاً على حقل سوروز−نوروز أكبر حقول إيران النفطية، بغرض معرفة مدى تحقيق هذه العقود لمستويات الإنتاج المثلى اقتصادياً، وقد استخدم الباحث البرمجة الديناميكية في دراسته حيث توصل إلى أن العقود النفطية في إيران تركز على تعظيم الإنتاج الإجمالي خلال سنوات العقد مع إهمال المستويات المثلى اقتصادياً، وبالتالي ابتعاد مستويات الإنتاج الفعلية عن المثلى وتقليل الأرباح المحققة بالقيمة الحالية لسنة الدراسة.

قائمة الرموز و المصطلحات	
اتفاقيات المشاركة بالإنتاج Production Sharing Agreements	عقود الامتياز: Concession Agreements
عقد خدمة إعادة الشراء: Buy-Back Service Contract	عقود الخدمة: Service Contracts
عقد خدمة الخطورة: Risk Service Contract	عقد الخدمة الفنية: Technical Service Contract
المشاريع المشتركة: Joint Venture enterprises	عقد خدمة التشغيل: Operating Service Contracts
مكافآت الإنتاج: Production Bonus	مكافآت التوقيع: Signature Bonus
الإتاوة: Royalty	الريع: Rental
نفط الربح: Profit Oil	نفط التكلفة: Cost Oil
أجور الخدمات النفطية: Service Fees	مساهمة الحكومة في الاستثمار: State Participation
صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة: NPVG	صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول: NPVC
سعر برميل النفط: P	معدل العائد الداخلي على الاستثمار: IRR
سعر خصم المقاول: D^c	سعر الخصم (D)
نسبة إتاوة الحكومة: R	سعر خصم الحكومة: D^g
فترة استرداد التكاليف: PBP	نفط التكلفة : CO
مدة العقد: k	حصة الحكومة من نفط الربح: PO/G
الإيرادات الاجمالية خلال السنة: GRt	صافي التدفقات النقدية السنوية: NCFt
معامل خاص يعتمد على درجة API والمحتوى الكبريتي: ogt , ggt	النفقات الاجمالية خلال السنة: GEt
كميات إنتاج كل من النفط والغاز خلال العام: oQt , gQt	أسعار كل من النفط والغاز في السوق: oPt , gPt
إجمالي النفقات التشغيلية خلال السنة: OPEXt	إجمالي النفقات الرأسمالية خلال السنة: CAPEXt
قيمة اتاوة الحكومة الإجمالية خلال السنة: ROYt	إجمالي الضرائب المدفوعة خلال السنة: TAXt
التكاليف المستحقة الاسترداد خلال السنة: PBCt	مخصص استرداد التكلفة خلال السنة: CRt
العجز في استرداد التكاليف خلال السنة: dt	الفائض من مخصص استرداد التكلفة خلال السنة: st
حصة المقاول الاجنبي من المتحصلات النقدية خلال السنة: CTt	التكاليف المستردة فعلا خلال السنة: APBCt
التكاليف السنوية الإجمالية: TCt	حصة الحكومة من المتحصلات النقدية خلال السنة: GTt

فهرس المحتويات		
تسلسل	البيان	الصفحة
	العنوان	
	الاهداء	
	شكر وتقدير	
	ملخص الدراسة	
	مشكلة البحث	
	فرضيات البحث	
	أهمية البحث	
	أهداف البحث	
	الحدود الزمانية والمكانية للبحث	
	الدراسات السابقة	
	قائمة الرموز و المصطلحات	
	فهرس المحتويات	
	الجداول	
	الأشكال البيانية	
0	المقدمة	22
1	الفصل الأول: الصناعة النفطية وأهم الأطراف المؤثرة فيها	24
.0.1	مقدمة	24
.1.1	المبحث الأول: شركات النفط العالمية قدراتها واستراتيجياتها	25
1.1.1	ماهية شركات النفطية العالمية وسماتها	25
.2.1.1	شركات النفط العالمية بين المنافسة والتشبيك	27
1.2.1.1	مرحلة الأمركة النفطية(1880-1928)	27
2.2.1.1	مرحلة الكارتل الثلاثي(1928-1945)	27
3.2.1.1	مرحلة الشقيقات السبع(1945-1970)	28
4.2.1.1	مرحلة الاندماج والاستحواذ (1990-2005)	30

5.2.1.1	مرحلة العمالقة الستة الكبار (2019-2005)	31
.2.1	المبحث الثاني: الدول المنتجة وشركات النفط الوطنية	32
.1.2.1	علاقة الدول المنتجة بالمستهلكة...مسار تاريخي	32
1.1.2.1	مرحلة الاستعمار النفطي	33
.2.1.2.1	مرحلة التحدي والمبادرة الوطنية	34
.3.1.2.1	مرحلة الفاعلية في الهيكل السوقي	34
.2.2.1	شركات النفط الوطنية...مكانتها وأدواتها	35
.1.2.2.1	النشأة والتأسيس	35
.2.2.2.1	الأهمية والأهداف	36
.3.2.1	مكانة شركات النفط الوطنية من حيث الاحتياطي	37
.3.1	المبحث الثالث: التكتلات العالمية في صناعة النفط ومحدداتها البنيوية	39
.1.3.1	الكارتل النفطي العالمي: الجذور والنشأة	39
.2.3.1	منظمة الأوبك"OPEC"	40
.1.2.3.1	ظروف نشأة الأوبك	40
.2.2.3.1	أهداف منظمة الأوبك وخصائصها	41
.3.2.3.1	العضوية في منظمة الاوبك	42
.4.2.3.1	الدول المنتجة للنفط خارج الاوبك	44
.3.3.1	الوكالة الدولية للطاقة	45
.1.3.3.1	مبررات إنشاء الوكالة وأهدافها	46
.2.3.3.1	الاستراتيجيات السوقية للوكالة الدولية للطاقة	46
.1.2.3.3.1	تشجيع استهلاك مصادر الطاقة البديلة	47
.2.2.3.3.1	تنويع مصادر الامداد خارج الاوبك	47
.3.2.3.3.1	سياسة التخزين الاستراتيجي	47
.4.2.3.3.1	السيطرة على صناعة التكرير	47
.5.2.3.3.1	الضرائب على المشتقات النفطية	48
.6.2.3.3.1	تشجيع بدائل الطاقة	48
.7.2.3.3.1	تطوير آليات التسويق والتسعير النفطي	48
.4.1	المبحث الرابع: سوق النفط العالمية وتطور سعر النفط الخام	48
.1.4.1	سوق النفط العالمية...الخصوصية والسلوك العام	48
.2.4.1	التجارة النفطية العالمية	49
.1.2.4.1	اتجاهات تجارة النفط الخام في العالم	50

.2.2.4.1	شبكة تجارة النفط الخام عالميا	50
.3.4.1	أبرز الأزمات النفطية العالمية(1970-2016)	51
.1.3.4.1	الأزمة النفطية عام 1973(تصحيح الأسعار)	51
.2.3.4.1	الأزمة النفطية عام 1979	51
.3.3.4.1	الأزمة النفطية المعاكسة عام 1986	52
.4.3.4.1	الأزمة النفطية عام 1998	52
.5.3.4.1	الأزمة النفطية عام 2004 (ثورة اسعار النفط)	52
.6.3.4.1	الأزمة النفطية عام 2009	52
.7.3.4.1	الأزمة النفطية عام 2014	52
.4.4.1	تطور سعر الخام وقواعد التسعير	52
.1.4.4.1	نظام التسعير بنقطة الأساس(فترة ما بين الحربين)	52
.2.4.4.1	نظام التسعير بعد الحرب العالمية الثانية	52
.3.4.4.1	القواعد والاتجاهات السعرية في ظل الأوبك	53
.4.4.4.1	أسعار الخام بعد الأزمة النفطية المعاكسة وحتى عام2000	54
.5.4.4.1	تطور سعر الخام بين عامي 2001-2010	55
.6.4.4.1	تطور سعر الخام بين عامي 2011-2019	56
.5.1	خاتمة	57
2	الفصل الثاني: الصناعة النفطية في سورية	58
.0.2	مقدمة	60
.1.2	المبحث الأول: تطور الصناعة النفطية في سورية	60
.1.1.2	الاستثمار النفطي في سورية...محطات تاريخية	61
.1.1.1.2	مرحلة ما قبل التأميم حتى عام 1964	61
.2.1.1.2	مرحلة التأميم 1964-1974	62
.3.1.1.2	مرحلة الانفتاح أمام الشركات الأجنبية 1974-2000	62
.4.1.1.2	مرحلة التوسع في دعوة الشركات الأجنبية 2000-2010	63
.5.1.1.2	مرحلة الحرب والإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب 2011-2019	64
.2.1.2	أهم مؤشرات قطاع النفط السوري	64
.1.2.1.2	الاستكشاف والتنقيب	65
.2.2.1.2	الإنتاج والاحتياطي	65
.3.2.1.2	الإنتاج	66
.4.2.1.2	الاحتياطي	67
.5.2.1.2	الاستهلاك والتصدير	68

.2.2	المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للصناعة النفطية في سورية	69
.1.2.2	النفط رافعة استراتيجية في الاقتصاد	70
.2.2.2	أثر النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي	70
.1.2.2.2	النفط في الناتج المحلي الاجمالي	71
.2.2.2.2	النفط في المالية العامة للدولة	71
.3.2.2.2	النفط في ميزان التجارة السوري	72
.3.2	المبحث الثالث: ميزان الطاقة في سورية	75
.1.3.2	مفهوم ومنهجية ميزان الطاقة	76
.2.3.2	المكون الطاقوي في الاقتصاد السوري	76
.3.3.2	عناصر ميزان الطاقة في سورية(المصادر، قنوات الاستهلاك)	78
.1.3.3.2	الإنتاج	79
.2.3.3.2	الاستيراد والتصدير	79
.3.3.3.2	الاستهلاك	80
.4.3.2	مصادر وقنوات استهلاك الطاقة في سورية خلال الأزمة	81
.5.3.2	توقعات الطلب على الطاقة في سورية حتى عام 2030	82
.4.2	المبحث الرابع: تطوير الصناعة النفطية في ضوء متطلبات ميزان الطاقة في سورية	84
.1.4.2	تقدير الطلب على مصادر الطاقة التقليدية ومسألة الفجوة الطاقية	86
.1.1.4.2	الميزان النفطي حتى عام 2030	86
.2.1.4.2	ميزان الغاز الطبيعي حتى عام 2030	87
.3.1.4.2	ميزان المشتقات النفطية حتى عام 2030	88
.2.4.2	منطلقات تطوير المصادر التقليدية للطاقة في سورية	89
.1.2.4.2	العلاقة مع السوق العالمية للنفط والغاز	90
.2.2.4.2	العلاقة مع الشركات النفطية الدولية	91
.3.2.4.2	موقع سورية الاقليمي كبلد عبور إلى أسواق النفط والغاز	92
.4.2.4.2	التوسع أفقيا وعموديا في حلقات الصناعة النفطية	93
.5.2	خاتمة	94
3	الفصل الثالث: المفاوضات حول العقود النفطية أهميتها ومقوماتها	95
.0.3	مقدمة	97

.1.3	المبحث الأول: منطق المفاوضات وأهميتها في العقد النفطي	97
.1.1.3	منطق المفاوضات المتعلقة بعقود التجارة الدولية	98
.2.1.3	خصائص المفاوضات في عقود التجارة الدولية	98
.1.2.1.3	حرية الارادة في التعاقد مبدأ أساسي في المفاوضات	99
.2.2.1.3	المفاوضات مرحلة مؤقتة وتحضيرية لاحتمال التعاقد	100
.3.2.1.3	تباين الأدوات والاستراتيجيات باختلاف موطن وانتماء المتعاقدين	100
.4.2.1.3	يعد التفاوض فن ويتطلب مهارات عالية	100
.3.1.3	مراحل التفاوض: الأطر القانونية	101
.1.3.1.3	الاتفاق على مبدأ التفاوض	101
.2.3.1.3	عقد التفاوض	102
.3.3.1.3	الوعد بالتعاقد	102
.4.3.1.3	خطاب النوايا	103
.5.3.1.3	التوقيع بالأحرف الأولى	103
.4.1.3	أهمية المفاوضات في العقود النفطية	103
.5.1.3	التحضير للمفاوضات وتأهيل الشركات النفطية	103
.1.5.1.3	المناقصة العامة	104
.2.5.1.3	المناقصة المحدودة(الدعوة المباشرة)	105
.3.5.1.3	الاتفاق المباشر	106
.4.5.1.3	جولات التراخيص النفطية	106
.6.1.3	إعادة التفاوض ومراجعة العقد النفطي	107
.2.3	المبحث الثاني: ميزان القوى التفاوضية وأهم محدداته	107
.1.2.3	الموقف التفاوضي العام تجاه العقد النفطي	108
.2.2.3	المحددات التفاوضية المرتبطة بالسياق الاقتصادي العالمي	108
.1.2.2.3	نمو الاقتصاد العالمي	110
.2.2.2.3	أسعار النفط العالمية	110
.3.2.2.3	سعر صرف الدولار	111
.4.2.2.3	أسعار المعادن الرئيسية	112
.3.2.3	المحددات التفاوضية المتعلقة بالدول المضيفة	113
.1.3.2.3	معدل النمو الاقتصادي في البلد	114
.2.3.2.3	الاستقرار الاقتصادي الكلي	114
.3.3.2.3	هيكل الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد الاقليمي	114

.4.3.2.3	البنية التحتية	115
.5.3.2.3	تطور القطاع الصناعي والتكنولوجي	116
.6.3.2.3	المؤشرات النفطية	116
.7.3.2.3	الموقع الجغرافي	116
.3.2.3	المحددات التفاوضية المتعلقة بالشركات النفطية	118
.1.4.2.3	القدرات الرأسمالية	118
.2.4.2.3	الانتشار الجغرافي	118
.3.4.2.3	المزايا التنظيمية وتحريك الأصول	119
.4.4.2.3	المزايا التقنية والمعرفة التخصصية	120
.3.3	المبحث الثالث: المناخ الاستثماري النفطي في سورية ومكونات الموقف التفاوضي	120
.1.3.3	مراجعة في السياسة النفطية لسورية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر	121
.2.3.3	الموقف التفاوضي أمام الشركات النفطية: مؤشرات القوة والضعف	121
.1.2.3.3	المؤشرات الاقتصادية الكلية	123
.1.1.2.3.3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	124
.2.1.2.3.3	معدل البطالة	124
.3.1.2.3.3	الميزان التجاري	125
.4.1.2.3.3	المديونية الخارجية	125
.5.1.2.3.3	معدل التضخم	126
.6.1.2.3.3	سعر الصرف	127
.2.2.3.3	المؤشرات النفطية	128
.1.2.2.3.3	الوضع الجيولوجي العام في سورية	129
.2.2.2.3.3	الاحتياطي والإنتاج	129
.3.2.2.3.3	البنية التحتية النفطية	131
.4.2.2.3.3	ميزان الطاقة في سورية	132
.3.3.3	تقييم الموقف التفاوضي	134
.4.3	المبحث الرابع: تجارب دولية في العلاقة التفاوضية مع شركات النفط: الدروس المستفادة	135
.1.4.3	التجربة العراقية	137
.1.1.4.3	مبررات دراسة التجربة العراقية	137
.2.1.4.3	تطور العلاقة التفاوضية بين العراق والشركات النفطية	137
.1.2.1.4.3	المفاوضات في مرحلة كسر الامتيازات 1958-1970	137

.2.2.1.4.3	المفاوضات النفطية في مرحلة التأميم 1970-2003	137
.3.2.1.4.3	المفاوضات النفطية في مرحلة عقود التراخيص بعد عام 2003	139
.2.4.3	التجربة الإيرانية	139
.1.2.4.3	مبررات دراسة التجربة الإيرانية	141
.2.2.4.3	مسيرة العقود النفطية في إيران	141
.1.2.2.4.3	من قفص الامتيازات إلى فخ التأميم(1901-1996)	142
.2.2.2.4.3	مرحلة الانفتاح الحذر _عقود إعادة الشراء_(1997-2006)	142
.3.2.2.4.3	مرحلة عقود إعادة الشراء التحفيزية (2007_2015)	142
.4.2.2.4.3	المرحلة الحالية: العقد الايراني(العقد التشعبي)	143
.3.4.3	الدروس المستفادة	144
.1.3.4.3	الدروس من التجربة الإيرانية	144
.2.3.4.3	الدروس من التجربة العراقية	145
.5.3	خاتمة	146
4	الفصل الرابع: تطوير عقود النفط في مرحلة إعادة البناء والتنمية	148
.0.4	مقدمة	148
.1.4	المبحث الأول: الأنظمة التعاقدية في الصناعة الاستخراجية	149
.1.1.4	منهجية النظم المالية للصناعات الاستخراجية	149
.2.1.4	الصيغ التعاقدية بين الشركات النفطية والدول المضيفة	150
.1.2.1.4	عقود التأجير Lease Agreement	150
.2.2.1.4	عقود الامتياز Concession Agreements	151
.3.2.1.4	عقود المشاركة في الإنتاج Production Sharing Agreements	153
.4.2.1.4	عقود الشركات المشتركة Joint Ventures (JV)	156
.5.2.1.4	عقود الخدمات Services Contracts	157
.1.5.2.1.4	أشكال عقود الخدمة بحسب المخاطرة	158
.2.5.2.1.4	أهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها عقود الخدمة	159
.3.5.2.1.4	النماذج المشتقة من عقود الخدمة	159
.2.4	المبحث الثاني: عقود النفط السورية واقعها ومبررات تطويرها	160
.1.2.4	منهجية عقود النفط في سورية: الإطار العام	160
.2.2.4	أهم الملامح المشتركة بين عقود النفط السورية	162
.3.2.4	الإشكاليات التعاقدية في الصيغ الحالية ومبررات تعديلها	165

.3.4	المبحث الثالث: التعديلات والصيغ البديلة للعقود الحالية	167
.1.3.4	طبيعة العقود الحالية: الشروط والأهداف	167
.1.1.3.4	العقود الاستكشافية(تنقيب وإنتاج)	168
.2.1.3.4	عقود التنمية والتطوير(رفع مردود المكامن النفطية)	170
.2.3.4	اقتراح بعض التعديلات في الشروط الاقتصادية للعقود الحالية	172
.3.3.4	خيارات بديلة للصيغ العقدية الحالية	176
.1.3.3.4	عقود مقترحة للأنشطة الاستخراجية (الاستكشاف، التنمية والإنتاج)	176
.2.3.3.4	عقود مقترحة لإنشاء وإعادة تأهيل البنى التحتية النفطية	179
.4.4	المبحث الرابع: تقييم الصيغ العقدية المقترحة ونتائج تطبيقها	180
.1.4.4	خيارات النمط الاستثماري المحتمل وعلاقته بالخيار التمويلي	180
.1.1.4.4	خيارات النمط الاستثماري	181
.2.1.4.4	خيارات التمويل	182
.3.1.4.4	النمط الاستثماري الأمثل لقطاع النفط في سورية	183
.2.4.4	تقييم الصيغ البديلة والتعديلات المقترحة للعقود الحالية	184
.1.2.4.4	التقييم الاقتصادي للصيغ العقدية البديلة المقترحة	184
.2.2.4.4	التقييم الاقتصادي للتعديلات المقترحة	186
.1.2.2.4.4	النموذج الاقتصادي المستخدم في التقييم	186
.2.2.2.4.4	متغيرات الدراسة	187
.3.2.2.4.4	مجتمع وبيانات الدراسة	188
.4.2.2.4.4	نموذج الانحدار	189
.5.2.2.4.4	تحليل نتائج النموذج	197
.3.2.4.4	نتائج تقييم الصيغ العقدية وتعديلاتها	198
.5.4	خاتمة	200
5	النتائج والتوصيات	
6	الخاتمة	
7	قائمة المراجع	
8	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	أكبر شركات النفط العالمية المعروفة بالشقيقات السبع	26
(2)	أبرز صفقات الاندماج بين شركات النفط العالمية خلال الفترة(1998-2000)	28
(3)	احتياطي النفط المؤكد لدى عمالقة الصناعة النفطية عام 2018	29
(4)	نشأة أهم شركات النفط الوطنية العالمية	33
(5)	تسلسل انضمام أعضاء منظمة الأوبك منذ تأسيسها وحتى عام 2018	41
(6)	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك عام 2018	43
(7)	شركات النفط العالمية التي وقعت عقود للتنقيب في سورية خلال الفترة(1974-2000)	61
(8)	إنجازات الحفر الاستكشافي ونتائجه في سورية خلال الفترة(2001-2015)	63
(9)	مؤشرات احتياطي النفط في سورية عام 2016	66
(10)	مؤشرات التجارة الخارجية السورية بما فيها النفط خلال الفترة(2005-2010)	73
(11)	إنتاج أهم مصادر الطاقة في سورية خلال الفترة(2006-2016)	78
(12)	تطور استيراد وتصدير أهم مصادر الطاقة في سورية خلال الفترة(2006-2011)	80
(13)	استهلاك أهم مصادر الطاقة في سورية خلال الفترة(2006-2016)	81
(14)	عجز ميزان النفط الخام خلال الفترة(2021-2030)	86
(15)	العجز في ميزان الغاز خلال الفترة(2021-2030)	87
(16)	ميزان الطاقة للبنزين والمازوت خلال الفترة(2021-2030)	88
(17)	ميزان الطاقة للفيول والغاز المسال خلال الفترة(2021-2030)	89
(18)	بعض العوامل التي يمكن أن تقود لإعادة التفاوض حول العقد النفطي	106
(19)	أكبر خمس شركات نفط عالمية بحسب قيمتها السوقية ومبيعاتها وأرباحها عام 2017	118
(20)	عقود الخدمة الموقعة في العراق ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية	139
(21)	عقد الامتياز الموقع في سورية مع شركة الامتيازات النفطية(سورية ولبنان) عام 1938	150
(22)	أهم ما يميز عقود الامتياز الحديثة عن عقود الامتياز التقليدية	152
(23)	مثال شامل لعقد تقاسم إنتاج نفطي في سورية	160
(24)	برنامج العمل والنفقات في العقود الاستكشافية الموقعة خلال الفترة(2000-2010)	167
(25)	شروط التقاسم في العقود الاستكشافية الموقعة خلال الفترة(2000-2010)	168
(26)	برنامج العمل والنفقات في عقود(كوكب، عودة، تشرين والشيخ منصور)	170

(27)	شروط التقاسم في عقود(كوكب، عودة، تشرين والشيخ منصور)	170
(28)	خيارات استثمار قطاع النفط في سورية ونتائج تطبيقها	180
(29)	تحليل مصادر التمويل المحتملة للاستثمارات النفطية	181
(30)	الحصص النسبية لكل من الحكومة والمقاول من صافي الإيرادات الحالية وفق صيغ عقدية وسيناريوهات سعرية	184
(31)	المتغيرات المستقلة المستخدمة لبناء النموذج	187
(32)	معاملات الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة	191
(33)	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لكل من NPVC و NPVG على كافة المتغيرات المستقلة	192
(34)	أثر تعديل الشروط المالية في توزيع عوائد العقد النفطي	194

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	مساهمة عمالقة النفط في الصناعة النفطية عام 1953	27
(2)	مراحل تطور العلاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط	31
(3)	ترتيب أهم شركات النفط الوطنية من حيث الاحتياطي عام 2017	36
(4)	ترتيب دول الأوبك من حيث الاحتياطي عام 2018	42
(5)	شبكة تجارة النفط الخام عالميا عام 2015	49
(6)	تطور الأسعار المعلنة للنفط خلال الفترة(1948-1960)	52
(7)	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة(1976-1986)	53
(8)	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة(1986-2000)	54
(9)	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة(2001-2010)	55
(10)	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة(2011-2019)	56
(11)	مراحل تطور الصناعة النفطية في سورية	59
(12)	تطور إنتاج النفط في سورية منذ بدء الإنتاج وحتى عام 2018	65
(13)	مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2018)	70
(14)	تطور مساهمة النفط في الايرادات الحكومية خلال الفترة(2001-2017)	71
(15)	مساهمة النفط في خفض عجز الموازنة خلال الفترة(2001-2010)	72
(16)	تطور عجز الموازنة بالنسبة للنفقات خلال الفترة(2010-2019)	72

(17)	توزع استهلاك الطاقة في سورية حسب مصادرها عام 2015	82
(18)	توزع استهلاك الطاقة في سورية حسب القطاعات عام 2015	83
(19)	العجز في تلبية الطلب على الطاقة في سورية حتى عام 2030	84
(20)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر النفطي في سورية خلال الفترة(2000-2019)	98
(21)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة(2005-2017)	101
(22)	معدل البطالة في سورية خلال الفترة(2005-2019)	104
(23)	الميزان التجاري في سورية خلال الفترة(2005-2016)	109
(24)	الدين الخارجي في سورية خلال الفترة(2005-2018)	122
(25)	معدل التضخم في سورية خلال الفترة(2007-2018)	123
(26)	سعر الصرف في سورية خلال الفترة(2007-2019)	124
(27)	خارطة البنى التحتية النفطية في سورية	125
(28)	تطور ميزان الطاقة في سورية(الفجوة) خلال الفترة(2000-2017)	126
(29)	ميزان المفاوضات النفطية وموقع سورية التفاوضي تجاه الشركات النفطية	127
(30)	مثال توضيحي لعقد تقاسم إنتاج وفق مجموعة من الشروط الافتراضية	128
(31)	تناقص فترة الاسترداد للتكاليف حسب تسلسل الإنفاق خلال سنوات العقد	129
(32)	شكل الانتشار بين فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول	130
(33)	شكل الانتشار بين إتاوة الحكومة وصافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول	132
(34)	شكل الانتشار بين نفط التكلفة وصافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول	133
(35)	شكل الانتشار بين حصة الحكومة في نفط الربح وصافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول	135
(36)	شكل الانتشار بين نفط التكلفة وصافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة	153
(37)	شكل الانتشار بين فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة	173
(38)	شكل الانتشار بين حصة الحكومة في نفط الربح وصافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة	188
(39)	شكل الانتشار بين إتاوة الحكومة وصافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة	188

المقدمة

إن الأهمية البالغة للنفط كسلعةٍ استراتيجية في اقتصادات العالم المعاصر، جعلت من احتكاره والسيطرة على صناعته بمختلف مراحلها من المنبع إلى المصب هدفاً أساسياً أمام الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للطاقة، حيث ظهرت الشركات النفطية العالمية الكبرى _ وأغلبها أمريكية الأصل_ منذ المراحل الأولى لاكتشاف النفط في العالم. تعتبر هذه الشركات نوعاً من الشركات متعددة الجنسية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة عموماً والنفط خصوصاً كنشاطٍ رئيس، وذلك عبر السعي إلى إبرام العقود النفطية مع الدول المنتجة للنفط بغرض حصولها على حق الاستكشاف والتنقيب أو الإنتاج أو التكرير وحتى التسويق، حيث تعكس نوعية وشروط العقود الموقعة مدى قدرة تلك الشركات على التحكم والسيطرة في الموارد النفطية للدولة المضيفة

اعتمدت سورية نهج الاستثمار الذاتي لثروتها النفطية منذ بداية الانتاج عام 1968، إلا أن التعاون مع شركات النفط العالمية في استثمار وتطوير قطاعها النفطي كان يدخل دائماً في صلب سياساتها النفطية، على اعتباره لا يتناقض مع مبدأ "استثمار النفط وطنياً". تراوحت سياسة سورية النفطية تاريخياً بين "**الشدة**" و"**التراخي** في علاقتها مع الشركات الأجنبية وتحديداً في عقودها النفطية التي وقعت بعد المرسوم[5] رقم 33 لعام 1964_ومعظمها عقود **مشاركة بالإنتاج (Production Sharing Agreements)_** "، وذلك تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية التي تحدد قوتها وموقعها التفاوضي في كل مرحلة، حيث يكمن التحدي الأهم في التوصل إلى الصيغة العقدية التي تحقق أعلى المنافع والإيرادات للحكومة السورية، وبحيث تبقى العقود جاذبة للشركات الأجنبية في الوقت نفسه.

عموماً، أثرت الحرب الحالية على سورية في الاقتصاد السوري كثيراً، وقد يكون قطاع الصناعات النفطية من بين أكثر القطاعات الاقتصادية في سورية التي تأثرت سلباً بهذه الحرب، حيث اتخذت الدول المعادية لسورية كالاتحاد الأوربي إجراءات متتالية أحادية الجانب لمنع التعامل مع المؤسسات والأفراد فيما يتعلق باستيراد النفط من سورية أو توريد المشتقات ومستلزمات الصناعة النفطية وأوقفت شركات النفط التي كانت تعمل في التنقيب عن النفط واستثماره في سورية أعمالها وخرجت من البلاد سواء باختيارها أو ملزمةً بذلك. كما وقعت الكثير من الحقول النفطية بيد العصابات المسلحة التي عمل بعضها على استثمار تلك الحقول بطرقٍ بدائية وتدمير القسم الأعظم من تلك الحقول والمنشآت فيها قبل أن تُهزم وتغادرها. في كل الأحوال، تضررت الصناعة النفطية كثيراً بهذه الأحداث وغيرها.

ستشهد مرحلة إعادة البناء في بدايتها عودة شركات النفط إلى العمل في سورية سواءً تلك الشركات التي كانت ناشطة في سورية قبل الحرب الأخيرة أو شركات جديدة. يفرض ذلك ضرورة إعداد الدراسات اللازمة للوصول إلى أفضل صيغ تعاقدية بين الحكومة من جهة وتلك الشركات من جهةٍ

[5] يمنع المرسوم منح امتياز لأي شخص طبيعي أو اعتباري لاستثمار الثروة المعدنية والبترولية في الجمهورية العربية السورية.

ثانية، بحيث تستطيع الحكومة السورية تطوير الصناعة النفطية والتغلب على العوائق التي تحول دون ذلك، وأيضاً الحصول على حصة أكبر عوائد تلك الصيغ التعاقدية.

فعلياً، وعلى الرغم من مرونة السياسة النفطية السورية تجاه شركات النفط الأجنبية وتراوحها بين الشدة والتراخي في مفاوضاتها، إلا أن عقودها النفطية لا تزال تعاني من الجمود كونها لا تأخذ تماماً تطور محددات الصناعة النفطية وتغيرات ظروف البيئة الاقتصادية المؤثرة في تلك العقود وتذبذب أسعار النفط الدولية، ولا تزال قاصرة عن معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية والفنية والقانونية التي قد تطرأ خلال فترة تنفيذها وسريانها، ولم تشهد تلك العقود خلال تاريخها الطويل تطوير حقيقي يطال بنيتها الأساسية بشكل شامل، وإنما اقتصر على تعديل جزئي في بعض الجوانب المالية المتعلقة بطريقة توزيع الإيرادات والتكاليف بين الطرفين المتعاقدين، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية تطوير تلك العقود وتقديم صيغ عقدية أكثر انسجاماً مع تحديات وتطورات المرحلة القادمة، بما يعكس من جهة مآل السوق النفطية الدولية واستراتيجية الدول المضيفة والشركات الدولية، ومن جهةٍ أخرى متطلبات نهوض وتعافي مفاصل الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة البناء والتنمية، خاصةً في ظل الحديث عن الاكتشافات الجديدة من النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، وإمكانية توظيفها إن تم استثمارها بالشكل الأمثل في عملية إعادة البناء والتنمية الشاملة في سورية.[6]

في هذا البحث، نقوم بدراسة أهم المحددات التي تحكم واقع ومستقبل الصناعة النفطية في سورية ومتطلبات زيادة العوائد الوطنية من الاستثمارات النفطية الدولية. بدايةً، لا بد من تحليل العوامل البنيوية والأطراف الأساسية المؤثرة في صناعة النفط وسوقها عالمياً، بغرض فهم السياق النفطي العالمي قبل الانتقال بالتخصيص إلى دراسة قطاع النفط السوري بمقوماته وواقعه الحالي والموقف التفاوضي لسورية أمام شركات النفط العالمية عند إعادة هيكلة وتشكيل العلاقة التعاقدية معها في مرحلة إعادة البناء والتنمية. الهدف مما سبق، هو محاولة تقديم رؤيةٍ وإطارٍ عملي لتطوير عقود النفط في سورية يتضمن مجموعة مقترحات لتعديلها بما يسهم بمعالجة مشاكلها الحالية وتحسين المنافع الاقتصادية للدولة السورية من تطبيقها وتنفيذها.

[6] بسام طعمة، مدير عقود الخدمة في وزارة النفط السورية، مقابلة ميدانية مع الباحث، ديسمبر، 2015.

الفصل الأول

الصناعة النفطية وأهم الأطراف المؤثرة فيها

مقدمة

إن التعقيد الذي يكتنف مجال الصناعة النفطية وسوقها في العالم، يجعلها موسومة بالتركز الاحتكاري الشديد، ويضع ظروفها الاستثمارية والسوقية في بوتقة قوىً وأطراف محددة تحكم مسيرتها، حيث أن تنامي ظروف عدم اليقين حول الاحتياطيات والإنتاج والامداد، وتركز الإمكانات التكنولوجية والتمويلية القادرة على الولوج في هذه الصناعة لدى أطراف سوقيةٍ قلة، جعل من هذه الصناعة عرضة لتضارب مصالح الدول المنتجة والمستهلكة ممثلة بالشركات والمنظمات التي تمثل كل منها.

استحوذت شركات النفط العالمية الكبرى على صناعة النفط لعقود، وبقيت تسيطر على هيكل الامداد والأسعار ومستويات الإنتاج، إلى أن ظهرت قوى جديدة في السوق النفطية مثلت مصالح الدول المنتجة كالشركات الوطنية والمنظمات الدولية والاقليمية ومنها الأوبك والأوابك، في محاولة لكسر الوضع الاحتكاري الذي فرضه الكارتل النفطي العالمي وتفعيل دور الدول المنتجة للنفط في تحقيق مصالحها وتحسين منافعها من هذه الثروة الحيوية، وبات لهذه القوى الجديدة تأثير في هيكل الامدادات والأسعار ومسيرة السوق عموماً.

إلا أن شركات النفط العالمية والدول التي ترتبط تلك الشركات بها، كانت دائماً تبحث عن استراتيجيات جديدة تعزز من وضعها الاحتكاري، ومنها إنشاء الوكالة الدولية للطاقة في مواجهة منظمة الأوبك، وكذلك الدخول في صفقات اندماج عملاقة على المستوى العالمي، أو التكامل العمودي والأفقي في أنشطتها المختلفة.

كل هذه الظروف جعلت السوق النفطية عرضة للتقلبات والأزمات المتلاحقة تاريخياً، كان من أبرزها الأزمة النفطية بعد حرب تشرين 1973 والأزمة النفطية المضادة عام 1986، وسنحاول من خلال هذا الفصل الغوص في خصوصية الصناعة النفطية استعراضاً وتحليلاً، ودور الأطراف المختلفة الفاعلة فيها خلال محطات تاريخيةٍ مفصليةٍ من مسيرتها التطورية.

المبحث الأول

شركات النفط العالمية قدراتها واستراتيجياتها

1.1.1 ماهية شركات النفطية العالمية وسماتها

ظهرت أولى شركات النفط العالمية والتي أغلبها أمريكية الأصل منذ أول اكتشاف نفطي تجاري في منطقة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1858، وعملت على احتكار الصناعة النفطية بمختلف مراحلها من المنبع إلى المصب، وصولاً إلى الصناعات البتروكيماوية.

ولأغراض هذا البحث يمكن تعريف الشركات النفطية العالمية بأنها أحد أنواع الشركات متعددة الجنسيات، والتي تنشط وتعمل في قطاع الطاقة عموماً والنفط خصوصاً، وهي تمارس نشاطها الرئيس في عمليات الاستكشاف، والتطوير، والإنتاج، إلى جانب عمليات التكرير، وتوزيع المشتقات النفطية، والبعض منها قد تعمل في صناعة الغاز و/أو البتروكيماويات.

تتميز شركات النفط العالمية عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى **بمجموعة خصائص يمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:**[7]

ضخامة حجمها: تتميز هذه الشركات بكونها كياناتٍ اقتصاديةٍ عملاقة، من حيث حجم الاستثمارات ورأس المال والإيرادات، بالإضافة إلى إمكاناتها التسويقية الكبيرة، وحجم الإنفاق على البحث والتطوير، وكفاءة الهيكل التنظيمي والإداري.

التنوع الكبير في الأنشطة: تسعى هذه الشركات إلى توسيع وتنويع مجال نشاطها الاقتصادي والصناعي، ليشمل استغلال مختلف مصادر الطاقة البديلة المتجددة وغير المتجددة، بهدف تعزيز قدراتها الاحتكارية، وضمان استمرارية تعظيم أرباحها، والمحافظة على القوة التنافسية في السوق العالمية، سواء في مجال النفط خصوصاً أو الطاقة عموماً.

التحالفات الاستراتيجية المختلفة: تشكل عمليات الاندماج والاستحواذ العملاقة التي تزايدت منذ مطلع التسعينات، نوعا من التحالفات الاستراتيجية لتلك الشركات، وتهدف التحالفات إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، وتعزيز قدرتها التنافسية.

المزايا الاحتكارية: تسيطر هذه الشركات على معظم مراحل الصناعة النفطية على الصعيد العالمي، ويمكن أن يكون هذا الاحتكار فردياً، مثل شركة شل الهولندية وتوتال الفرنسية، أو جماعياً من قبل عدد من الشركات الكبرى مشكلة ما يسمى باحتكار القلة، وتكمن المزايا الاحتكارية غالباً في مجال التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، وكذلك التسويق.

---

[7] مخلفي، أمينة، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2013،، ص119–121 بتصرف.

التكامل العمودي والأفقي: تسعى هذه الشركات من خلال تكامل أنشطتها، إلى تعزيز وضعها الاحتكاري وتعظيم أرباحها، سواء كان ذلك التكامل عمودياً، من خلال نشاطها في معظم مراحل الصناعة النفطية من مرحلة المنبع إلى مرحلة المصب، ويمكن أن يكون هذا التكامل أفقياً، من خلال مزاولتها لنشاطات اقتصادية متكاملة مع صناعة النفط كالحديد والصلب.

2.1.1. شركات النفط العالمية بين المنافسة والتشبيك

مرت شركات النفط العالمية منذ نشأتها، وخلال تطورها التاريخي حتى الوقت الحاضر بعدة مراحل، تتعلق بقدراتها الاحتكارية وصناعتها النفطية، نستعرض بالتحليل أهم مفاصلها:

1.2.1.1 مرحلة الأمركة النفطية(1880-1928)

تميزت هذه المرحلة بوجود عددٍ كبيرٍ من الشركات الصغيرة تتنافس على الذهب الأسود، إلا أن معظم هذه الشركات كانت أمريكيةً إضافةً إلى بعض الشركات الأوروبية والروسية، فقد كانت السوق الأمريكية تضم أكثر من 30 شركةً نفطيةً آنذاك، حيث أصدرت الولايات المتحدة قانون شرمان لمحاربة الاحتكار عام 1880، وفي عام 1911 تم حل شركة أوهايو النفطية إلى 34 شركة مستقلة استناداً إلى قانون مكافحة الاحتكار، والجدير بالذكر أن شركة ستاندرد أويل أوف أوهايو لصاحبها روكفلر، انفردت باحتكار وقيادة الصناعة النفطية بلا منازع، منذ اكتشاف النفط في بنسلفانيا 1859 وحتى تفكيكها عام1911، ولتصور حجم وقدرات تلك الشركة قبل تفكيكها، نشير إلى أن إكسون موبيل العملاقة، هي حصيلة اندماج شركتين فقط من الشركات ال34 التي خلفها تفكيك أوهايو النفطية.[8]

2.2.1.1 مرحلة الكارتل الثلاثي(1928-1945)

انتقلت شركات النفط عقب الحرب العالمية الأولى من المنافسة إلى التشبيك، فازدادت شدة الاحتكار النفطي عالمياً، وتم توقيع أول اتفاقية لتشكيل كارتلٍ نفطي عام 1928، بقيادة ثلاثة شركات نفطٍ عالمية، وهي ستاندرد جرسي(Standard Jersey)، وشل الهولنديةRDS، والشركة البريطانية للنفطBP، بهدف تنسيق السياسات الكفيلة بالحد من المنافسة بين الشركات، عقب حرب الأسعار بين شل وجرسي عام 1927، تلتها اتفاقية "مذكرة الأسواق الأوروبية" عام 1930، التي تسمح بدخول أطراف جديدة في مجال توزيع المشتقات النفطية، بشرط موافقة الشركات الثلاثة الكبار المشار إليها سابقاً. لاحقاً، ومنذ مطلع الثمانينات اصطدم الكارتل النفطي بأزمة الكساد الكبير، تلاها اكتشاف حقل تكساس الكبير الذي أغرق الأسواق بالمعروض النفطي، وعادت الأوضاع للتحسن مع قانون الإنعاش القومي الأميركي عام 1933.[9]

---

[8] Jaffe, Amy Myers & Soligo, Ronald, The International Oil Companies, The James A.Baker III, Institute for Public Policy, Rice University, Japan, nov, 2007, P21.

[9] عبد الله، حسين، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006، ص19.

3.2.1.1 مرحلة الشقيقات السبع(1945-1970)

شهدت هذه المرحلة تركزاً رأسمالياً واستغلالاً احتكارياً شديداً على مستوى الصناعة والسوق النفطية، وذلك من قبل شركات النفط العالمية الكبرى آنذاك، وبرزت مجموعة من عمالقة النفط الاحتكارية في تلك المرحلة سميت بالشقيقات السبع، والتي تعود ملكيتها إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا، فعلياً، كانت تلك الشقيقات بالإضافة إلى شركة النفط الفرنسية CFP تسيطر على ما يقارب من 80% من إنتاج النفط العالمي، و70% من تكرير النفط في العالم، إضافة إلى امتلاكها أكثر من 50% من ناقلات النفط في العالم.[10] وفيما يلي جدول يبين أبرز شركات النفط العالمية في تلك الفترة:

الجدول(1) أكبر شركات النفط العالمية المعروفة بالشقيقات السبع

اسم الشركة	ملاحظات
ستاندرد أويل اوف نيوجرسيEsso	اندمجت مع موبيل لتشكيل شركة إكسون_موبيل
رويال داتش شلRDS	شركة بريطانية هولندية
بريتش بتروليوم BP	عرفت سابقا بشركة النفط الانكلو_إيرانية
شركة موبيل Mobil	اندمجت مع (**Esso**) لتشكيل شركة إكسون_موبيل
شركة شيفرون Chevron	اندمجت مع تكساكو لتصبح شيفرون_تكساكو ثم خرجت تكساكو لاحقا
شركة غولف ساندرزGulf Sanders	معظمها أندمج مع شيفرون عام1985، وجزء مع بي بي_كمبرلاند
شركة تكساسوTexaco	اندمجت مع شيفرون عام2001 وخرجت عام 2005

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى ويكيبيديا الموسوعة الحرة ،ومحمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ص98،

عملياً، ظلت الشقيقات السبع إضافةً إلى شركة النفط الفرنسية، تسيطر بشكلٍ شبه كاملٍ على الصناعة النفطية في العالم حتى سبعينات القرن المنصرم، بعد أن كانت تسيطر خلال الخمسينات والستينات على كامل إنتاج النفط في شمال الولايات المتحدة الامريكية والدول الشيوعية، ويبين الشكل(2) مساهمة تلك الشركات في الصناعة النفطية عام 1953:

[10] خير الدين، وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر، 2013، ص27.

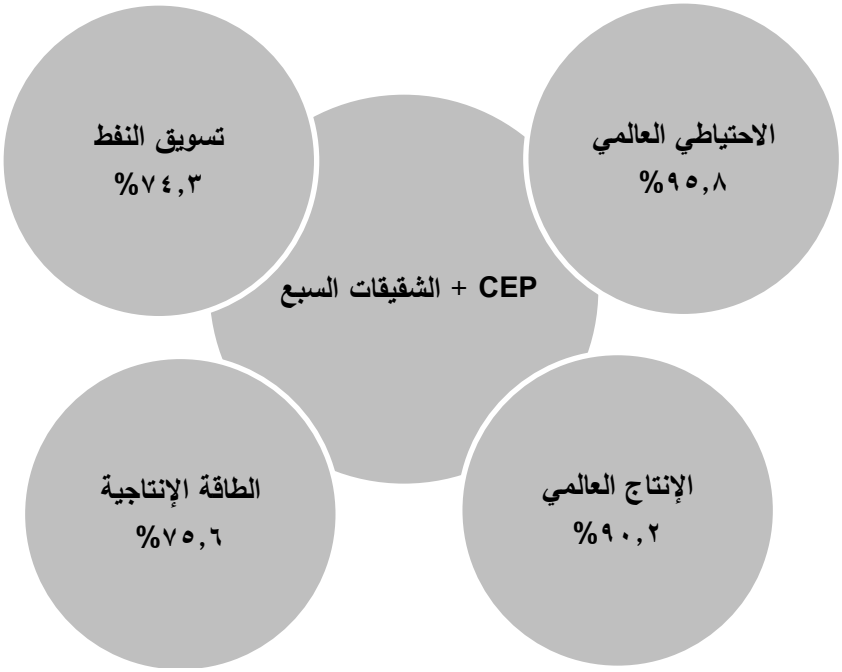

الشكل (1) مساهمة عمالقة النفط في الصناعة النفطية عام 1953[11]

واجه الكارتل النفطي العالمي تحدياتٍ جوهريةٍ خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي، تمثلت بظهور منظمة الأوبك عام 1960، وانتشار موجات التأميم في معظم البلدان المنتجة والمصدرة، إضافةً لظهور شركات النفط الوطنية المستقلة، وتحولها إلى قوةٍ فاعلةٍ ومؤثرةٍ في الصناعة النفطية وسوقها على الساحة الدولية، فبدأت الأوبك تتدخل في تحديد هيكل الأسعار وبرامج الإنتاج، حيث كانت المواجهة الحقيقية بين الكارتل النفطي ومنظمة الأوبك خلال عقد السبعينات، وتجلت بأزمة الأسعار والإمداد عام 1973، حيث فرضت الأوبك زيادات متتالية على السعر المعلن وتخفيضاً في الإنتاج، من جهةٍ أخرى، أعاد التأميم ملكية النفط للدول المنتجة، وباتت الشركات الوطنية تشارك في الأنشطة والأرباح النفطية، وبهذا يمكن القول إن نجم الشقيقات السبع بدأ بالأفول منذ منتصف السبعينات، لينتهي عهدها فعلياً خلال التسعينات، عندما دخلت شركات النفط الكبرى في صفقات اندماجٍ عملاقة، تمخض عنها بروز مجموعةٍ جديدةٍ من الشركات العملاقة على أنقاض الشقيقات السبع السابقة.[12]

4.2.1.1 مرحلة الاندماج والاستحواذ (1990-2005)

في هذه المرحلة توسع نشاط الشركات العالمية ليطال الطاقة البديلة، كما برزت عمليات الاندماج والاستحواذ العملاقة بين الشركات، في محاولة لتعزيز أوضاعها إزاء الانخفاض الحاد في أسعار النفط

---

[11] إعداد الباحث استنادا إلى: خير الدين، وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر، 2013، ص27.

[12] فاليري، مارسيل، ترجمة حسان البستاني، "عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط"، دار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى،2007، ص34-36.

أواخر التسعينات.[13] على سبيل المثال استحوذت شركة برتش بتروليوم BP على شركة أوموكو الأمريكية عام1998، من خلال صفقة بمقدار 55 مليار دولار، وفي مثال آخر بلغت قيمة صفقة اندماج موبيل مع اكسون عام 1999 حوالي 86 مليار دولار تحت اسم إكسون_موبيل لتكون أضخم عملية في تاريخ صفقات اندماج الشركات النفطية برأسمال تجاوز 250 مليار دولار، وفي هذا السياق نشير إلى أن شركة شل الهولندية هي الوحيدة بين عمالقة النفط التقليدية التي لم تدخل في عمليات اندماج كغيرها.[14] ويبين الجدول(2) أهم صفقات الاندماج بين عامي 1998-2005:

الجدول(2) أبرز صفقات الاندماج بين شركات النفط العالمية بين عامي 1998-2005

السنة	الشركات المندمجة	الشركة الجديدة	الترتيب العالمي
1998	بريتش بتروليوم + اموكو	بي بيPB	2
1999	إكسون + موبيل أويل	إكسون_موبيلExxon-Mobile	1
2005-2001	شيفرون + تكساسو + يونيكال	شيفرون	4
1999-1998	توتال + فيينا + إلف	توتال	6
2001	كونوكو + فيليبس بتروليوم	كونوكو_فيليبس	5

المصدر: المرسومي، نبيل، أوراق في السياسة النفطية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، مارس، 2018. ص3.

باختصار، حققت استراتيجية الاندماج العديد من المزايا مثل تخفيض التكاليف التشغيلية، والتوسع في توزيع المشتقات النفطية، وتحقيق وفورات الحجم وتعزيز القوة التفاوضية في مجال الحفر والاستكشاف والإنتاج، والتوسع في مجال البحث والتطوير، وأهمها تعزيز قيمة احتياطاتها النفطية حول العالم.

5.2.1.1 مرحلة العمالقة الستة الكبار (2005-2019)

في هذه المرحلة توسع نشاط وحجم شركات النفط الوطنية في الدول الناشئة، وأصبحت تقوم بالقسم الأكبر من الأنشطة التي كانت محصورة بالشركات العالمية، وازدادت أهميتها النسبية على حساب شركات النفط العالمية الكبرى، من خلال استحواذها على القسم الأكبر من الاحتياطي والإنتاج العالميين. بتفصيلٍ أكبر، يشير تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى سيطرة الشركات الوطنية على 75% من الإنتاج العالمي، وامتلاكها حوالي 90% من إجمالي الاحتياطيات العالمية.[15]

[13] الصالح، علياء كامل، قطاع النفط والغاز في الخليج: نظرة عامة واقليمية، مركز الخليج لسياسات التنمية، سلسلة الأوراق الاستطلاعية، ورقة رقم4، ديسمبر 2012.

[14] المرسومي، نبيل، أوراق في السياسة النفطية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، مارس، 2018، ص3.

[15] Tordo, Silvana, NOC,s Value Creation, Pro. P109169, World Bank, Washington, Mar, 2011.

من المهم الإشارة هنا إلى بروز مجموعة جديدة من عمالقة النفط الوطنية تتصدر الاحتياطي والإنتاج العالمي، وهي شركات تنتمي لدول متطورة، خارج منظومة الدول الصناعية المتقدمة، وقد عرفت منذ عام 2007 بالشقيقات السبع الجديدة، وهي أرامكو السعودية، وغاز بروم الروسية، وسي ان بي سي الصينية، وان آي او سي الإيرانية، وبي دي في اس أيه الفنزويلية، و بتروباس البرازيلية ، وبترو تاس الماليزية. فعلياً، شكلت حصة الأخوات السبع الجدد عام 2010 حوالي 34% من الإنتاج العالمي للنفط وثلث الاحتياطي العالمي، مقابل سيطرة الست الكبار على 5% فقط من الاحتياطي العالمي.[16]

بالمقابل بقي من الشقيقات السبع القديمة أربع شركات فقط، لتشكل مع كونوكو_فيليبس وتوتال مجموعة الست الكبار حالياً، من حيث القيمة السوقية والإيرادات وحجم النشاط، إضافةً إلى تمترسها خلف احتياطي كبير يعزز من مكانتها العالمية.[17] وللتعرف على الحجم الفعلي لهذه الشركات نستعرض من خلال الجدول الآتي احتياطيات النفط لدى العمالقة الستة عام 2018:[18]

الجدول (3)احتياطي النفط المؤكد لدى عمالقة الصناعة النفطية لعام 2018

الشركة	الاحتياطي المؤكد/مليار برميل	عمر الاحتياطي/الإنتاج
إكسون_موبيل	24.3	15
بي بي BP	17.8	14
شيل Shell	11.5	9
كونوكو_فيليبس	11.2	10
شيفرون	11.6	12
توتال	10.4	12

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى: https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-05-15/repsol-said-to-end-pursuit-of-oil-growth-amid-energy-transition

هذا الانقلاب رأساً على عقب لأسواق البترول والغاز العالمية، رافقه إعادة توزيع للأدوار والصلاحيات، كان من أبرزها تقدم الشركات الخدمية لتنافس بانتشارها ونشاطها شركات البترول التقليدية، هذا الأمر، منح الشركات الوطنية مرونة أكبر لاختيار من يناسبها، بين الشركات البترولية التقليدية وشركات الخدمات، وفي طليعة شركات الخدمات هذه شلومبيرجير، وهاليبارتون، وبيزرفورد، وغيرها.[19]

[16] هلمان، كرستوفر، أكبر شركات النفط في العالم، مجلة فوربس، نيويورك، 2010، نقلا عن موقع OpenOil.

[17] ConocoPhillips, "The Making Of An Oil Major",Business Week, May 23, 2011.

[18] https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-05-15/repsol-said-to-end-pursuit-of-oil-growth-amid-energy-transition.

[19] المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، تقرير الاقتصاد والأعمال، تقرير الطاقة، عدد18، بغداد، أيار، 2019.

المبحث الثاني

الدول المنتجة وشركات النفط الوطنية

1.2.1.علاقة الدول المنتجة بالمستهلكة: مسار تاريخي

في سياق تحليل العلاقة بين أطراف الصناعة النفطية، يمكن الوقوف عند ثلاث محطاتٍ رئيسة، تعكس تطور طبيعة العقود النفطية والعلاقة بين الدول المنتجة وشركات النفط العالمية، يلخص الشكل الآتي تطور تلك العلاقة ومحطاتها الرئيسة:[20]

الشكل(2) مراحل تطور العلاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط[21]

1.1.2.1 مرحلة الاستعمار النفطي

امتدت هذه المرحلة منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أن جهل الحكومات في الدول النفطية بأهمية تلك الثروة الوطنية، وبالخبرات الازمة لاستثمارها من جهة، وخضوعها للاستعمار المباشر من جهةٍ أخرى، أسهم في تمكين سيطرة الشركات العالمية، على كافة مراحل الصناعة النفطية وعوائدها. خلال هذه المرحلة كانت الصيغة المعتمدة في عقود النفط هي عقود الامتياز التي كانت تمنح لمدةٍ طويلة تصل إلى 100 عام، والتي كانت تحرم الدول المنتجة من

[20] عربش، زياد أيوب، "تطور العقود النفطية العالمية"، مرجع سابق، ص4.

[21] إعداد الباحث استنادا إلى: عربش، زياد أيوب، "تطور العقود النفطية العالمية"، مرجع سابق، ص4.

حقها في امتلاك واستثمار ثروتها النفطية أو الرقابة على الأنشطة النفطية لديها، ولم يكن للحكومات الحق سوى في الضرائب الممثلة بالإتاوة وضريبة الدخل. [22]

شكلت تلك المرحلة نوعاً من الاستعمار النفطي المباشر للدول المنتجة، حيث كانت عقود الامتياز تشكّل صك تنازل عن حقها في ملكية النفط، لفترةٍ طويلة من الزمن لصالح الشركات العالمية الكبرى. كما كانت المدة الطويلة للعقود تمنع أي منافسة محتملة في استثمار النفط، وشروطها المجحفة تعفي الشركات الكبرى من أي ضرائب، مباشرة أو غير مباشرة، أو رسوم جمركية أو رسوم تصدير، وكانت تحرم الدول المنتجة من الاستفادة من حصيلة العملات الأجنبية المحققة في خدمة أغراض التنمية. من جهةٍ ثانية، لم يكن يسمح لرأس المال الوطني بالمشاركة في الاستثمار النفطي، وبالتالي فقد كان التوازن بين المنتج والمستهلك شبه معدوم في تلك المرحلة، حيث شكلت الشركات النفطية العالمية الطرف الأقوى (فنياً واقتصادياً وسياسياً...). وكانت شركات النفط العالمية تشكل ما يسمى بالكارتل النفطي منذ عام 1928، وهو المسيطر على كافة مراحل الصناعة النفطية، من المنبع إلى المصب، مما دعى إلى بداية التململ ومحاولة تغيير تلك العلاقة في مراحلٍ لاحقة.[23]

2.1.2.1. مرحلة التحدي والمبادرة الوطنية

تغيرت في هذه المرحلة طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الدول المنتجة والمستهلكة، وذلك عقب النتائج التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، حيث أن تراجع دور الدول الاستعمارية الأوروبية لصالح النظام الاشتراكي، وتحرر معظم بلدان آسيا وافريقيا من الاستعمار، وضع زمام المبادرة بيد الحركات القومية الصاعدة، التي بدأت بتحدي الكارتل البترولي العالمي[24].

تتميز هذه المرحلة بقيام منظمة الأوبك في أيلول عام 1960، بهدف التعاون وتنسيق السياسات النفطية، وحماية مصالح الدول المنتجة، والتأثير في هيكل الأسعار والإمداد، بما يضمن حقوق الدول الأعضاء في عوائد ثروتها النفطية، وفي كانون الثاني من عام 1968 تم تشكيل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)، بغرض تنسيق السياسات النفطية بين الدول العربية.

في سياق موجة التأميم النفطي، اتجهت الدول المنتجة إلى إقامة شركاتٍ وطنيةٍ تعتمد على خبرة أبنائها، وبدأت تشارك في استثمار نفطها، والتحرر من عقود الامتياز الاستعمارية الصيغة والمضمون، فظهرت صيغ جديدة للعقود النفطية، سميت باتفاقيات المشاركة بالإنتاج، والتي أعادت ملكية الثروة النفطية وحق استثمارها للدول المنتجة، لتصبح الشركات الأجنبية عبارة عن مقاول، يتحدد دوره بتقديم

---

[22] Harraz, Hassan.Z, Petroleum Law: Types of International Petroleum Contracts, Lecture3, Tanta University, Feb, 2016.

[23] رفول، رياض، عقود الخدمة في سورية 1934-2010، كتاب غير منشور، الجزء الثاني، ص25، دمشق، 2012.

[24] تحدت المكسيك الكارتل النفطي وأممت نفطها عام 1938 ، وأعلنت فنزويلا مبدأ المناصفة بالأرباح عام 1943، وخرجت شل من اندونيسيا، وفي بداية الخمسينيات أممت إيران نفطها، وحصلت دول الخليج على المناصفة بالأرباح.

التكنولوجيا والتمويل، وتحمل مخاطر عدم اليقين الاستكشافي، مقابل مشاركته بجزءٍ محدد من النفط المنتج يكون أقل من حصة الحكومة، وتحسن وزن الدول المنتجة تجاه شركات النفط العالمية.[25]

3.1.2.1. مرحلة الفاعلية في الهيكل السوقي

ظهرت في هذه المرحلة تحولات مهمة على صعيد الصناعة النفطية، فمع ازدياد الطلب العالمي على النفط خلال السبعينات، وازدياد وعي الدول المنتجة بأهميته عالمياً، سعت تلك الدول إلى استكمال جوانب سيادتها نفطياً، ودخلت في الأبعاد السياسية والاقتصادية لهذه الثروة الحيوية، حيث باتت تسيطر على استثماراتها وإمكاناتها النفطية بشكلٍ أكبر، وأصبحت في مركز أقوى تجاه شركات النفط العالمية، عبر التدخل في هيكل الأسعار وبرامج الإنتاج، من خلال شركاتها وهيئاتها الوطنية المتخصصة. كما باتت الأسعار تحدد عند المنبع، ومستويات الإنتاج تحدد من قبل الدول المنتِجة، وفق مقتضيات مصالحها الاقتصادية.[26]

منح الارتفاع التدريجي في أسعار النفط منذ عام 2000 الشركات الوطنية فرصة الاستفادة من تراكمات الأرباح ورسملتها، فباتت أكثر قدرةً على تمويل مشاريعها ذاتياً، وشراء التكنولوجيا من شركات الخدمات النفطية في العالم، بالتوازي مع تطوير إدارة الموارد النفطية وطنياً، وازداد اعتمادها على عقود الخدمة في المشاريع منخفضة المخاطر، وباتت الشركات الوطنية تدير القسم الأعظم من الاحتياطي العالمي والإنتاج.[27]

2.2.1.شركات النفط الوطنية...مكانتها وأدواتها

1.2.2.1.النشأة والتأسيس

بعد الحرب العالمية الثانية، وما أفرزته من تغيرات اقتصادية هيكلية في العالم طالت السوق النفطية، حاولت دول نفطية كثيرة أن تحمي مصالحها من خلال امتلاك أدواتها الاقتصادية المستقلة بما فيها شركات النفط. من هنا، بدأت تلك الدول بتأميم نفطها وإعادة التفاوض لتحسين شروط التعاقد. مع ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال السبعينات وارتفاع الأسعار على خلفية تفعيل سياسات الأوبك وقراراتها، تعززت مكانة الشركات الوطنية وقدرتها التفاوضية، وبدأت بالتمدد على حساب الشركات العالمية. يعرض الجدول(4) تاريخ نشأة أهم شركات النفط الوطنية في سياق التأميم والمبادرة الوطنية:

---

[25] مردان، باهر، استراتيجية أمن الطاقة الصينية ودور شركات النفط الوطنية في تحقيق متطلباتها، ورقة عمل، بكين، 2012، ص16.

[26] أعلنت الأوبك عام 1973 زيادة أسعار النفط من جانب واحد، واتفقت على حظر التصدير إلى الدول التي ساندت الكيان الصهيوني في حرب اكتوبر عام 1973 ومنها الولايات المتحدة الأميركية.

[27] الصالح، علياء كامل، قطاع النفط والغاز في الخليج: نظرة عامة واقليمية، مركز الخليج لسياسات التنمية، سلسلة الأوراق الاستطلاعية، ورقة رقم4، ديسمبر 2012.

الجدول(4) نشأة أهم شركات النفط الوطنية العالمية

اسم الشركة	الجنسية	الملكية	التأسيس	ملاحظات
ADNOC	الامارات	100% للدولة	1971	عضو في الأوبك
KNPC	الكويت	40% قطاع خاص	1960	
QATAR PETROLEUM	قطر	100% للدولة	1974	
ARAMCO PETROMIN	السعودية	100% للدولة	1962	
SONATRACH	الجزائر	100% للدولة	1963	
INOC	العراق	100% للدولة	1964	
LIPETRO	ليبيا	100% للدولة	1968	
CVP/PDVSA	فنزويلا	100% للدولة	1975	
NIOC	ايران	100% للدولة	1951	
PETRO-ECUADOR	الاكوادور	100% للدولة	1972	
NNPC	نيجيريا	100% للدولة	1977	
SONANGOL.E.P	انغولا	100% للدولة	1976	
MIXICO P.C	المكسيك	100% للدولة	1938	خارج الأوبك
PETROBRAS	البرازيل	100% للدولة	1976	
EGPC	مصر	100% للدولة	1958	
NOGA	البحرين	100% للدولة	1963	

المصدر: حسين، عبد الله، "البترول العربي، مرجع سابق، ص122. و فاليري، مارسيل، "عمالقة النفط"، مرجع سابق، ص52.

2.2.2.1. الأهمية والمهام

تهدف شركات النفط الوطنية بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالح بلدانها، وتمكينها من تحرير قرارها الاقتصادي والسياسي، من خلال استغلال مواردها النفطية وتنميتها وطنيا، والإشراف على تنفيذ العقود مع الشركات العالمية. تضطلع شركات النفط الوطنية بدورٍ مهمٍ في بناء وتطوير البنى التحتية في دولها، هذا الأمر يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد ودفع عملية التنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع إقامة مشاريع صناعيةٍ وتجاريةٍ تسهم في تخفيف مستوى البطالة. كما تؤدي أنشطتها وعوائدها النفطية دورا بارزاً في تدعيم ميزان المدفوعات وخفض عجز الموازنة الحكومية، وتضمن إلى حدٍ كبير استغلال الموارد الطبيعية وفق معايير التنمية المستدامة، والمعايير البيئية والصحية والاجتماعية.[28]

[28] Heller, Patrick, NOC,s as Instruments of Risk and Reward, Wider Working Paper, United Nations University, Tokyo, April, 2017.

وفقا لما تقدم، فإن شركات النفط الوطنية تؤدي دورا مهماً في المحافظة على استقلال القرار السياسي والاقتصادي للدول النفطية، وتنظيم استغلال هذه الثروة وطنياً وعالمياً، وبالتالي المساهمة في القضاء على احتكار الصناعة النفطية من قبل شركات النفط العالمية، إضافةً إلى تغيير طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول، لجهة تحسين مصالح الدول المنتجة للنفط، وتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في استثمار هذه الثروة الحيوية عالمياً، كما تسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة لبلدانها. باختصار، يمكن توضيح أهم أهداف شركات النفط الوطنية من خلال ما يأتي:[29]

•**ممارسة الأنشطة النفطية محليا:** كالإنتاج والتصنيع والنقل والتسويق، فبعض الدول أتاحت للهيئات النفطية العامة أن تشارك المستثمر الأجنبي في إنشاء المعامل البتروكيماوية ومصافي التكرير، والاعتماد على الشركات الأجنبية في تسويق وتوزيع مشتقاتها النفطية خارجيا.

•**استثمار وتنمية الثروة النفطية:** من خلال منحها حقوق الاستكشاف والتنمية، أو عبر عقود مع الشركات الأجنبية، كما تعمل على سد العجز في المشتقات النفطية، وتصريف الفائض عبر الاستيراد والتصدير، كذلك تحاول تنويع وتكامل انشطتها بغرض رفع المكاسب الاقتصادية لبلدانها....الخ..

•**الاشراف على تنفيذ عقودها النفطية:** وفي هذه الحالة تخضع الشركة الوطنية للقانون العام والخاص في آن معا"، إذ تنوب عن الحكومة في عمليات التفاوض وتحصيل الحقوق والرقابة على الأنشطة، وقد تشترك مع الشركة الأجنبية في الاستثمار النفطي، وتخضع بهذه الصفة لأحكام القانون الخاص.

•**إعداد الكوادر الوطنية:** من خلال برامج التدريب الداخلية والخارجية، ومشاركة الخبراء الأجانب في العمليات النفطية، بغرض تأهيل الخبرات الوطنية، وإحلالها مكان الخبراء الأجانب تدريجيا.

3.2.1.مكانة شركات النفط الوطنية من حيث الاحتياطي:

تسيطر شركات النفط الوطنية اليوم على أكثر من 90% من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة، كما تنتج ما يزيد على 80% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، وتبلغ نسبة الاحتياطي/ الإنتاج للشركات الوطنية حوالي 78 سنة، مقابل 13 سنة للشركات العالمية متعددة الجنسية.[30]

---

[29] Heller, Patrick, NOC,s as Instruments of Risk and Reward, Wider Working Paper, United Nations University, Tokyo, April, 2017

[30] خليل، شذى، امبراطوريات النفط في العالم، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الاقتصادية، العراق، ديسمبر، 2016.

تصدرت الشركة الوطنية الفنزويليةPDVSA قائمة الشركات الوطنية من حيث الاحتياطي العالمي عام 2017 بنسبة 18% من الاحتياطي العالمي، تلتها الشركة الوطنية السعوديةARAMCO في المرتبة الثانية بنسبة 16.05%، واحتلت الشركة الوطنية الإيرانيةNIOC المركز الثالث للعام ذاته بنسبة 9.53%، بينما شكل احتياطي شركة النفط العراقية 8.71% من الاحتياطي العالمي، وهذه الشركات الوطنية الأربع تسيطر لوحدها على أكثر من 50% من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة حالياً.[31] يوضح الشكل(3) ترتيب شركات النفط الوطنية تبعاً للاحتياطي النفطي عالمياً عام 2017:

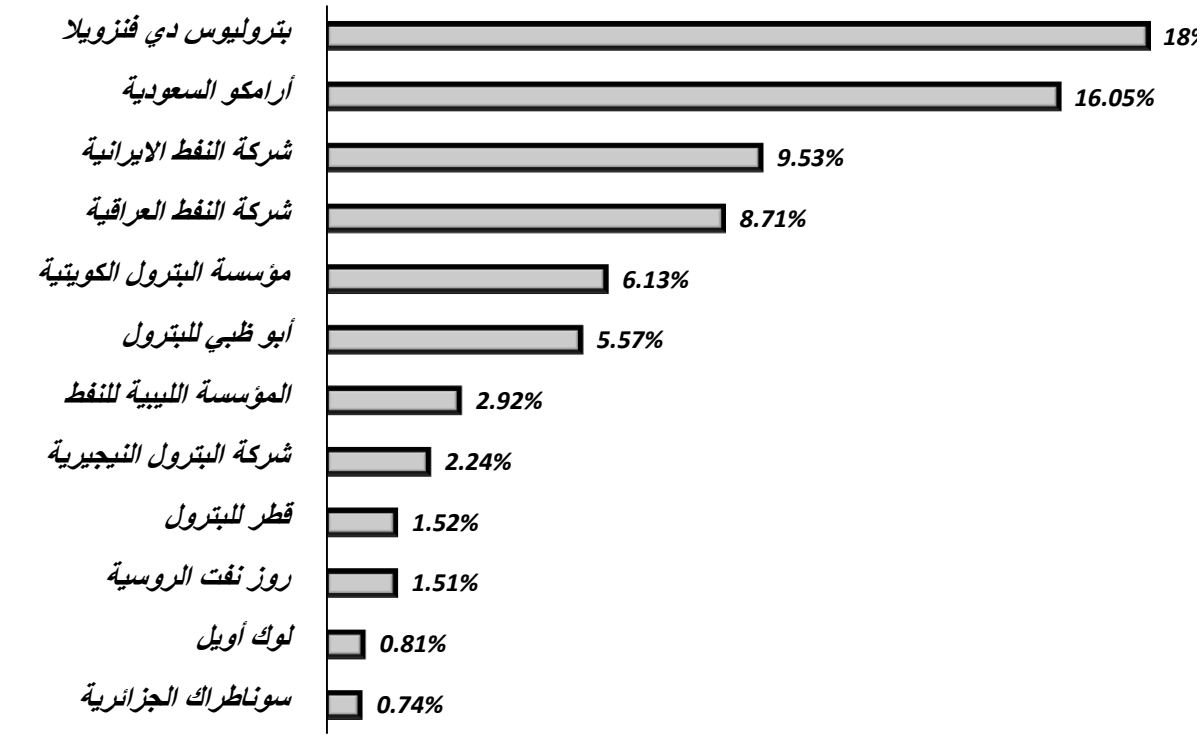

الشكل(3) ترتيب أهم شركات النفط الوطنية من حيث الاحتياطي[32]

[31] يقاس حجم الشركات النفطية بطريقتين: إما حسب القيمة السوقية التي تعبر عن النفوذ الاقتصادي للشركة، أو حسب احتياطيات النفط لمؤكدة لدى الشركة ، والتي تعبر عن قدرتها على التأثير في المعروض النفطي.

[32] إعداد الباحث استنادا إلى بيانات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية.

المبحث الثالث

التكتلات العالمية في صناعة النفط ومحدداتها البنيوية

1.3.1.الكارتل النفطي العالمي: الجذور والنشأة

تميزت الصناعة النفطية وأسواقها خلال المراحل الأولى لنشأتها بظهور عدد كبير من الشركات النفطية محلياً ودولياً، وكما بين البحث أعلاه كان أغلبها شركات أمريكية إضافة إلى الإنكليزية والهولندية والفرنسية والروسية وغيرها.[33] إلا أنه سرعان ما برزت شركات عملاقة ضمت إليها الشركات النفطية الصغرى، لتبقى الصناعة النفطية حكراً على عدد قليلٍ من الشركات النفطية العالمية، والعملاقة بإمكاناتها ونفوذها وامتداد نشاطها إلى مناطق متعددة من العالم، فخلال العقد الأول من القرن العشرين، برزت ثلاث شركات أمريكية كبرى احتكرت السوق الأمريكية وهي: ستاندارد اوف نيوجرسي، سوكوني موبيل، وشركة كاليفورنيا، حيث ابتلعت هذه الشركات حوالي 30 شركة نفطية كانت تنشط آنذاك في سوق النفط الأمريكية،[34] وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ازداد الاحتكار النفطي على الصعيد العالمي، حيث كان يتمثل في عدد قليلٍ جداً من الشركات الأمريكية والأوروبية التي شكلت ما يسمى بالكارتل النفطي. فعلياً، تم توقيع عدة اتفاقيات تحت قيادة ثلاثة شركات نفط عالمية كبرى وهي ستاندرد جرسي(Standard Jersey) وشل الهولندية(Shell) والشركة البريطانية للنفط(British Petroleum)، بهدف تأكيد وتعزيز السيطرة على السوق النفطية وذلك بين عامي(1928-1934).[35]

واجه الكارتل النفطي أسوأ تجاربه خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في بداية الثلاثينات من القرن العشرين والتي عرفت بالكساد الكبير آنذاك. إضافةً لما تقدم أدى اكتشاف حقل عملاق شرق تكساس إلى إغراق الأسواق بالنفط، ما أدى إلى هبوط سعر برميل النفط بشكلٍ حاد. ما لبثت الأوضاع أن عادت إلى الانتعاش والتحسن مع صدور قانون الإنعاش الصناعي القومي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933[36]. ومن جهةٍ ثانية تشكل اتحاد لملاك ناقلات النفط بدعمٍ ورعاية من شركات النفط العالمية الكبرى، حيث أدى تخفيض أسعار النقل إلى تفاوت أسعار النفط في الأسواق النفطية.

2.3.1.منظمة الأوبك(OPEC)

تعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية الفاعلة في سوق النفط، وبخاصةٍ في شؤون الإنتاج والأسعار، وتعد الدول المنضمة لها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز عالمياً. بلغة الأرقام

---

[33] عبد الله، حسين، "البترول العربي-دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص56، بتصرف.

[34] الدوري، محمد أحمد، "مبادئ اقتصاد النفط"، مرجع سابق، ص210.

[35] عبد الله، حسين، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006، ص19.

[36] فهمي، حسين، "استراتيجية البترول"، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، 1981، ص165-168.

نجد أن هذه الدول تستحوذ على 80% من احتياطي النفط العالمي المؤكد، كما شكل إنتاج دول الأوبك 40% من الإنتاج العالمي الاجمالي للنفط عام2017، فيما وصلت صادراتها من النفط الخام إلى حوالي 24.86 مليون برميل/يوم للعام ذاته.[37]

1.2.3.1.ظروف نشأة الأوبك

جاء تأسيس منظمة الأوبك في ظل مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية المستجدة إقليمياً وعالمياً، والتي شكلت الحاجة التاريخية والظروف البنيوية لولادة هذه المنظمة عام 1960. من جهةٍ أولى، تنامى الوعي السياسي والطاقوي في ظل صعود القومية السياسية، وانطلاق موجات التأميم بالتزامن مع بروز المعسكر الاشتراكي والنزعات الاستقلالية في الدول النامية. من جهةٍ ثانية، أفضت التغيرات الهيكلية في سوق الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية، إلى تعاظم دور النفط كمصدرٍ طاقوي عالمياً، إثر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والطلب على الطاقة، فارتفعت حصة النفط في ميزان الطاقة العالمي بنسبة 13% بين عامي 1950-1960.[38]

تعود جذور نشأة الأوبك فعلياً إلى العام 1949، عندما تقدمت فنزويلا باقتراح إلى كل من السعودية والكويت والعراق وإيران، للبحث في سبل تنظيم وتنسيق شؤونها وسياساتها النفطية.[39] وفي عام 1958 أجرى وفد حكومي فنزويلي زيارة إلى دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، وهي المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وإيران وسوريا ومصر، وقدم الوفد مقترحات حول تنسيق السياسات النفطية بين الدول المنتجة للنفط، وتم تشكيل لجنة من قبل المجلس الاقتصادي بجامعة الدول العربية، لدراسة تلك المقترحات وإعداد تقريرٍ حولها.

غير أن الدافع الرئيس والمباشر لتشكيل الأوبك جاء سنة 1959، عندما قامت الشقيقات السبع[40] الكبرى آنذاك بخطوةٍ أحاديةٍ الجانب، تمثلت بتخفيض الأسعار المعلنة في فنزويلا والشرق الاوسط، حيث خفضت سعر الخام الفنزويلي بمقدار 25 سنتاً للبرميل الواحد، ونفط الشرق الأوسط بمقدار 18 سنتاً للبرميل، لتصبح أسعار النفط السابقة 2.8 دولار/برميل و1.9 دولار/برميل على التوالي. دفع هذا الإجراء إلى عقد أول مؤتمر نفطي عربي في القاهرة، بحضور وفدين من فنزويلا وإيران كمراقبين، حيث دعى المؤتمر شركات النفط إلى التشاور مع المنتجين قبل تعديل الأسعار مستقبلاً، غير أن شركات النفط العالمية تجاهلت قرار المؤتمر، وقامت بتخفيض الأسعار مجدداً عام 1960، وتراوحت

---

[37] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2018، الفصل الخامس: التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018، ص89.

[38] بوغرارة، سالم، السياسات التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال فترة(2000-2011)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2014، ص17.

39 OPEC, Annual Statistical Bulletin,50th Anniversary Exhibition, Austria, Vienna, Sep,2010.

[40] الشقيقات السبع هي كبرى شركات النفط العالمية المسيطرة آنذاك وهي: اكسون، تكساسو، رويال دانتش شل، موبيل، غالف ساندرز، بريتش بتروليوم، ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا.

التخفيضات بين 1-14 سنتاً للبرميل(انخفض سعر برميل النفط العربي الخفيف إلى 1.80 دولار)، نتيجة لذلك اتفقت الدول الخمس المذكورة في بغداد عام 1960، على تشكيل منظمة الأقطار المصدرة للنفط(الأوبك)، بهدف التعاون وتنسيق السياسات النفطية وحماية مصالحهم الفردية والجماعية.[41]

2.2.3.1.أهداف منظمة الأوبك وخصائصها

يعد موضوع تنسيق السياسات السعرية وبرامج الإنتاج من أهم أهداف منظمة الأوبك، إلى جانب جملة من الأهداف والمهمات التي تسعى إلى تحقيقها يمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:[42]

•تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء وضمان مصالحها.

•تنسيق السياسات التسعيرية لضمان استقرار الأسعار العالمية، وبالتالي ضمان استقرار الإيرادات النفطية للدول المنتجة.

•تحقيق عوائد عادلة ومتوازنة للأطراف الفاعلة في الصناعة النفطية.

•المشاركة الفاعلة في رسم خطط الإنتاج، على أساس الانتظام والكفاءة والاقتصادية، بما يضمن مصالح كل من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط.

لقد رغبت الدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال إنشاء منظمة الأوبك، في تقليص الوضع الاحتكاري للسوق النفطية، وذلك عبر خلق منظمة تمثل مصالحها، وتكون مفاوضاً في وجه قوى الاحتكار السوقية والمتمثلة بشركات النفط العالمية، إلا أن تحقيق هذا الغرض واجه تحديات عدة في بداية تشكيل المنظمة نبين فيما يأتي أهمها:[43]

•استراتيجيات الاحتكار والسيطرة التي تعتمدها شركات النفط العالمية، كالتكامل الأفقي والعمودي لنشاطاتها في الصناعة النفطية.

•دخول منتجين جدد بشكل متزايد في سوق النفط وصناعته، والمنافسة بين الشركات الجديدة(المستقلة) والشركات العالمية، مع تزايد عدد مشتري النفط خاصة شرق آسيا.

•خضوع الدول المنتجة للنفط لعقود امتياز طويلة الأجل مع الشركات العالمية، وأغلب هذه العقود تشمل مرحلة الإنتاج والتسويق.

•نقص التكنولوجيا والتمويل والخبرات، وغياب الشركات الوطنية في الدول المنتجة.

تميزت منظمة الأوبك بكونها تشكلت من دول محددة تعتمد على الصادرات النفطية إلى حدٍ كبير في تمويل برامج التنمية، حيث اقتصرت العضوية فيها على الدول النامية فقط، وهي بمثابة كيانٍ سياسي

[41] OPEC Annual Statistical Bulletin,50th Anniversary Exhibition, Austria, Vienna, Sep, 2010.

[42] عاقلي، أمانة، دور الأوبك في استقرار أسواق النفط العالمية، ماجستير، جامعة خيضر، جزائر، 2017، ص69.

[43] مخلفي، أمينة، "مرجع سابق، ص131.

على مستوى الوزراء والدبلوماسيين والحكومات للدول الأعضاء، إلا أنها في الوقت نفسه تعتبر الأمور السياسية الرسمية خارج نطاق المنظمة، كما تتميز المنظمة بالتباين الكبير بين دولها الأعضاء، من حيث مستوى النمو الاقتصادي وعدد السكان في كل منها، وقدراتها التمويلية الموجهة نحو الاستثمار، ومدى ارتباط كل منها بالسياسات الدولية.

3.2.3.1.العضوية في منظمة الاوبك

بدأت منظمة الأوبك عند تأسيسها عام 1960 بخمسة أعضاء مؤسسة فقط هي: فنزويلا، السعودية، الكويت، العراق وإيران، حيث اشترطت المنظمة تشابه مصالح أي عضوٍ جديد مع مصالح الدول المؤسسة، مع موافقة ثلاثة أرباع الدول كاملة العضوية بما فيها الدول الخمس المؤسسة.[44]

يعرض الجدول (5) تسلسل انضمام الأعضاء إلى منظمة الأوبك:

الجدول(5) تسلسل انضمام أعضاء منظمة الاوبك منذ تأسيسها وحتى عام 2018

اسم الدولة العضو	تاريخ الانضمام
الدول المؤسسة: السعودية، الكويت، فنزويلا، ايران، العراق	1960
انضمام قطر	1961
انضمام اندونيسيا وليبيا	1961
انضمام الامارات العربية المتحدة	1967
انضمام الجزائر	1969
انضمام نيجيريا	1971
انضمام الاكوادور والغابون	1973
انسحاب الاكوادور	1992
انسحاب الغابون واندونيسيا	1995
انضمام انغولا وعودة الاكوادور	2007
عودة اندونيسيا وانسحابها مجددا	2008
انسحاب قطر	2018

اعداد الباحث استنادا إلى: ويكيبيديا + الكعبي، سعد بن شريدة، مؤتمر صحفي، وزارة الطاقة القطرية، الدوحة، يناير 2019.
+عاقلي، أمانة، دور الأوبك في استقرار أسواق النفط العالمية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017، ص69.

[44] Khusanjanova, Jamola, OPEC,s Benefit for the Member Countries, Research in World Economy, Ewha Womans University, Seoul, Korea, April, 2011.

احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في إنتاج النفط داخل الأوبك عام 2018، بنسبة تقارب 31% من إجمالي إنتاج المنظمة، تلتها العراق بنسبة 14%، ثم إيران بنسبة 12%، ثم الإمارات بنسبة 9.5%، فيما احتلت الكويت المركز الخامس بنسبة 8% من إنتاج المنظمة للعام ذاته، علما أن حصة الأوبك تجاوزت نسبة 40% من الإنتاج العالمي للنفط عام 2018.[45]

أما من حيث الاحتياطي، فقد تصدرت فنزويلا دول الأوبك عام 2018 بنسبة 25% من احتياطيات المنظمة، تلتها السعودية بنسبة 23%، ثم إيران بنسبة 13%، وبعدها العراق بنسبة 12%، وجاءت الكويت خامسا بنسبة 9% من إجمالي احتياطي المنظمة، وشكل إجمالي احتياطيات الدول الأعضاء 73% من الاحتياطي العالمي للعام ذاته.[46] يبين الشكل(4) ترتيب دول الأوبك من حيث الاحتياطي عام 2018:

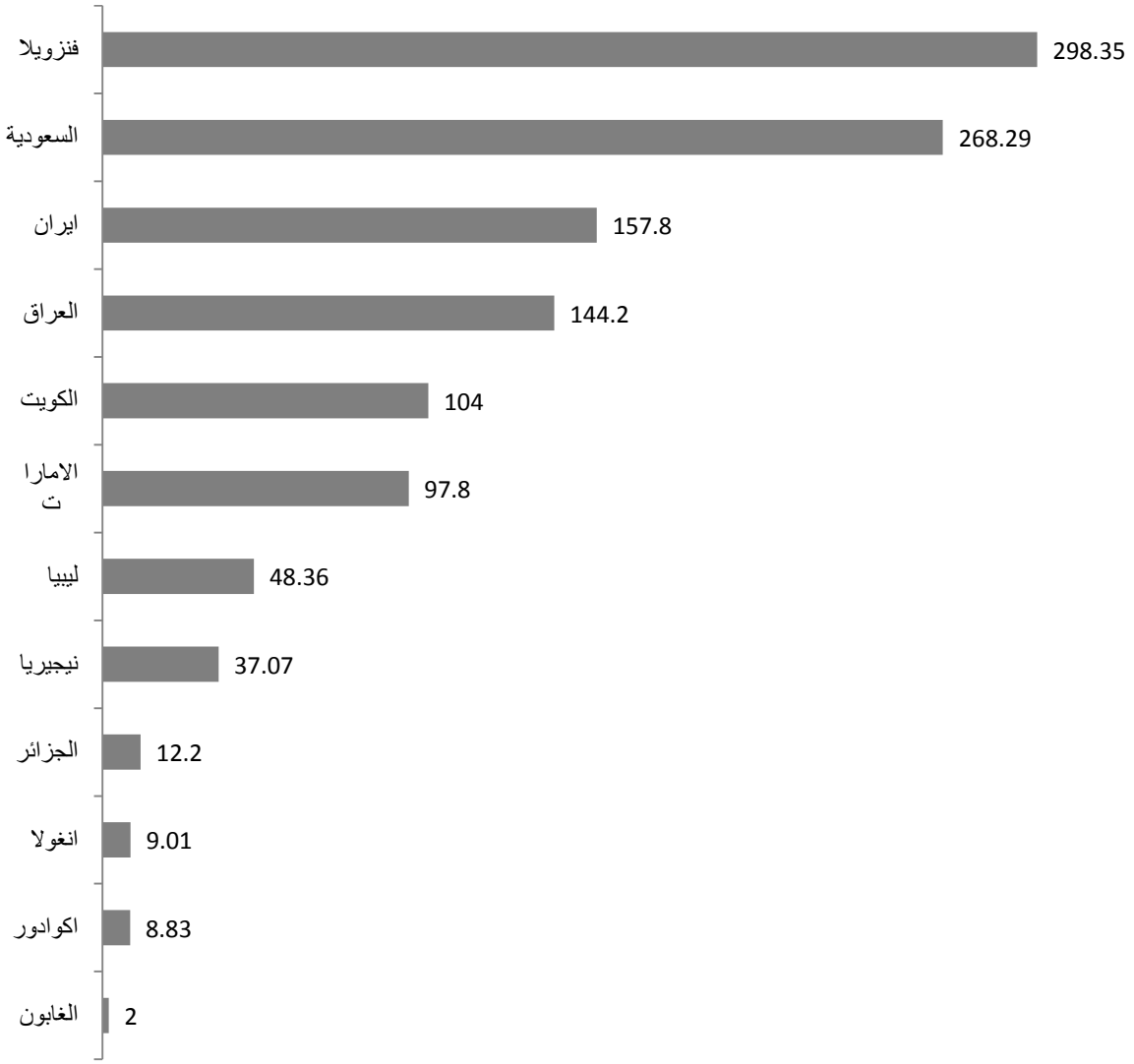

الشكل(4) ترتيب دول الأوبك من حيث الاحتياطي عام 2018/ مليار برميل[47]

[45] U.S Energy Information Administration, Monthly Energy Review, April, 2019, P194.

[46] OPEC Annual Statistical Bulletin , www.opec.org, Jun, 2019.

[47] اعداد الباحث استنادا إلى النشرة الإحصائية السنوية للأوبك 2018.

4.2.3.1.الدول المنتجة للنفط خارج الاوبك(non-OPEC)

تتبع بلدان خارج الأوبك سياسة الإنتاج والتسويق بكامل طاقتها وبشكل انفرادي، وبهذا فإن أوبك تلعب دور المنتج المتبقي، ويقصد بالمنتج المتبقي أن دول المنظمة تقوم بتلبية الزيادة في الطلب العالمي على النفط عن إمدادات خارج أوبك. وفي هذا السياق، يلاحظ ارتفاع نصيب الدول المصدرة للنفط خارج الأوبك من الحصة السوقية عقب الأزمة النفطية المضادة عام 1986، وذلك في محاولة لمواجهة أي نقصٍ محتمل في إمدادات الأوبك أو ارتفاع في أسعار النفط مستقبلاً، حيث وصل إنتاج النفط من خارج الأوبك إلى 57.8 مليون برميل/يوم عام 2017، وهو ما يمثل 59.9% من إجمالي الإنتاج العالمي بنفس العام.[48] وصل عدد الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك عام 2018 إلى 37 دولة، يعرضها الجدول التالي مبوبة حسب القارات:

الجدول(6) الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك عام 2018

القارة	الدول المشمولة	القارة	الدول المشمولة
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة، كندا، المكسيك	آسيا	عمان، سورية، اليمن، قطر
أمريكا الجنوبية	الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، الاكوادور، البيرو	افريقيا	كونغو، مصر، غينيا، السودان، تشاد، تونس
أوروبا	روسيا، دانمارك، ايطاليا، بريطانيا، كازخستان، رومانيا، النرويج، أوزباكستان، اذربيجان، تركمانستان.	آسيا	استراليا، الصين، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، فيتنام، بروناي.

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات ادارة معلومات الطاقة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة من أقدم الدول المنتجة والمستهلكة للنفط عالمياً، كونها الأصل في اكتشاف أول بئر نفط تجاري في منطقة بنسلفانيا عام 1859، وقد تجاوز إنتاجها 10 مليون برميل/يوم في عام 2018، حيث تتمتع بثروةٍ نفطيةٍ ضخمة، إلى جانب تميزها بقدراتها التنظيمية والتكنولوجية وصناعة المعدات النفطية، وضخامة شركاتها النفطية متعددة الجنسيات، أما روسيا فهي تحتل المرتبة الثانية، من حيث إمكاناتها الكبيرة وباعها الطويل في مجال صناعة النفط والغاز، وقد سجل إنتاجها النفطي قيمة 11.21 مليون برميل/يوم سنة 2018. وبالنسبة لدول أوروبا الغربية فهي حديثة العهد نسبياً في

[48] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2018، الفصل الخامس: التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018، ص89.

مجال الصناعة النفطية، ولا تتجاوز حصتها 3% من الإنتاج العالمي للنفط، إلا أنها تمتلك بالمقابل صناعة بتروكيماوية قوية ومتطورة.[49]

3.3.1.الوكالة الدولية للطاقة

تعد الوكالة الدولية للطاقة من أهم المنظمات الدولية الفاعلة لمصلحة الدول الصناعية المستهلكة للطاقة، وهي بالتالي تعمل ضد مصالح الدول الأعضاء في الأوبك(الدول المنتجة).

1.3.3.1.مبررات إنشاء الوكالة وأهدافها

جاءت فكرة إنشاء الوكالة الدولية للطاقة أصلاً لتعزيز موقف الدول الصناعية المستوردة للنفط، في مواجهة الأوبك التي تدعم مصالح الدول المنتجة، إلا أن إنشائها فعلياً جاء إثر الصدمة النفطية عام 1973، التي سببها قيام الدول المصدرة بزيادة أسعار النفط وخفض الإنتاج.

في عام 1974 قررت منظمة **التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD** إنشاء "**وكالة دولية للطاقة**" مقرها باريس، مهمتها الإشراف على تنفيذ البرامج المشتركة للدول الأعضاء، ودراسة معلومات السوق للتشاور مع شركات النفط العالمية، والتعاون مع الدول المصدرة والمستهلكة للنفط خارج الوكالة. تأسست الوكالة آنذاك من 16 دولة هي: النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، ألمانيا، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، انكلترا والولايات المتحدة. وانضمت إليها لاحقا: نيوزلندا، النرويج واليونان، وتتالى انضمام الدول الأخرى بما فيها فرنسا التي تأخرت عن المجموعة الأوروبية لتصبح العضوية 28 دولة.[50]

تهدف الوكالة الدولية للطاقة إلى تحقيق استقرار في إمدادات النفط وأسعاره، ورسم سياسات ترشيد الطاقة عالمياً، مع تنسيق سياسات الطاقة وتضمينها الاعتبارات البيئية، كما تهدف إلى البحث عن مصادر إمداد نفطية خارج الأوبك، ودراسة السوق النفطية لتحسين هياكل العرض والطلب العالمي للطاقة، إضافة إلى تشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة، منذ بداية تأسيس المنظمة، تم رسم **المبادئ الأساسية التي تكفل تحقيق أهدافها** وهذه المبادئ موجزة فيما يأتي:

- وضع برامج قومية للطاقة تستهدف خفض الواردات النفطية.
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة في الدول الأعضاء بغرض ترشيد الاستهلاك.
- الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة للنفط في مختلف القطاعات بقدر الإمكان.
- دعم جهود البحث العلمي والتطوير والتطبيق العملي لنتائجها.

[49] مخلفي، أمينة، مرجع سابق، ص143.

[50] مخلفي، أمينة، مرجع سابق، ص189.

•تشجيع الاستثمار المحلي في مختلف مصادر الطاقة المختلفة.

•وضع خطط لمواجهة الأزمات النفطية المحتملة في الامداد.

2.3.3.1.الاستراتيجيات السوقية للوكالة الدولية للطاقة

تطبق الوكالة الدولية جملة من السياسات والاستراتيجيات في سوق النفط العالمية، في إطار تحقيق الأهداف والمبادئ التي رسمتها لنفسها، ومن هذه السياسات:[51]

1.2.3.3.1.تشجيع استهلاك مصادر الطاقة البديلة

نجحت الدول الصناعية خلال الفترة(1990–2010) بتنمية وزيادة الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة البديلة للنفط سواء المتجددة أو غير المتجددة. تبين الأرقام ارتفاع الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة الأولية بنسبة 27.92%، وكان نصيب الدول الصناعية الكبرى من هذه الزيادة حوالي 2.44%، وارتفاع استهلاك النفط خلال نفس الفترة بمعدل 11.28%، مشكلا نسبة 33.6% من الاستهلاك العالمي للطاقة عام 2010، بينما توزع باقي الاستهلاك على مصادر الطاقة الاخرى.

2.2.3.3.1.تنويع مصادر الامداد خارج الاوبك

اتجهت الدول الصناعية الكبرى للبحث عن مصادر إمدادات نفطية خارج منظمة الأوبك، وذلك نتيجة زيادة أسعار النفط خلال الفترة 1975–2010 بضغط من الأوبك، حيث تمكنت الدول المنتجة خارج الأوبك من رفع إنتاجها بين عامي 1975–2002 بمعدل 61%، وشكل إنتاجها النفطي عام 2016 حوالي 58% من الإنتاج العالمي، مقابل 40% لدول الأوبك.

3.2.3.3.1.سياسة التخزين الاستراتيجي

دفعت الأزمات النفطية منذ السبعينات دول الوكالة إلى بناء مخزونات نفط استراتيجية، لمواجهة احتمالات نقص الامداد أو انقطاعه، وكأداة لضبط سعر النفط في حال ارتفاعه، وقد وصل مخزون الولايات المتحدة إلى 693 مليون برميل عام2017، وبلغت مخزونات اليابان 324 مليون برميل في العام نفسه، بينما قدر مخزون الصين عام 2016 بحوالي 400 مليون برميل.

[51] IEA, World Energy Outlook2018, www.iea.org.

4.2.3.3.1.السيطرة على صناعة التكرير

يشكل العرض والطلب على المشتقات النفطية المحرك الرئيس لأسعار كل من النفط الخام ومشتقاته، وقد دفع هذا الأمر كثيراً من الدول المصدرة للنفط، إلى إنشاء مصافي تكرير مشتركة في الدول المستوردة، حيث يشكل هذا الخيار غرضاً اقتصادياً وتنموياً للدول المصدرة للنفط. غير أن وجود مصافي التكرير في مراكز استيراد النفط الرئيسة، مكن الدول المستهلكة للنفط من السيطرة على موازين العرض والطلب، من خلال سيطرتها على صناعة التكرير النفطي.

5.2.3.3.1.الضرائب على المشتقات النفطية

عمدت الدول الصناعية الكبرى إلى فرض ضرائب محلية على استهلاك المشتقات النفطية، بغرض ترشيد استهلاك النفط وتخفيض الطلب المحلي، في مواجهة ظروف عدم اليقين حول الإمدادات والأسعار، إضافة لتحقيق دخل مالي كبير من هذه الضرائب يسهم بتعزيز ميزانياتها الحكومية، ويدعم العملة الأوروبية نتيجة تخفيض تكاليف استيراد النفط من الدول المصدرة.

6.2.3.3.1.تشجيع بدائل الطاقة

تسعى الدول الصناعية الكبرى إلى تنسيق سياساتها بغرض تقليل الاعتماد على النفط المستورد، عبر ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير البدائل، إلا أن تطوير مصادر الطاقة البديلة يتطلب تكاليف استثمارية ضخمة، كما أن بعض المصادر البديلة قد تترك آثاراً بيئية تفوق آثار استهلاك النفط.

7.2.3.3.1.تطوير آليات التسويق والتسعير النفطي

عرفت تجارة عقود النفط المستقبلية بعد الأزمة النفطية المضادة عام 1986، وأهمها خام تكساس الوسيط WTI في بورصة نيويورك، وخام برنت Brent في بورصة لندن، إضافةً إلى المشتقات النفطية والغاز الطبيعي. عملياً، ساعدت عقود النفط المستقبلية شركات النفط العالمية في مواجهة مخاطر تقلبات الأسعار، وتسهيل عملية التخطيط لكافة مراحل الصناعة النفطية، من خلال التعاقد المستقبلي لبيع أو شراء النفط ومشتقاته وفق توقعات عرضها وطلبها المستقبليين.

المبحث الرابع

سوق النفط العالمية وتطور سعر النفط الخام

1.4.1. سوق النفط العالمية: الخصوصية والسلوك العام

تتميز سوق النفط عالمياً بأنها سوق احتكار قلة، حيث تعد الأوبك والدول المنتجة خارج الأوبك أهم الأطراف الفاعلة في جانب العرض، بينما تقابلها في جانب الطلب الدول الصناعية والدول النامية. يتصف الطلب على النفط في الأجل القصير بكونه غير مرن، إذ أن عملية التحول نحو مصادر أخرى للطاقة، أو التكيف بغرض تخفيض استهلاك النفط، يتطلب تكاليف استثمارية ضخمة، وفترة زمنية طويلة، لتغيير أو تطوير المعدات الصناعية التي تعتمد على النفط كمصدر للطاقة.[52] كما تتأثر سوق النفط بشكل أساسي بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف النقل والشحن تقلبات الطلب العالمي على النفط، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض تكاليف الشحن، ويشجع على الشراء من الأسواق البعيدة، بينما يؤدي ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلى رفع تكاليف الشحن، والبحث بالتالي عن الأسواق القريبة.

يسيطر على الصناعة النفطية بكافة مراحلها كارتل نفطي عالمي، إضافةً إلى منظمات وهيئات دولية وإقليمية، تهدف إلى التأثير في سوق النفط بما يخدم مصالح دولها الأعضاء، منها منظمة الأوبك والأوابك، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة، ما يجعل هذه السوق متكاملة أفقياً وعمودياً في أنشطتها، انطلاقاً من تكامل أنشطة الشركات العالمية والوطنية الفاعلة فيها.

يمكن إيجاز أهم الخصائص التي تميز سوق النفط عالمياً فيما يأتي:[53]

- التركز الاحتكاري.
- التكامل الأفقي والعمودي.
- التكتلات النفطية عالمياً واقليمياً.
- ارتباط سوق النفط بسوق الناقلات.
- ارتفاع استهلاك الطاقة في الدول النامية.
- عدم مرونة الطلب في الأجل القصير.

2.4.1.التجارة النفطية العالمية

[52] محمود، مريم شطيبي، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، ندوة، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر،2015/5/14.

[53] عاقلي، أمانة، دور الأوبك في استقرار أسواق النفط العالمية، رسالة ماجستير، جامعة خيضر، الجزائر، 2017، ص51.

1.2.4.1. اتجاهات تجارة النفط الخام في العالم

وصل حجم التجارة العالمية من النفط الخام في عام 2016 إلى 1838 مليون/طن، بينما بلغ حجم تجارة المشتقات النفطية والغاز للعام ذاته 1218 مليون/طن، في ضوء ارتفاع الطلب على الخام ومشتقاته لبناء المخزونات الاستراتيجية.[54]

احتلت منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى في حجم الصادرات النفطية عالميا عام 2015 بنسبة 33.7%، وتلتها روسيا التي ساهمت بنسبة 13.6% من إجمالي الصادرات العالمية، وكانت دول آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثالثة عالميا بنسبة 11.4% للعام ذاته، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7.5% من الصادرات النفطية عالمياً.

من جانب الطلب والاستهلاك، تعد الولايات المتحدة أكبر مستورد صافي للنفط عالمياً، وقد وصلت قيمة مستورداتها النفطية إلى 4.9 مليون برميل/يوم عام 2015، بينما بلغت مستوردات مجموعة الدول الأوروبية الصناعية 13.6 مليون برميل/يوم للعام ذاته، تلتها الصين كثالث أكبر مستورد للنفط عالمياً بقيمة 8.2 مليون برميل/يوم.

تتجه معظم صادرات الشرق الأوسط إلى الدول الآسيوية، الصين، اليابان، الهند، سنغافورة، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما تتجه الصادرات الروسية غالبا نحو مجموعة الدول الأوروبية، وتتبادل الولايات المتحدة الأمريكية الاستيراد والتصدير مع دول المجموعة الأوروبية وكندا والمكسيك خاصةً في مجال المشتقات النفطية، ويمكن تصنيف تجارة النفط عالمياً ضمن شبكتين رئيستين هما: شبكة تجارة النفط الخام، شبكة تجارة المشتقات النفطية.

2.2.4.1. شبكة تجارة النفط الخام عالميا

تتوزع شبكة تجارة النفط الخام في العالم ضمن أربع كتل رئيسة هي:[55]

شبكة نفط الشرق الأوسط: تتجه صادرات نفط الشرق الأوسط بشكل رئيس نحو الدول الآسيوية، والصين، واليابان، والهند، وسنغافورة، والولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية.

شبكة شمال افريقيا: تتجه صادراتها نحو مجموعة الدول الأوروبية بشكل رئيس.

شبكة النفط الروسي: تتجه صادرات النفط الروسية إلى مجموعة الدول الأوروبية الصناعية.

شبكة نفط كندا، والمكسيك، وأمريكا اللاتينية: وتتجه غالبًا نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

يلخص الشكل الآتي اتجاهات هذه الشبكات ومسارها:

---

[54] الاونكتاد، استعراض النقل البحري 2017، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2017، ص25.

[55] البرازي، مصطفى، تطور نمط تجارة النفط الخام والمنتجات النفطية في العالم، مجلة النفط والتعاون العربي، الأوابك، المجلد43، 2017، العدد 163، ص19.

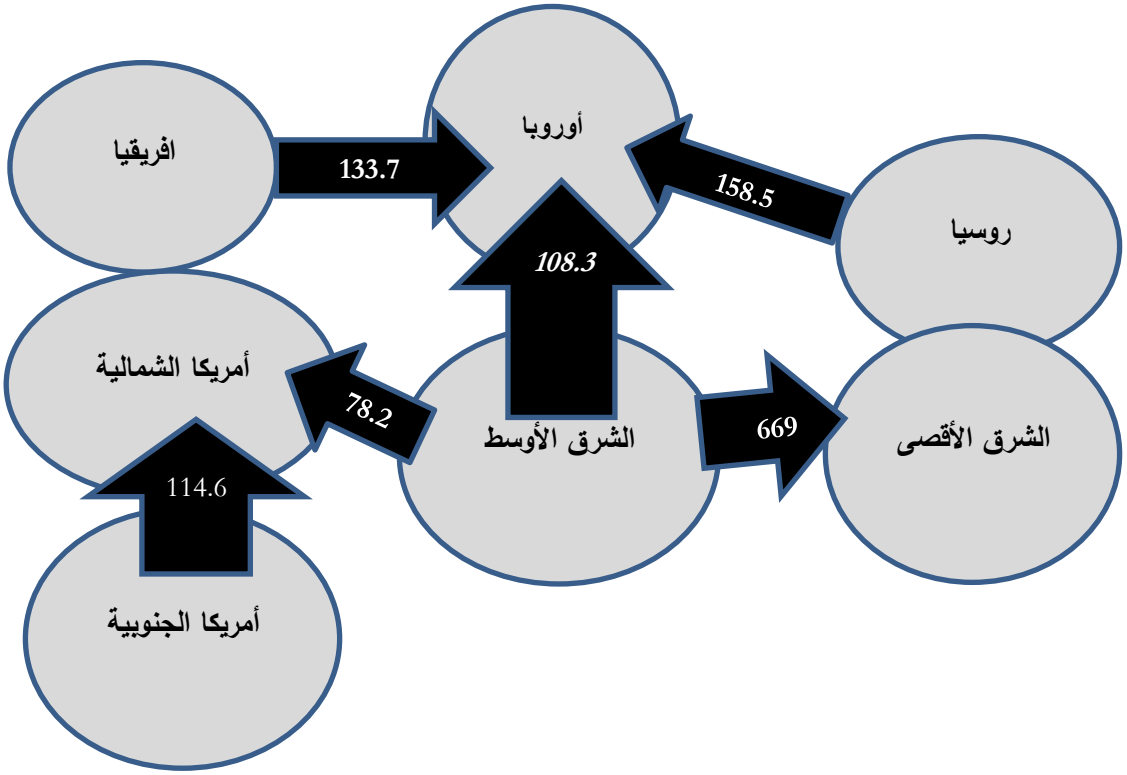

الشكل(5) شبكة تجارة النفط الخام عالميا عام 2015/ مليون طن[56]

3.4.1.أبرز الأزمات النفطية العالمية(1970-2016)[57]

1.3.4.1. الأزمة النفطية عام 1973(تصحيح الأسعار): في إطار سعي الأوبك لتصحيح هيكل الأسعار، قررت المنظمة رفع الأسعار المعلنة من جانب واحد، ليقفز سعر البرميل عام 1973 من 3 إلى 12 دولار(400%)، وترافق ذلك مع حظر التصدير إلى الدول التي ساندت الكيان الصهيوني في حرب أكتوبر عام 1973، لتتحول سوق النفط من سوق طالبين إلى سوق عارضين.

2.3.4.1. الأزمة النفطية عام 1979: تدهور الإنتاج الإيراني نتيجة اندلاع الثورة في ايران، فارتفعت أسعار النفط بشكل مفاجئ، من 13 دولار إلى 32 دولار، وعادت لترتفع عام 1980 نتيجة الحرب العراقية الايرانية إلى 34 دولار للبرميل.

3.3.4.1. الأزمة النفطية المعاكسة عام 1986: استخدمت الدول الصناعية المستهلكة مخزونها النفطي الكبير للضغط على الأسعار، وانخفضت الأسعار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1986 بشكلٍ حاد، من 27 دولار إلى أقل من 13 دولار للبرميل، أي بنسبة 50%.

---

[56] إعداد الباحث استنادا إلى: البرازي، مصطفى، تطور نمط تجارة النفط الخام والمنتجات النفطية في العالم، مجلة النفط والتعاون العربي، الأوابك، المجلد43، 2017، العدد 163، ص21.

[57] محمود، مريم شطيبي، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، ندوة، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر،2015/5/14.

4.3.4.1. الأزمة النفطية عام 1998: انخفض سعر الخام بشكلٍ حاد عام 1998، وتدنى إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد، نتيجة تزايد العرض وانخفاض الطلب في ظل الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، وأدى اختلال هيكل العرض والطلب إلى تدهور الأسعار بشكل مفاجئ.

5.3.4.1. الأزمة النفطية عام 2004 (ثورة اسعار النفط): ارتفعت الأسعار خلال عام 2004 بشكل متتالي، وبلغت مستويات قياسية، حيث بلغ المعدل السنوي لسعر سلة اوبك 36 دولار للبرميل، وهو أعلى معدل منذ بدء العمل بنظام السلة عام 1987.

6.3.4.1. الأزمة النفطية عام 2009: ارتفعت أسعار النفط بشكل متواصل بعد عام 2004، لتصل الأسعار الاسمية إلى 98 دولار للبرميل عام 2008، غير أن الأزمة المالية العالمية(أزمة الرهن العقاري)، جعلت سعر النفط يتهاوى إلى حدود 60 دولار للبرميل عام 2009، وبدأت الأسعار بالتحسن منذ عام 2010، مع تعافي الاقتصاد العالمي تدريجياً من آثار الأزمة المالية.

7.3.4.1. الأزمة النفطية عام 2014: تراجعت أسعار النفط بمعدلات كبيرة عام 2014، نتيجة تخمة المعروض النفطي عالمياً، وخسرت أكثر من 50% من قيمتها(من 105دولار إلى 50 دولار للبرميل)، واستمرت بالانخفاض خلال العامين التاليين لتسجل 30 دولار للبرميل عام 2016، ما دعى الأوبك لتوقيع أول اتفاقية لتخفيض الإنتاج مع المنتجين من خارج المنظمة.

4.4.1.تطور سعر الخام وقواعد التسعير

1.4.4.1.نظام التسعير بنقطة الأساس(فترة ما بين الحربين)

كان نظام التسعير المفروض خلال عشرينات وثلاثينات القرن الماضي هو نظام نقطة الأساس(**النظام الأحادي**)، ويتحدد بموجبه سعر الخام على أساس السعر المعلن في خليج المكسيك، مضافاً إليه تكاليف النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، واستندت هذه الطريقة إلى أسعار خام تكساس ولويزيانا مرتفعة التكاليف، إضافة إلى أجور الشحن، وكانت الأسعار تنشر في مجلة أمريكية متخصصة تصدر باسم (Platts Oil gram Price Service).

استطاع النظام الأحادي أن يربط هيكل الأسعار داخل الولايات المتحدة بالأسعار العالمية، إلا أن انقطاع امدادات النفط الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية، واعتماد بريطانيا وأميركا على نفط الشرق الأوسط، جعل الدولتان تحتجان على هذا النظام، كونه يتضمن أجور شحن عالية إلى ميناء عبادان، إضافةً لانخفاض تكاليف إنتاج نفط الشرق الأوسط قياساً بالنفط الأمريكي، وبالتالي تم اعتماد نقطة أساس ثانية عام 1945 هي الخليج العربي، وأصبح النفط يسعر بنظام **نقطة الأساس المزدوج**، بحيث يتساوى السعر في كل من الخليج العربي وخليج المكسيك، وتضاف أجور الشحن الحقيقية بين الميناء المصدر ونقطة التسليم، وتم اختيار ميناء نابولي في إيطاليا كنقطة تعادل أسعار النفط القادم من خليج المكسيك أو الخليج العربي، نظرا لتساوي المسافة بين ميناء نابولي وكل من هاتين النقطتين.

2.4.4.1.نظام التسعير بعد الحرب العالمية الثانية

اتخذت أسعار نفط الشرق الأوسط ونفط خليج المكسيك اتجاهات مختلفة منذ عام 1947، حيث شهدت أسعار النفط الأمريكي زيادات مستمرة، مقابل انخفاض أسعار نفط الشرق الأوسط، ومع نمو الطلب العالمي على النفط وخصوصاً في أوروبا، تزايدت مكانة نفط الشرق الأوسط على حساب النفط الأمريكي، نتيجة ارتفاع الاحتياطي والإنتاج وانخفاض التكاليف.

تغيرت قاعدة تسعير النفط، حيث تم نقل نقطة التعادل من جنوب إلى شمال أوروبا(من ميناء نابولي إلى ميناء ساوثمبتون)، وبذلك ازدادت القدرة التنافسية لنفط الشرق الأوسط على حساب النفط الأمريكي، حيث أن تكلفة هذا النفط واصلاً إلى مناطق عديدة في العالم، تقل عن تكلفة النفط الأمريكي بكثير، وسرعان ما تغيرت القاعدة، وتم تخفيض أسعار نفط الخليج العربي، بحيث تتعادل مع أسعار النفط الفنزويلي في نقطة التعادل ذاتها(ساوثمبتون).

عام 1949 تم تخفيض سعر نفط الشرق الأوسط، ليعادل سعر نفط فنزويلا عند نقطة تعادل جديدة(نيويورك) ضمن خطة مارشال لتخفيض أسعار الإمدادات إلى أوروبا والتوجه لاستيراد نفط الشرق الأوسط. فيما شهدت أسعار نفط الشرق الاوسط تخفيضات عدة دون تأثر أسعار النفط الأمريكي فانقطعت العلاقة بين أسعار الخام الأمريكي وخام الشرق الأوسط. يبين الشكل(6) تطور سعر نفط الخليج العربي مقابل الخام الأمريكي خلال الفترة(1948-1960):[58]

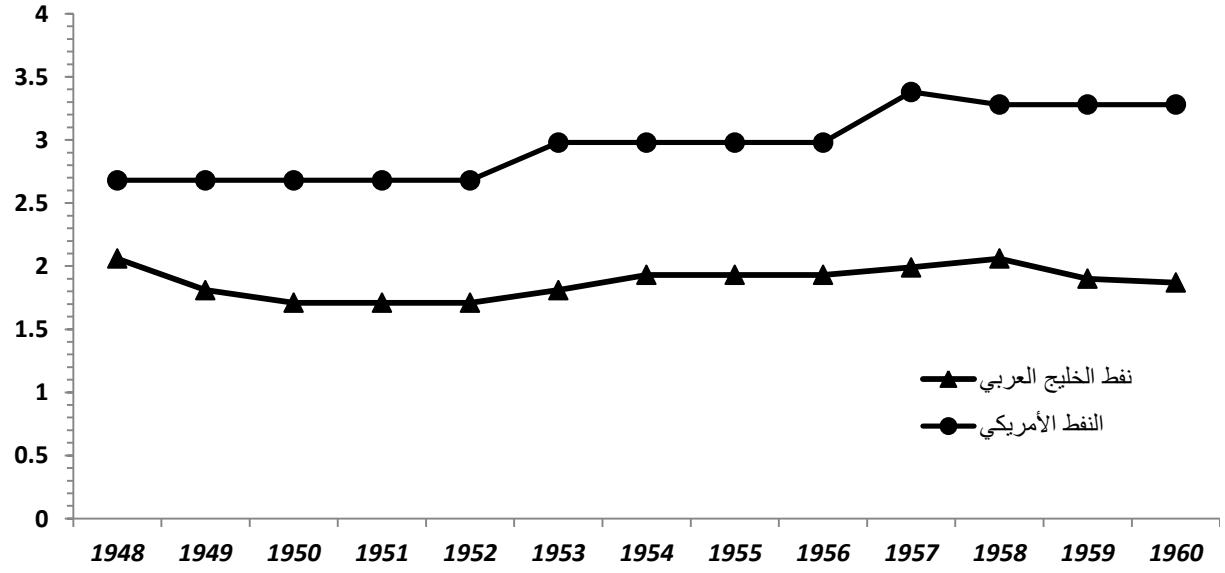

الشكل(6) تطور الأسعار المعلنة للنفط خلال الفترة 1948-1960/ دولار للبرميل [59]

[58] ويغاته، شارل، اقتصاديات الشرق الأوسط، ترجمة، السلمان، حسن محمد، بغداد 1966، الطبعة الأولى، ص126.

[59] إعداد الباحث استنادا إلى: ويغاته، شارل، اقتصاديات الشرق الأوسط، ترجمة، السلمان، حسن محمد، بغداد 1966، الطبعة الأولى، ص126.

3.4.4.1.القواعد والاتجاهات السعرية في ظل الأوبك

أعلنت أوبك منذ تأسيسها الالتزام بإعادة الأسعار إلى حدود قبل العام 1960، إلا أن سياسة رفع الأسعار اصطدمت بفائض في الطاقة الإنتاجية، ومع توقف تصدير النفط العربي إلى أوروبا عام 1967، قللت شركات النفط نسبة التخفيضات السعرية، ووافقت عام 1971على قرارات أوبك برفع الأسعار، ليرتفع الخام العربي الخفيف إلى 2.18 دولار/برميل، وبموجب اتفاقية جنيف عام 1972 ارتفع الى 2.5 دولار/برميل، ثم ارتفع باتفاقية جنيف الثانية عام 1973 إلى 2.9 دولار للبرميل.

يعد القرار التاريخي الذي اتخذته منظمة الأوبك عام 1973 بزيادة الأسعار المعلنة من جانبٍ واحد، مرحلة جديدة في تاريخ تسعير النفط في السوق العالمية، حيث فرضت الأوبك زيادة بمقدار 70% على الأسعار المعلنة لتصبح 5.12 دولار/برميل، ومع تعديل الأوبك للأسعار المعلنة مرة أخرى في العام نفسه أصبح السعر الجديد 11.65 دولار/برميل بنهاية عام 1973.

تدهور الإنتاج الإيراني مع اندلاع الثورة الايرانية في نهاية عام 1978، الأمر الذي سبب فوضى في سوق النفط الفورية، ليصل سعر البرميل إلى 35 دولار، فتدخلت الأوبك لإغلاق الفجوة بين السعر الفوري والرسمي، حيث بلغ السعر الرسمي لنفط الاشارة 32 دولار/برميل عام 1980، وباشتعال الحرب العراقية الايرانية عام 1980، ارتفع السعر الرسمي إلى 34 دولار/برميل عام 1982، وفي عام 1983 اتفقت دول الاوبك على تخفيض السعر الرسمي إلى 29 دولار/برميل، وبادرت الأوبك إلى خفض حصتها السوقية عام 1984 بمقدار 2% للحيلولة دون انهيار الأسعار بعد قيام كل من انكلترا والنرويج ونيجيريا بتخفيض السعر دون تنسيق مع المنظمة، وانتهت الاضطرابات في السوق بانهيار الأسعار عام 1986. يبين الشكل الآتي تطور أسعار النفط خلال الفترة 1976-1986:

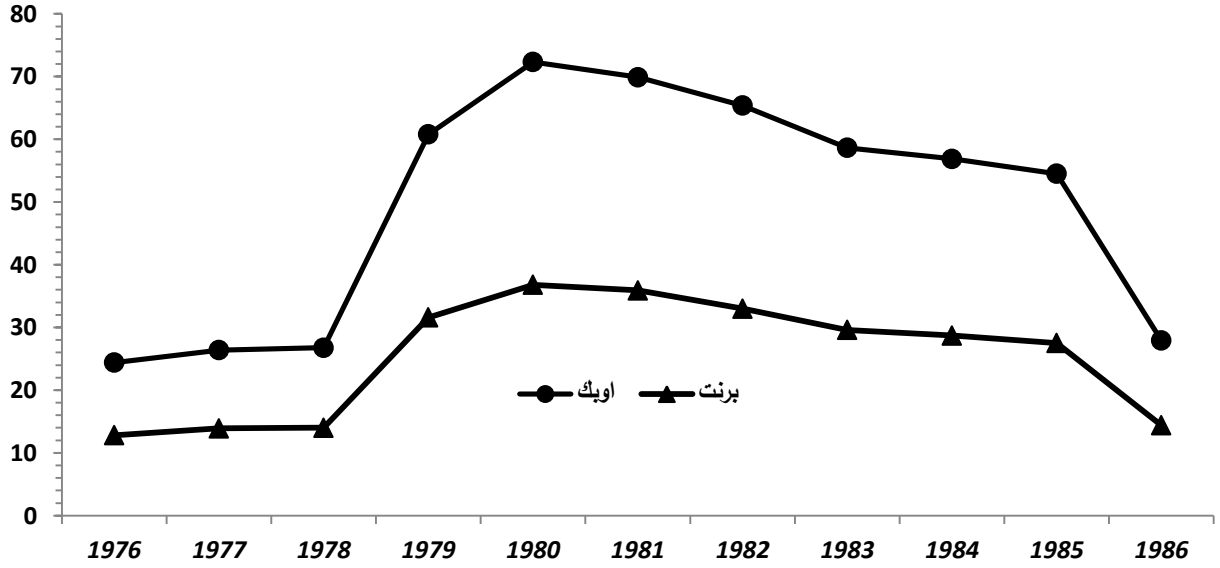

الشكل(7) تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1976-1986/ دولار للبرميل[60]

[60] إعداد الباحث استنادا لتقرير الأوابك الحادي والثلاثين عام 2004.

4.4.4.1. أسعار الخام بعد الأزمة النفطية المعاكسة وحتى عام2000

بدأت أسعار النفط الخام منذ بداية عام 1986 بالتدهور سريعاً، حيث تراجعت الأسعار أكثر من 50% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام إلى حدود 12 دولار/برميل، ما سبب خسائر كبيرة في الإيرادات النفطية للدول المنتجة، وعاد السعر الرسمي ليرتفع في مطلع التسعينات عقب غزو العراق للكويت، حيث وصل إلى 22.3 دولار/برميل عام 1990، إلا أن الانخفاض استمر بعد ذلك طوال عقد التسعينات، حيث انخفض السعر إلى 16.9 دولار/برميل عام 1995، وبلغ السعر أدنى حد للهبوط عام 1998(السعر الحقيقي إلى 11.7 دولار/برميل والاسمي 12.3 دولار/برميل)، وذلك نتيجة تزايد العرض وانخفاض الطلب، في ظل الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا. وهكذا، استمرت الأسعار بالتذبذب عام 1999 لتستقر بداية عام 2000 عند 27.6 دولار/برميل كسعر اسمي. [61]

يوضح الشكل(8) تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة(1980-2000):

الشكل(8) تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1986-2000[62] /دولار للبرميل

5.4.4.1. تطور سعر الخام بين عامي 2001-2010

تراجعت أسعار النفط عام2001 بمعدل 16.3% عن عام 2000، وعادت لترتفع مجدداً منذ عام 2002، نتيجة نقص الإمدادات من نيجيريا وفنزويلا، إثر الاضطرابات السياسية، والقلق من نقص إمدادات الشرق الأوسط المتوتر سياسيا. بدأت الأسعار تأخذ منحىً تصاعدياً متسارعاً منذ عام

[61] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(أوابك)، التقرير السنوي الحادي والثلاثين، الكويت، 2004.

[62] إعداد الباحث استنادا إلى: Takuji & others, Identifying Oil Price Shocks and their Consequences: The Role of Espectations in the Oil Market, Working Papers No725, Bank For International Settlements, May, 2018.

2004، لتصل الأسعار اليومية إلى ذروتها عام 2008(147 دولار/برميل). وبالمجمل تجاوزت الزيادة في الأسعار أكثر من أربعة أضعاف بين عامي 2002-2008. منطقياً، لا يمكن تفسير هذه التقلبات بعوامل العرض والطلب التقليدية فقط، وإنما تعود لبروز عوامل مستحدثة على آليات السوق ومسيرة الأسعار اليومية. لكن، بدأ التراجع في الأسعار عام 2009 عقب الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض سعر خام برنت بحوالي 35 دولار عن عام 2008، وبدأت الأسعار بالتحسن مجدداً منذ عام 2010 مع بدء تعافي الاقتصاد العالمي تدريجياً.[63] ويبين الشكل الآتي تطور سعر الخام بين عامي 2001-2010:

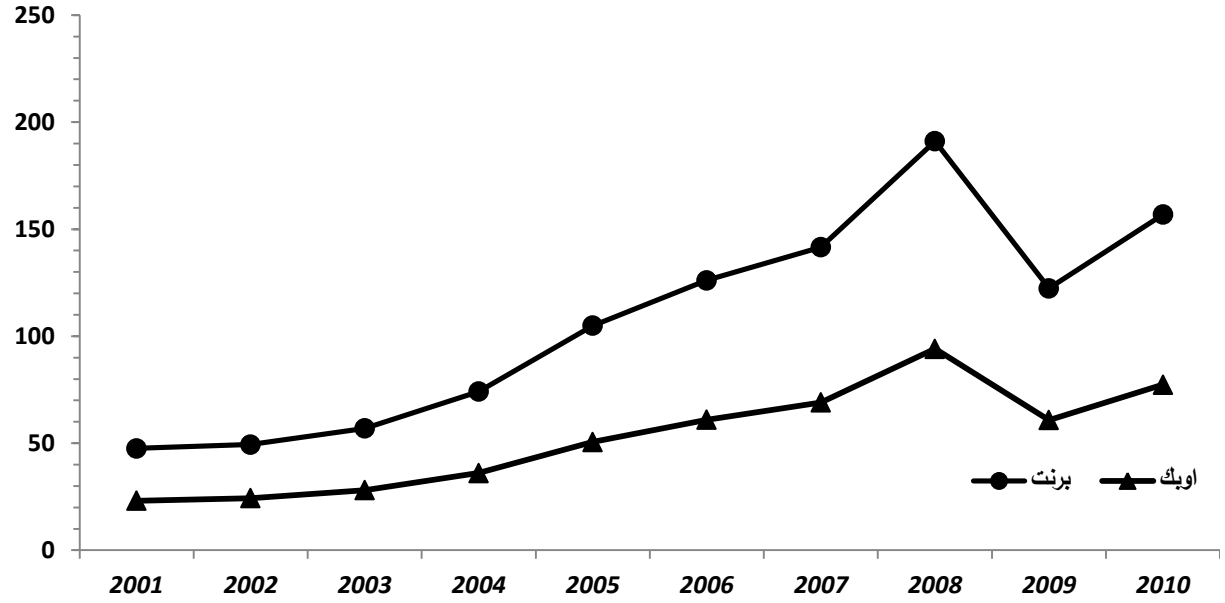

الشكل(9) تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 2001-2010[64] /دولار للبرميل

يلاحظ من الشكل بأن الفجوة بين سعر خام برنت وأسعار أوبك تتسع تدريجيا خلال فترة(2001-2010)، حيث تركز أوبك على حصتها السوقية على حساب الأسعار، كما أن المعروض النفطي من خارج الأوبك ارتفع خلال الفترة المذكورة، ما أدى لانخفاض الطلب على نفط الأوبك لصالح النفط من خارج المنظمة.

6.4.4.1. تطور سعر الخام بين عامي 2011-2019

[63] إعداد الباحث استنادا إلى: Takuji & others, Identifying Oil Price Shocks and their Consequences: The Role of Expectations in the Oil Market, Working Papers No725, Bank For International Settlements, May, 2018.

[64] إعداد الباحث استنادا إلى: Takuji & others, Identifying Oil Price Shocks and their Consequences: The Role of Expectations in the Oil Market, Working Papers No725, Bank For International Settlements, May, 2018.

بدأت أسعار النفط بالتعافي منذ العام 2011، وذلك عقب تجاوز الأزمة المالية العالمية 2009 وانعكاساتها السابقة على الاقتصاد العالمي، حيث وصل سعر خام برنت إلى 111 دولار/برميل، ويستقر قريباً من هذا المستوى حتى نهاية عام 2013، إلا أن الأسعار عادت لتتراجع بمعدلاتٍ كبيرة عام 2014، نتيجة تخمة المعروض النفطي عالمياً، حيث وصل التراجع في الأسعار خلال عامين أكثر من 50% (هبط خام برنت من 108دولار عام 2013 إلى 52 دولار للبرميل عام 2015)، وهبط مجدداً إلى مستوى 43 دولار/برميل عام 2016، ما دعى إلى توقيع اتفاق خفض الإنتاج في فيينا عام 2016، بين منظمة الأوبك و11 دولة أخرى من خارج المنظمة، ودخل الاتفاق حيز التطبيق مطلع العام 2017.[65] يبين الشكل(10) تطور أسعار النفط خلال الفترة 2011-2019:

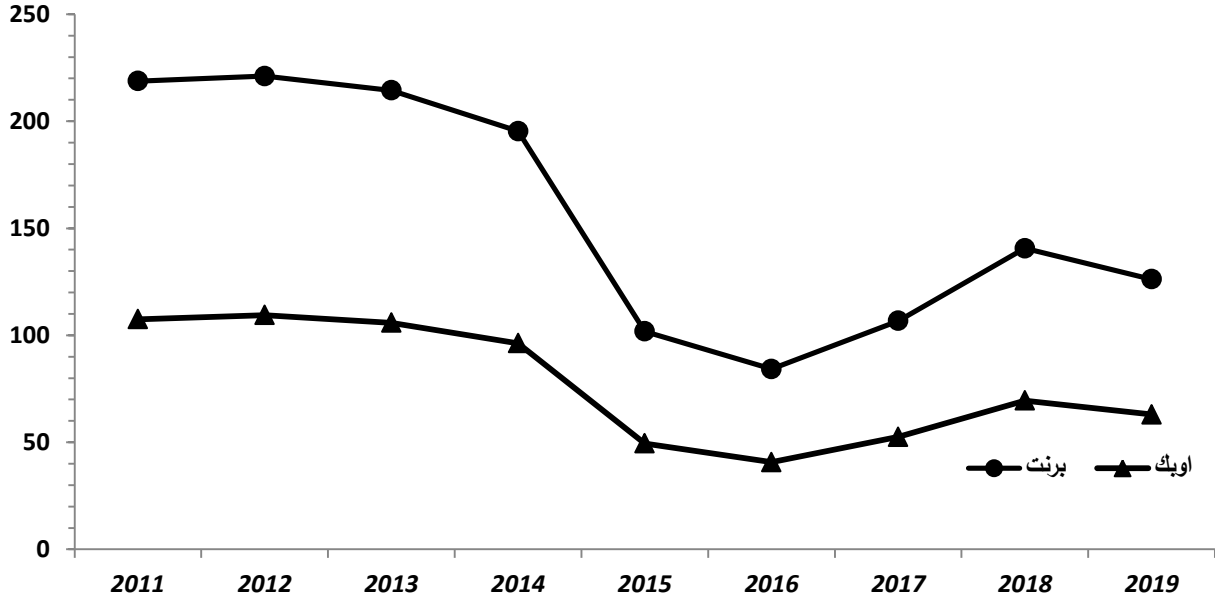

الشكل(10) تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 2011-2019[66] /دولار للبرميل

يلاحظ أن الفجوة بين سعر سلة أوبك وخام برنت بدأت تضيق خلال الفترة(2014-2016)، وذلك نتيجة تخلي الأوبك بقيادة السعودية عن نظام الحصص ابتداءً من عام 2014، كما أن الأسعار بدأت بالتحسن التدريجي عام 2017 نتيجة دخول اتفاقية خفض الإنتاج حيز التنفيذ.

[65] مرزا، علي، معضلة الأوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس، 2017.

[66] إعداد الباحث استنادا إلى: U.S. Energy Iformation Administration, Short-Term Energy Outlook, https://www.eia.gov/outlooks/steo/report/prices.php.

خاتمة

رغم التقلبات التي تعرضت لها موازين السوق النفطية بين المنتجين والمستهلكين في مراحل تاريخية مختلفة، لا تزال الدول الصناعية الكبرى تهيمن على أهم مفاصل الصناعة النفطية عالمياً، سواءً من خلال شركاتها النفطية المحصنة بقدرات مالية وتكنولوجية ضخمة، أو من خلال منظماتها (كالوكالة الدولية للطاقة) التي تتدخل في هيكل السوق لصالح أعضائها.

بالمقابل نظمت الدول المنتجة نفسها ضمن منظمات اقليمية ودولية كالأوبك والأوابك، بغرض كسر القيود الاحتكارية التي يفرضها الكارتل النفطي العالمي، ومحاولة التأثير في الاتجاهات السعرية وبرامج الإنتاج. وقد ترافق ذلك مع تأسيس قطاع نفط وطني في معظم الدول المنتجة، يشارك في استثمار ثرواتها النفطية التي كانت تحتكرها الشركات النفطية العالمية، وتمكنت هذه القوى السوقية الجديدة من إحداث فرق واضح في طبيعة العلاقة لصالح المنتجين.

عموماً، لم تعد تكنولوجيا الإنتاج في قسمها الأعظم حكراً على عدد محدود من الشركات، حيث توجد الآن شركات كثيرة تبحث عن موطئ قدم في السوق(على المستوى القطاعي والتقاني والجغرافي..)، مستفيدة من التمايز في استراتيجيات كبرى الشركات العالمية، كما أن معظم شركات النفط العالمية والوطنية، باتت تعتمد في تنفيذ أنشطتها الفنية والخدمية، على شركات الخدمة النفطية الدولية التخصصية، والتي أصبحت تضاهي معرفياً كبرى شركات النفط التقليدية.

أدت الأزمات المالية والسياسية المتكررة بجانبها الاقتصادي إلى تقلبات حادة في موازين القوى السوقية، وجعلت ظروف هذه السوق غير مستقرة، فتراوحت خلال فترات تاريخية مختلفة بين سوق للعارضين وسوق للطالبين، وغالباً لا يمكن تفسير سلوكها بعوامل العرض والطلب التقليدية، وإنما توجد عوامل مستحدثة على آلية السوق، وبالتالي فإن التنبؤ بمستقبل الأسعار والعرض والطلب يبقى مسألة معقدة وشائكة.

الفصل الثاني
الصناعة النفطية في سورية

مقدمة

انتهجت سورية مبدأ الاستثمار الوطني لثروتها النفطية منذ ستينات القرن المنصرم، منهية بذلك عهد الامتيازات النفطية التي كانت قد منحت سابقاً لشركاتٍ عالمية، وتحولت العلاقة مع تلك الشركات إلى علاقة شراكة وتعاون، بصيغ عقدية جديدة تنسجم مع الرؤية الوطنية والمقتضيات المرحلية، حيث تراوحت تلك العلاقة تاريخياً بين الشدة والتراخي، وتوزعت الاستثمارات النفطية بين القطاع الوطني والأجنبي، وفق اعتبارات وتصنيفات جيولوجية وفنية للمناطق المستهدفة.

بلغ متوسط إنتاج سورية من النفط خلال سنوات ما قبل الحرب (2005–2010) حوالي 386 ألف برميل/يوم، بينما يقدر الاحتياطي الجيولوجي المؤكد المتبقي حتى عام 2016 بحوالي 19.85 مليار/برميل، ويشكل النفط المصدر الرئيس للطاقة الأولية في سورية، حيث يغطي في الظروف الطبيعية حوالي 70% من مصادر الطاقة، ويساهم بنسبة 18% في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تغطيته المستمرة على العجز شبه الدائم في الموازنة، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، مشكلاً السلعة الاستراتيجية الأهم في الاقتصاد السوري. من جهةٍ ثانية، ساهمت الاكتشافات النفطية الكبيرة منذ منتصف الثمانينات في دعم ميزان الطاقة الذي بقي إيجابياً حتى بدايات العقد الأول من القرن الحالي، مدعوماً بالاستثمارات الكبيرة في قطاع النفط والغاز والطاقة الكهربائية التي شملت مختلف حلقات الإنتاج، من الاستخراج إلى النقل والتكرير، ومعامل معالجة الغاز، ومحطات إنتاج وتحويل الطاقة الكهربائية، حيث ساهمت هذه الوفرة النفطية في تحول سورية من مستورد إلى مصدر للطاقة.

إلا أن هذه الرفاهية النفطية سرعان ما بدأت بالتراجع، مع الانخفاض الكبير في مستوى الإنتاج منذ عام 2003، وتأخر الاكتشافات الجديدة، مع نمو الطلب على الطاقة بعد انطلاق عملية تحرير التجارة، وارتفاع مستويات الاستهلاك بصورة كبيرة خاصةً بعد عام 2005. ساهم هذا الأمر في زيادة الضغط على ميزان الطاقة وبالتالي ميزان المدفوعات، لتغطية مستوردات المشتقات النفطية. تفاقمت المشكلة أكثر مع بداية الحرب على سورية، وتعرض قطاع الطاقة فيها إلى ضغوطات إضافية نجم بعضها عن الإجراءات الاقتصادية الدولية أحادية الجانب، وأخرى نجمت عن التدمير الممنهج الذي تعرض له هذا القطاع. على سبيل المثال، تراجع الإنتاج في قطاع النفط أكثر من 96% خلال الفترة 2011–2014، لتتحول سورية إلى مستورد صافي تقريباً لموارد الطاقة، وخاصةً المشتقات النفطية.

تقف سورية اليوم أمام تحديات طاقوية كبيرة تنتظرها مرحلة إعادة الإعمار، أقلها مسألة تجديد الاحتياطي القابل للإنتاج، في مواجهة انحدار مستوى الإنتاج وتنامي الطلب على الطاقة التقليدية، إضافةً للمستجدات التي فرضتها سنوات الأزمة مؤخراً، من تدمير وتشويه لآلية عمل القطاع النفطي خصوصاً. يفرض كل ما تقدم ضرورة التخطيط الطاقوي الشامل للمرحلة المقبلة، انطلاقاً من الفرص والتحديات على مستوى قطاع الطاقة ككل والقطاع النفطي خصوصاً.

المبحث الأول

تطور الصناعة النفطية في سورية

1.1.2.الاستثمار النفطي في سورية: محطات تاريخية

تعد المسيرة التاريخية لصناعة النفط في سورية وتحولاتها المختلفة، انعكاساً للظروف المرحلية التي مرت بها، إذ لا يمكن الفصل بين كينونة هذا القطاع والمؤثرات البيئية المحيطة التي يعمل في ظلها، أي البيئة الاقتصادية والسياسية خصوصاً التي ترتبط بدورها بعوامل متداخلة لا تنفصل عن وضع الصناعة النفطية عالمياً. وفي هذا السياق يمكن التوقف عند عدة محطات مفصلية، تمثل المسار التاريخي للصناعة النفطية في سورية، منذ بداية الاحتمالات النفطية الأولى وحتى مرحلة الأزمة، يوجز الشكل الآتي مراحل تطور الصناعة النفطية في سورية:

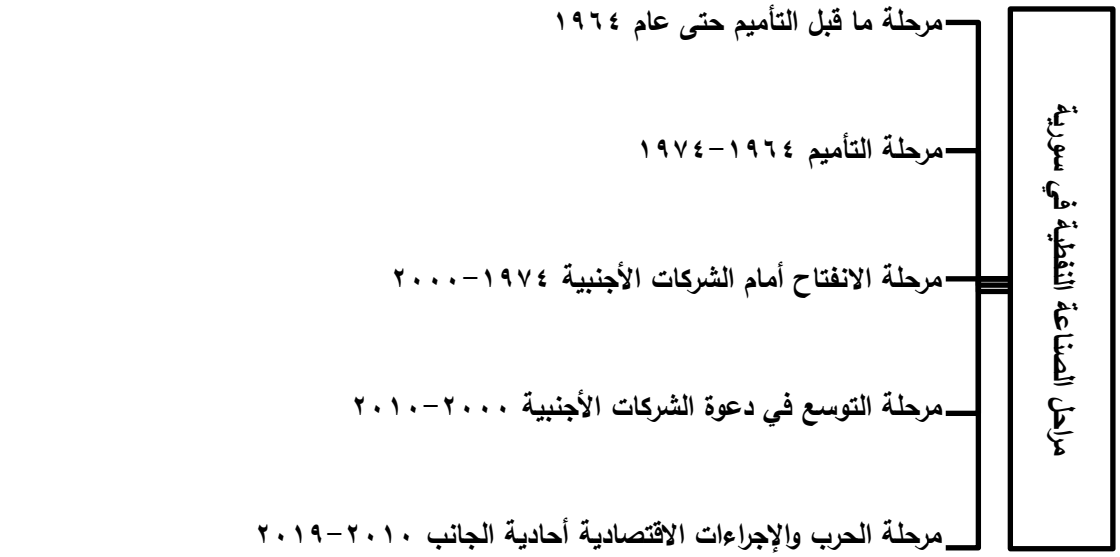

الشكل(11) مراحل تطور الصناعة النفطية في سورية[67]

1.1.1.2. مرحلة ما قبل التأميم حتى عام 1964[68]

تعود بدايات التنقيب عن النفط في سورية إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث حصلت شركة نفط ألمانية عام 1892على حق التنقيب في لواء اسكندرون ومحافظة درعا خلال الاحتلال العثماني، تلتها محاولة خجولة للتنقيب في أطراف دير الزور في بداية فترة الانتداب الفرنسي، غير أن التجربتين السابقتين لم تسفرا عن أية نتائج أو حتى معلومات وتقارير مسجلة.

---

[67] إعداد الباحث استنادا إلى: رفول، رياض، مرجع سابق، ص49-58.

[68] رفول، رياض، مرجع سابق، ص51.

في عام 1934 بدأت أعمال الحفر العميق من قبل شركة نفط العراق لتنتهي عام 1951 دون الحصول على إنتاج تجاري، وحصلت شركة الامتيازات النفطية(سورية ولبنان) عام 1938 على امتياز نفطي انسحبت منه عام 1952 دون اكتشافٍ تجاري أيضا، كما منحت شركة نجيب منهل حق التنقيب عن النفط عام 1955 وانتهت أعمالها عام 1958 دون اكتشافٍ تجاري، واستمر نشاط شركة كونكورديا الألمانية من عام 1956 حتى عام 1964 حيث خرجت أيضاً دون اكتشافٍ تجاري. في عام 1958 تم توقيع اتفاقية تعاون فني واقتصادي مع الاتحاد السوفياتي، تزامناً مع تشكيل الهيئة العامة للبترول، والتي حفرت أول بئر نفطي في كراتشوك عام 1959.

رغم أن الأنشطة السابقة لم تتوج بالوصول إلى إنتاجٍ تجاري للنفط، إلا أن بعضها ترك تقارير ومعلومات خزنية وجيولوجية مهمة، اعتمدت عليها الهيئة العامة للبترول لاحقاً في عملياتها النفطية خلال مرحلة التأميم، والتي أوصلت إلى إنتاجٍ تجاري بدأ بالتدفق فعليا عام 1968.

2.1.1.2. مرحلة التأميم 1964-1974

في سياق موجة التأميم التي شهدتها معظم الدول المنتجة للنفط مطلع الستينات، والتي جاءت في خضم التحولات السياسية والاقتصادية عقب الحرب العالمية الثانية، لصالح المد القومي وحركات التحرر الوطنية، صدر في سورية المرسوم التشريعي رقم 133 لعام 1964، والذي منع إعطاء أي امتياز نفطي للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، ليمثل إعلاناً عن تأميم النفط واستثماره وطنياً.

شكلت العلاقة مع الدول الاشتراكية في تلك المرحلة ركيزة أساسية لنجاح التأميم وكان في مقدمتها اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي، مما سهل تأمين التمويل الازم والخبرات الفنية الضرورية لاستثمار وتطوير الحقول النفطية، وشكلت الأرباح المتحققة من اكتشافات النفط التجارية في حقلي السويدية وكراتشوك مصدراً تمويلياً مهماً لتغطية نفقات التنقيب اللاحقة. كما اعتمد مبدأ المقايضة على نفط السويدية لتمويل بناء خطوط أنابيب نقل النفط، بالإضافة إلى أن سورية شكلت في تلك المرحلة بلد عبور نفطي من دول الجوار، حيث كان النفط العراقي والسعودي يجد طريقه عبر الأراضي السورية متجهاً نحو الدول المستهلكة في السوق العالمية، وبهذا يمكن القول إن صناعة النفط في سورية ارتكزت خلال هذه المرحلة على ثلاث مقوماتٍ أساسية هي:

- العلاقة مع الدول الاشتراكية الصديقة في تأمين القروض لتمويل الاستثمارات النفطية.
- تغطية تكاليف الاستثمار اللاحقة من أرباح الاكتشافات النفطية الكبيرة المتحققة.
- الاعتماد على الخبراء الأجانب لتأهيل كوادر وطنية متخصصة في هذا المجال.

3.1.1.2. مرحلة الانفتاح أمام الشركات الأجنبية 1974-2000

أدركت سورية في هذه المرحلة أن الشركة السورية للنفط غير قادرة لوحدها على القيام بكافة عمليات التنقيب والتنمية في حقولها النفطية، نتيجة نقص الإمكانات المالية والفنية اللازمة لتحقيق هذا الغرض

بالكفاءة والسرعة المطلوبة. لهذا كان من الضروري الاستعانة بشركات النفط الأجنبية، التي تمتلك الخبرة والقدرة المالية الكبيرة المطلوبة لهذا النوع من الاستثمار. وبالفعل، تمت دعوة الشركات العالمية للعمل في سورية وفق عقود الخدمة وعقود المشاركة بالإنتاج، كون هذا النوع من العقود ينسجم مع مبدأ استثمار النفط وطنياً.

في هذا الإطار، تم تقييم الأراضي السورية من الناحية الجيولوجية ودرجة الاحتمالية النفطية، حيث أنيط بالشركة السورية للنفط مهمة البحث والتنقيب في مناطق الدرجة الأولى، بينما تم تقسيم مناطق الدرجة الثانية إلى بلوكات متعددة عرضت على الشركات الأجنبية، بموجب الإعلان رقم 1/ن عام 1973، وتم توقيع عقود مشاركة بالإنتاج مع عدد من الشركات العالمية يبينها الجدول الآتي:

الجدول(7) شركات النفط العالمية التي وقعت عقود للتنقيب في سورية خلال الفترة(1974-2000)

تاريخ التعاقد	الشركات المتعاقدة
1974	شركة روم بيتروليوم الرومانية
1975	شركة تريبيكو سورية للنفط
1977	الشركة السورية الأمريكية للنفط + شركة شل-بيكتن
1979	شركة شاد اويل + شركة ماراثون
1987	شركة ترايسنترول- شركة نورسك هيدرو
1988	شركة دمشق للنفط+ انرون اويل+ الف اكيتين + ماراثون(تدمر) + بريتش بتروليوم
1989	شركة يونيكال+ نيسته أويل+ ريبسول(الأندلس)
1990	شركة دمشق للنفط(منطقة النبك)
1992	شركة تولو(الخابور)+ يونيكال(تل أبيض)
1994	شركة شل-ديمنكس

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى أرشيف مديرية عقود الخدمة في المؤسسة العامة للنفط 2019.

4.1.1.2. مرحلة التوسع في دعوة الشركات الأجنبية 2000-2010

تزايد اهتمام شركات النفط العالمية بتطوير مكامن النفط في الحقول السورية على أساس عقود تقاسم الإنتاج PSA، في وقت بدت فيه الحاجة ملحة لتنمية الحقول القديمة وتعزيز الاحتياطي والطاقة الإنتاجية، كل ذلك دعا الحكومة للإعلان عن مناطق تنمية في حقولها القديمة(كبيبة-تشرين-الشيخ منصور-عودة) وتمت دعوة الشركات الأجنبية للعمل بعقود مشاركة بالإنتاج على نفط الزيادة.[69] في هذا الاطار، تم التوصل لتوقيع ثلاث عقود تنمية هي: عقد شركة كوكب(حقل كبيبة) عام 2003، وعقد شركة دبلن(حقل عودة) عام 2003، وعقد شركة دبلن(تشرين والشيخ منصور) عام 2005.[70]

[69] المقصود بنفط الزيادة: هو الإنتاج الإضافي المتحقق، نتيجة استخدام الشركة الأجنبية تقنيات وتكنولوجيا حديثة، لرفع مستوى الإنتاج، أي استخدام طرق الإنتاج المدعم.

[70] المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة، أرشيف 2018.

أما لجهة الاستكشاف، فقد أعلنت وزارة النفط عام 2001 عن خمس مناطق(بلوكات) استكشافية جديدة، وأسفر ذلك عن توقيع عقدين استكشافيين مع كل من بتروكندا وإينا الكرواتية، تلاها الإعلان عن 11 منطقة استكشافية عام 2002، أسفر عن توقيع أربع عقود استكشافية هي: عقد غالف ساندرز، وعقد الرشيد(IPR)، وعقد الرقة(HBS)، وعقد ماري(ستراتيك انرجي. وفي عام 2003 تم الإعلان عن 12 منطقة استكشافية، ليتم توقيع عقدي عفرين(دوفا نرجي) والبوكمال(تات نفت)، وتم التوصل إلى توقيع عقد الحماد مع شركة سيوزنفتيغاز بموجب الإعلان عن 14 منطقة استكشافية عام 2004. وأدى الإعلان عن 9 مناطق استكشاف عام 2005، إلى توقيع أربعة عقود: لون انرجي(اللاذقية)، وموريل–بروم(العاصي)، وشل(أذينة)، وشل(عمورية). وفي عام 2007 أعلن عن 9 مناطق استكشاف، تلاها الإعلان عن 13 منطقة تنقيب وتنمية عام 2010، والإعلان عن ثلاث مناطق بحرية عام 2011 أسفرت عن توقيع عقد عمريت البحري.[71]

5.1.1.2. مرحلة الأزمة والإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب2011–2019

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو الشلل شبه الكامل في مختلف مفاصل الصناعة النفطية في سورية، والذي بدأ مع صدور مجموعة قرارات تستهدف قطاع النفط السوري، ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية الغربية أحادية الجانب على سورية. فقد استهدفت قرارات المجموعة الأوروبية حظر الاستيراد والتصدير النفطي مع سورية، إضافةً إلى حظر تأسيس أو تمويل أية مشاريع نفطية فيها، وكذلك حظر كل أشكال التعامل مع المؤسسات النفطية السورية، بما فيها الإقراض أو التدريب أو تقديم التكنولوجيا والدعم الفني واللوجستي لها، وقد بلغت هذه الإجراءات حدتها بين عامي 2011–2014، ما أدى إلى جمود وشلل شبه كامل في عمل هذا القطاع الحيوي.[72]

ترافق تعليق عمل المقاولين الأجانب لأعمالهم في سورية مع الهجمات الارهابية على المشاريع النفطية، والتي اعتبرت كقوةٍ قاهرةٍ لتعليق أنشطتهم، وقد تسببت ظروف الحرب والهجمات الارهابية بتدمير البنى التحتية النفطية وتدهور الإنتاج، وقطع خطوط النقل والامداد النفطي في البلاد، إضافةً إلى توقف عمليات الاستكشاف والتنقيب بشكلٍ كامل، حيث انخفض الإنفاق الاستثماري على المشاريع النفطية بنسبة 88% بين عامي 2011–2015، فيما تراجع الإنتاج بنسبة 96% خلال الفترة ذاتها.[73]

2.1.2. أهم مؤشرات قطاع النفط السوري

---

[71] المؤسسة العامة للنفط، أرشيف مديرية عقود الخدمة.

[72] القرار رقم 2960–622(202)/2012 الصادر عن الخزانة الأمريكية، القرارات رقم 628–782–878 –2011/1244 الصادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي عام 2011، إضافة إلى جملة قرارات ولوائح تنفيذية لاحقة عامي 2012، 2013.

[73] مصطفى، قسورة ناصر، دور الاستثمار الأجنبي في تمويل تقنيات استغلال النفط في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، 2016، ص 75.

1.2.1.2. الاستكشاف والتنقيب

تقوم الشركة السورية للنفط بعمليات الحفر الاستكشافي، اعتماداً على الدراسات التي تقدمها الشركات النفطية الدولية، وفرق المسح ثلاثية الأبعاد التابعة لها، كما يسهم نشاط الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستكشاف والتنقيب في سورية، بتنفيذ الحفر الاستكشافي ضمن مناطق تعاقدها، هذا الأمر يؤدي في حال تحقيق اكتشافات تجارية، إلى تعزيز الاحتياطي القابل للإنتاج، وزيادة موثوقية المناطق المكتشفة. فعلياً، أسهمت عمليات الحفر الاستكشافي برفد الاحتياطي القابل للإنتاج بحوالي/608.6/مليون برميل نفط خلال الفترة(2006–2012)، وتحقيق اكتشافات جديدة في تراكيب(تل مرمر، وتوينان، ودير عطية، وقليلات، والأراك، وقارة، والرصافة، والخشابية).[74]

تم وضع خطة لتحديث الفرق الاهتزازية[75] لدى الشركة السورية للنفط، وتزويدها بمستلزمات حديثة كالحفارات المحمولة، في محاولة لتغطية التراكيب الجيولوجية السطحية المعقدة بالمسح ثلاثي الأبعاد، إضافةً إلى رفع مستوى كفاءة الفنيين بالتدريب والعمل مع خبراء الشركات الأجنبية. أثمرت هذه الإجراءات في الوصول إلى تشكيلات جيولوجية جديدة أهمها تشكيلة الأفندي التي تعود خزاناتها لعمر الباليوزويك،[76] ويبين الجدول(8) إنجازات سورية في مجال الحفر الاستكشافي عامي 2001 و2015:

الجدول(8) إنجازات الحفر الاستكشافي ونتائجه في سورية بين عامي2001 و2015

السنة	التراكيب المحفورة				الاكتشافات التجارية			
	التراكيب المكتشفة	التراكيب المحفورة	السورية للنفط	الشركات الأجنبية	السورية للنفط	نسبة الاصابة	الشركات الاجنبية	نسبة الإصابة
2001	863	337	148	209	82	%55.40	68	%32.54
2015	786	424	210	214	112	%53.33	65	%30.37

مصطفى، قسورة، دور الاستثمار الأجنبي في تمويل تقنيات استغلال النفط في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق،

يلاحظ من خلال الجدول(8) تفوق الشركة السورية للنفط في عدد الاكتشافات التجارية ونسبة الإصابة، وهذا مرتبط بعوامل متعددة: منها استلام الشركات الأجنبية للمناطق ذات الاحتمالية الأقل، إضافةً إلى استفادة الشركة السورية للنفط من الدراسات الخزنية التي تتركها تلك الشركات في مناطق التخلي، وهذا يعكس كفاءة الجهود الاستكشافية الوطنية، وفعالية معالجتها للمعطيات وتعاطيها مع المناطق المستهدفة حسب تصنيفاتها الجيولوجية.

---

[74] المصدر: الورقة القطرية للجمهورية العربية السورية في مؤتمر الطاقة العربي، 2014.

[75] المسح الاهتزازي: هو إرسال إشارة صوتية على سطح الأرض حيث تنتقل هذه الإشارة من خلال الطبقات و تنعكس عنها، و من ثم تسجيل الإشارة المنعكسة وتفسير هذه البيانات لمعرفة شكل الطبقات و تحديد الفوالق و الحواجز الموجودة.

[76]عصر الباليوزويك ، الذي امتد من حوالي 542 مليون سنة إلى 251 مليون سنة مضت ، كان وقت تغير كبير على الأرض. بدأ العصر بتفكك قارة واحدة وتشكيل أخرى.

بدأت عمليات المسح البحري عام 2005 من قبل شركة النفط النروجية انسايس تيرا، بمساحة /8500/ كم^2 وبطول /5000/ كم في المياه الاقليمية السورية، وتولت الشركة نفسها معالجة معطيات المسح وتفسير النتائج من أجل تحديد البلوكات والمناطق الواعدة، وفي عام 2010 تم الإعلان عن المناطق المعروضة أمام الشركات العالمية وهي /8/ بلوكات برية، بينما أعلن عن /3/ بلوكات بحرية عام 2011 لتتوقف بعدها بفعل الإجراءات الاقتصادية الغربية أحادية الجانب على سورية، وفي عام 2014 وقعت الحكومة عقداً مع شركة ايست ميد عمريت للتنقيب في المياه الاقليمية السورية، وكان من المخطط أن يدخل الإنتاج البحري عام2024، إلا أن عمليات المسح والتصوير الجوي تأجلت لاعتبارات متعددة فرضتها ظروف الحرب.

2.2.1.2. الإنتاج والاحتياطي

1.2..2.1.2.الإنتاج

بدأ إنتاج النفط في سوريا بشكل فعلي عام 1968، عند حدود 20 ألف برميل/يوم، ومع تطور القطاع النفطي، وتوسع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، تطور الانتاج ليصل عام 1976 إلى 190 ألف برميل/يوم، ثم بدأ مستوى الإنتاج بالتراجع تدريجياً خلال السنوات العشر التالية ليستقر عند حدود 166 ألف برميل/يوم، بينما شكلت الفترة (1985–1996) طفرة نفطية من حيث الإنتاج، حيث وصل الإنتاج إلى حدود 590 ألف برميل/يوم عام1996، بفضل الاكتشافات الجوهرية تجارياً من قبل الشركات الأجنبية، وبالذات شل الهولندية.[77]

عاد الإنتاج ليتراجع قليلاً خلال السنوات اللّاحقة، نتيجة الاستنزاف السريع لحقول شركتي الفرات ودير الزور، حيث تدنى الإنتاج عام 2002 إلى حدود 500 ألف برميل/يوم، واستقر بين عامي (20005_2010) قريباً من حدود 400 ألف برميل/يوم(386 ألف برميل/يوم عام 2010)، ويبين الشكل(12) تطور إنتاج النفط في سورية من بداية الإنتاج وحتى عام 2018:[78]

[77] ابراهيم، قصي عبد الكريم، دور النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري نموذجا، مرجع سابق، ص229.

[78] المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، أرشيف 2018.

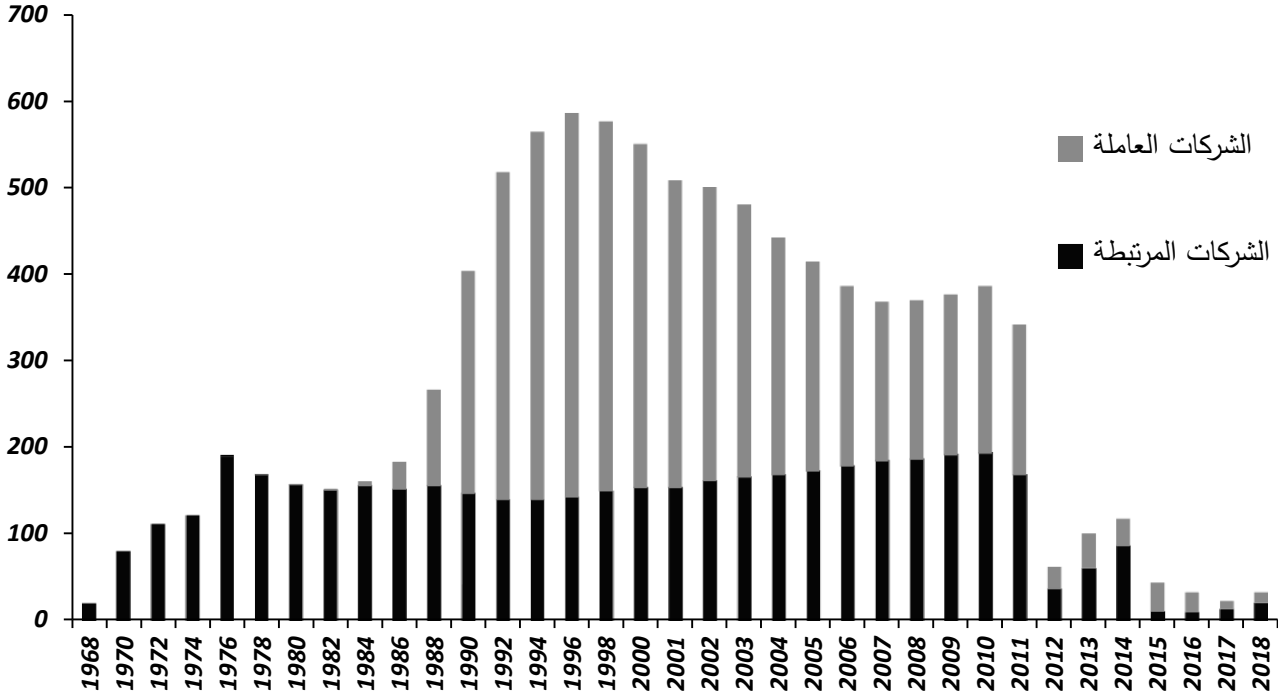

الشكل(12) تطور إنتاج النفط في سورية حتى عام 2018[79]

يبين الشكل السابق تراجع قيم الإنتاج خلال الفترة(2012_2018) بشكلٍ حاد، نتيجة عمليات التخريب والسرقة خلال الأزمة. الجدير بالذكر أن كمية النفط المسلم فعليا للحكومة، تقل بكثير عن حجم الإنتاج الفعلي الوارد في المخطط السابق، نتيجة السرقة والتهريب في مناطق خارج سيطرة الدولة، كما أن إنتاج شركات النفط الأجنبية يتم بجهود وطنية بحتة، نتيجة تعليق الجانب الأجنبي كافة أنشطته النفطية خلال الأزمة.

1.2..2.1.2.الاحتياطي

تشير الدراسات الجيولوجية والخزنية في سورية، إلى تنوع الطبقات والتشكيلات الجيولوجية التي تحمل تجمعات هيدروكربونية من النفط والغاز الطبيعي، حيث تتشابه طبيعة صخورها الرسوبية مع باقي مناطق الصفيحة العربية، وتضم هذه التشكيلات كل من طبقة شيرانيش، الماسيف، شيلو، كوراشينا،[80] ما يجعل منها منطقة واعدة تحمل فرصاً كبيرةً للاكتشافات النفطية.

يؤكد تقرير المؤسسة العامة للنفط عام 2016، أن انتاج سورية التراكمي من النفط تجاوز 5.2 مليار برميل بنهاية عام 2015، بينما تم تقدير الاحتياطي القابل للإنتاج بحوالي 7.68 مليار برميل، مما يجعل الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج يقدر بحوالي 2.5 مليار برميل فقط، ويبلغ الاحتياطي

[79] إعداد الباحث استنادا إلى بيانات المؤسسة العامة للنفط– مديرية التخطيط، أرشيف 2018.

[80] وهي عبارة عن تشكيلات صخرية تعود لعصور جيولوجية مختلفة، تتميز هذه التشكيلات بكونها مولدة وحاملة للهيدروكربونات، وهذا يعني احتمال وجود النفط والغاز فيها.

الجيولوجي المؤكد حوالي 25.59 مليار برميل، يتوزع معظم ذلك الاحتياطي(ثقيل وخفيف) في الجهة الشمالية الشرقية للبلاد، إضافةً إلى بعض الحقول وسط سورية.[81] يبين الجدول(9) مؤشرات احتياطي النفط الخام السوري لعام 2016:

الجدول (9)مؤشرات احتياطي النفط السوري لعام 2016

المؤشر	القيمة(مليار برميل
الاحتياطي الجيولوجي المؤكد	25.59
الاحتياطي القابل للإنتاج	7.68
الإنتاج التراكمي(من بداية الإنتاج)	5.2
الاحتياطي الجيولوجي المتبقي	20.38
الاحتياطي المتبقي والقابل للإنتاج	2.5

المصدر: المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، أرشيف 2016

بحسب بيانات الجدول أعلاه فإن الاحتياطي القابل للإنتاج يقدر بحوالي 7.68 مليار برميل، أنتج منه حتى عام 2016 5.2 مليار برميل، وبقي من الاحتياطي الجيولوجي حوالي 20.38 مليار برميل[82]. بالمقابل بقي من الاحتياطي القابل للإنتاج حوالي 2.5 مليار برميل فقط[83].

إن حقيقة تراجع الاحتياطي القابل للإنتاج خلال العقد الماضي، دون تحقيق اكتشافاتٍ جوهرية بالمقابل، تجعل من مسألة تنمية الاحتياطي وتطويره من أهم تحديات قطاع النفط والطاقة في سورية، وبالتالي فلا بد من استمرار عمليات الاستكشاف والتنقيب وتطوير تقنياتها وأساليبها، إضافةً إلى تطبيق نظام الإنتاج المدعّم في الحقول القديمة لدى الشركة السورية للنفط لزيادة مردودها النفطي، وكذلك توسيع رقعة الاستكشاف والتنقيب لتشمل المياه الاقليمية الواعدة، لتعويض ما تم استنزافه من احتياطيات وتحقيق الأمن الطاقوي في الأجلين المتوسط والطويل.

[81] المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، أرشيف، 2016.

[82] عربش، زياد أيوب، "السياسات النفطية في سورية"، مرجع سابق.

[83] هنا تبرز أهمية تجديد الاحتياطي النفطي القابل للإنتاج في سورية أمام تناقصه المستمر، هذا الأمر، دعى وزارة النفط السورية لمواجهة احتمال نضوب الثروة النفطية مستقبلا، فتم التعاقد مع عدد كبير من الشركات الأجنبية للاستكشاف في سورية مؤخرا، كما تم البدء بإنتاج النفط المدعم لزيادة مردود المكامن النفطية، إضافة إلى التوجه نحو الاستكشاف في المناطق البحرية الواعدة بالتعاون مع شركات النفط الأجنبية.

3.2.1.2. الاستهلاك والتصدير

شهد استهلاك المشتقات النفطية محلياً نمواً مستمراً منذ عقد السبعينات، فقد ارتفع الاستهلاك من 153 ألف برميل/يوم عام 1990 إلى 254 ألف برميل/يوم عام 2006، وذلك نتيجة زيادة حجم الأسطول البري، وارتفاع معدلات استهلاك المازوت في قطاعي النقل والتدفئة والصناعات الحرفية، وازدياد التهريب إلى دول الجوار في ظل انخفاض أسعار المحروقات بالمقارنة مع الدول المجاورة، كما ازداد استهلاك المشتقات الأخرى وفي مقدمتها الغاز والفيول خاصةً في محطات توليد الكهرباء. رافق ذلك، كما وجدنا في الفقرة السابقة، تراجع معدلات الإنتاج خاصةً بعد عام 2005، الأمر الذي انعكس بدوره سلباً على التصدير، فقد تراجعت صادرات سورية من النفط من 426 ألف برميل/يوم عام 1996(حيث كانت قد بلغت ذروتها ومنها 64 ألف برميل/يوم ثقيل، 281 ألف برميل/يوم خفيف، 81 ألف برميل/يوم مشتقات نفطية)، ووصل الانخفاض عام 2006 إلى 146 ألف برميل/يوم(115 ألف برميل/يوم ثقيل، 39 ألف برميل/يوم خفيف).[84]

ومع دخول سورية مرحلة الأزمة وتطبيق الإجراءات الاقتصادية الغربية أحادية الجانب عليها، توقف تصدير النفط من وإلى سورية بشكلٍ شبه كامل، وترافق ذلك مع خروج القسم الأعظم من قطاعها النفطي من الخدمة، وأصبحت سورية تعتمد على حلفائها الاستراتيجيين كروسيا وإيران في تغطية الحد الأدنى من الطلب المحلي على المشتقات النفطية. واعتباراً من عام 2018 الذي يعد عام بداية التعافي من الأزمة، بدأت بعض حقول ومفاصل النفط السوري بالعودة تدريجياً إلى الخدمة، الأمر الذي يبشر بتحسن الإنتاج وتغطية الطلب المحلي، مع توقعات بعودة التصدير وتحقيق فائض في الميزان النفطي خلال السنوات القادمة، خاصةً في ظل الحديث عن اكتشافات برية وبحرية واعدة، وتوقع دخول الإنتاج البحري عام 2025، مترافقاً مع دخول مصفاة الفرقلس في الخدمة عام 2024 ما سيؤدي لرفع الطاقة التكريرية في سورية، أما مشكلة الغاز المسال فيتوقع استمرار الطلب على استيراده في الأجل المتوسط نتيجة عجز ميزان الطاقة لهذه المادة.

[84] الورقة القطرية للجمهورية العربية السورية، مؤتمر الطاقة العربي.

المبحث الثاني

البعد الاقتصادي للصناعة النفطية في سورية

1.2.2.النفط رافعة استراتيجية في الاقتصاد

يعد النفط ومشتقاته من أهم السلع الاستراتيجية في سورية، نظراً للمكانة المهمة التي يحتلها بين أعمدة الاقتصاد ككل. فقد لعب النفط دوراً محورياً في تقوية المرافق والبنى الاقتصادية والوطنية والاقليمية المختلفة، كذلك ساعد على تجاوز الأزمة المالية التي واجهتها سوريا خلال الثمانينات من القرن العشرين، وأسهم النفط كذلك بدعم الاقتصاد السوري في تلك المرحلة والذي كان قد بدأ يتأثر بانهيار الاتحاد السوفييتي، وما رافق ذلك من انخفاض في الصادرات السورية غير النفطية بشكلٍ كبير، إضافةً إلى الاختلالات الهيكلية في آلية عمل الاقتصاد بين عامي 1987–2003، فتجنبت سورية تطبيق وصفات وبرامج الإصلاح الهيكلي المقدمة من الصندوق والبنك الدوليين التي اتبعتها العديد من الدول النامية، وقد تعزز هذا الدور النفطي المهم بفضل الاكتشافات الغازية الكبيرة في وسط سورية.[85]

كما أسهم النفط بشكل متزايد في تأمين الطاقة الضرورية لدفع عجلة الاقتصاد منذ بداية التسعينات، مغطياً أكثر من 75% من احتياجات سورية من الطاقة وتأمين القطع الأجنبي لاستيراد مستلزمات التنمية، وتمويل الاستثمار الحكومي في مختلف القطاعات الأخرى خاصةً البنى التحتية.

شكل النفط خلال فترة التسعينات ومطلع الألفية الحالية، غطاءً حقيقياً على الاختلالات الهيكلية في آلية عمل الاقتصاد السوري. إلا أن هذه الرفاهية النفطية لم تستمر طويلا، فمع تراجع الإنتاج النفطي وتزايد استيراد مشتقاته منذ عام 2003، وبالتالي انخفاض العوائد النفطية التي تمثل المصدر الريعي الأول لرفد الاقتصاد، أصبح الاقتصاد في وضعية حرجة مع تأخر عملية الاصلاح الاقتصادي. وهكذا، برزت الضغوط التضخمية وتسارعت معدلات البطالة، إضافة إلى نمو المستوردات لأغراض استهلاكية. ببساطة يمكن القول إن الوفرة النفطية وعوائدها شكلت نمواً مؤقتاً في الاقتصاد، وانتهت دون الوصول إلى تنمية مستدامة حقيقية بتنويع القاعدة الإنتاجية والقنوات الاقتصادية.[86]

تقف سورية اليوم على عتبة مرحلة اقتصادية جديدة، ففي ظل التخطيط لإعادة الإعمار والتنمية مع تعافي البلاد من الحرب، يواجه القطاع النفطي تحديات جوهرية كونه اللبنة الأساسية في إعادة بناء الاقتصاد، وبالتالي فمن المهم الاستفادة من تجربة ريعية الاقتصاد النفطي، والتوجه نحو الاستثمار ليس فقط في مجال الصناعة الاستخراجية والتكريرية، بل تطوير حلقات الصناعة النفطية المتقدمة كالصناعات البتروكيماوية وغيرها، بغرض زيادة القيمة المضافة من الاستثمارات النفطية، وكذلك تنويع

---

[85] ابراهيم، قصي عبد الكريم، مرجع سابق، ص224.

[86] عثمان، ابراهيم خليل، مرجع سابق، ص39.

مصادر العوائد النفطية نفسها(عوائد العبور، وخدمات نفطية،...الخ)، وكذلك استثمار العوائد النفطية المتوقعة بكفاءة اقتصادية عالية في خدمة أغراض التنمية المستدامة في باقي القطاعات الاقتصادية.

2.2.2.أثر النفط في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

1.2.2.2. النفط والناتج المحلي الاجمالي

يشكل النفط 90% من الصناعة الاستخراجية في سورية، والتي تشكل 70% من قطاع الصناعة والتعدين، تراوحت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بين 27%–25% خلال التسعينات، بينما تراجعت إلى 17% عام2005،[87] وتدنت عام 2011 إلى 12%. خلال الحرب، لم تتجاوز مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 2% عام 2015 وتدنت إلى 1.2% عام 2019،[88] يبين الشكل(13) تطور مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي:

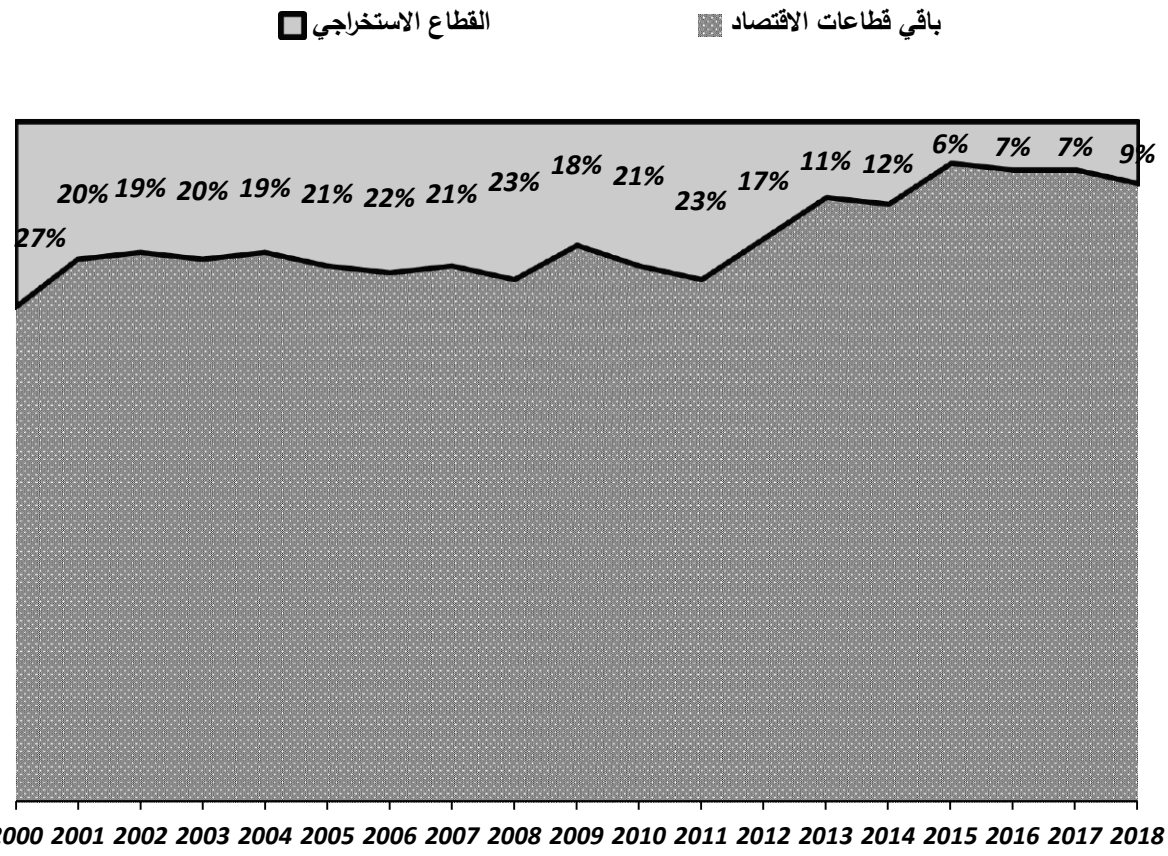

الشكل(13) مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2018

[87] تراجعت الايرادات النفطية، بسبب تراجع الانتاج وانخفاض سعر النفط، وازدياد ايرادات قطاعي السياحة والخدمات.

[88] المركز السوري لبحوث السياسات، العدالة لتجاوز النزاع، تقرير آثار النزاع السوري 2016–2019، آذار، 2020، سورية، https://bit.ly/3dTnAb ، شوهد بتاريخ 2020/6/25.

بلغت نسبة الميزان النفطي عام 2001 حوالي 14,4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نسبة – 12,4% للميزان غير النفطي، وبلغت النسب السابقة 3.4% و–9,3% على التوالي للعام 2006.[89]

2.2.2.2. النفط والمالية العامة للدولة

تعد عائدات النفط من أهم مصادر إيرادات الحكومة في سورية، وتؤثر كثيراً في المالية العامة للدولة، حيث شكلت الإيرادات النفطية في عام 1990 حوالي 40% من مجموع الايرادات الحكومية، بينما بلغت هذه النسبة عام 2001 حوالي58%، وتراجعت إلى أقل من 41% عام 2004، ثم انخفضت إلى 25% عام 2010. تتنوع إيرادات النفط بين ضرائب ورسوم مباشرة بما فيها دخل المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية، إضافةً إلى إتاوة الحكومة والفوائض والإيرادات من فروقات الأسعار في السوق المحلي،[90] يبين الشكل(14) مساهمة النفط في إيرادات الحكومة خلال الفترة(2001–2017):

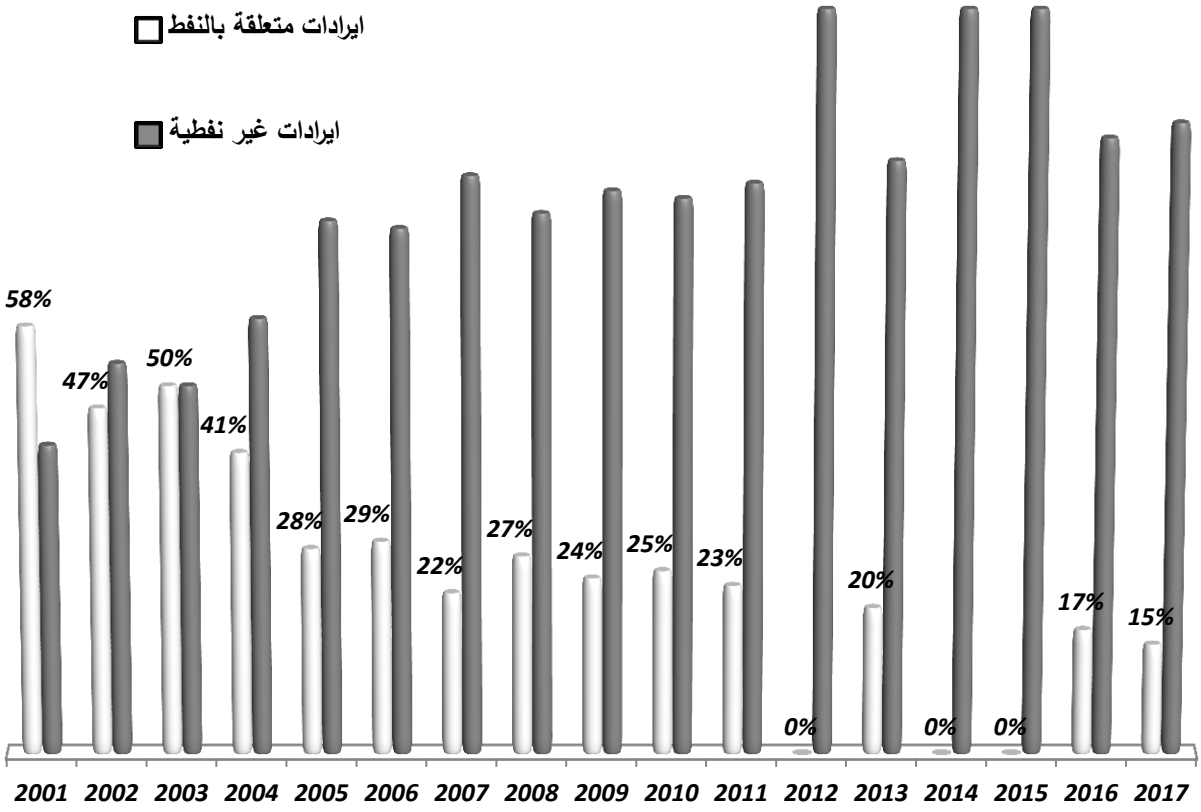

الشكل(14) تطور مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية خلال الفترة 2001–2017[91]

---

[89] ابراهيم. قصي عبد الكريم، مرجع سابق.

[90] ازدادت نسبة مساهمة الايرادات الضريبية غير النفطية(ضرائب الدخل والأرباح ورسوم التجارة الدولية وغيرها) من مجموع الايرادات من 30% عام 2001 إلى 42,2% عام 2004، ووصلت في العام 2008 إلى 53%، نتيجة ارتفاع ايرادات الضرائب غير المباشرة، الناتج عن التوسع في الوعاء الضريبي، أما الايرادات غير الضريبية وغير النفطية(فوائض المؤسسات العامة، وايرادات صندوق تثبيت الأسعار..)، فقد ازدادت نسبة مساهمتها في الايرادات من 12% عام 2001 إلى 27% عام 2006 لتنخفض إلى 21% عام 2008، ويعود سبب الزيادة حتى عام 2007 إلى ارتفاع فوائض بعض المؤسسات العامة بشكل كبير.

[91] إعداد الباحث استنادا إلى بيانات المجموعة الإحصائية السورية 2018.

تعاني الموازنة الحكومية السورية من العجز المزمن، ويؤدي النفط دوراً كبيراً في تقليصه، تراوح ذلك العجز ما بين(−13% إلى −17%) بين عامي(2001−2006)، بينما يتحول إلى فائض عام 2001 بوجود النفط، وينخفض العجز لاحقاً بفضل النفط ليتراوح بين(−2% و−4%) بين عامي (2002−2006). [92] ويبين الشكل(15) دور النفط في تخفيض عجز الموازنة خلال الفترة(2001−2010):

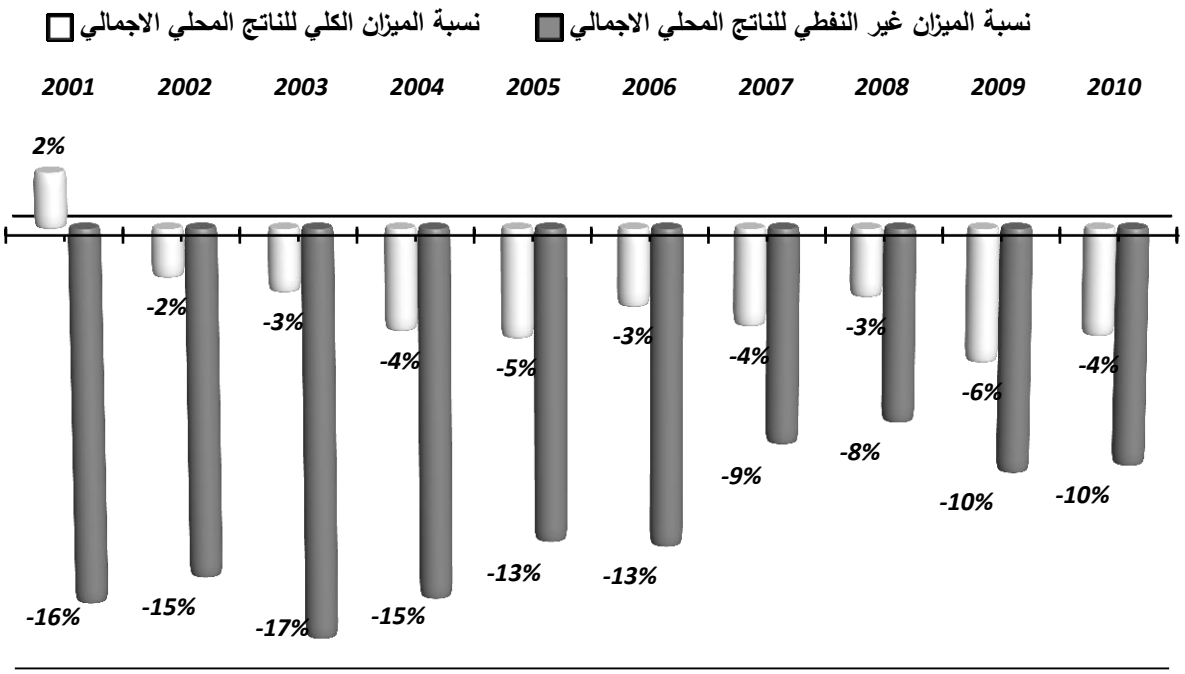

الشكل(15) مساهمة النفط في خفض عجز الموازنة خلال الفترة 2001−2010[93]

خلال سنوات الحرب، ظهر بوضوح الأثر السلبي لغياب إيرادات النفط عن الموازنة، حيث ازداد العجز فيها خلال الفترة(2011−2016) مع فقدان عائدات تصدير النفط أولاً، وارتفاع فاتورة المستوردات النفطية ثانيا، وذلك بالتوازي مع الانكماش الكبير في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، ويبين الشكل(16) تطور عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة(2010−2019):

[92] تقارير صندوق النقد الدولي 2006−2010، حول مشاورات المادة الرابعة مع سوريا، ص35.

[93] عداد الباحث اعتمادا على تقارير صندوق النقد الدولي 2006−2010، حول مشاورات المادة الرابعة مع سوريا، ص35.

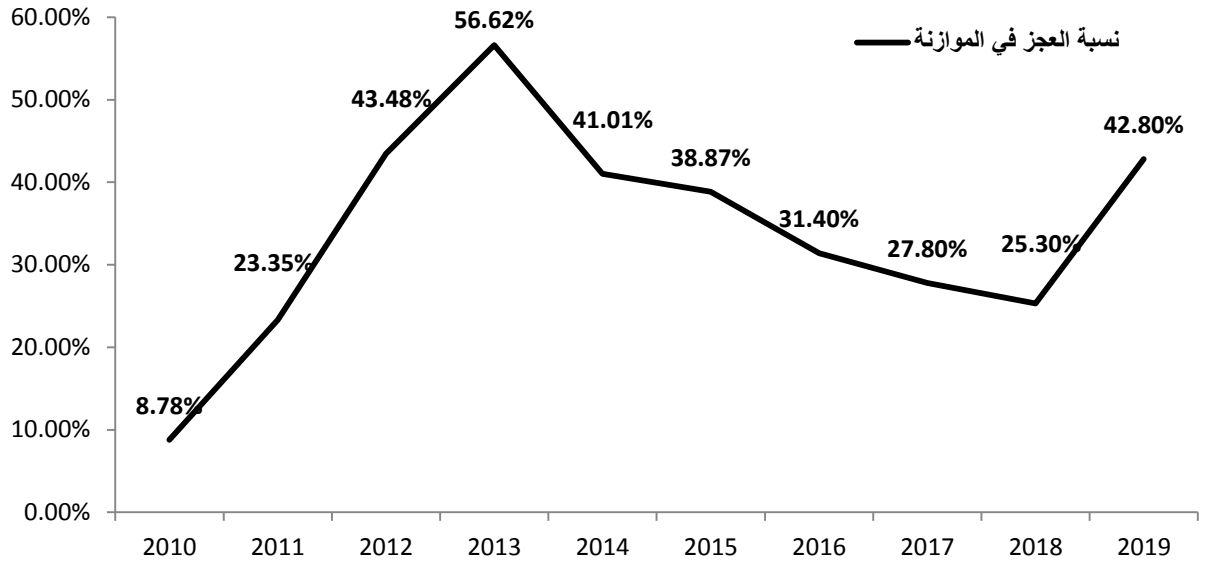

الشكل(16) تطور عجز الموازنة بالنسبة للنفقات خلال الفترة 2010-2019[94]

3.2.2.2. النفط في ميزان التجارة السوري

احتلت الصادرات النفطية مكانةً مرموقة بين الصادرات السورية قبل الحرب مع ارتباطها بالإنتاج والاستهلاك المحلي والطلب الخارجي وتقلبات أسعار النفط العالمية، حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال عقد السبعينات حوالي 57,4%،[95] ثم ارتفعت بعد عام 1987 نتيجة ارتفاع مستوى إنتاج النفط الخفيف وتحسن أسعار النفط العالمية، تراوحت تلك النسبة بين 60 و65% خلال التسعينات، بينما تجاوزت 76% عام 2001، في عام 2006 عادت تلك النسبة للتراجع إلى 62,7% نتيجة انخفاض الصادرات النفطية وارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية، وانخفضت من جديد إلى 28,3% خلال عام 2010.[96] يبين الجدول(10) مؤشرات التجارة الخارجية بما فيها النفط(2005-2010):

[94] إعداد الباحث استنادا إلى تقارير صندوق النقد الدولي 2006-2010، حول مشاورات المادة الرابعة مع سوريا، ص35.

[95] جوني، عز الدين، "التجارة الخارجية السورية خلال ربع قرن الماضي"، دار الرضا، دمشق، 2001، ص312.

[96] يرجع السبب الرئيسي في تراجع نسبة الصادرات السورية من النفط الخام خلال المرحلة السابقة ، إلى الهبوط الحاد في إنتاج النفط في الشركات الأجنبية العاملة في سورية وخاصة دير الزور والفرات، ويرجع السبب في تراجع هذه النسبة أيضا إلى نمو الصادرات غير النفطية بشكل كبير على حساب الصادرات النفطية بين عامي 2005 و2010.

الجدول (10) مؤشرات التجارة الخارجية السورية بما فيها النفط 2005-2010

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات(مليون دولار)	6486	6483	11713	15238	12701	14183
الواردات(مليون دولار)	8179	8114	14538	17779	15230	17053
الميزان التجاري(مليون دولار)	1693-	1631-	2825-	2541-	2529-	2870-
ص. نفطية (مليون دولار)	4300	4066	4355	5530	3493	4022
ن. ص. نفطية إلى الصادرات%	66,2	62,7	37,1	36,2	27,5	28,3
ن. واردات نفطية إلى الواردات%	30,2	22,8	29,2	31,8	21,3	24
توطين أرباح شركات النفط(مليون دولار)	1140	1230	1085	1527	1213	1153
الميزان النفطي(مليون دولار)	687	956	105	124-	243	80-
الميزان التجاري غ النفطي(مليون دولار)	3520-	3847-	4015-	3944-	3985-	3943-

المصدر: عبد الكريم، قصي، مرجع سابق.

أما الواردات النفطية فقد بدأت بالتزايد بشكلٍ كبير بعد عام 2000، حيث ارتفعت من 171 مليون دولار عام 2001 إلى737 مليون دولار عام 2003، ووصلت إلى 1850 مليون دولار عام 2006، وإلى 4102 مليون دولار عام 2010. وارتفعت نسبة الواردات النفطية من الواردات الكلية من 4,1% عام 2001، إلى 22,8% عام 2006، لتصل إلى 24% عام 2010.[97]

ومن الواضح من خلال الجدول السابق انخفاض الفائض في الميزان التجاري السوري بعد عام 2000، ليتحول إلى عجز منذ العام 2004 وحتى عام 2010. واذا ما تم تحييد النفط فإن هذا العجز يصبح دائم، حيث يتحول بعد تحييد النفط من فائض بمقدار 1157 مليون دولار عام 2001، إلى عجز مقداره 2722 مليون دولار، بينما يزداد العجز في عام 2010 بعد تحييد النفط من 2870 مليون دولار إلى 3943 مليون دولار، وهذا ما يبرز الدور الكبير للنفط في تحسين الميزان التجاري السوري، وتخفيض العجز فيه وتحويله إلى فائض في بعض السنوات.

[97] ازدادت حصة الشركات الأجنبية من النفط المنتج على الرغم من تراجع إنتاجها، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، من 837 مليون دولار عام 2001 إلى 1230 مليون دولار عام 2006. وقد انعكس انخفاض الصادرات النفطية خلال الفترة المذكورة، وارتفاع كل من الواردات وحصة الشركات العاملة، سلبا على الميزان النفطي السوري، حيث انخفض من 3042 مليون دولار عام 2001 إلى 956 مليون دولار عام 2006، وتوالى انخفاضه ليصل إلى 243 مليون دولار عام 2009 بينما أصبح هناك عجز واضح في الميزان النفطي عام 2010 بمقدار -80 مليون دولار.

المبحث الثالث

ميزان الطاقة في سورية

1.3.2 مفهوم ومنهجية ميزان الطاقة

تعد إحصاءات الطاقة من أهم المؤشرات الاقتصادية لمختلف بلدان العالم اليوم، نظراً لارتباط عجلة النمو الاقتصادي ومستوى رفاهية الشعوب بإمدادات الطاقة، وقنوات استهلاكها على المستوى المحلي والعالمي، إلا أن حقيقة الندرة النسبية لمصادر الطاقة الأولية، والنمو المطرد لاستهلاكها، بالتوازي مع تزايد الكثافة السكانية، والتطور الاقتصادي الكلي في ضوء التكاليف المرتفعة لإنتاج ونقل الطاقة بمختلف مصادرها، جعلت من مسألة أمن الطاقة هاجسا يؤرق صناع القرار، والباحثين والمحللين في هذا المجال، ومن هنا نشأت فكرة ميزان الطاقة عام 1978 في شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، بغرض إظهار الصورة الكاملة في جدول واحد يبين إنتاج الطاقة، وتحويل واستهلاك كل نوع من أنواع الوقود المستخدمة في الدولة.

توجد العديد من الجهات التي تقوم بإعداد وإصدار تقارير دورية بشأن ميزان الطاقة العالمي، أو موازين الطاقة المستقلة على مستوى الدولة، أو الإقليم أو التكتلات الاقتصادية المختلفة، ومن أهم تلك الجهات: وكالة الطاقة الدولية IEA، ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA، ودوائر ومكاتب الإحصاء الرسمية لدى الدول....الخ.[98]

إن مسألة إعداد ميزان الطاقة تكتنفها كثير من الصعوبات والتعقيدات على المستوى المحلي والعالمي، ففي ظل غياب منهجية واضحة لإحصاءات الطاقة عالمياً، يظهر عدم الاتساق في تلك الإحصاءات، بين التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية والأجهزة الحكومية ومراكز الأبحاث، الأمر الذي يزيد من صعوبة إجراء المقارنات، وإعطاء صورة واقعية حول ميزان الطاقة. على سبيل المثال: بينما يفترض تقريرا منظمة الأوبك-2014 وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية-2014 عموماً، استمرار السياسات القائمة وتلك التي تم اتخاذ قرار بتطبيقها مستقبلاً، يقترح تقرير وكالة الطاقة الدولية-2014، تطبيق سياسات جذرية جديدة تهدف، من بين أهداف أخرى، إلى تخفيض انبعاث الغازات (بالذات غاز CO2) بشكل جوهري، وذلك للمساهمة في عدم تخطي تزايد الحرارة العالمية بأكثر من درجتين مئويتين حتى وبعد 2040. يدعو هذا الأمر إلى تخفيض إعانات استهلاك المنتجات النفطية في العالم (خاصة في دول الأوبك) بغية ترشيد استهلاكها، كذلك يلاحظ اختلاف المصطلحات الطاقوية ووحدات التحويل(طن متري، برميل، متر مكعب، القيم الحرارية...)، بين الشركات ومكاتب الإحصاء والمنظمات الدولية، إضافةً إلى تأخر بعض الجهات في إرسال البيانات المطلوبة، وتردد جهات أخرى

---

[98] أمين، منتجب، ميزان الطاقة –المنهجية–استهلاك الطاقة في القطاعات المختلفة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، مصر، 2014.

في تقديم أرقام دقيقة نظراً لسرية وحساسية بعض الإحصاءات. في حين تبدو الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج والاستيراد والتصدير واضحة المعالم والمصادر فإن الصعوبة تكمن في جانب الاستهلاك حيث تقدم إحصاءاته غالباً على شكل أرقام تجميعية لا توضح بدقة قنوات الاستهلاك النهائي.[99]

2.3.2 المكون الطاقوي في الاقتصاد السوري

يحتل قطاع الطاقة مكانةً حيوية، ويؤدي دوراً استراتيجياً في رسم معالم الاقتصاد السوري، حيث يشكل المكون الأهم للناتج المحلي الإجمالي، إذ وصلت مساهمته في تكوين الناتج إلى حوالي 18% خلال عام 2009. وبقي المصدر الرئيس في تلبية حاجة سورية من مصادر الطاقة(النفط بنسبة 69% والغاز بنسبة 24% والطاقة الكهرومائية بنسبة 7%)[100]، وذلك حتى بدايات الأزمة في سورية، وخروج معظم مفاصل هذا القطاع من الخدمة، نتيجة أعمال التخريب والسيطرة من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة. لتتحول سورية إلى مستورد صافي تقريباً لمعظم موارد الطاقة، إلا أن جذور المشكلة وتحديات أمن الطاقة تعود إلى سنوات ما قبل الأزمة.

بقي ميزان الطاقة موجباً منذ مطلع الثمانينات حتى بداية العقد الأول من القرن الحالي، يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الاستثمارات الكبيرة في قطاع النفط والغاز والطاقة الكهربائية التي شملت مختلف حلقات الإنتاج من الاستخراج إلى النقل والتكرير وصولاً إلى الصناعات البتروكيماوية ومعامل معالجة الغاز ومحطات إنتاج وتحويل الطاقة الكهربائية. مع الإشارة إلى ترافق ما تقدم مع الاكتشافات النفطية الجوهرية في تلك الفترة من خلال شركات النفط الأجنبية وفي مقدمتها شل الهولندية وتوتال الفرنسية.

إلا أن هذه الوفرة الطاقوية الآنفة الذكر لم تدم طويلاً، فعلى الرغم من دخول شركات عالمية جديدة لإنتاج النفط والغاز في سورية خلال الفترة(2000–2005)، وبدء العديد منها مرحلة الإنتاج التجاري، والتوسع في بناء معامل معالجة الغاز ومحطات الطاقة الكهربائية، غير أن ذلك لم يكن كافياً لتغطية النزيف الحاد في احتياطي وإنتاج الحقول الرئيسة، وخاصةً في شركتي الفرات ودير الزور. يضاف لما تقدّم ضعف وتأخر التوسع الأفقي والعمودي في حلقات الإنتاج المتقدمة، كمصافي النفط والصناعات البتروكيماوية. بالتوازي مع ما تقدم، حصل نمو متزايد في جانب الطلب على الطاقة مع انطلاق عملية تحرير التجارة، وارتفاع مستويات الاستهلاك بصورة كبيرة خاصةً بعد عام 2005، حيث وصل معدل نمو استهلاك المشتقات النفطية إلى 7% والطاقة الكهربائية بمعدل 10% بين عامي 2005–

[99] البرازي، مظفر حكمت، ميزان الطاقة في الهند: الواقع الآفاق والانعكاسات على الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون الدولي، 2015، العدد 154.

[100] عربش، زياد أيوب، مستقبل الطاقة في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي22، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009، البحث الثالث، ص7.

2009،[101] خاصةً وأن أسعار الطاقة في سورية كانت هي الأقل في المنطقة خلال تلك الفترة، هذا الأمر أسهم في استنزاف مواردها الطاقوية بشكلٍ حاد.

تفاقمت المشكلة أكثر مع بداية الحرب على سورية، وتعرض قطاع الطاقة فيها إلى ضغوطاتٍ إضافية، بعضها ناجم عن الإجراءات الاقتصادية الغربية أحادية الجانب، وأخرى ناجمة عن التدمير الممنهج الذي تعرض له هذا القطاع(النفط والغاز والكهرباء). على سبيل المثال، انخفض الإنتاج في قطاع النفط أكثر من 96% خلال الفترة 2010–2014، حيث تراجع الإنتاج من 378ألف برميل في اليوم إلى حدود عشرة آلاف برميل في اليوم. كذلك خرج كثير من محطات الطاقة الكهربائية والمنشآت الغازية من الخدمة، الأمر الذي سبب اختناقات في إمداد الطاقة لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحولت سورية إلى مستورد صافي تقريباً لموارد الطاقة وخاصةً المشتقات النفطية منها.

3.3.2 عناصر ميزان الطاقة في سورية(المصادر، قنوات الاستهلاك)

1.3.3.2.الإنتاج

يعد الوقود الأحفوري(النفط والغاز) المصدر الرئيس للطاقة الأولية في سورية، وتتنوع منتجات الطاقة الأحفورية بين نفط خام وغاز طبيعي، ومشتقات بترولية(مازوت، كيروسين، بنزين، فيول أويل، نفتا، مقطرات ثقيلة، غاز مسال، غاز مصافي، إضافة إلى الفحم الهيدروكربوني والإسفلت والكبريت..). ويتم إنتاج الطاقة الكهربائية اعتماداً على الغاز الطبيعي والفيول بشكل أساسي، بينما لا تزال مساهمة المصادر الأخرى للطاقة متواضعة نسبياً، وغالبيتها من الطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية والطاقة الشمسية.[102]

يبين الجدول(11) تطور إنتاج سورية من الطاقة خلال الفترة(2006–2016):

[101] عربش، زياد أيوب، مستقبل الطاقة في سورية، نفس المرجع، ص8.

[102] يهمل الجدول إنتاج الطاقة الكهرمائية والكتلة الحيوية نتيجة نقص البيانات حولها، وتدني مساهمتها في إجمالي مصادر الطاقة الأولية(بحدود 2% فقط!).

الجدول(11) إنتاج أهم مصادر الطاقة في سورية(2006_2016)/مليون طن مكافئ نفط

السنة	مازوت	كيروسين	بنزين	غاز مسال	الفيول أويل	الغاز الطبيعي	مشتقات أخرى[103]	الاجمالي	الكهرباء/ ج.و.س
2006	4.23	0.30	1.50	0.58	4.21	7.45	2.67	20.944	37504
2007	3.90	0.02	1.37	0.52	4.11	7.035	2.34	19.291	38644
2008	3.84	0.02	1.42	0.48	3.93	6.817	2.51	19.013	41023
2009	4.05	0.23	1.46	0.34	3.95	7.319	2.33	19.673	43308
2010	3.81	0.20	0.56	4.82	10.82	0.48	1.74	75.82	49037
2011	3.73	0.19	1.37	0.48	4.27	10.99	2.12	23.15	49037
2012	2.81	0.26	0.75	0.11	3.37	5.22	1.47	13.99	39400
2013	1.85	0.17	0.46	0.08	2.21	4.77	1	10.54	29763
2014	1.8	0.18	0.49	0.07	2.21	4.41	0.94	10.1	24222
2015	1.8	0.18	0.49	0.07	2.21	3.87	0.94	9.56	19874
2016	1.8	0.18	0.49	0.07	2.21	3.51	0.94	9.2	19050

إعداد الباحث استنادا إلى عدة مصادر: التقرير الإحصائي السنوي 2017 لمنظمة الأوابك، الورقة القطرية للجمهورية العربية السورية المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي العاشر في أبو ظبي2014، المركز الوطني لبحوث الطاقة في سورية_ جدول ميزان الطاقة لعدة أعوام.

بلغ إنتاج سورية من الطاقة الأولية عام 2011 حوالي 23.15 مليون ط.م.ن، وكان للغاز الطبيعي المساهمة الأكبر 47.5%، تلاه الفيول أويل 18% ثم المازوت 16% والبنزين 6%، بينما شكلت باقي المشتقات نسبة 12%، أما الطاقة الكهربائية فقد بلغ إنتاجها للعام ذاته 49037 ك.و.س.

تراجع إنتاج مصادر الطاقة خلال الحرب كثيراً، حيث انخفض إنتاج الطاقة الهيدروكربونية 60% بين عامي 2011–2016، رافقه انخفاض في إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 61% خلال الفترة ذاتها، وهذا مرتبط بتدهور إنتاج النفط، والأضرار التي لحقت بقطاعي النفط والكهرباء وقطاع الطاقة ككل.

2.3.3.2.الاستيراد والتصدير

تراوحت الواردات السنوية من مصادر الطاقة بين(4–7) مليون ط.م.ن خلال الفترة (2006_2011)، وتفاوتت نسب المستوردات بين مشتقات النفطية(مازوت، بنزين، فيول...)، إضافةً إلى الغاز الطبيعي

[103] نفتا، مقطرات، غاز مصافي للحرق، زيوت تشحيم، اسفلت، كبريت، فحم...

الذي يستورد من مصر عبر خط الغاز العربي. شكلت دول الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيس لاستيراد المشتقات قبل فرض الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب التي تحظر تصدير البترول إلى سورية.[104]

بقيت دول الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسة لصادرات النفط الخام ومشتقاته حتى بداية الحرب، بينما كان يتم تزويد بعض دول الجوار بالطاقة الكهربائية كلبنان مثلاً. يبين الجدول(12) تطور استيراد وتصدير أهم مصادر الطاقة في سورية(2006-2011):[105]

جدول رقم (12) تطور استيراد وتصدير أهم مصادر الطاقة في سورية 2006 _2011 /مليون طن مكافئ نفط

السنة	مازوت	كيروسين	بنزين	غاز مسال	الفيول أويل	الغاز الطبيعي	مشتقات أخرى	الاجمالي	الكهرباء/ج.و.س
الواردات									
2006	3.52	0	0.19	0.33	1.25	0	0.01	5.31	182
2007	4.41	0	0.19	0.42	2.28	0	0	7.29	1396
2008	3.85	0	0.19	0.43	2.74	0.12	0	7.80	548
2009	0.83	0	0.35	0.51	2.18	0.70	0	4.58	542
2010	2.10	0	0.38	0.44	1.07	0.22	0	4.21	1192
2011	2.06	0	0.36	0.31	1.12	0.24	0.01	4.10	1192
الصادرات									
2006	0	0.11	0.12	0	0	0	1.14	1.15	986
2007	0.01	0	0.01	0	0	0	1.15	1.22	991
2008	0.01	0	0	0	0	0	1.14	1.23	590
2009	0.01	0	0	0	0	0	1.28	1.46	615
2010	0.006	0.08	0	0	0.003	0	1.17	1.26	902
2011	0.006	0.07	0	0	0.003	0	1.16	1.24	902

إعداد الباحث استنادا إلى جداول ميزان الطاقة للأعوام المذكورة، تقارير سنوية، المركز الوطني لبحوث الطاقة، دمشق، 2006_2012.

[104] جدول ميزان الطاقة في سورية لسنوات عدة، تقارير سنوية، المركز الوطني لبحوث الطاقة، دمشق، 2006_2012.

[105] توقف استيراد وتصدير النفط في سورية منذ عام 2011، بفعل الإجراءات الاقتصادية الأوروبية أحادية الجانب.

3.3.3.2.الاستهلاك

يمثل الوقود الأحفوري نسبة تتجاوز 95% من إجمالي مصادر الطاقة الأولية المستهلكة في سورية. ويتصدر كل من الفيول والغاز الطبيعي والمازوت قائمة مصادر استهلاك الطاقة(27% فيول، 26.7% غاز طبيعي، 24% مازوت)، بينما تسهم كل من الكتلة الحيوية والطاقة الكهرومائية بنسبة (3%–2%) على التوالي وذلك بحسب إحصاءات ميزان الطاقة قبيل الحرب (عام 2009).[106]

شهدت السنوات الأخيرة قبل الحرب نمواً كبيراً في الطلب على الطاقة، حيث وصل معدل نمو استهلاك المشتقات خلال الفترة (2005–2009) إلى 7%، والطاقة الكهربائية بمعدل 10%، نتيجة انطلاق خطط الاصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة، وتدني أسعار الطاقة في سورية بالمقارنة مع دول الجوار.[107] يبين الجدول(13) استهلاك الطاقة في سورية حسب مصادرها الأولية(2006_2016):

الجدول(13)استهلاك أهم مصادر الطاقة في سورية(2006_2016)/مليون طن مكافئ نفط

السنة	مازوت	كيروسين	بنزين	غاز مسال	الفيول أويل	الغاز الطبيعي	مشتقات أخرى[108]	الاجمالي	الكهرباء/ ج.و.س
2006	7.63	0.21	1.46	0.91	5.54	4.57	0.39	0	0
2007	8.25	0.15	1.61	0.96	6.14	4.45	0.10	0	0
2008	7.19	0.20	1.63	0.93	6.78	4.49	0.35	0	0
2009	5.50	0.11	1.76	0.95	6.16	6.08	0.18	0	0
2010	5.65	0.10	1.93	0.95	5.27	6.92	0.18	0	0
2011	6.42	0.10	1.79	1.01	4.98	7.31	0.18	0	0
2012	4.05	0.10	1.40	0.61	3.38	6.91	0.27	0	0
2013	2.45	0.06	1.06	0.37	1.87	5.19	0.13	0	0
2014	1.51	0.06	0.97	0.39	1.31	4.58	0.003	0	0
2015	1.34	0.10	1.02	0.41	1.46	4.20	0.08	0	0
2016	1.48	0.10	1.09	0.42	1.77	3.11	0.12	0	0

إعداد الباحث اعتماداً على: جدول ميزان الطاقة في سورية، تقرير سنوي، المركز الوطني لبحوث الطاقة، دمشق، 2010. واعتمادا على: علي، يونس، الطلب المتوقع على الطاقة حتى عام 2030، منتدى العلوم الهندسية الثاني، مكتبة الأسد، دمشق، 2017.

[106] النسب إعداد الباحث اعتمادا على جدول ميزان الطاقة، المركز الوطني لبحوث الطاقة، تقرير سنوي، دمشق، 2010.

[107] عربش، زياد أيوب، مستقبل الطاقة في سورية، مرجع سابق، ص7.

[108] نفتا، مقطرات، غاز مصافي للحرق، زيوت تشحيم، اسفلت، كبريت، فحم...

4.3.2. مصادر وقنوات استهلاك الطاقة في سورية خلال الحرب

شهدت مرحلة الحرب تحولاً كبيراً في طبيعة استهلاك الطاقة ومصادر إمدادها كنوع من التكيف مع المستجدات المرحلية. على سبيل المثال، دخل الحطب وفحم الحطب كمصدر مهم لتغطية الطلب على الطاقة في القطاع المنزلي، لتصل مساهمته إلى 14% من إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية عام 2015. بالمقابل، تدنت نسبة مساهمة الفيول إلى 14% والمازوت إلى 13%، رافقها ارتفاع في استهلاك الغاز الطبيعي وصل إلى 41%، نتيجة ارتفاع أسعار مصادر الطاقة الأخرى والاختناقات المتكررة في إمدادها.[109] يبين الشكل (17) توزع استهلاك الطاقة في سورية حسب مصادرها لعام 2015:

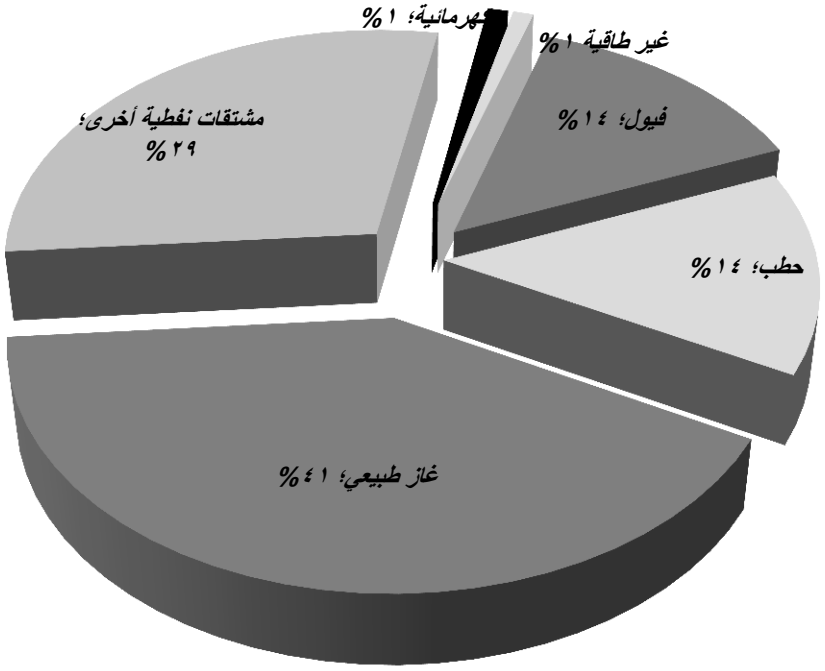

الشكل(17) توزع استهلاك الطاقة في سورية حسب مصادرها عام 2015[110]

يظهر التركيب الهيكلي للاستهلاك النهائي للطاقة في سورية استحواذ القطاع المنزلي على نسبة 50% من الاستهلاك خلال الحرب، تلاه قطاع النقل بنسبة 25%، ومن ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 12% من إجمالي الاستهلاك، أما قطاعا الزراعة والبناء فقد كان لهما الحصة الأقل في استهلاك الطاقة بعد قطاع التجارة والخدمات، وذلك نتيجة جمود معظم مفاصل الاقتصاد وخروجها من الخدمة خلال الحرب، يبين الشكل(18) توزع الاستهلاك النهائي للطاقة حسب القطاعات لعام 2015:

[109] علي، يونس، الطلب المتوقع على الطاقة عام 2030، منتدى العلوم الهندسية الثاني، مكتبة الأسد، دمشق، 2017.

[110] إعداد الباحث استنادا إلى: علي، يونس، الترابط بين المياه والطاقة في سورية، ورشة عمل، الاسكوا، بيروت، 2017.

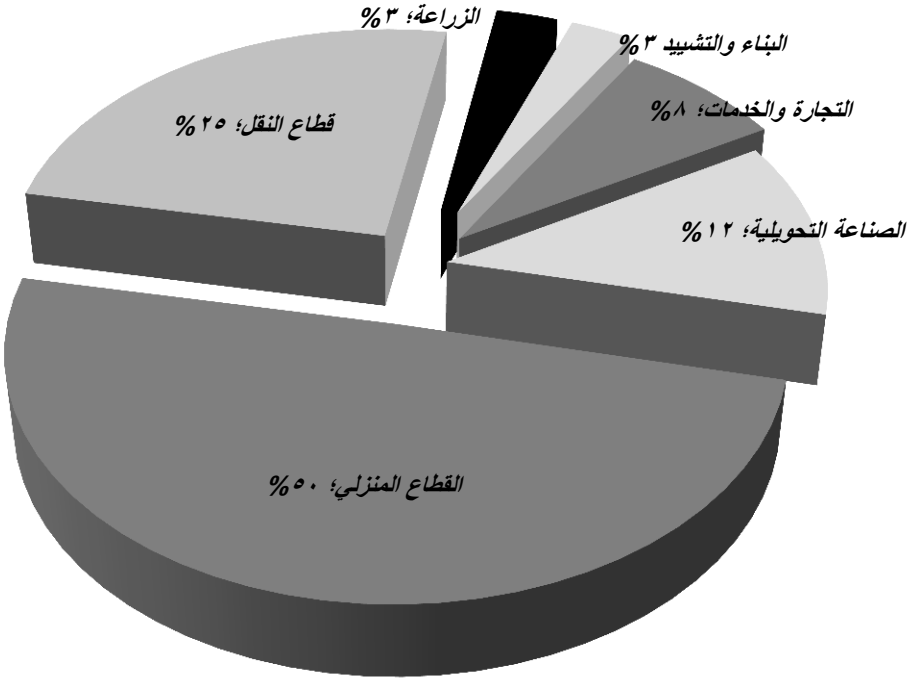

الشكل(18) توزع استهلاك الطاقة في سورية حسب القطاعات عام 2015[111]

في حين يتمتع الاستهلاك المنزلي للطاقة ببعض المرونة في الإحلال بين مصادر الطاقة المختلفة، فإن مرونة الإحلال تكون ضعيفة في الأجل القصير بالنسبة لقطاعات أخرى كالصناعة والنقل، حيث تتطلب عملية الإحلال هذه تعديلات تقنية كبيرة واستثمارات مكلفة لفترات طويلة. من جهةٍ ثانية، فإن مصادر الطاقة البديلة لا تزال محدودة بالمقارنة مع المصادر التقليدية. وفقاً لما تقدم، لا يتوقع حدوث تغيرات جوهرية في طبيعة استهلاك الطاقة، أو تحولات كبيرة بين مصدر و آخر في الأجل القصير.

5.3.2.توقعات الطلب على الطاقة في سورية حتى عام 2030

انطلقت دراسة الطلب المتوقع على الطاقة خلال سنوات ما بعد الحرب من مبدأ اعتبار العام 2021 عام التعافي، بحيث من المفترض أن تستعيد كافة القطاعات الاقتصادية عافيتها، بما فيها عودة المصادر التقليدية للطاقة(نفط وغاز) إلى ما كانت عليه قبل الحرب. من المتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة بمعدل 5% خلال الفترة(2021–2025)، بينما يكون معدل نمو الطلب على الطاقة الأولية بمعدل 7% خلال فترة(2026–2030) بالتوازي مع تسارع نمو الاقتصاد السوري.

يتوقع وصول الطلب على الطاقة عام 2030 إلى 41 مليون/طن.م.ن، بمقابل 25 مليون/طن.م.ن متاح من النفط والغاز في حال عودة الطاقة الإنتاجية إلى مستويات ما قبل الحرب. وفقا لذلك، سيكون

[111] إعداد الباحث استنادا إلى: علي، يونس، الترابط بين المياه والطاقة في سورية، ورشة عمل، الاسكوا، بيروت، 2017.

العجز في تلبية الطلب على الطاقة بمقدار 16 مليون/طن.م.ن بنهاية تلك الفترة، ويبين الشكل(19) الطلب المتوقع على الطاقة والفجوة خلال الفترة(2021–2030):

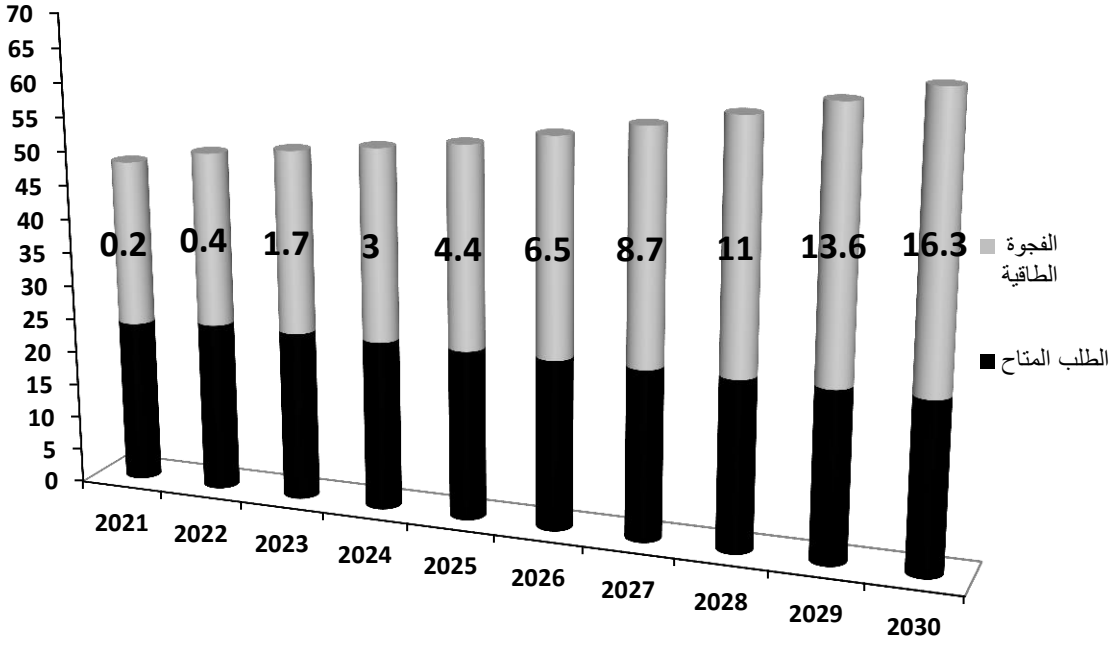

الشكل(19) العجز في تلبية الطلب على الطاقة في سورية حتى عام 2030[112] /مليون طن مكافئ نفطي

هذا وتقدر تكلفة سد العجز في تلبية الطلب المتوقع على الطاقة خلال الفترة المدروسة ب23 مليار دولار، وذلك في حال تم استيراد مصادر الطاقة التقليدية من نفط وغاز لسد هذا العجز، وبالتالي فلا بد من التوجه نحو إقامة مشاريع الطاقة المتجددة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة بمختلف أشكالها. يمكن تحقيق ذلك من خلال التوسع في استخدام الطاقة الشمسية وتشجيعها، وإعادة تسعير حوامل الطاقة التقليدية بما يشجع على خفض الطلب منها والتوجه نحو استهلاك الطاقة المتجددة، إضافة إلى إقامة المشاريع الريحية واللواقط الكهروضوئية، حيث خلصت الدراسات الهندسية إلى أن تكلفة سد الفجوة الطاقية بالمصادر الريحية والكهروضوئية تقل بنسبة 69% عن المصادر التقليدية.[113]

[112] إعداد الباحث استنادا إلى: علي، يونس، الطلب المتوقع على الطاقة في سورية حتى عام 2030 ودور الطاقات المتجددة في تأمينه، منتدى العلوم الهندسية الثاني، مكتبة الأسد، دمشق، نوفمبر، 2017.

[113] علي، يونس،الطلب المتوقع على الطاقة في سورية حتى عام 2030 ودور الطاقات المتجددة في تأمينه، منتدى العلوم الهندسية الثاني، مكتبة الأسد، دمشق، نوفمبر، 2017.

المبحث الرابع

تطوير الصناعة النفطية في ضوء متطلبات ميزان الطاقة في سورية

1.4.2.تقدير الطلب على مصادر الطاقة التقليدية ومسألة الفجوة الطاقية

تعد مسألة تحقيق الاستقرار الطاقوي وتقليص الفجوة في ميزان الطاقة السوري ضرورة ملحة لضمان استقرار الاقتصاد. إن تأمين متطلبات ميزان الطاقة يمكن أن يتم من خلال استيراد مصادر الطاقة المختلفة، أو الاتجاه نحو إنتاج الطاقات البديلة والمتجددة، أو التوسع في إنتاج الطاقة الأحفورية من خلال تطوير الاحتياطي والإنتاج، والسعي نحو التوسع العمودي والأفقي في حلقات الإنتاج المختلفة. يرتبط هذا الأمر بحاجة سورية من القطع الأجنبي الضروري لتمويل مشاريع النفط والغاز والكهرباء بشكل أساسي، ومكانة التكنولوجيا والتقانة في إنتاج واستهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إضافةً إلى تأثر سورية بتطور أسواق الطاقة العالمية، واستراتيجية شركات النفط الدولية تجاه المنطقة، والسياسات النفطية لسورية في استقطاب هذه الشركات، كذلك موقع سورية الاقليمي ودورها كبلد عبور وعامل استقرار إقليمي للإمدادات النفطية والغازية[114]. وقبل التعمق في السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، سنقوم بتحليل فجوة ميزان الطاقة في قطاع النفط وخطط الطلب والإنتاج خلال الفترة(2018–2030) بغرض إظهار مكانة ودور هذا القطاع في ميزان الطاقة وأهمية تطويره لتغطية المتطلبات المستقبلية من الطاقة.

1.1.4.2.الميزان النفطي حتى عام 2030

تم وضع الخطة الاستراتيجية للطلب على النفط منذ بداية عام 2018 وحتى عام 2030 في ضوء متطلبات مصافي التكرير الحالية(حمص وبانياس) بالإضافة إلى مصفاة الفرقلس المتوقع دخولها في الخدمة عام 2024. فعلياً، تبلغ الطاقة التصميمية لكل من مصفاتي حمص وبانياس حوالي 110 و130 ألف برميل/يوم على التوالي، بينما يتوقع ان تكون الطاقة التصميمية لمصفاة الفرقلس حوالي 140 ألف برميل/يوم، وبالتالي يمكن اعتبار هذه الكميات بمثابة الطلب الكلي على النفط الخام والذي يشكل 380 ألف برميل/يوم اعتبارا من عام 2024، في حين يبقى الطلب الكلي حتى عام 2024 حوالي 240 ألف برميل/يوم.

في مقابل ذلك تم وضع الخطة الاستراتيجية لإنتاج النفط خلال الفترة ذاتها، وذلك اعتماداً على إنتاج نفط الأساس[115] إضافةً إلى التنمية والتحسين في الحقول الحالية بغرض زيادة المردود النفطي من خلال استخدام تقنيات وأساليب إنتاج النفط المدعم والتوسع في الاكتشافات البرية. كذلك يتوقع دخول

---

[114] عربش، زياد أيوب، مرجع سابق، ص20.

[115] المقصود بنفط الأساس، كميات الإنتاج من الحقول قبل إدخال طرق إنتاج النفط المدعم والتي تستهدف رفع مردود الآبار وتحقيق إنتاج إضافي.

الاكتشافات البحرية في الإنتاج اعتبارا من عام 2027، حيث يتوقع أن يصل الإنتاج إلى ذروته البالغة 308 ألف برميل/يوم عام 2023 ليبدأ بالتراجع نتيجة انخفاض كميات نفط الأساس وصولاً إلى 280 ألف برميل/يوم عام 2030.

من خلال مقارنة الكميات المطلوبة من النفط الخام مع الكميات المتوقع إنتاجها خلال سنوات الخطة الاستراتيجية، يمكن تقدير فجوة ميزان الطاقة للنفط حسب الخطة كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (14) عجز ميزان النفط الخام خلال الفترة(2021-2030) الوحدة: ألف برميل/يوم

العام	الإنتاج المتوقع	الطلب المتوقع	الفجوة	نسبة الفجوة إلى الإنتاج
2021	295	240	55	%18
2022	371	240	131	%35
2023	308	240	68	%22
2024	304	380	76-	%-25
2025	300	380	80-	%-26
2026	296	380	84-	%-28
2027	291	380	89-	%-30
2028	286	380	94-	%-32
2029	281	380	99-	%-35
2030	280	380	100-	%-35

المصدر: الخطة الاستراتيجية-المؤسسة العامة للنفط-مديرية التخطيط 2018

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن فجوة النفط الخام تبلغ ذروتها عام 2018 بحوالي(-276%) من إجمالي الإنتاج، وهذا النقص في إمداد طلب المصافي لا بد من تغطيته عن طريق الاستيراد. بالمقابل، تتحول الفجوة إلى إيجابية منذ عام 2020 وتستمر حتى عام 2023 وذلك نتيجة عمليات التطوير والتنمية على الآبار الحالية وارتفاع مردودها، إلا أن العجز النفطي في ميزان الطاقة يعود من جديد اعتباراً من عام 2024 ليستمر خلال باقي سنوات الخطة، وذلك نتيجة استنزاف كميات نفط الأساس في مقابل ارتفاع طلب المصافي مع دخول مصفاة الفرقلس في الخدمة بطاقة تصميمية حوالي 140 ألف برميل/يوم.

2.1.4.2.ميزان الغاز الطبيعي حتى عام 2030

تم وضع الخطة الاستراتيجية للطلب على الغاز خلال الفترة(2018-2030)، اعتماداً على الطلب المتوقع من وزارة الكهرباء لتغذية محطات توليد الطاقة الكهربائية، إضافةً إلى طلب وزارة الصناعة لتشغيل معاملها، وكذلك حاجة وزارة النفط من الغاز في حقولها ومصافيها المختلفة، دون أن تشمل الخطة حاجة القطاع الخاص مستقبلاً بمختلف نشاطاته الصناعية والحرفية، حيث يكون إجمالي الطلب عام 2018 حوالي 20.16 مليون م^3/يوم ليرتفع تدريجياً وصولاً إلى 38.25 مليون م^3/يوم بنهاية فترة الخطة عام 2030.

في مقابل ذلك وضعت المؤسسة العامة للنفط خطة استراتيجية لإنتاج الغاز خلال الفترة ذاتها، وذلك اعتماداً على إنتاج غاز الأساس، وتطوير الآبار الحالية لتنمية وتحسين الإنتاج ورفع مردود الآبار، إضافة إلى الاكتشافات البرية والبحرية الجديدة في مختلف المناطق، حيث يتوقع أن يستمر ارتفاع الإنتاج خلال سنوات الخطة بدءا ب16 مليون م^3/يوم عام 2018 ليصل إلى ذروته عام 2030 بحوالي48 مليون م^3/يوم.

من خلال مقارنة كميات الإنتاج المتوقعة من الغاز خلال فترة الخطة الاستراتيجية، مع الكميات المطلوبة لمختلف قطاعات الاقتصاد المدرجة في الخطة، يمكن تقدير فجوة ميزان الطاقة للغاز خلال الفترة الممتدة من عام 2021 وحتى عام 2030 من خلال الجدول الآتي:

الجدول (15) العجز في ميزان الغاز خلال الفترة(2021-2030) الوحدة: مليون م^3/يوم

العام	الإنتاج المتوقع	الطلب المتوقع	الفجوة	نسبة الفجوة إلى الإنتاج
2021	28	30.9	2.8-	%10-
2022	29	31.6	2.8-	%9.7-
2023	29	33.3	3.8-	%13.1-
2024	30	33.95	4.2-	%14-
2025	37	33.95	3.2	%8.6
2026	37	35.05	1.6	%4.3
2027	41	35.75	4.8	%11.7
2028	45	36.25	8.7	%19.3
2029	44	37.25	7	%15.9
2030	48	38.25	10	%20.8

المصدر: الخطة الاستراتيجية-المؤسسة العامة للنفط-مديرية التخطيط 2018

من الواضح من خلال الجول بأن فجوة ميزان الطاقة للغاز تبقى سالبة حتى عام 2024 ، ويبلغ العجز ذروته عام 2018 بنسبة 26%، ويتم تغطية هذا العجز عن طريق استيراد الفيول المكافئ، بينما تتحول هذه الفجوة إلى إيجابية اعتباراً من عام 2025 ليزداد الفائض في ميزان الطاقة تدريجياً وصولاً إلى 20.8% عام 2030، وهذا الفائض يمكن استخدامه كبديل عن مادة الفيول لتوليد الطاقة الكهربائية، وكذلك بديل عن مادة المازوت في القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يخفف الضغط على القطع الأجنبي الضروري لاستيراد باقي المشتقات النفطية، ويحقق دعماً إضافياً للميزان التجاري والاقتصاد بشكل عام.

3.1.4.2.ميزان المشتقات النفطية حتى عام 2030

يعد الطلب على المشتقات النفطية طلباً مشتقاً من الطلب على النفط الخام، حيث يتم تغطية جزء من هذا الطلب عن طريق المصافي، بينما يتم استيراد باقي الكمية المطلوبة، وبمقارنة الكميات المطلوبة

مع المتاح من المشتقات النفطية خلال فترة الخطة الاستراتيجية، يمكن تقدير فجوة ميزان الطاقة للمشتقات النفطية خلال الفترة(2021-2030) من خلال الجداول الآتية:

الجدول (16) ميزان الطاقة للبنزين والمازوت خلال الفترة(2021-2030)

العام	البنزين(ألف طن/سنة)			المازوت(ألف طن/سنة)		
	الإنتاج	الطلب	الفجوة	الإنتاج	الطلب	الفجوة
2021	2618	1811	807	4606	4339	267
2022	2774	1904	843	4854	5206	352-
2023	2733	1997	736	4826	5466	640-
2024	3007	2067	940	6645	5740	905
2025	2974	2077	897	6581	6027	554
2026	2945	2119	826	6525	6329	196
2027	2903	2161	742	6445	6645	200-
2028	2857	2203	654	6961	6961	605-
2029	2816	2245	571	7277	7277	1001-
2030	2805	2287	518	7593	7593	1336-

المصدر: الخطة الاستراتيجية-المؤسسة العامة للنفط-مديرية التخطيط 2018

يلاحظ من الجدول السابق بأن العجز في مادة البنزين يكون في السنة الأولى من الخطة فقط، ويكون هناك فائض في رصيد هذه المادة خلال السنوات التالية، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى قدرة المصافي الحالية على تغطية الطلب من البنزين و دخول مصفاة الفرقلس في الخدمة اعتباراً من عام 2024، بينما تتناوب فجوة المازوت بين العجز والفائض خلال سنوات الخطة.

الجدول (17) ميزان الطاقة للفيول والغاز المسال خلال الفترة(2021-2030)

العام	الفيول(ألف طن/سنة)			الغاز المسال(ألف طن/سنة)		
	الإنتاج	الطلب	الفجوة	الإنتاج	الطلب	الفجوة
2021	5992	3878	2114	409	650	241-
2022	6309	4490	1819	423	683	260-
2023	6273	4957	1316	429	717	288-
2024	3652	5424	1772-	576	753	177-
2025	3571	5526	1955-	644	790	146-
2026	3500	6358	2859-	644	871	186-
2027	3397	6826	3429-	684	912	187-
2028	3283	7658	4375-	724	953	188-
2029	3182	8125	4943-	718	953	235-
2030	3157	8957	5800-	756	994	238-

المصدر: الخطة الاستراتيجية-المؤسسة العامة للنفط-مديرية التخطيط 2018

من الواضح بأن فجوة ميزان الطاقة للفيول تزداد بشكل مطرد اعتباراً من عام 2024، لتبلغ ذروتها في نهاية الخطة الاستراتيجية بقيمة 5800 ألف طن/سنة، ويتم تغطية العجز في هذه المادة من الفائض في رصيد الغاز الذي يستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية والنشاطات الصناعية والحرفية كبديل عن مادة الفيول. أما الفجوة في ميزان الطاقة للغاز المسال فإنها ستستمر طوال فترة الخطة، نتيجة قصور الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب على هذه المادة، وبالتالي تغطية العجز في هذه المادة عن طريق الاستيراد والضغط مجدداً على موارد القطع الأجنبي المحدودة.

2.4.2. منطلقات تطوير المصادر التقليدية للطاقة في سورية

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي من موارد الطاقة، وتعزيزه في الأجلين المتوسط والطويل ينبغي أن ينطلق من عدة محددات نذكر منها ما يرتبط بقطاع النفط بشكلٍ مباشر وهي:

- حاجة سورية من القطع الأجنبي الضروري لتمويل مشاريع النفط والغاز بشكلٍ أساسي، في ظل الحاجة لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي.
- مكانة التكنولوجيا والتقانة في إنتاج واستهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تأثر سورية بتطور أسواق الطاقة العالمية، واستراتيجية شركات النفط الدولية تجاه المنطقة، والسياسات النفطية لسورية في استقطاب هذه الشركات، بغرض الاستكشاف الجديد وتطوير الحقول الحالية، والتوسع عمودياً وأفقياً في حلقات الصناعة النفطية.
- موقع سورية الإقليمي الذي يربط دول الخليج العربي وإيران وروسيا بدول الاتحاد الأوروبي، ودورها كبلد عبور وعامل استقرار إقليمي للإمدادات النفطية والغازية، وإمكانية تأمين احتياجاتها المستقبلية من النفط والغاز والكهرباء من إيران أو الدول العربية كالسعودية ومصر والعراق.

من هذا المنطلق سنقوم بدراسة إمكانية وفرص تطوير قطاع النفط في ضوء تلك المحددات، وفي ضوء متطلبات ميزان الطاقة في الأجلين المتوسط والطويل، وذلك عبر عدة مستويات:

2.4.2. 1.العلاقة مع السوق العالمية للنفط والغاز

يعد مكتب تسويق النفط الذي يتبع لمجلس الوزراء الجهة المسؤولة عن تنظيم العلاقة مع أسواق النفط العالمية، حيث يشرف على عقود استيراد وتصدير النفط ومشتقاته، وقد كانت الوجهة الأساسية لصادرات النفط السوري هي السوق الأوروبية وتحديدا ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، وذلك نظراً لقربها من مرافئ التصدير عبر المتوسط من بانياس وطرطوس واللاذقية. بلغت صادرات سورية من النفط قبيل الحرب 150 ألف برميل/يوم، ويتم استيراد الغاز من مصر عن طريق خط الغاز العربي، بينما يتم استيراد المشتقات النفطية كالفيول والمازوت وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي. ومع بدء الحرب على

سورية عام 2011 بشقيها العسكري والاقتصادي، توقفت أوروبا عن استيراد النفط من سورية وتصدير مشتقاته إليها استجابة للإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على سورية. من جهةٍ ثانية، تعرض خط الغاز العربي للتخريب في عدة مناطق بفعل العصابات الإرهابية التي تعمل لصالح دول محددة، وحدثت اختناقات عدة في إمداد الغاز والمشتقات النفطية إلى سورية، رغم الحلول الإسعافية التي كانت تقدم بتأمين كميات من الفيول والمشتقات الأخرى عن طريق الدول الصديقة كروسيا وإيران، وبطبيعة الحال تحولت سورية إلى مستورد صافي للمشتقات النفطية بفعل خروج معظم حقولها النفطية من الخدمة خلال الحرب.

إن تجربة سورية مع الإجراءات الاقتصادية الاوروبية أحادية الجانب عليها خلال الحرب، ينبغي أن تكون درساً وعبرةً تستفيد منها سورية في سياساتها النفطية مستقبلاً، وفي علاقتها بسوق النفط العالمية على وجه الخصوص. وبالتالي فلا بد من السعي إلى البحث عن أسواق جديدة أكثر استقراراً وأماناً من الناحية السياسية، وذلك بإبرام عقود طويلة الأجل مع الحلفاء الاستراتيجيين لسورية، سواءً أكانت عقود استيراد أو تصدير، وكذلك الاستفادة من الموقع الإقليمي المهم لسورية كنقطة عبور بين المنتج والمستهلك للطاقة، وذلك من خلال الارتباط والتشبيك مع المشاريع العالمية الكبرى لخطوط أنابيب نقل النفط والغاز عبر المنطقة، وكذلك تطوير موانئها النفطية ورفع طاقتها التخزينية بما يتيح جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

2.2.4.2. العلاقة مع الشركات النفطية الدولية

تؤدي شركات النفط الدولية دوراً مهماً في تطوير قطاع النفط السوري بكافة مراحله، من خلال مساهمتها في عمليات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج، وكذلك الاستثمار في المراحل المتقدمة لحلقات الصناعة النفطية كمصافي التكرير ومعامل معالجة الغاز والصناعات البتروكيماوية. يكون ذلك، عبر إبرام العقود النفطية التي تضمن تقديم التمويل والتكنولوجيا الضرورية لأي مرحلة تعمل فيها ضمن قطاع النفط السوري.

تتمايز شركات النفط العالمية وتختلف في استراتيجياتها وأهدافها وقدراتها، فالبعض منها تسعى إلى توسيع أنشطتها عمودياً وأفقياً، والبعض تسعى إلى إيجاد موطئ قدم ضمن جغرافيا محددة، وأخرى تهدف إلى تلبية طلب المصافي لديها من النفط الخام، وقد ترغب بعض الشركات في الاستقرار لفترة طويلة في الدول المضيفة لها، بينما ترغب شركات أخرى بتحقيق الأرباح دون أن يكون لها اهتمام باستدامة استثماراتها في المنطقة. بالتالي يكون الإلمام بقدرات واستراتيجيات تلك الشركات أمر حيوي ومهم بالنسبة للحكومة السورية، حيث أن فهم استراتيجياتها وأهدافها يساعد على اختيار وطرح الاستثمارات الجاذبة لتلك الشركات، في إطار الأهداف الوطنية المخططة لتطوير القطاع النفطي ودعم ميزان الطاقة ككل. عموماً، فإن من الأهمية بمكان الاستفادة من **التمايز** بين استراتيجيات تلك

الشركات وأهدافها المختلفة، بحيث يتم اتباع استراتيجيات وسياسات تفاوضية مختلفة تجاه كل منها، بغرض التوصل إلى أفضل العقود التي تساهم بتطوير قطاع النفط السوري.

لا بد في هذا الإطار إعطاء الأولوية لاستثمار النفط وطنياً، بحيث يتم تسليم المناطق الواعدة والأقل مخاطرة للشركة السورية للنفط، بينما يتم عرض المناطق عالية الخطورة وغير المكتشفة أو المدروسة لشركات النفط الأجنبية، واعتماد آلية اقتصادية تعاقدية متوازنة، وديناميكية تتحسب لتغير معدل الإنتاج وسعر النفط ، ضماناً لتعظيم حصة الدولة السورية من سعر البرميل طيلة مدة العقد. وقد يكون من المفيد استخدام نظام شرائح السعر والإنتاج لمواجهة عدم اليقين حول الإنتاج وسعر البرميل عالمياً، إضافةً إلى محاولة تحقيق التكامل والترابط العنقودي بين المشاريع النفطية بحيث تشمل مختلف المراحل من التنقيب والإنتاج إلى التكرير والصناعة بما يغطي حاجة السوق المحلية ويسهم بتغطية عجز ميزان الطاقة.

2.4.2. 3.موقع سورية الاقليمي كبلد عبور إلى أسواق النفط والغاز

تعوم دول منطقة الخليج العربي على 66% من احتياطيات النفط العالمية، وبالذات السعودية والعراق وإيران. كما لا تزال السعودية تحظى بموقع المنتج والمصدر الأول للنفط عالمياً، فقد صدرت إلى أميركا في العام 2012 حوالي 1.4 مليون برميل/ يوم، أي حوالي 16% من الواردات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر مستهلك للطاقة في العالم، ويبلغ إنتاج السعودية من النفط 12 مليون برميل/يوم بينما تخطط لرفعه إلى 15 مليون برميل/ يوم، كما يقدر احتياطيها من النفط ب 262 مليار برميل، ويتوقع أن تحافظ السعودية في المدى المتوسط على موقعها المحوري في أسواق النفط العالمية، مع استمرار الطلب في المدى المتوسط لتلبية عطش الدول الآسيوية للطاقة.[116]

في عام 2010 أصبحت قطر أكبر منتج عالمي للغاز المسال بطاقة انتاجية تبلغ 77 مليون طن/سنة، وتسعى إلى تصدير غازها إلى أوروبا مستقبلاً، بعد خسارتها لثلث صادراتها إلى الولايات المتحدة، التي باتت تعتمد على إنتاجها المحلي من الغاز، كما عملت وزارة الطاقة اللبنانية مؤخرا على استدراج عروض الشركات الأجنبية الراغبة بالتنقيب عن النفط والغاز في مياهها الإقليمية، ويتوقع أن تصبح لبنان قريبا بلداً منتجا للنفط والغاز. أيضاً تعتمد كل من الأردن وتركيا على دول الجوار في تأمين القسم الأكبر من حاجتهما من النفط والغاز، حيث تعتمد الأردن على الغاز القطري، في حين تعتمد تركيا بشكل شبه كامل على الغاز الإيراني، وتتقاسم إيران حقول الغاز في بحر قزوين مع قطر.

إن الموقع الجغرافي الطبيعي لسورية، بين الدول المنتجة للنفط والغاز من جهة(العراق والخليج وقطر ومصر وإيران ومنطقة بحر قزوين عموماً...)، والدول الرئيسة المستهلكة للطاقة عالمياً وأهمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، يجعل من إمكانية استغلال هذا الموقع كنقطة وصل وعبور بين المنتج

[116] حسين، جاسم، القدرات النفطية لمجلس التعاون الخليجي، جريدة الشرق، العدد2323، الدوحة، يناير، 2021.

والمستهلك فرصةً ذهبية!، خاصةً في ظل منافسة أنابيب الغاز التي تتسابق كلّ من روسيا والولايات المتحدة لمدها إلى أوروبا. وخير مثال على ما تقدم: صراع المشروع الأمريكي نابوكو مع المشروع الروسي(السيل الشمالي والجنوبي) الذي انتهى بفوز المشروع الروسي، إضافةً إلى مشروع نقل الغاز الإيراني إلى سورية عبر العراق ومنها إلى أوروبا مباشرة، في مقابل مشروع نقل الغاز القطري إلى سورية عبر الأردن ومنها أيضا إلى أوروبا، كما أن قرب موانئ النفط السورية من أسواق الاستهلاك يشكل فرصة استثمارية يمكن استغلالها، وذلك بتوسيع هذه الموانئ ورفع طاقتها التخزينية، بحيث تستثمر في تخزين نفط العبور عبر سورية إلى أوروبا.

شكلت سورية عقب مرحلة التأميم في منتصف ستينات القرن المنصرم وحتى مطلع عام 2000 بلد عبور نفطي من دول الجوار، حيث كان النفط العراقي والسعودي يمر عبر الأراضي السورية متجها نحو الدول المستهلكة في السوق العالمية وتحديداً دول الاتحاد الأوروبي. عملياً، يمكن إعادة استثمار الموقع الجغرافي لسورية كنقطة تجميع للغاز أو النفط المتجه إلى دول الاستهلاك النهائي، بما يسهم في تحقيق منافع اقتصادية مباشرة كأجور العبور(ترانزيت) ودعم الاقتصاد بموارد القطع الأجنبي. من جهةٍ أخرى، يسهم في تأمين سوق مستقرة لصادرات سورية من النفط والغاز، وكذلك يمكن أن يشكل فرصة إمداد بمصادر الطاقة عبر شبكات وموانئ النفط والغاز الدولية ذاتها، وهذا من شأنه تغطية العجز في ميزان الطاقة وتصريف فوائض الإنتاج بشكل مستقر.

2.4.2. 4.التوسع أفقيا وعموديا في حلقات الصناعة النفطية

يقصد بالتوسع العمودي في حلقات الصناعة النفطية، العمل في مختلف مراحل هذه الصناعة من مرحلة المنبع (البحث، التنقيب، الاستخراج والإنتاج، والنقل...) إلى مرحلة المصب(التكرير والتسويق والصناعة البتروكيماوية)، نظراً إلى عدم إمكانية استهلاك النفط بشكله الخام، وإنما يحتاج إلى عمليات متلاحقة من التصفية والتكرير والتصنيع ليتحول إلى منتجات جاهزة للاستهلاك النهائي. أما التوسع الأفقي فيقصد به التوسع في نفس المرحلة من مراحل الصناعة النفطية، كالسعي نحو الاكتشافات الجديدة بغرض زيادة الإنتاج والاحتياطي، أو زيادة طاقة خطوط الأنابيب والتخزين في مرحلة النقل، أو زيادة عدد المصافي وطاقتها التصميمية في مرحلة التكرير، أو البحث عن أسواق جديدة في مرحلة التسويق....

إن حقيقة تراجع الاحتياطي النفطي القابل للإنتاج والذي يقدر بحوالي 2.5 مليار برميل فقط، وتوزع غالبيته في الجهة الشمالية الشرقية للبلاد بعيداً عن المصافي وموانئ التصدير، يجعل من الأهمية العمل على تنمية ذلك الاحتياطي بالبحث عن حقول جديدة، عبر التوسع في عمليات الاستكشاف والتنقيب من قبل الشركة السورية للنفط، والسعي لجذب الشركات الأجنبية التي تعمل في مجال الاستكشاف والتنقيب، توازياً مع السعي لزيادة الإنتاج عبر تطوير تقنيات وأساليب الإنتاج، وإبرام عقود التنمية والتطوير مع الشركات الأجنبية ذات الخبرة في هذا المجال، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على

النفط الخام من قبل المصافي، خاصةً مع دخول مصفاة الفرقلس في الخدمة اعتبارا من عام 2024، بطاقة تصميمية تقدر بحوالي 140 ألف برميل/يوم. كذلك، يجب السعي إلى تحقيق فائض في إنتاج النفط الخام بغرض التصدير، وبالتالي تأمين القطع الأجنبي اللازم لاستيراد المشتقات النفطية الأخرى ودعم عملية الإصلاح الاقتصادي. وفي ظل فجوة الغاز المسال التي سيواجهها ميزان الطاقة خلال سنوات الخطة الاستراتيجية وبعدها، فإنه من الضروري زيادة عدد معامل معالجة الغاز لتغطية العجز، خاصةً مع وجود كميات كبيرة من الغاز المرافق يتم حرقها وهدرها في الحقول النفطية، إضافةً إلى الاكتشافات الغازية الكبيرة سواءً في وسط سورية أو في المياه الإقليمية. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى وجود خبراتٍ وطنية قادرة على إنشاء معامل جديدة دون الحاجة إلى شركات وخبرات أجنبية، وخير مثال عليها معمل غاز الفرقلس الذي بدأ العمل بطاقة تصميمية حوالي 7.5 مليون م^3/يوم، وتم تطويره لتصل طاقته إلى 10 مليون م^3/يوم حالياً، وذلك بخبرات وطنية وتمويل وطني.

ومن الضروري إنشاء مصافي تكرير جديدة تلبي الطلب المتزايد على المشتقات النفطية، لتوليد الكهرباء ورفد القطاع الصناعي وقطاع النقل بحوامل الطاقة الضرورية، وكذلك تغطية حاجة القطاع المنزلي من المشتقات النفطية، بالتوازي مع ذلك لا بد من تطوير شبكة خطوط النقل ورفع الطاقة التخزينية في محطات ومصبات النفط، لتجنب حدوث اختناقات في نقل وإمداد النفط ومشتقاته، ولا بد من التوسع العمودي في حلقات الصناعة النفطية المتقدمة، وذلك بالسعي لجذب الشركات الأجنبية التي تعمل في مجال الصناعات البتروكيماوية وإنتاج الزيوت النفطية، الأمر الذي يسهم في زيادة القيمة المضافة المتحققة في قطاع النفط، ويسهم في توفير القطع الأجنبي نتيجة التحول من استيراد منتجات الصناعة البتروكيماوية إلى إنتاجها محلياً، ويمكن استثمار هذا الوفر في القطع الأجنبي لدعم الاستثمار النفطي وبالتالي تحسين رصيد ميزان الطاقة السوري.

خاتمة

لا تعد سورية منتجاً رئيساً للنفط على الصعيد العالمي إذ لا يتجاوز إنتاجها في الظروف الطبيعية(قبل الحرب) 386 ألف برميل/يوم وهو ما يمثل 0.5% من الإنتاج العالمي ولديها احتياطي نفطي ضئيل قابل للإنتاج بحدود 2.5 مليار برميل. على الصعيد المحلي، يؤدي النفط دوراً مهماً في رسم وتشكيل معالم الاقتصاد السوري ومؤشراته الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري والمالية العامة وغيرها معززاً إيجابية وتوازن تلك المؤشرات خاصةً خلال فترات تعثر الاقتصاد والاختلالات الهيكلية في أدائه. من جهةٍ أخرى، شكل النفط مصدر طمأنينة مرحلية لميزان الطاقة وضمان الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة الأولية مع ظهور بعض التحفظات والهواجس حول فجوة محتملة في ميزان الطاقة خلال سنوات ما قبل الحرب.

خلال الحرب، تعرض قطاع النفط السوري للتخريب والتدمير الشامل في معظم منشآته ومقوماته وانخفض الإنتاج أكثر من 90% متكبداً خسائر كبيرةً مباشرة وغير مباشرة أدت لغياب دوره الاقتصادي والطاقوي بشكلٍ شبه كامل. هذه المشاكل تضاف إلى مشكلات بنيوية في القطاع كانت قد بدأت بالبروز قبل الحرب ومنها تراجع الاحتياطي النفطي القابل للإنتاج ونمو استهلاك المشتقات النفطية بشكل متسارع مع غياب الاكتشافات النفطية الجوهرية وتقادم تقنيات ووسائل الإنتاج في كثير من الحقول النفطية إضافةً إلى فشل السياسات التنموية السابقة في الاستفادة من فترات الرفاهية النفطية في تحقيق تنمية مستدامة على صعيد القطاع النفطي وباقي قطاعات الاقتصاد الأخرى.

إن إعادة تأهيل القطاع النفطي في مرحلة إعادة البناء والتنمية يجب أن تشكل أولوية تنموية لتفعيل دور هذا القطاع في تحريك ودفع هذه العملية، فمن جهة، يمكن أن تشكل الإيرادات النفطية المحتملة مصدراً تمويلياً أساسياً لبناء القطاع النفطي وباقي القطاعات الأخرى، ومن جهةٍ أخرى، يتوقع أن تشهد المراحل الأولى لعملية إعادة البناء والتنمية نمواً اقتصادياً سريعاً وبالتالي نمو استهلاك الطاقة.

إن كل ما سبق، يفرض ليس فقط إعادة تأهيل القطاع النفطي بمستوى ما قبل الحرب، وإنما التوسع في الاستثمارات النفطية أفقياً وعمودياً والاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة سواءً في مجال التنقيب والإنتاج أو خطوط وموانئ نقل النفط والغاز محلياً ودولياً بما يحققه الموقع الجغرافي لسورية كنقطة تجميع وعبور طاقوي بين دول الجوار. لتحقيق ذلك، لا بد من إعادة تنظيم وترتيب العلاقة بالسوق العالمية للنفط وشركاتها وبناء علاقات مستقرة وعادلة مع تلك الأطراف من خلال استثمارات متوازنة وفعالة تؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة في الأجلين المتوسط والطويل.

الفصل الثالث

المفاوضات حول العقود النفطية أهميتها ومقوماتها

المقدمة

تعد المفاوضات المرحلة الأهم في مسيرة توقيع وتنفيذ العقد النفطي وتشكل ملتقى المصالح والأهداف المتبادلة بين طرفي العقد. تندرج عقود النفط في إطار عقود التجارة الدولية بسبب الطبيعة الدولية للأطراف المتعاقدة (دول وشركات نفط عالمية) وهي تخضع بهذا المفهوم لمداخيل قانونية واقتصادية وسياسية متعددة المستويات محلياً ودوليًا، وتُعبر الصيغ النهائية والشروط التفصيلية عن توازن العلاقة بين الدول المضيفة والشركات النفطية في ظروف البيئة الاقتصادية وظروف الصناعة النفطية ككل.

يستعرض هذا الفصل جوانب مهمة من المفاوضات المتعلقة بالعقود النفطية في كافة مراحلها انطلاقاً من إطارها العام كعقود تجارةٍ دولية وانتقالاً إلى خصوصية العقود النفطية ومفاوضاتها. بدايةً، كان لا بد من توضيح مفهوم المفاوضات التجارية الدولية بأشكالها وأدواتها المختلفة وأهمية تلك المفاوضات في بناء وتشكيل البنية التنظيمية للعقد مع التطرّق لأهم مراحلها من منظورٍ قانوني وتجاري ومن ثمّ التطرّق لجوانب خاصة بالمفاوضات المتعلقة بالعقود النفطية. بالتخصيص، يتناول الفصل المراحل التحضيرية للدخول في المفاوضات وتأهيل الشركات النفطية المقبولة للتفاوض الأولي وأهم مكونات الميزان التفاوضي ومحدداته التي تمّ تصنيفها وفق ثلاثة مستويات (أ) محدداتٌ تتعلق بالسياق الاقتصادي والنفطي العالمي، (ب) محدداتٌ تتعلق بالدولة المضيفة، و(ج) محدداتٌ تتعلق بالشركة النفطية الراغبة بالتعاقد. فيما يخص سورية، تمت دراسة جوانب القوة التفاوضية لسورية وموقعها في الميزان التفاوضي أمام شركات النفط العالمية خلال المرحلة الحالية كمحددٍ أولي وذلك بغرض تقييم الموقف التفاوضي ومدى إمكانية تقديم صيغٍ تعاقدية توازن بين منافع وأهداف الدولة السورية من جهة والحفاظ على حوافز كافية لجذب الاستثمارات النفطية الدولية وشركاتها.

أخيراً، تمّ استحضار وتحليل بعض التجارب الدولية في المفاوضات والعلاقة بشركات النفط الدولية بغرض استخلاص الدروس من تلك التجارب للاستفادة منها عند رسم السياسة النفطية لسورية، وقد تمّ اختيار تجربتي كلٍّ من العراق وإيران لدراستها انطلاقا من تقاطعاتها المشتركة مع الحالة السورية.

المبحث الأول

منطق المفاوضات وأهميتها في العقد النفطي

1.1.3. منطق المفاوضات المتعلقة بعقود التجارة الدولية

تشكل المفاوضات الخاصة بعقود التجارة الدولية عملية تفاعلية مستمرة من الحوار والنقاش بين طرفين أو أكثر حول العروض المتبادلة، يتم خلالها تبادل الاقتراحات والمساومات والمكاتبات والتقارير والدراسات الفنية والاستشارات القانونية بغرض إبرام عقدٍ مستقبلي يحقق منافع مشتركة. بشكلٍ عام، يتضمن التفاوض التعاقدي كل اتصالٍ شفوي أو كتابي أو الكتروني أو غيره، بغرض التوصل إلى أفضل شروط تعاقدية تحقق مصالح الأطراف وتحدد حقوق والتزامات كل منهم.

من هذا المنطلق، يمكن توسيع مفهوم المفاوضات العقدية لتشمل: المقترحات الأولية سواء كانت شفهية أم كتابية، ودراسات الجدوى والدراسات التفصيلية، والمحادثات التليفونية ومراسلات الفاكس والتيليكس وغيرها، وخطابات النوايا **Letters of Intent**، والإطار العام للعقد **Heads of Agreement**، وخطابات التفاهم **Letters of Understanding**، والدعوة إلى المناقصة **Invitation to Tender**، الخطابات المرافقة للوثائق **Covering Letters**، محاضر الاجتماعات **Meetings of Minutes**، وكذلك أية وثائق أخرى يقترحها الأطراف.[117]

تشكل المفاوضات اليوم التحدي الأهم في عقود التجارة الدولية. فمن جهة، أصبحت العقود الدولية المعاصرة مركبة ومعقدة من حيث بنيتها ومكوناتها ومدلولاتها، ولم تعد بسيطة في عناصرها وشروطها كما في السابق عندما كانت العقود تبرم في مجلس عقدٍ واحد بعد الاتفاق على عناصرها ومكوناتها الرئيسة. ومن جهةٍ أخرى، فإنّ المتعاقدين غالبا ما يمثلون حكومات وشركات متعددة الجنسية تحمل ارتباطات اقتصادية وتجارية ومالية واسعة النطاق على المستوى الدولي. عملياً، فإن تعقيد الارتباطات والمعالم التي يتداخل فيها السياسي بالاقتصادي بالمالي يجعل المفاوضات ذات أبعاد اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية إضافةً إلى الأبعاد البيئية. لذا، تؤدي المفاوضات دورا مهماً في فهم العقد وتأويله مستقبلاً، وقد يكون لها من القوة التفسيرية ما يجعلها ضرورة لكل عقدٍ دولي،[118] حيث أن العقد بمحدودية بنوده ودلالته لا يكفي لتوضيح كافة الأعمال التمهيدية للعقد، ومن ثمَّ فإن المفاوضات لها قيمة قانونية تكون في بعض الأحيان أقوى من بنود العقد نفسه.

---

[117] بكاكرية، حسيبة، عقود التجارة الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة–بجاية–، الجزائر، 2013، ص58.

[118] الفهد، أحمد بن فهد بن حمين، مفاوضات عقود التجارة الدولية: دراسة فقهية، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد38، رقم 824914، السعودية، 2017، ص87.

تعتبر المفاوضات من بين أهم مراحل حياة العقد على الإطلاق، حيث يتم خلالها الإعداد والتحضير للعقد بما يتضمنه ذلك من بحث لكافة جوانبه التقنية والمالية والقانونية ومن آثار اقتصادية وسياسية. من جهةٍ أخرى، فإنّ المفاوضات ليست مجرد مناقشات ومناورات للإقناع أو الاقتناع، وإنما تُمكّن كل متفاوض من الإلمام بأكبر قدرٍ ممكن من المعلومات المتعلقة بالمتعاقد الآخر وبظروفه المالية والاقتصادية وقدرته على الوفاء بالتزاماته وتقديم الضمانات والتعويضات في حالة العجز، كما قد تتكشف في مرحلة التفاوض بعض العيوب في أركان العقد، لذلك فإن حسن إدارة عملية التفاوض والتحكم في سيرها، أمر يسهم في حل المنازعات المحتملة.

2.1.3. خصائص المفاوضات في عقود التجارة الدولية

تتميز المفاوضات العقدية بجملة من الخصائص التي غالباً ما تكون ذات خلفيةٍ قانونية إضافة إلى الأبعاد الفنية والاقتصادية، بعض هذه الخصائص مرتبط بالعملية التفاوضية ككل وبعضها يتعلق بشكلٍ مباشر بالفريق المفاوض نفسه، يمكن شرح الخصائص السابقة ببعض التفصيل كما يأتي:

1.2.1.3. حرية الإرادة في التعاقد مبدأٌ أساسي في المفاوضات

تقوم المفاوضات دائماً برضا الطرفين المتفاوضين دون إكراهٍ أو إجبار، حيث يتعاون الطرفان لتقريب وجهات النظر عبر تبادل العروض والمقترحات، بالتالي يخضع التفاوض في عقود التجارة الدولية إلى المبادئ العامة للالتزامات ومن ضمنها حرية الإرادة في التفاوض على قاعدة حسن النية، هذه الحرية أو الإرادة هي التي تحدد الآثار والالتزامات المنبثقة من مرحلة المفاوضات. تتم المفاوضات باتفاق مسبق بين الطرفين قد يكون ضمنياً أو صريحاً شفهياً أو مكتوبًا كما في حالة توقيع عقد تفاوض.[119]

2.2.1.3. المفاوضات مرحلة مؤقتة وتحضيرية لاحتمال التعاقد

لا تعد الشروط والمقترحات التي تناقش خلال مرحلة المفاوضات بحد ذاتها شروط العقد النهائي، وإنما هي مناقشات تحضيرية تمهيداً لإعداد العقد المحتمل إبرامه. يكون للمفاوضات نتيجة احتمالية في التوصل الى اتفاق نهائي وإبرام العقد أو عدمه.[120] هذا يعني أنّ المفاوضات تنتهي بمجرد الاتفاق على الشروط الأساسية والعناصر القانونية للعقد النهائي.

3.2.1.3. تباين الأدوات والاستراتيجيات باختلاف موطن وانتماء المتعاقدين

---

[119] تم تكريس مبدأ حرية التفاوض في المادة(1) من مبادئ معهد روما لتوحيد القانون الخاص 1994، كما أن هذا المبدأ جسدته عدة اتفاقيات دولية منها معاهدة فيينا.

[120] تومي، هجيرة، مفاوضات عقود التجارة الدولية(بحث قانوني)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي، الجزائر، 2019، ص123. نقلا عن https://www.droitetentreprise.com/?p=12528.

عندما يحمل العقد عناصر دولية مرتبطة بالإبرام والتنفيذ وجنسية وموطن المتعاقدين فإنه يتعلق بأكثر من نظامٍ قانوني. في هذه الحالة، يخضع العقد الدولي لأحكام القانون الدولي الخاص الذي يسمح للمتعاقدين باختيار القانون الواجب التطبيق، كما أنّ مفاوضات العقد التجاري الدولي تحمل صعوباتٍ واستعداداتٍ مكلفة كتحمل المفاوض مشقة السفر والفارق الزمني المترتب عن بعد المسافة، أكثر من ذلك، فإن البعد والاختلاف الزماني والمكاني يطرح إشكالاً آخر يتعلق باختلاف الثقافة واللغة.[121]

تجدر الإشارة إلى أن المفاوضات في عقود التجارة التي تتم على المستوى الدولي تحتل أهمية استراتيجية بالنسبة للأطراف المتفاوضة وتلقي بظلالها على سير مرحلة المفاوضات. عموماً، تلعب الأهمية الاستراتيجية النسبية للعقد بين المتفاوضين دوراً مهماً في تحديد الموقف والموقع التفاوضي للأطراف المتفاوضة. مثال، قد يكون هدف الشركة النفطية التي ترغب بالتنقيب في بلدٍ معين هو إمداد مصافيها القريبة بالنفط الخام، أو قد تنصب استراتيجيتها في الحصول على موطئ قدمٍ في المنطقة، في هذه الحالة تكون الشركة أكثر اهتماماً بالمفاوضات وتوقيع عقد التنقيب عن النفط.

4.2.1.3. يعد التفاوض فناً ويتطلب مهارات عالية

تتطلب العملية التفاوضية مزايا ومهارات عالية لدى المفاوضين، هذا الأمر يفرض التدريب المستمر والمتطور لإعداد الكوادر والخبرات وتجهيز فريق تفاوضي متعدد الأفراد والتخصصات، بحيث يغطي الفريق المفاوض كافة الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية للعقد. من جهةٍ ثانية، لا بد من توفر مهارات خاصة لدى المفاوض، كقدرته على فهم شخصية المفاوض الآخر بجوانبها النفسية والثقافية والاجتماعية وإمكاناته التفاوضية، إضافةً إلى اليقظة وحسن الاستماع لما يريده الطرف الاخر لاستيعاب أقواله وفهمها ومناقشتها والقدرة على المفاجأة في العرض والرد. على المفاوض التحلي بالصمت المؤقت وإمكانية الانسحاب الظاهري في بعض الحالات كنوعٍ من الضغط على الطرف الآخر، أيضاً لابدّ للمفاوض من الصبر والاحتمال الذهني والبدني والتعبير بوضوحٍ وسلاسة.[122]

3.1.3. مراحل التفاوض: الأُطر القانونية

تجعل الطبيعة المعقدة والمركبة لعقود التجارة الدولية –ومنها العقود النفطية– من العملية التفاوضية عمليةً دقيقةً ومستمرة تمرّ بمراحلٍ متعاقبة، وصولاً إلى إبرام العقد النهائي محلّ التفاوض. عادةً، تبدأ المفاوضات من خلال **الدعوة للتفاوض**، وهي العرض الافتتاحي الذي يتقدم به أحد الطرفان لاستطلاع مدى رغبة الطرف الآخر بالتعاقد، وفي هذه المرحلة يتم تبادل العروض ومناقشة أهم حيثيات العقد المحتمل إبرامه، بغرض التوصل إلى تصورٍ مشترك ورؤيةٍ واضحة حول شروط

---

[121] السراج، إيهاب عبد المجيد محمد اسماعيل، عقود التجارة الدولية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، 2005، ص99.

[122] Chatterjee, Charles, Negotiating Techniques in International Commercial Contracts, Routledge Revivals, 1st Edition, January, 2017, P129.

وعناصر العقد مواصفاته الرئيسة، وبالتالي فلا بدّ أن يكون العرض الافتتاحي قوياً ومدروساً بدقة، كونه سيحدد مسيرة المفاوضات بكاملها، وتنتقل المفاوضات بعدها إلى مرحلة **التدبير**، وهي مناقشة العناصر الرئيسة للعقد وتحديدها، وكذلك حقوق والتزامات طرفي العقد المحتمل، عبر تجميع وتنظيم ما تمّ الاتفاق عليه في العروض المتبادلة، ومناقشة بنود التعاقد بشكلٍ علميٍ وواقعي، مستخدمين أسلوب الإقناع المتبادل والصبر، لتنتهي المفاوضات **بصياغة الإيجاب**، حيث يتم الاتفاق النهائي على الشروط والعناصر الرئيسة للتعاقد، والتفاهم على الشروط التفصيلية التي تدخل في المفاوضات، فإذا اقترن الإيجاب بالقبول يصل العقد إلى مرحلة التوقيع والإبرام.[123]

إن المراحل المتعاقبة التي تمر بها المفاوضات تتضمن التزامات متبادلة بين الطرفين، ولذلك فلا بد من تنظيم هذه المراحل ضمن إطارٍ قانوني وتشريعي يحفظ حقوق المتفاوضين، من خلال تحرير اتفاقيات ومستندات مؤقتة تبرم أثناء مرحلة التفاوض وأهمها:

1.3.1.3. الاتفاق على مبدأ التفاوض

يتم من خلال هذا الاتفاق تحديد عموميات التفاوض، واستطلاع جدية الطرف الآخر في التعاقد، من خلال تحديد الإطار الزماني والمكاني للمفاوضات وأهدافها العامة، دون الخوض في تفاصيل فنية وتقنية وجزئية، وإنما يلزم الأطراف بالتفاوض واحترام شروطه العامة.

2.3.1.3. عقد التفاوض

وهو اتفاقٌ يلزم المتفاوضين إبرام عقد مستقبلي، في حال توفر الشروط الجوهرية للعقد النهائي، حيث يشكّل ضماناً لكلا الطرفين ويرتب حقوق والتزامات لهما، كتحديد مدة التفاوض ومسائله الجوهرية، والالتزام بالاستمرار في المفاوضات وسريّتها، وكذلك تقديم المعلومات المتعلقة بالعقد محل التفاوض، وتأتي أهمية هذا العقد من تنظيمه القانوني لمرحلة المفاوضات العقدية، والتعويض المادي للطرف المتضرر من الإخلال بالتزامات التفاوض، كما في حالة قطع المفاوضات من جانب طرفٍ واحد.

3.3.1.3. الوعد بالتعاقد

خلال مراحل التفاوض، قد يقدّم أحد الطرفان أو كلاهما وعداً بالتعاقد النهائي، عندما يتم الاتفاق على أهم المسائل الجوهرية المتعلقة بالعقد، حيث يقدم للطرف الآخر وعداً يلتزم فيه بإبرام العقد خلال مدةٍ محددة، إذا رغب الطرف الآخر بالتعاقد خلال هذه المدة، ويعد الوعد بالتعاقد بمثابة عقدٍ مؤقت بالمعنى القانوني، ويمهّد لإبرام العقد النهائي محل التفاوض.

4.3.1.3. خطاب النوايا

---

[123] Bortolotti, Fabio, Drafting and Negotiating International Commercial Contracts, International Chamber of Commerce, The World Business Organization, Third Edition, September, 2017.

في بعض الاحيان، يتخلل مراحل المفاوضات تعبير أحد الأطراف عن رغبته في الاتفاق النهائي بشأن الصفقة محل التفاوض، والذي يأتي في شكل وثيقةٍ مكتوبة، وهو ما يطلق عليه خطاب النوايا أو خطاب التفاهم، ويلعب خطاب النوايا دوراً مهماً في عقود التجارة الدولية، وتتنوع أشكاله وتتفاوت قوته بحسب أغراضه ومقاصده، إلا أنه غالباً لا يحمل شكل عقدٍ ولا يكون ملزماً، وإنما يدخل خطاب النوايا في إطار التعبير عن حسن النية خلال المفاوضات.

5.3.1.3. التوقيع بالأحرف الأولى

يقصد بالتوقيع بالأحرف الأولى التوقيع على مسودة العقد تمهيداً لإقراره بعد مراجعته، حيث يتم التوقيع بالأحرف الأولى لأسماء المفاوضين كونهم غير مفوضين بالتوقيع النهائي، مما يفسح المجال للرجوع إلى الشركة الأم أو الحكومة التي تم التفاوض لصالحها للتشاور وتقدير الموقف، وبالتالي لا يعد عقداً نهائياً إلا بعد التوقيع من قبل الجهات الرسمية لكلا الطرفين، وإنما يدخل في سياق العملية التفاوضية والتحضير لإبرام العقد النهائي.

4.1.3. أهمية المفاوضات في العقود النفطية

قد تكون المرحلة السابقة على التعاقد (المفاوضات) من الأهمية بحيث تضاهي أهمية مرحلة تنفيذ العقد نفسه، كونها تتضمن الإعداد والتحضير للعقد بجوانبه القانونية والفنية والمالية. بالتالي، يتوقف نجاح العقد وتحقيق المصالح المتبادلة لأطرافه على نجاح المرحلة التحضيرية وحسن المفاوضات.[124]

في مجال العقود النفطية، عادةً ما تبدأ المفاوضات بدعوة الشركات المقبولة مبدئياً إلى التفاوض مع الحكومة، بغرض التباحث المتبادل بحدود وحيثيات العقد من النواحي الفنية والاقتصادية والقانونية، وتتضمن هذه المرحلة شروط واتفاقيات تمهيدية تؤطّر المفاوضات حول العقد النهائي، كالاتفاق مسبقاً على إدراج شرط إعادة التفاوض عند انتهاء مدة العقد، أو توقيع عقد مؤقت يسمى عقد التفاوض والذي ينظم العلاقة بين الأطراف أثناء المفاوضات، وقد تنصّ تلك الاتفاقات التمهيدية صراحةً على التعويض عند الإخلال بأحد شروط التفاوض.[125]

تفرض الطبيعة المركبة للعقود النفطية الحديثة وجود مفاوضاتٍ شاملة ودقيقة مسبقاً، إذ يتطلب التحضير لهذه العقود مناقشة الخرائط الجيولوجية والدراسات الفنية، وإعداد دراسات الجدوى والخطة الاستثمارية، فضلاً عن مناقشة الإطار القانوني للعقد محل التفاوض، وبالتالي فلا بد من إعداد فريقٍ تفاوضي على قدرٍ عالٍ من الكفاءة، في المجالات الفنية والقانونية والمالية والادارية، بالاعتماد على

[124] Salih, Mohsin & Radhwan Shareef, Strategy of Oil Contract Negotiation, International Journal of Business and Social Science, Soran University, Vol.6, No.9, September, 2015.

[125] Judon, Fambrough, Hints of Negotiating an Oil and Gas Lease, Technical Report 229, Real Estate Center, Texas A&M University, July, 2015.

التراكم المعرفي والخبرة التخصصية، وعادةً يتم إعداد صيغة عقد نموذجي يتضمن الحد الأدنى لحقوق والتزامات الطرفين، تشكل هذه الصيغة الحدود المبدئية التي تنطلق المفاوضات منها وتتم في إطارها.

5.1.3. التحضير للمفاوضات وتأهيل الشركات النفطية

تعد المرحلة التحضيرية للعقد النفطي من أهم وأعقد التحديات التي تواجه صناع القرار في هذا المجال، نظراً لتداخل الجوانب الاقتصادية والفنية والقانونية والسياسية لسير هذه العملية ونتائجها، والتي تشكل بدورها قيوداً وضوابط لاختيار الشركات النفطية المقبولة، والسير بالعملية التفاوضية في إطار معايير المنفعة المتبادلة، وصولاً إلى إعداد مسودة العقد التي تأطر الشروط المتفق عليها على شكل موادٍ وفقرات، إضافةً إلى إعداد الملاحق التي تشكل جزءاً من العقد النفطي، إلا أنه وقبل الدخول في مرحلة المفاوضات، لا بدّ من دراسة وتحضير الأسس الأولية لقبول الشركات النفطية والتفاوض معها، والمنطلقات التي سيتم تأهيل الشركات على أساسها.

تعد العقود النفطية نوعاً من العقود الإدارية، كونها تتضمن تصرفاتٍ مالية مرتبطة بالخزينة العامة للدولة، وبالتالي فهي تخضع لضوابط القانون العام، حيث تكون القاعدة هي اختيار أفضل العروض فنياً ومالياً، مع مراعاة شروط المصلحة العامة، وعادةً ما تتبع الحكومات أحد الأساليب التالية في اختيار الشركات النفطية وتأهيلها للمفاوضات:

1.5.1.3. المناقصة العامة (المفتوحة)

يعد هذا الأسلوب من أكثر الخيارات شيوعاً في مجال العقود الإدارية حيث يتم الإعلان بشكل رسمي وللعموم عن فتح باب الاستثمار في مشروعٍ محدد، وفق مجموعة من الشروط الأولية التي تحددها الحكومة، ويكون الإعلان عادةً عبر الجريدة الرسمية أو أي وسيلة إعلانية رسمية معتمدة من قبل الحكومة، والتي تلتزم باختيار أفضل العروض من الناحية المالية والفنية.

تعتمد العديد من الدول المنتجة للنفط أسلوب المناقصة العامة في إبرام عقودها النفطية ومنها سورية ومصر وقطر والعراق وبريطانيا والسعودية والاكوادور. اعتمد هذا الأسلوب في العراق منذ ثلاثينيات القرن الماضي في عقود الامتيازات التقليدية كعقد امتياز شركة نفط الموصل عام 1931،[126] وكذلك استخدم في إعلان عقود إنتاج النفط من حقول "ما قبل الملح" في البرازيل (المناقصة 17) عام 2019.[127] كما استخدم هذا الأسوب في بريطانيا لاستغلال النفط بموجب قانون عام 1966.[128]

---

[126] السعد، محمد نجيب، النفط نعمة للعراق أم نقمة ؟ هل باعت جولة التراخيص نفط العراق للشركات العالمية؟، صحيفة الوطن العمانية– قضايا، عمان، يناير، 2021.

[127] خوري، جورج فائز، مناقصة للمشاركة بإنتاج النفط تسجل رقماً قياسياً من الشركات، وكالة الأنباء العربية البرازيلية، الغرفة التجارية العربية البرازيلية، ريو دي جانيرو، أكتوبر، 2019.

[128] ديب، كمال، موجز تاريخ العراق: من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفارابي، بيروت-لبنان، ديسمبر، 2013، ص154.

2.5.1.3. المناقصة المحدودة (الدعوة المباشرة)

وهي عبارة عن دعوة مباشرة لمقاولين أو استشاريين محددين، استناداً إلى خبرتهم الفنية وكفاءتهم المالية في المجال المطلوب، وهو أسلوبٌ استثنائي بالنسبة لعقود التجارة يقتصر على حالاتٍ محددة بطبيعتها كما في بعض العقود النفطية، حيث تمارس الإدارة سلطتها في تحديد نوعية المقاولين المدعوين، بينما تتشابه بقية القواعد مع أحكام المناقصة العامة، نظراً لتوافقه مع الطبيعة الخاصة لهذه الاستثمارات والفاعلين فيها، حيث يتم توجيه الدعوة إلى شركات نفط عالمية معروفة بكفاءتها الفنية والمالية، أو لأسبابٍ اقتصادية وسياسية أو الثقة الناتجة عن سابق التعامل معها. هذا الأسلوب استخدم في العراق عام 1990 مع شركات نفطٍ يابانية،[129] وكذلك استخدم في سورية مع شركات نفطٍ تابعة لدول صديقة كروسيا والصين.

3.5.1.3. الاتفاق المباشر

يستخدم هذا الأسلوب لتجنّب التعقيد والإطالة في الإجراءات التعاقدية، عندما تكون العقود احتكاريةً أو تتطلب سرعةً في تنفيذها، حيث يتم الاتصال مباشرة مع الشركة الأجنبية دون إجراء مناقصةٍ عامةٍ أو خاصة، وفي مجال العقود النفطية عادةً ما يستخدم هذا الأسلوب مع مقاولين مرتبطين بدولٍ حليفة سياسياً، كعقود العراق مع شركات النفط الروسية والصينية عام 1997،[130] وقد تقوم الشركات النفطية بتقديم عرضٍ منفصل عن أي إعلانٍ خاصٍ بالمنطقة المستهدفة، وفي هذه الحالة تدرس العروض ويتم اختيار المناسب منها للتفاوض المباشر.

4.5.1.3. التراخيص النفطية

يمكن تصنيف هذا الأسلوب من حيث مضمونه في إطار الدعوة المباشرة (المناقصة المحددة)، كونه يقوم على توجيه الدعوة إلى شركاتٍ عالميةٍ محددة، بالنظر إلى كفاءتها المالية والفنية المطلوبة للاستثمار النفطي، تجنباً لدخول شركاتٍ غير مؤهلة أو غير مرغوبة من قبل الحكومة.

تبدأ جولات التراخيص بالإعلان رسمياً عن فتح باب التأهيل للشركات العالمية، مع شرحٍ مختصر عن طبيعة المنطقة المعروضة للاستثمار، يتضمن أهم البيانات والمستندات المتعلقة بها، تليها مرحلة فتح العروض المستلمة واختيار الشركات التي تحقق المعايير المطلوبة(مالياً وفنياً وقانونياً وبيئياً إضافةً إلى معايير السلامة المهنية والتدريب)، وقد اعتمد العراق هذا الأسلوب في عقوده النفطية منذ عام 2008، كما تعتمد سورية هذا الأسلوب لاعتباراتٍ سياسية واقتصادية في أغلب الأحيان.

6.1.3. إعادة التفاوض ومراجعة العقد النفطي

---

[129] نفس المصدر.

[130] السعد، محمد نجيب، النفط نعمة للعراق أم نقمة ؟ هل باعت جولة التراخيص نفط العراق للشركات ؟، مرجع سابق.

تتميز العقود النفطية كغالبية عقود التجارة الدولية بكونها طويلة الأجل، فعقود المشاركة بالإنتاج، على سبيل المثال، تمتد بين 20–40 عاماً، هذا يعني أن تنفيذ هذه العقود يتم في بيئة متغيرة سواءً من الناحية الاقتصادية أو السياسية وحتى التكنولوجية، وقد تؤدي الأزمات المختلفة والظروف المستجدة إلى اختلالاتٍ في توازن العقد خلال مرحلة تنفيذه، في هذه الحالة لا بد من مراجعة العقد والتفاوض مجدداً لإعادة التوازن العقدي، حرصاً على استمرار العقد وضمان تحقيق مشروعه الاقتصادي الجوهري. يبين الجدول(18) بعض العوامل المؤثرة في العقد النفطي والتي تقود إلى إعادة التفاوض:

الجدول (18) بعض العوامل التي يمكن أن تقود لإعادة التفاوض حول العقد النفطي

عوامل تتعلق بأطراف العقد	عوامل خارجية مرتبطة بالظروف العالمية
صعوبات قد تطرأ خلال الإنتاج أو تغير خطط الإنتاج	التغيّر في أسواق النفط عالميا
تغير برامج التنمية	الاضطرابات النقدية الدولية
تغير القوانين الوطنية بشكل جوهري	التضخم العالمي
تغير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج أو تغير تكاليف الإنتاج	التغيرات على مستوى اقتصاديات الطاقة
تغّير جوهري في الإنتاج أو الاحتياطي النفطي	

المصدر، إعداد الباحث استناداً إلى: غنام، شريف محمد، أثر تغير الظروف في عقود التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007، ص37.

غالباً ما تكون إعادة التفاوض رغبةً مشتركة بين أطراف العقد، ولا تستند بالضرورة إلى شرطٍ ملزمٍ في العقد، كونها تنبثق من المنفعة المتبادلة التي يحققها استمرار ونجاح العقد، إلا أن كثيراً من عقود النفط الحديثة تتضمن شرط إعادة التفاوض، إما بشكلٍ صريح أو ضمن شروط مراجعة العقد وتعديله، وقد يتم إعادة التفاوض في ضوء شرط القوة القاهرة تجنباً لإيقاف تنفيذ العقد، أو بغرض عدم اللجوء إلى التحكيم الدولي لأسباب تتعلق بتكاليفه ونتائجه. مع ذلك، قد يتم أحياناً إعادة التفاوض بتدخل طرفٍ ثالثٍ كمحكمٍ أو خبيرٍ أو حتى قاضٍ، وذلك في حال فشل المفاوضات المباشرة أو تعثرها.

تدفع غالباً رغبة الأطراف في المحافظة على العقد واستمرار قيمته الاقتصادية للجوء إلى التحكيم الدولي كونه يتضمن قوةً ملزمة، وذلك في حال فشل المفاوضات وعدم جدوى تدخل خبراء أو وسطاء للتوفيق الودي، وقد يتدخل المحكم تحت شرط إعادة التفاوض أو شرط التحكيم الوارد في العقد. من الجدير بالذكر أنه في حال فشل الأطراف في تعيين محكّم خلال المدة المحددة في شرط التحكيم المدرج في العقد، فإنّ غرفة التجارة الدولية تقوم بتعيين هذا المحكم استناداً إلى التزام الأطراف مسبقاً بقبوله، وقد يكون دور المحكم استشارياً وتوفيقياً أو تكون قراراته ملزمةً للأطراف، إلا أنه وفي جميع الأحوال فإن مسألة تعديل العقد مرهونة بإرادة المتعاقدين، حيث يمكن أن يتضمن شرط إعادة التفاوض إمكانية تعديل العقد من قبل المحكّم، أو يتم تضمين هذه الإمكانية في شرط التحكيم ذاته، وقد تستبعد شروط العقد دور التحكيم في تعديل العقد سواءً كانت هذه الشروط صريحةً أو ضمنية.[131]

[131] عبد الساتر، كندة، التحكيم في عقود البترول: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2019، ص277.

المبحث الثاني

ميزان القوى التفاوضية وأهم محدداته

1.2.3. الموقف التفاوضي العام تجاه العقد النفطي

تُعرّف القوة التفاوضية بأنها القدرة النسبية لأحد الأطراف في التأثير في الطرف الآخر، وهذه القدرة تنبثق من عدة مصادر أهمها الحاجات النسبية للصفقة، والخيارات والبدائل المتاحة، وتوفر المعرفة والمعلومات، والعلاقات والارتباطات، والمهارات، وهامش الوقت، والثقل المادي. وفي مجال العقود النفطية ومفاوضاتها، تتعدد وتتعقد العوامل المؤثرة في قوة التفاوض لكلٍّ من الحكومات والشركات النفطية، حيث ترتبط هذه القوة بالمزايا النسبية لكلٍّ من الطرفين في ظروف عقدٍ محدد.

عموماً، تتفوق شركات النفط العالمية في مجالات التمويل والتكنولوجيا والتسويق، بينما تتسلح الدول المنتجة بالاحتياطيات النفطية والموقع الجغرافي، وتشكل التكاليف والعوائد ودرجة المخاطرة عناصر الاهتمام الجوهرية لدى الشركات النفطية. إلا أنّ المسألة لا تقف عند هذه الحدود، إذ تتمايز الاستراتيجيات الاستثمارية للشركات النفطية تجاه منطقةٍ جغرافيةٍ معينة أو عقدٍ نفطيٍ محدد، فقد يكون هدفها التقليدي تحقيق أرباح ومنافعٍ اقتصادية من الاستثمار، وفي هذه الحالة تكون الشركة أكثر تركيزاً على عناصر المخاطرة والتكاليف والعوائد، وقد يكون الهدف رفد مصافيها أو مصافي دولها بالنفط الخام، فيكون اهتمامها باستقرار الإمدادات النفطية وحجمها، بينما تهتم بعض الشركات الصاعدة بأن يكون لها موطئ قدم في منطقةٍ جغرافيةٍ محددة وتوسيع رقعة نشاطها. وبالتالي ترتبط القوة التفاوضية للشركات الأجنبية في أيٍ من الحالات السابقة باستراتيجيتها الاستثمارية، ودرجة اهتمامها بالحصول على العقد في ضوء هذه الاستراتيجية.[132]

تشكل العوامل الطبيعية وتحديداً الجيولوجية منها، أهم المزايا النسبية للدولة المضيفة في ميزان التفاوض، حيث تتركز الاحتياطيات النفطية في مناطقٍ جغرافيةٍ محددة على المستوى العالمي، غير أنّ شح مصادر التمويل المحلية ونقص الخبرات وتكنولوجيا الإنتاج يضع قراراتها الاستثمارية رهن الاحتكارات العالمية، خاصةً عندما تكون الدولة المضيفة حديثة العهد في مجال الصناعة النفطية، فيما يشكل الوضع الاقتصادي للدولة بما فيه ميزان المدفوعات وميزان الطاقة وخطط التنمية أهم العوامل التي تحكم موقفها التفاوضي، وبالذات مدى ريعية الاقتصاد ودرجة اعتماده على العوائد النفطية في تمويل عملية التنمية ومستورداتها. كما يتأثر الموقف التفاوضي للدولة بدرجة الاستقرار

[132] Nordin, Shahrina & Vassekaran, Subashini & Grover, Gurkirpal, Intercultural Negotiations: Issues and Challenges in the Oil and Gas Industry from Malaysian Perspective, International Review of Management and Business Research, Vol.3, Issue.3, Malaysia, September, 2014.

السياسي والأمني وتحالفاتها الإقليمية والدولية، حيث تشكل تلك الأوضاع جزءاً من البيئة الاستثمارية التي قد تكون جاذبةً أو طاردةً للشركات العالمية.

إنّ الموقف التفاوضي لأطراف العقد النفطي هو موقفٌ ديناميكي متغير، حيث يخضع لظروف اقتصاديةٍ متغيرةٍ على المستوى العالمي، فالاستثمار النفطي عرضةٌ لتقلبات أسعار النفط وعوامل العرض والطلب في السوق العالمية التي تتأثر بدورها بالوضع الاقتصادي للدول المستهلكة، وسياسات الطاقة والتخزين الاستراتيجي لديها. وبالتالي، فإنّ مصادر القوة التفاوضية لأطراف العقد لا تقف عند المزايا النسبية، وإنما تخضع لجملة من العوامل الديناميكية المتغيرة، لذلك فإن تقييم الموقف التفاوضي وعناصر القوة والضعف لدى أي من الأطراف، ينبغي أن تكون عمليةً مستمرةً ومتجددة، تنبثق من الظروف المرحلية وتحافظ على المزايا النسبية، للخروج من المفاوضات بأفضل الشروط العقدية التي تحقق منافع الطرفين وتضمن استمراريتها.

يمكن تقسيم المحددات التي تؤثر في ميزان المفاوضات وتعمل على تشكيله إلى ثلاثة فئاتٍ رئيسة يناقشها الجزء المتبقي من هذا المبحث.

2.2.3. المحددات التفاوضية المرتبطة بالسياق الاقتصادي العالمي

1.2.2.3. نمو الاقتصاد العالمي

يشكل مسار النمو الاقتصادي العالمي أهم محددات الطلب على الطاقة وتسعيرها وخاصةً النفط، نظراً لتنامي اعتماد الاقتصاد العالمي على الطاقة في ظل التطور الصناعي، ولا يزال الاقتصاد العالمي يميل إلى النفط كمصدر رئيس للطاقة، نظراً لتواضع أسعاره في مقابل المصادر الأخرى التقليدية والجديدة، وتنوع مجالات استخدامه بما يحمله من خصائص طبيعيةٍ متميزة.

أدى التحسن الكبير في نمو الاقتصاد العالمي بين عامي 2001–2006 إلى نموٍّ مقابلٍ في الطلب على النفط، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 2.6% عام 2001 إلى 4.8% عام 2005، ليرافقه ارتفاع في الطلب العالمي على النفط من 76.6 مليون برميل/يوم عام 2001 إلى 83.2 مليون برميل/يوم عام 2005، أي أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي 84.6% قابله ارتفاع استهلاك النفط بمعدل 8.6% خلال الفترة المذكورة، من جهةٍ أخرى ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني لتصل إلى 147 دولار للبرميل عام 2008، نتيجة ارتفاع الطلب على النفط في ضوء تسارع النمو الاقتصادي.[133] وفي خضم التطورات التي عصفت بالاقتصاد العالمي إثر الأزمة الاقتصادية عام 2009، انخفض الطلب على النفط بحوالي مليون برميل/يوم خلال أقل من عام، وانهارت أسعاره إلى حدود 36 دولار للبرميل.

[133] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، التنبؤات الاقتصادية، الأمم المتحدة، تقارير، 2009.

يتضح مما سبق، بأن رغبة شركات النفط العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بظروف الاقتصاد العالمي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي العالمي إلى نمو الطلب على النفط وتحسن أسعاره، وبالتالي ترتفع العوائد المتوقعة من إنتاج النفط وتسويقه، وهو ما يعزز القوة التفاوضية للدول المنتجة أمام تلك الشركات، فتسعى لتحسين شروطها الاقتصادية في العقود النفطية.

2.2.2.3. أسعار النفط العالمية

في ظل طبيعة الاستثمار النفطي وحاجته لرؤوس أموال ضخمة، يتحتم على أي شركة تقدير تكاليفها الكلية والتشغيلية بدقةٍ قبل الدخول في مشروعٍ جديد، وتتضمن التكاليف الثابتة نفقات الحصول على الموقع وإعداده، بما فيها استئجار الأرض وإجراء المسح السايزمي والاختبارات الزلزالية، واحتساب معدل العائد الداخلي والضرائب، أما التكاليف التشغيلية فتشمل التكلفة الحدية لحفر وتشغيل أي بئر جديدة وإدخالها الإنتاج، وهنا تبرز أهمية سعر النفط عند المنبع (عند فوهة البئر)، لتقف الشركة أمام تحدي "السعر التعادلي" والذي يغطي التكاليف الكلية أو التشغيلية للبئر النفطي، والجدير بالذكر، أن السعر التعادلي لا يكون موحداً لدى شركات التنقيب والإنتاج بالنسبة لنفس الحقل، فهو يعتمد على متغيراتٍ عديدةٍ ومعقدة، منها مرتبط بطبيعة المنطقة ومنها ما يرتبط بقدرات الشركة الذاتية على تخفيض تكاليفها، نتيجة تمايزها في الإمكانات والاستراتيجيات. مثال، نتج عن تدهور أسعار النفط العالمية عام 2014 انخفاض إنفاق شركات النفط على أنشطة التنقيب والتطوير، حيث انخفض الإنفاق الاستثماري في 23 شركة نفط عالمية بنسبة 6% بين عامي 2013-2014.[134] إلا أن الأثر السعري قد لا يكون فورياً لكون بعض مشاريع التنقيب والتطوير تتطلب فتراتٍ زمنيةٍ تمتد لعدة سنوات.

يعتبر سعر النفط الخام أهم محددات النظام المالي لعقود التنقيب والاستخراج، فقد أعاد أكثر من ثلاثين بلداً منتجاً للنفط النظر في عقوده النفطية، وعمد إلى تعديل أنظمتها المالية بين عامي 1999-2010، نتيجة التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال تلك الفترة.[135]

إذاً، تشكل أسعار النفط المرتفعة ميزةً تفاوضية لصالح الدولة للتفاوض على شروط عقدية أفضل.

3.2.2.3. سعر صرف الدولار

لا يزال الدولار الأمريكي يشكل العملة الرئيسة في المبادلات الدولية، ولذلك فإن الاستثمارات الدولية بما فيها النفطية تتأثر بشكلٍ مباشر بسعر صرف الدولار على المستوى العالمي، إلا أن العلاقة بين سعر الدولار والاستثمار النفطي تبدو أكثر تعقيداً من باقي مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر. فمن جهة، يتم تسعير النفط في معظم العقود النفطية بالدولار الأمريكي، ما يجعل العوائد الحقيقية للشركات

[134] أبو الصوف، نعمت، تراجع الإنفاق مع تعثر الطلب على النفط، الاقتصادية- جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الرياض، السعودية، نوفمبر، 2020.

[135] Stevens, Paul, The Coming Oil Supply Crunch, Report, Chatham House, Royal Institute of International Affairs, London, 2013.

والدول المضيفة تتأثر بسعر صرف الدولار. من جهةٍ أخرى، فإن تكاليف الاستثمار من معدات وتجهيزاتٍ وتقنيات نفطية، ترتبط بسعر الدولار المستخدم في تسعيرها، إلا أن المسألة تبدو أكثر تعقيداً في السوق العالمية. فعلياً، تكون العلاقة بين سعر النفط وسعر الدولار في أغلب الأحيان عكسيةً خاصةً في الأجل القصير، إذ يؤدي انخفاض سعر الدولار إلى زيادة الطلب على العقود الآجلة للنفط وبالتالي ارتفاع سعره، بينما قد يؤدي انخفاض سعر الدولار إلى تراجع الاستثمارات النفطية في الأجل الطويل، كون هذه الاستثمارات تدفع باليورو أو بعملات أخرى، بينما تتلقى الشركات النفطية عوائدها بالدولار الأمريكي، الأمر الذي يضغط سلباً على جانب العرض ويسبب ارتفاعاً في سعر النفط.[136]

عموماً، فإن الموقف التفاوضي تجاه العقود النفطية يتأثر بسعر صرف الدولار، سواءً لجهة الشركة الأجنبية أو الدولة المضيفة، حيث تميل الشركات الأجنبية لزيادة استثماراتها في حال انخفاض سعر الدولار، نتيجة انخفاض تكاليفها الاستثمارية وارتفاع أسعار النفط، بالمقابل فإن الدولة المضيفة تتأثر بانخفاض سعر الدولار من ناحيتين، فالعوائد المتحققة من تصدير النفط تكون أقل قيمة شرائية في الخارج، عند استيراد المستلزمات الضرورية لعملية التنمية، بينما ترتفع قيمة الإيرادات النفطية من جهةٍ أخرى نتيجة ارتفاع سعر النفط العالمي، وبالتالي فإن كل من الدولة المضيفة والشركة الأجنبية تدرس مسار سعر صرف الدولار بدقة عند تقييم موقفها التفاوضي، وغالباً ما يتم الاتفاق على سعر صرفٍ محددٍ ضمن شروط العقد النفطي.

4.2.2.3. أسعار المعادن الرئيسة

تعتمد الصناعة النفطية على استخدام المعادن بشكلٍ كبير وفي كافة عملياتها من الحفر والاستخراج إلى النقل والتكرير، فالحفارات النفطية وقمصان تغليف الآبار وأنابيب النقل ومحطات المعالجة والتجميع عبارة عن هياكل معدنية صرفة. وكذلك الأمر بالنسبة لمصافي التكرير ومعامل معالجة الغاز الطبيعي وخزانات التجميع، هذا الأمر يبرز حساسية الصناعة النفطية لأسعار المعادن المستخدمة في عملياتها. يعد حديد الكربون الصلب المعدن الأكثر استخداماً في الصناعة النفطية نظراً لتدني سعره بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من المعادن، هذا بالرغم من كونه المعدن الأقل مقاومة للتآكل في ظروف العمليات النفطية عالية الضغط والحرارة والحموضة والملوحة وغيرها من مسببات التآكل وفقدان خواص المعدن.[137]

تشكل أسعار المعادن الرئيسة المستخدمة في صناعة النفط أهم بنود التكلفة الرأسمالية، وإذا كان الحديد الصلب أهم هذه المعادن وأكثرها استخداماً في كافة مراحل العمليات النفطية، فإن استخدام

---

[136] الحجي، أنس بن فيصل، في سبيل ثقافة نفطية: العلاقة بين الدولار والنفط، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، نقلا عن صحيفة الاقتصادية الالكترونية، نوفمبر، 2007.

[137] عبد السلام، محمد، دور التآكل في المنظومات الإنتاجية والخدمية، ندوة هندسية تخصصية(التآكل في الصناعات النفطية)، قسم هندسة الإنتاج والمعادن، الجامعة التكنولوجية، بغداد، أيار، 2011.

المعادن الأخرى يتفاوت بحسب نوع النشاط النفطي، فالنحاس والألمنيوم على سبيل المثال يدخلان بشكلٍ رئيسٍ في تكوين مصافي التكرير ومعامل البتروكيماويات، بينما يقتصر استخدام الفولاذ على أجزاءٍ محددةٍ من المعدات النفطية كالمضخات والصمامات، ويدخل معدن الزئبق عالي التكلفة بكمياتٍ ضئيلةٍ في أجهزة القياس والمعايرة.[138] من هذا المنطلق، ترتبط أسعار المعدات والتجهيزات الخاصة بالصناعة النفطية بأسعار المعادن المكونة لها، وبالتالي تشكل أسعار المعادن الرئيسة أهم مكونات التكاليف الرأسمالية للاستثمار النفطي وأحد محددات توسع الشركات النفطية في إنفاقها الاستثماري أو تخفيضه. هذا بدوره، يؤثر في الموقف التفاوضي لكل من الشركات النفطية والدول المضيفة عند الدخول في مفاوضات لتوقيع العقد النفطي.

3.2.3. المحددات التفاوضية المتعلقة بالدول المضيفة

ينبثق الموقف التفاوضي للدولة المضيفة من تفاعل مجموعة من العوامل والظروف المعقدة والمتداخلة، حيث يتسم الموقف التفاوضي بالديناميكية والتغيّر المستمر حسب القوة التفاوضية في كل مرحلة وتجاه كل عقدٍ على حدة، وترتكز القوة التفاوضية على مصدرين أساسيين هما الحاجة والمزايا النسبية، وللوقوف بتفصيلٍ أكثر على عناصر ومحددات القوة التفاوضية للدولة، يدرس البحث أهم الجوانب المؤثرة في القرار الاستثماري للدولة النفطية كما يأتي:

1.3.2.3. معدل النمو الاقتصادي في البلد

عادةً ما يقاس النمو الاقتصادي في أي بلد باستخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فهو يرتبط بشكل أساسي بنمو الناتج المحلي الإجمالي في مقابل عدد السكان والنمو السكاني، وهو ما يشكل مؤشراً لحجم السوق بالنسبة للشركة الأجنبية الراغبة في الاستثمار.[139] من جهةٍ ثانية، تهتم الشركات المستثمرة بتوقعات النمو المستقبلية في الاقتصاد، نظراً لما لها من انعكاسات على سوق الطاقة المحلية، إذ أن حجم السوق ومعدل النمو الاقتصادي يرتبط بمعدل استهلاك حوامل الطاقة، ومكانة المكون الطاقوي في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، والتي تتحد بطبيعة الحال بالبنية القطاعية للإنتاج، وكفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

يشكل حجم السوق الجيد فرصة لتصريف منتجات الشركة النفطية محلياً، والتوسع في حلقات الصناعة النفطية المتقدمة، كالتكرير وصناعة البتروكيماويات ومعالجة الغاز الطبيعي وغيرها، وبالتالي فرصةً لزيادة القيمة المضافة وتعزيز الأرباح، وتوفير تكاليف النقل والتصدير المرتبطة بالتسويق خارج

---

[138] الشريف والتوهامي وآخرين، دراسة تأثير الملوحة ودرجة الحرارة على معدل تآكل الحديد الصلب، المؤتمر الدولة الأول في مجال الهندسة الكيميائية والنفطية وهندسة الغاز، ديسمبر، 2016.

[139] السامرائي، نزهان محمد سهو، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار: دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة/ إشارة خاصة للعراق والدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية– المجلد12–العدد–34، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، مايو، 2016.

البلد المضيف. من جهةٍ أخرى، تكون الضغوط الاقتصادية المرتبطة بتحقيق معدلات نمو إيجابيةٍ أقل إلحاحا على الدولة المضيفة، ما يعني أن الحاجة للاستثمار الأجنبي تكون أقل، وبالتالي يكون الموقف التفاوضي تجاه العقود النفطية أفضل وأقوى.

2.3.2.3. الاستقرار الاقتصادي الكلي

يشكل معدل التضخم ومستوى التكوين الرأسمالي والمالي إضافة إلى ميزان المدفوعات، مؤشرات اقتصادية تسهم سلباً أو إيجاباً في تشكيل الموقف التفاوضي للدولة المضيفة. إذ أن الوضع السلبي لهذه المؤشرات يزيد الحاجة لجذب الاستثمارات الأجنبية، لتغطية عجز ميزان المدفوعات ومواجهة المديونية الخارجية، وكذلك سدّ الحاجات التمويلية المتعلقة بالإنفاق الاستثماري، والإنفاق الجاري المتفاقم نتيجة انخفاض القوة الشرائية، حيث تسهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، فضلاً عن مساهمتها في تحسين رصيد البلد في الميزان التجاري عبر زيادة الصادرات النفطية ومشتقاتها، وكذلك دعم ميزان المدفوعات بالقطع الأجنبي عبر التحويلات المالية إلى البلد في مرحلة التعاقد والبدء بالاستكشاف والتنقيب. وبالتالي فإن الدولة تكون أكثر استعداداً للتنازل في عقودها النفطية، وتخفيض سقف شروطها تجاه الشركة الأجنبية، بغرض تحسين مؤشراتها الاقتصادية الكلية.

3.3.2.3. هيكل الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد الإقليمي

تتصف معظم اقتصادات البلدان المنتجة للنفط بأنها ريعية، وتعتمد بدرجةٍ كبيرة على الموارد النفطية، حيث يشكل القطاع النفطي المكوّن الأهم في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية والصادرات. إلا أن بعض الدول النفطية تحاول اعتماد سياسة تنويع اقتصادها، عبر استثمار العائدات النفطية في عملية تنمية شاملة، تنطلق فيها من قطاعات الاقتصاد الحقيقي كالزراعة والصناعة، وتنويع هيكل اقتصادها عبر التوسع في مختلف أنواع الأنشطة قطاعياً، وبالتالي فإن الخروج من فخ الريعية النفطية، وتأسيس بنية اقتصادية متنوعة الركائز، يسهم بتعزيز المكانة التفاوضية للدولة تجاه شركات النفط الأجنبية، ويجعلها أقل ارتهاناً للاستثمار النفطي.

من جهةٍ أخرى، يشكل التكامل والتشبيك مع الاقتصادات الإقليمية تعزيزاً لمكانة الاقتصاد الوطني، وتوسيعاً لحجم السوق المحلي استيراداً وتصديراً، ما يشكل حافزاً استثمارياً أمام الشركات النفطية، التي تجد في إمكانية الولوج إلى الاقتصادات المجاورة فرصةً استثمارية وسوقية، خاصةً عندما تكون الشركة مهتمةً بوضع موطئ قدم في المنطقة ككل، وبالتالي فهي تنظر إلى المنطقة الإقليمية كسوقٍ واحدة، إذ أن التكتلات الإقليمية تساهم في إزالة القيود أمام التصدير وتدفقات رؤوس الأموال. أشار تقرير الاستثمار العالمي سنة 2001 إلى أهمية اتحاد دول آسيا والباسفيك في جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر إليها، وكذلك مساهمة دخول المكسيك في اتفاق أمريكا الشمالية، في تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها وبخاصة لجهة الصناعة والتصدير.[140]

4.3.2.3. البنية التحتية

تشكل البنية التحتية أحد أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن توفر الطرق والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء والاتصالات وغيرها، يقدم للمستثمر الأجنبي مزايا إيجابية في توفير الوقت والمال، خاصةً فيما يتعلق بتحريك الأصول المادية والبشرية والالكترونية. في هذا السياق، نشير إلى أن المقصود بالبنية التحتية قد تجاوز مؤخراً مفهومها التقليدي، حيث بات ينظر إلى كفاءة وتطور قطاع الاتصالات في ظل التطور التقني الحديث، باعتباره أهم مؤشرات تطور البنية وكفاءتها، نظراً لتزايد الاعتماد على الوسائل الالكترونية في الاقتصادات الحديثة، يضاف إلى ذلك أهمية الجودة في خدمات البنية التحتية، ومدى توافقها مع المعايير العالمية المعتمدة لتقييم الجودة.[141] بالمحصلة، فإن وجود بنية تحتية متطور وعالية الجودة، يشكل مصدر قوةٍ في المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية، وبالتالي إمكانية الحكومة في الحصول على شروط عقدية أفضل.

5.3.2.3. تطور القطاع الصناعي والتكنولوجي

يشكل القطاع الصناعي أحد اهم مصادر قوة الاقتصاد القومي، لجهة مساهمته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ودعم ايجابية ميزان المدفوعات عبر رفد جانب التصدير وإحلال المنتج المحلي محل الواردات، فضلاً عن مساهمته في خلق فرص العمل ورفد باقي القطاعات الاقتصادية بمستلزمات الإنتاج الضرورية، وبالتالي يشكل محركاً حقيقياً لعملية التنمية الاقتصادية.

تعد درجة تطور القطاع الصناعي والتكنولوجي في الدولة المضيفة، أحد مكونات المناخ الاستثماري بالنسبة للشركات النفطية، حيث أن التوسع في استخدام تكنولوجيا الإنتاج الحديثة، يعد مؤشراً على توفر الموارد البشرية المؤهلة لاستخدام هذه التكنولوجيا، وبالتالي فرصة للتوسع في مختلف حلقات الصناعة النفطية التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة. من جهةٍ أخرى، يشكل تطور القطاع الصناعي مؤشراً على الطلب والاستهلاك المحلي لمصادر الطاقة. وبالتالي، تشكل توقعات الطلب المرتفعة مستقبلاً من الطاقة فرصةً سوقيةً أمام الشركة الأجنبية، وفي نفس الوقت ضغطاً طاقوياً على الدولة، لزيادة استثماراتها النفطية في مواجهة متطلبات ميزان الطاقة.

6.3.2.3. المؤشرات النفطية

---

[140] الشرعة، علي عواد، الآسيان وتجربة التعاون الاقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، الجزائر، نوفمبر، 2000، ص68.

[141] راشد، محمد عبد السلام، دور البنية التحتية في جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة بين(مصر–تركيا)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة–مصر، 2016، ص244.

يقصد بالمؤشرات النفطية التي تشكل محط اهتمام الشركات الأجنبية، الاحتياطي النفطي المؤكد والقابل للإنتاج ومعدلات الإنتاج والاستهلاك والبنية التحتية في قطاع النفط إضافةً إلى وضع الميزان النفطي وتوازناته الحالية والمستقبلية، وفي هذا السياق يمكن الوقوف عند المؤشرات النفطية الآتية:

الاحتياطي النفطي: يشكل الاحتياطي النفطي في البلد المضيف وإمكانية الولوج إليه أهم المزايا النسبية في الدولة المنتجة، وبخاصةً الاحتياطي الجيولوجي القابل للإنتاج من إجمالي الاحتياطي المؤكد، حيث يتركز اهتمام الشركات العالمية على المناطق ذات الاحتياطيات الكبيرة، خاصةً عند توفر البيانات والدراسات الخزنية الكافية حولها، وإمكانية استخراجها بالطرق الفنية والتكنولوجية المعروفة في مجال الصناعة النفطية.

البنية التحتية النفطية: يقصد بالبنية التحتية النفطية خطوط أنابيب النفط والغاز، ومصافي التكرير ومحطات التجميع والموانئ النفطية، ومعامل معالجة الغاز الطبيعي وغيرها.

إن توفر شبكة من خطوط الأنابيب النفطية والغازية ومحطات التجميع، وقدرتها على تغطية كافة مناطق الإنتاج الحالية والمحتملة، مع تمتعها بطاقة استيعابية كافية للنقل والتخزين، وارتباط تلك الخطوط بشبكات الأنابيب الاقليمية والعالمية، خاصةً فيما يتعلق بخطوط نقل الغاز الطبيعي، يعطي البلد ميزة تنافسية في توفير تكاليف النقل النفطي وسرعته، سواءً إلى مصافي التكرير ومعامل معالجة الغاز والموانئ النفطية، أو إلى أسواق الاستهلاك النهائي مباشرة. كما يشكل وجود مصافي التكرير ومعامل معالجة الغاز، وتوفر سوق محلية فرصةً تمكن الشركات الأجنبية من تصريف إنتاجها من النفط الخام محلياً، أيضاً، تهتم الشركات النفطية الأجنبية بمسألة وجود موانئ نفطية، نظراً لدورها في تصدير الإنتاج، وربط المصبات النفطية بالأسواق العالمية.

إن توفر البنية التحتية النفطية المؤهلة في البلد المضيف، يمنحها قوة تفاوضية أكبر في عقودها النفطية، كونها تشكل حافزاً استثمارياً مهماً للشركات العالمية، بالمقابل، تهدف الحكومة من خلال شراكتها مع المستثمر الأجنبي، إلى تطوير هذه البنية وتوسيعها، عبر إبرام عقود استثمار في مراحل ما بعد الاستخراج، كالنقل والتخزين والتوزيع والتكرير، وكذلك استثمار الموانئ النفطية بعقود دولية، لذلك تأخذ كل من الحكومة والشركات الأجنبية درجة تطور البنية التحتية النفطية بالاعتبار، عند الدخول في المفاوضات العقدية، كعنصرٍ أساسي في تقييم مناخ الاستثمار والفرص الاستثمارية.

الاكتفاء الطاقي: يرتبط الطلب المحلي على الطاقة بمعدل النمو الاقتصادي للبلد المضيف، والذي بدوره يرتبط بالنمو الاقتصادي والسكاني والكفاءة الطاقوية.[142] من جهةٍ أخرى، يعتمد استهلاك الطاقة على البنية القطاعية للإنتاج، وكلما تحول الاقتصاد من الخدمات إلى السلع والتصنيع، ارتفعت الكثافة الطاقوية لوحدة الناتج المحلي الإجمالي، إذ تختلف القطاعات الاقتصادية في مدى استهلاكها

[142] اكسون موبيل– قطر، التوقعات لمجال الطاقة، الأساسيات العالمية، مقال، قطر، يوليو، 2019.

للطاقة.[143] عموماً، يعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة مسألةً ملحةً وأولويةً اقتصاديةً تنطلق من التوسع في مشاريع واستثمارات الطاقة الأولية وبخاصةٍ الأحفورية منها، إضافةً إلى مصادر الطاقة غير التقليدية كالشمسية والريحية. من جهةٍ أخرى، فإن تحقيق الاكتفاء الطاقي يتطلب العمل على ترشيد استهلاك الطاقة عبر اعتماد سياسات تقليل الهدر والفاقد وتطوير تقنيات الإنتاج والتصنيع، حيث يشكل التطور الصناعي والتكنولوجي خصوصاً أهم محددات الطلب على الطاقة في سياق تطور الاقتصاد الكلي بمختلف قطاعاته.

7.3.2.3. الموقع الجغرافي

يشكل الموقع المتميز للدولة كمركز جغرافي بين أسواق النفط والغاز الرئيسة ميزةً تنافسيةً نسبيةً للدولة المضيفة، خاصةً عندما يوفر موقعها بوابة نفاذ إلى الطرق والمطارات والبحار الرئيسة، من جهةٍ أخرى تهتم شركات النفطية بمسألة التقارب الجغرافي بين الدولة المضيفة ودولتها الأم، وكذلك مناطق انتشار نشاطاتها النفطية، وذلك لما توفره هذه الميزة من تكاليف ووقت في تحريك أصولها. من جهةٍ ثانية، تزداد أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة لأسواق استهلاك الطاقة في حالة عقود استثمار الغاز الطبيعي، نظراً للطبيعة الإقليمية التي تميز أسواق الغاز عالمياً، وارتفاع تكاليف نقله وتسويقه عبر خطوط الأنابيب.[144] عملياً، فإن ارتباط البلد بشبكات نقل الغاز والنفط الإقليمية والعالمية، كنقطة تجميع وتوزيع إلى الأسواق، يشكل ميزةً تنافسيةً إضافيةً تعزز أهمية الموقع الجغرافي للبلد المضيف.

4.2.3. المحددات التفاوضية المتعلقة بالشركات النفطية

1.4.2.3. القدرات الرأسمالية

من المعلوم بأن الاستثمار النفطي في مرحلة الاستكشاف والتنقيب وصولاً إلى الاستخراج والتطوير يتطلب تكاليف استثماريةً باهظة، إضافةً لما يكتنفه من ارتفاع مخاطر الفشل في الوصول إلى مرحلة الإنتاج التجاري، والتي تعود إلى ظروف عدم اليقين الجيولوجي في مناطق الاستكشاف النفطي، الأمر الذي يفوق في أغلب الأحيان إمكانية الدولة وشركاتها الوطنية التي تضطر للبحث عن مصادر خارجية لتمويل أنشطتها النفطية المختلفة، وغالباً ما يكون خيارها التمويلي في الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نقص مصادر التمويل المحلية والدولية.

تتميز الشركات النفطية العالمية بقدراتٍ تمويليةٍ ضخمة، منها ما هو ذاتي بالاعتماد على إيراداتها وأرباحها السنوية وضخامة حجم أصولها، ومنها ما يرتبط بقدرتها على الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية وبشروطٍ ميسرة، نتيجة قوة مركزها المالي واستقرار وضعها السوقي. مثالٌ واقعي، تجاوزت

---

[143] السنوسي، أحمد، منظومة التحكم في الطاقة، الصناعة والطاقة، محكمة المحاسبات، تونس، ديسمبر، 2018.

[144] عاشور وبن علي، كتوش وبلعزور، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد2، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، مايو، 2005.

إيرادات كل من شركتي اكسون موبيل ورويال داتش شل 265 مليار دولار عام 2017، هذه القيمة تشكل ثلاثة أضعاف موازنة دولة نفطية كالعراق لعام 2018 والبالغة 88 مليار دولار.[145] مقارنة أخرى، قُدرت أرباح اكسون موبيل عام 2017 بحوالي 7.8 مليار دولار، هذا الرقم يفوق موازنة سورية لعام 2018 المقدرة بحوالي 6 مليار دولار.[146] للمزيد من التفصيل، يبين الجدول(19) أقوى خمس شركات نفطية عالميا عام 2017، بالنظر إلى قيمتها السوقية وأرقام المبيعات والأرباح:

الجدول(19) أكبر خمس شركات نفط عالمية بحسب قيمتها السوقية ومبيعاتها وأرباحها عام 2017 (مليار دولار)

الشركة	المبيعات	الأرباح	الأصول	القيمة السوقية
إكسون موبيل	197	7.8	330	343
رويال داتش شل	235	4.6	411	229
تشاينا بتروليوم	256	6.9	217	105
توتال	128	6.1	231	128
غازبروم	91	12	265	51

إعداد الباحث استنادا إلى تقرير مجلة فوربس الأمريكية 2017 على الموقع: https://www.forbes.com

كما أن ضخامة حجم شركات النفط العالمية وقوة مراكزها المالية، يجعل من قدرتها على تحمل مخاطر الاستكشاف والتنقيب تفوق قدرة الدول المنتجة نفسها، ويساعدها الانتشار الجغرافي الواسع وتنوع وتوزع الأنشطة على توزيع مخاطرها. عملياً، فإن الإمكانات الرأسمالية والتمويلية الكبيرة لشركات النفط العالمية تشكل ميزةً نسبيةً ونقطة تفوقٍ تجاه الدول المضيفة، هذا الأمر يمنحها قوةً تفاوضيةً إضافيةً تمكنها من تحصيل بعض المكاسب والشروط لصالحها في العقود النفطية.

2.4.2.3. الانتشار الجغرافي

تتميز شركات النفط العالمية باتساع نطاقها السوقي وامتداد أنشطتها جغرافياً خارج حدود دولها الأم، يساعدها في ذلك إمكاناتها الهائلة في الإنتاج والتسويق وانتشار فروعها في مختلف أنحاء العالم. على سبيل المثال، يمتد نطاق عمل شركة شل ليغطي حوالي 140 بلداً حول العالم.[147] وكمثالٍ آخر، تعمل شركة اكسون موبيل في أكثر من 200 بلداً حول العالم.[148] الأمر ذاته ينسحب على شركاتٍ أخرى مثل شيفرون وغاز بروم وسينوباك وتوتال والتي تنتشر استثماراتها في مختلف أنحاء العالم.

يمنح الانتشار الجغرافي الواسع شركات النفط العالمية مزايا تفضيليةٍ بالنسبة للشركات الوطنية. فمن جهة، يمنحها تفوقاً في الولوج إلى الأسواق والموارد النفطية والبشرية على حدٍّ سواء، كما يساعدها في

[145] فرحات، محمد، عمالقة النفط يتساقطون...اكسون موبيل تغادر داو جونز بعد 92 عاما، العين الإخبارية، آب، 2020. https://al-ain.com/article/exxonmobil-left-dow-jones-screen-10-decades.

[146] المصدر السابق.

[147] الموقع الرسمي لشركة شل على الانترنت.

[148]الموقع الرسمي لكل من الشركات المذكورة على الانترنت.

توزيع المخاطر الاستثمارية جغرافياً بين الفروع والمشاريع. من جهةٍ أخرى، يسهم الانتشار الجغرافي في الاستثمار الفعّال لأصولها الرأسمالية وحسن إدارتها خاصةً بين مشاريعها المتقاربة جغرافياً بحيث يمكن تحريك الأفراد والتجهيزات بين المشاريع المختلفة وفق اعتبارات الحاجة والتكلفة والسرعة. أيضاً، يمنحها الانتشار الجغرافي الواسع فرصة استثمار العوائد المحققة في نطاقٍ جغرافي محدد ضمن مناطق أخرى. عموماً، يحقق الانتشار الجغرافي مزايا تنافسية متعددة تشكل مصدر قوة للشركات النفطية العالمية في مفاوضاتها على عقود نفطيةٍ جديدةٍ أو إعادة التفاوض بشأن عقودها الحالية.

3.4.2.3. المزايا التنظيمية وتحريك الأصول

تتميز شركات النفط العالمية بوجود هيكلٍ تنظيمي عالي الكفاءة يسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، هذا الأمر يمنحها ميزة المرونة والسرعة في تحريك أصولها المادية والبشرية. على سبيل المثال، تكفي المقارنة بين إجراءات وزمن انتقال خبير نفطي بين فرعين دوليين للشركة الأجنبية مقابل ما يتطلبه انتقال خبير وطني في نطاق محلي ضمن فروع الشركة الوطنية، إذ أن الحالة الأولى قد لا تستغرق أكثر من زمن ومسافة السفر إلى مكان العمل في حين تتطلب الحالة الثانية جملة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية المعقدة والطويلة. ينسحب المثال ذاته على حالات تحريك الأصول المادية من حفارات ومعدات إنتاج. تحرص شركات النفط العالمية على إيجاد وحداتٍ متخصصة بالتدريب وإعداد الكوادر وكذلك وحدات مختصة بالبحوث الإدارية والاستشارات التنظيمية. بالمقابل، تفتقر معظم الدول المضيفة ومؤسساتها النفطية إلى مثل هذه المزايا ويسيطر الروتين والبيروقراطية على هيكلها التنظيمي والإداري.

4.4.2.3. المزايا التقنية والمعرفة التخصصية

تتميز الصناعة النفطية بكثافة التقانة الخاصة بها وتعقيدها، خاصةً ما يتعلق منها بالتنقيب عن النفط واستخراجه، وبالتالي فهي تعتمد على المعرفة التخصصية في هذا المجال التي يشكل القسم الأكبر منها أسراراً صناعية تحتكرها شركات عالمية محددة، وهي تلك الصناعات المعقدة لبعض الأجهزة والمعدات النفطية، خصوصاً المستخدمة في التنقيب عن النفط أو حفر آباره أو ضبط إنتاجه وغيرها. وبالتالي فإن هذا النوع من المعرفة ليس مشاعاً، نظراً لارتباط الوصول إليها ببراءات اختراع تملكها تلك الشركات وتؤدي لتميزها في مجال الصناعة النفطية، لذلك فمن الطبيعي ألا تقبل هذه الشركات نقل المعرفة للشركات الوطنية بغرض الحفاظ على تفوقها التكنولوجي والمعرفي كميزةٍ تنافسيةٍ نسبية.

تحرص شركات النفط العالمية على التجديد والابتكار وتطوير تقنيات الإنتاج، حيث تخصص ميزانيات ضخمة للبحث والتطوير، وتقيم مراكز ووحدات مختصة بالبحوث والاستشارات الفنية، بغية ضمان تنافسية المعرفة والأسرار الفنية التي تمتلكها، حيث يشكل احتكار القسم الأعظم من تكنولوجيا الصناعة النفطية المتقدمة مصدر قوةٍ تفاوضية، في ظل افتقار معظم الدول المنتجة للنفط إلى هذه التكنولوجيا، وحاجتها لنقل تلك المعرفة والتقنيات عبر الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث

المناخ الاستثماري النفطي في سورية ومكونات الموقف التفاوضي

1.3.3 سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر السورية في مجال النفط

تعبر السياسة النفطية في سورية عن النهج الحكومي في تأطير العلاقة بالشركات العالمية وتوجيه الاستثمارات النفطية وفق المقتضيات المرحلية وظروف تطور الصناعة النفطية، وتتصل سياسة الاستثمار النفطي بالسياق الكلي للسياسة الاقتصادية والنهج التنموي المطبق. تاريخياً، تراوحت السياسة النفطية في سورية تجاه الاستثمار الأجنبي بين الشدة والتراخي، فمع انطلاق عملية التأميم الاقتصادي الشامل منتصف ستينات القرن المنصرم، تحوّلت سورية من الانفتاح الواسع والسخاء الكبير في الاستثمارات النفطية الأجنبية إلى التشدد وشبه الانغلاق بوجه تلك الشركات، إذ صدر القانون رقم 133 عام 1964 ليمنع بموجبه منح الامتيازات لاستثمار الثروة المعدنية والنفطية لأي شخصٍ طبيعي أو اعتباري. استعانت الحكومة السورية في تلك المرحلة بالدول الصديقة في المنظومة الاشتراكية لاستثمار ثروتها النفطية من خلال إبرام عقود المساعدة الفنية، والتي تحصل من خلالها الشركات الخدمية على تعويضٍ نقدي أو عيني من النفط المنتج مقابل خدماتها الفنية، حيث تمّ وضع برنامجٍ استثماري لتطوير الحقول النفطية الموجودة، وإنشاء شبكة أنابيب تربط حقل كراتشوك بمرفأ طرطوس، كما تمّ تجهيز مصفاة حمص وبدأ إنتاج النفط في عام 1968 بـ 20 ألف برميل باليوم.[149]

فعلياً، لم تنجح سياسة التشدد تلك في تطوير قطاع النفط السوري بسبب نقص الإمكانات التكنولوجية وشح المصادر التمويلية إضافةً إلى ضعف الخبرة الوطنية والمعرفة التخصصية في مجال صناعة النفط، ولم تتجاوز المساحات المستكشفة أكثر من 8% من المناطق المتاحة للتنقيب والاستكشاف، ما أسفر عن مستويات إنتاجٍ متدنية وعجز مستمر في الميزان النفطي.

نتيجةً لما سبق، لجأت الحكومة السورية إلى دعوة الشركات الأجنبية عام 1974 للاستثمار في القطاع النفطي من خلال عقود تقاسم الإنتاج، على أن تتحمّل هذه الشركات مخاطر التنقيب ونفقات الإنتاج مقابل حصة من النفط (عيناً أو نقداً) بعد أن تسترد كامل نفقاتها في حال تمكنها من تحقيق إنتاجٍ تجاري. من جهةٍ أخرى، تركت للشركة السورية للنفط التراكيب والمناطق التي صُنّفت كمناطقٍ عالية الاحتمالية النفطية في حين تمّ فتح المناطق الأقل احتمالية أمام الشركات الأجنبية. في عام

[149] رفول، رياض، مرجع سابق، ص99.

1974 تمّ التعاقد مع شركة رومبيترول الرومانية وبنهاية عام 1992 كان قد تمّ توقيع 27 عقداً مع شركاتٍ مختلفة.[150]

خلال مرحلة التسعينات، شهدت سورية طفرةً نفطية غير مسبوقةٍ من ناحية الإنتاج وتطور الخبرات وظهور الفوائض المالية من الريع النفطي، مترافقةً مع استقرار اقتصادي وسياسي وأمني منحها ارتياحا في سياستها النفطية، ودفعها إلى التشدد تجاه الاستثمارات الأجنبية حيث لم يتم خلال الفترة (1992–2000) التعاقد مع أي شركةٍ أجنبية جديدة للتنقيب عن النفط في سوريا. منذ مطلع الألفية الجديدة، عادت سورية للانفتاح مجدداً تجاه شركات النفط العالمية نتيجة تراجع الإنتاج النفطي والحاجة إلى تجديد الاحتياطي القابل للإنتاج، حيث منحت شركة مول البلغارية وشركة اينا الكرواتية الحق بالتنقيب وإنتاج النفط في سوريا، وخلال الفترة (2003–2006) تمّ التوقيع على 14 عقداً جديداً مع شركاتٍ مختلفةٍ بما فيها شركاتٌ غربية. وبالفعل نشطت في سوريا حتى عام 2011 (بداية الأزمة) العديد من الشركات الأجنبية ذات الجنسيات المتنوعة والتخصصات المختلفة، منها شركاتٌ روسية وصينية وأمريكية وبريطانية وهولندية وكندية ونرويجية وهندية وكويتية وكرواتية.[151]

خلال الأزمة، علّقت معظم الشركات الأجنبية أنشطتها النفطية في سورية استجابةً للإجراءات الاقتصادية الدولية أحادية الجانب وانتشار الأعمال الإرهابية المسلحة التي شكّلت بمجملها حيثيات القوة القاهرة، بالمقابل، استمرت الشركات الروسية والصينية بممارسة أعمالها في سورية ضمن الحدود الممكنة. بعد فشل الإعلان البحري عام 2011، عمدت الحكومة السورية إلى دعوة الشركات الروسية والصينية للتفاوض المباشر الذي أثمر عن توقيع عقد عمريت البحري عام 2014 مع شركة سيوز نفت الروسية.[152] من جهةٍ أخرى، تسبب فرض الإجراءات الاقتصادية الدولية أحادية الجانب على قطاع النفط السوري بتعثر عمليات الصيانة والإصلاح للآبار النفطية التي باتت تعتمد على الخبرات المحلية بالتعاون مع شركاتٍ روسية لإصلاح وصيانة الحقول النفطية. في هذا الإطار، تمّ توقيع عقدين نفطيين مع شركاتٍ روسية الأول بين وزارة النفط والثروة المعدنية وشركة ميركوري الروسية للتنقيب عن البترول وتنميته وإنتاجه في منطقتي البلوك 7 والبلوك 19 وهي حقول نفطية في منطقة الجزيرة (شرق الفرات) ويمتد على مساحة 9531 كلم^2، والثاني بين الوزارة نفسها وشركة فيلادا الروسية في منطقة البلوك 23 وهو حقل غازٍ يقع شمال دمشق يمتد على مساحة 2159 كلم^2.[153]

يبين الشكل الآتي تطور الاستثمار الأجنبي المباشر النفطي في سورية خلال الفترة(2000–2019):

---

[150] رفول، رياض، مرجع سابق، ص116.

[151] المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، مقابلات ميدانية، ديسمبر، 2020.

[152] المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة، أرشيف 2015.

[153] المصدر السابق.

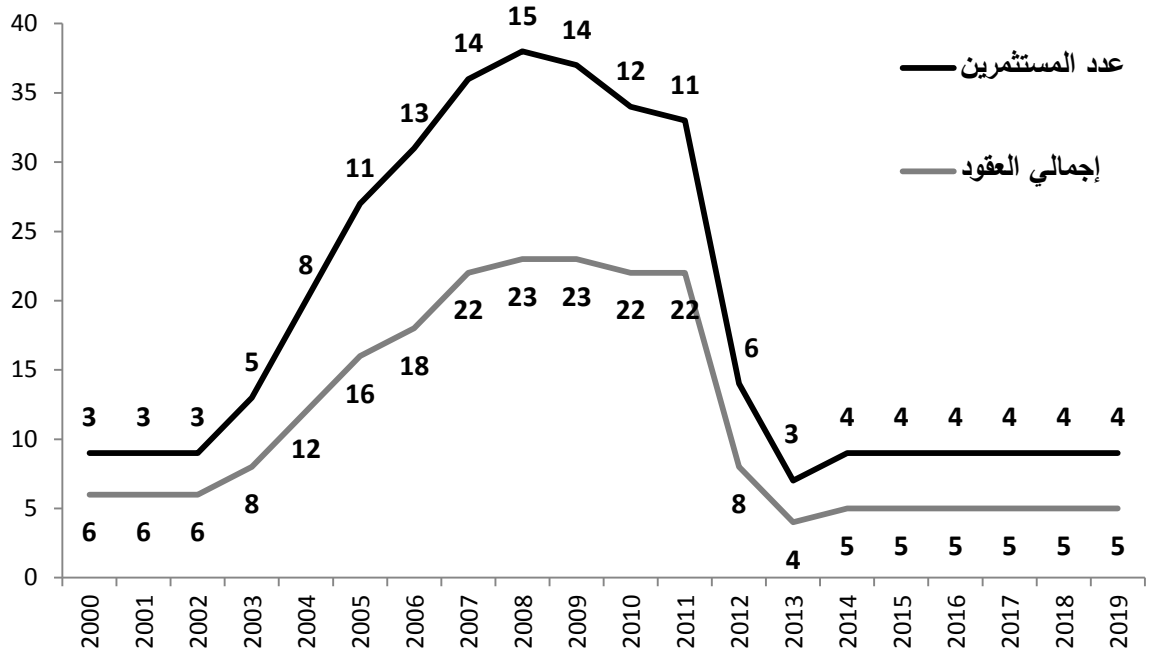

الشكل(20) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر النفطي في سورية خلال الفترة(2000–2019)[154]

2.3.3. الموقف التفاوضي أمام الشركات النفطية: مؤشرات القوة والضعف

يرتبط مفهوم المخاطر الاستثمارية المحيطة بالاستثمارات النفطية بجملة محددات مركبة ومتداخلة تشكّل بمجملها مكونات البيئة الاستثمارية ودالة اتخاذ القرار الاستثماري. عموماً، تركز الشركات النفطية على تقييم ثلاثة أنواع رئيسة من المخاطر التي تحدد قرارها الاستثماري وهي: المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية والمخاطر الجيولوجية، وبناءً على نتائج تقييم تلك المخاطر يتم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع واتخاذ قرارها بالدخول في الاستثمار(العقد النفطي) أو الاحجام عنه.[155]

في سورية، يوجد عددٌ من المؤشرات الجاذبة والطاردة للاستثمارات النفطية العالمية تشكل بمجملها المناخ الاستثماري في قطاع النفط السوري، يتطرّق البحث فيما يأتي لأهم تلك المؤشرات:

1.2.3.3. المؤشرات الاقتصادية الكلية

1.1.2.3.3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية مرحلة استقرارٍ خلال سنوات ما قبل الحرب وبمعدلاتٍ موجبةٍ تراوحت وسطياً بمعدل 5% خلال الفترة(2005–2011)، إلا أنه تدهور بشكلٍ كبيرٍ خلال السنوات الأولى من الحرب وبقي سالباً حتى عام 2017 ليشهد تحسناً طفيفاً وصل إلى 1.9%، يمكن تتبع مسيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2005–2017) من خلال الشكل الآتي:

[154] إعداد الباحث استنادا إلى: المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، سلسلة إحصاءات(2000–2019).

[155] قسورة، ناصر مصطفى، دراسة تحليلية للمخاطر القطرية المؤثرة في تدفق استثمارات شركات النفط الأجنبية إلى قطاع النفط السوري، مجلة جامعة حماه–المجلد2– العدد11، سورية، حزيران، 2019.

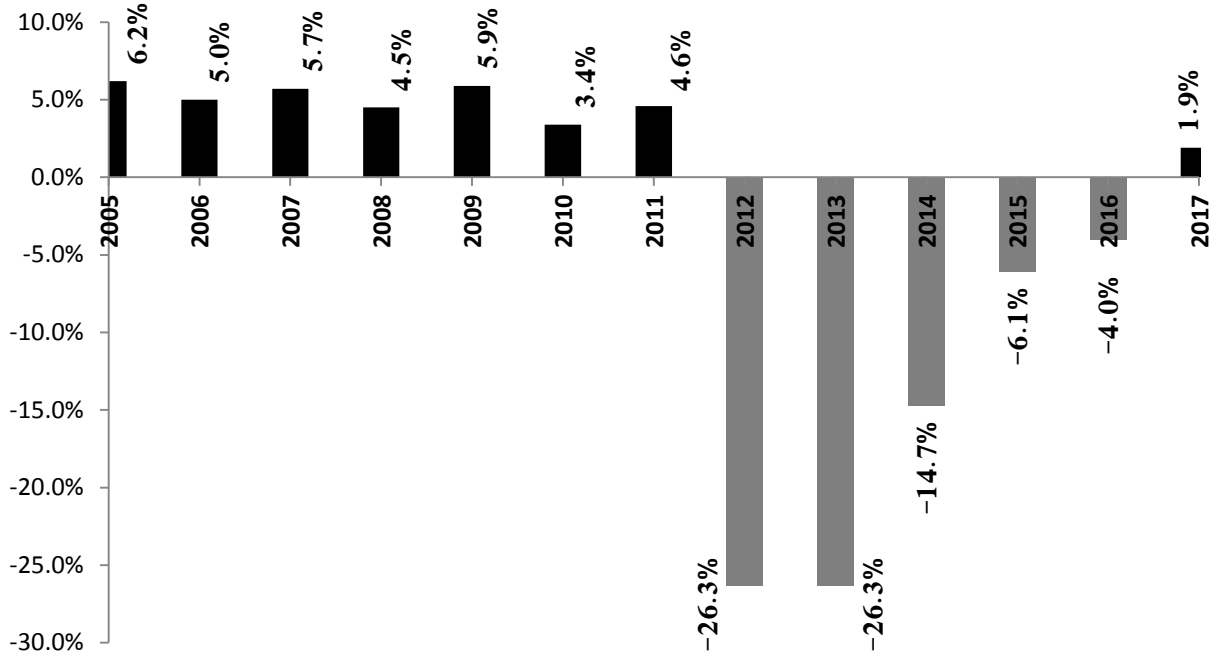

الشكل(21) معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى سورية خلال الفترة(2005-2017)[156]

2.1.2.3.3. معدل البطالة

يواجه الاقتصاد السوري بطالةً مزمنةً منذ مرحلة ما قبل الحرب حيث بلغ متوسط معدل البطالة 10% خلال الفترة(2000-2010). أدت مفاعيل الحرب منذ عام 2011 إلى تضاعف معدلات البطالة لتشكل وسطياً خلال الحرب 37% من قوة العمل التي انخفضت بنسبة 28% خلال الفترة(2010-2017) وبدأت بالاستقرار بعد ذلك عند مستوى 3.6 مليون عامل مقارنةً بحوالي 5 ملايين عامل عام 2010. يظهر الشكل الآتي تطور معدل البطالة في سورية خلال الفترة(2005-2019):

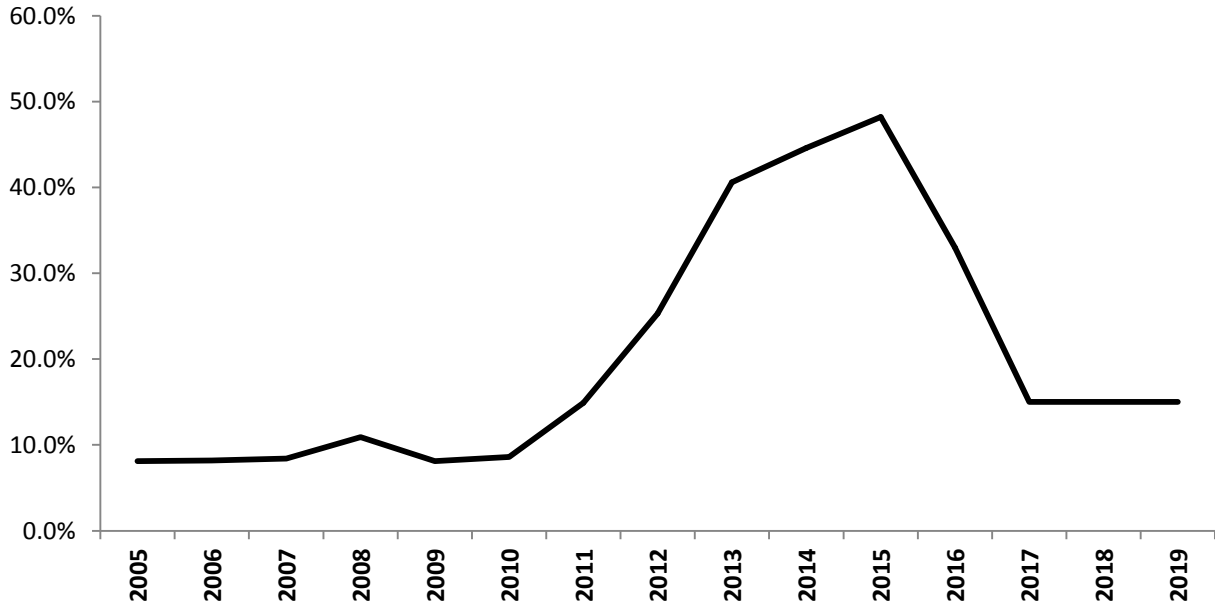

الشكل(22) معدل البطالة فى سورية خلال الفترة(2005-2019)[157]

[156] إعداد الباحث استنادا إلى المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، سلسلة نشرات إحصائية.

3.1.2.3.3. الميزان التجاري

يعد العجز ميزة ملازمة لميزان التجارة السوري خلال العقد الأول من القرن الحالي ويمكن وصف هذا العجز خلال الفترة(2006–2010) بأنه زاحف حيث شهد ارتفاعاتٍ مطردة من (26.3 وحتى 243.1) مليون دولار خلال هذه الفترة. خلال الحرب، تضاعف العجز بشكلٍ كبير وتحوّل إلى عجزٍ جامح وصل إلى 1909.9 مليون دولار عام 2016. يعود السبب في ذلك إلى تراجع الصادرات السورية بنسبة تجاوزت 90% حتى عام 2016 والتي شكل النفط أكثر من 50% منها عام 2010 حيث تراجع القطاع النفطي أكثر من 90% والقطاع الزراعي 57% بينما تراجع القطاع الصناعي بمعدل 77% خلال سنوات الحرب. يمكن توضيح مسيرة العجز في الميزان التجاري السوري خلال الفترة(2005–2019) من خلال الشكل الآتي:

الشكل(23) الميزان التجاري في سورية خلال الفترة(2005–2016)[158]

4.1.2.3.3. المديونية الخارجية

اعتمدت سورية خلال مراحل متعاقبة قبل الأزمة على الاقتراض من المؤسسات الدولية(صندوق النقد والبنك الدوليين) وشكّلت القروض طويلة الأجل ذات الأغراض التنموية النسبة الأكبر من ديونها الخارجية. خلال الفترة(2005–2011) تمكنت سورية من جدولة وتسوية جزء مهم من ديونها الخارجية وتحديداً مع الدول الاشتراكية والصديقة والتي تراوحت قيمتها الإجمالية وسطياً قبل تلك الفترة بحوالي 20 مليار دولار في حين انخفضت بعد عام 2005 إلى حوالي 6 مليار دولار. خلال سنوات الحرب، حدثت تغيرات مهمة في مؤشرات الدين الخارجي أكثر منها في قيمة الدين الإجمالية، حيث ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات بمعدلاتٍ تفوق بكثير ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي

---

[157] إعداد الباحث استنادا إلى المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، سلسلة نشرات إحصائية.

[158]إعداد الباحث استنادا إلى المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، سلسلة نشرات إحصائية.

الإجمالي وذلك بنتيجة التدهور الكبير والسريع في قطاع التصدير خلال الحرب. من جهةٍ ثانية، عادت قيمة الدين الإجمالي إلى الارتفاع منذ عام 2015 نتيجة استنزاف مكونات الاقتصاد خلال الحرب وتدهور الموارد المالية والاحتياطيات النقدية. يظهر الشكل الآتي تطور الدين الخارجي وبعض مؤشراته في سورية خلال الفترة(2005-2018):

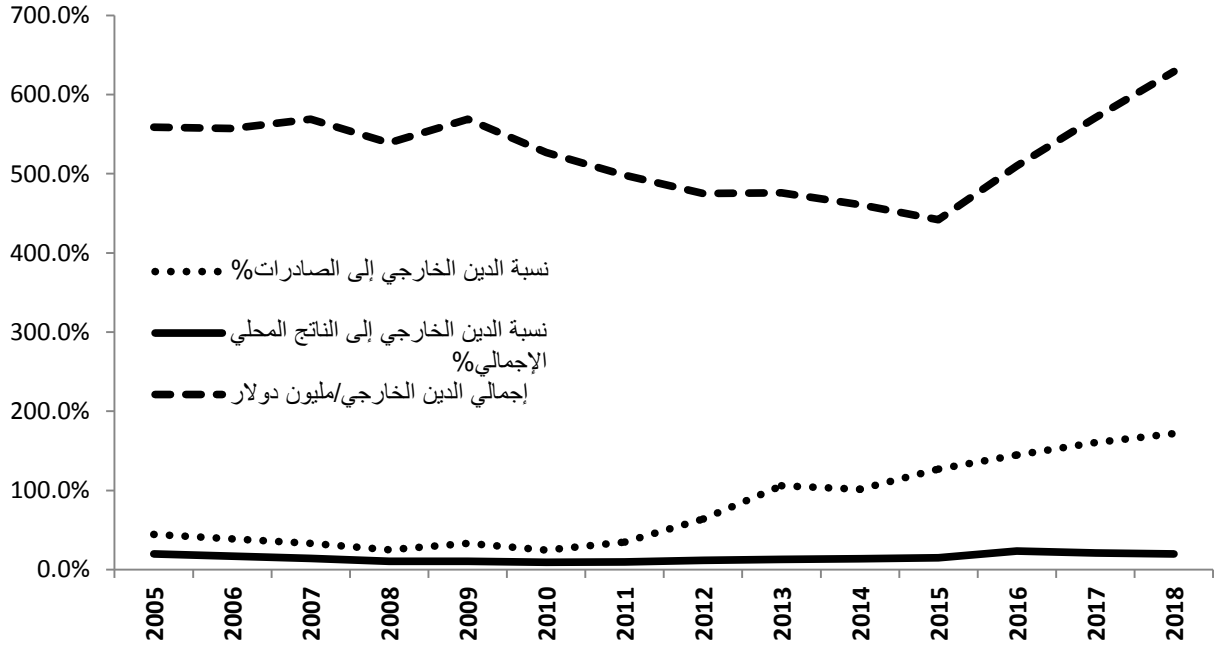

الشكل(24) الدين الخارجي في سورية خلال الفترة(2005-2018)[159]

5.1.2.3.3. معدل التضخم

تشير البيانات التاريخية إلى استقرار معدلات التضخم خلال سنوات ما قبل الحرب عند قيمة وسطية تقارب 5% حيث سجل أعلى معدل للتضخم خلال الفترة(2000-2010) بنسبة 15.5% عام 2008. خلال الحرب، قفزت معدلات التضخم السنوية والشهرية بقيمٍ كبيرة ووصف التضخم خلال بعض سنوات الحرب بالجامح متجاوزاً 82% عام 2013 ووصل إلى 94% عام 2018 في حين استقر التضخم عند معدلٍ مرتفع عام 2019، خلال النصف الأول من عام 2020 قفز معدل التضخم بشكلٍ كبيرٍ متجاوزا أعلى معدلاته التاريخية حيث وصل إلى 300% خلال أقل من 6 أشهر.

يوضح الشكل التالي تطور معدل التضخم في سورية خلال الفترة(2007-2019):

[159]إعداد الباحث استنادا إلى البنك الإسلامي للتنمية بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية
http://data.isdb.org/pxfdrcg/world-bank-development-indicators-wdi-2017-idb-aggregates?tsId=1082720#/9/2/2021.

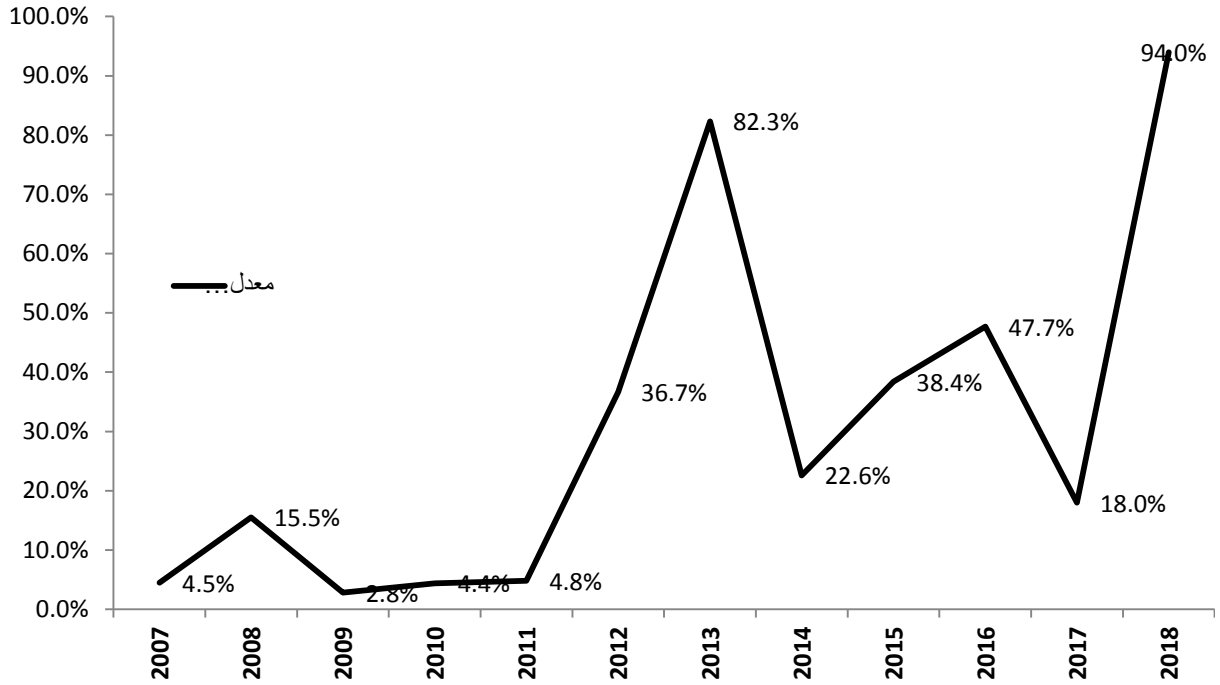

الشكل(25) معدل التضخم فى سورية خلال الفترة(2007-2018)[160]

6.1.2.3.3.سعر الصرف

شهدت مرحلة ما قبل الحرب استقراراً نسبياً في سعر صرف العملة السورية مقابل العملات الأجنبية وبقي سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي دون مستوى 50 ليرة/دولار في حين لم تكن هناك فروقات واضحة بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء التي لم يكن لها وجود واضح وحقيقي سابقاً. خلال الحرب، بدأت قيمة العملة السورية بالتدهور تدريجياً والتذبذب صعوداً وهبوطاً لتتجاوز قيمة سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية 500 ليرة/دولار عام 2017 في حين وصلت قيمة الدولار الأمريكي 3000 ليرة سورية مع نهاية عام 2020 في السوق السوداء وتجاوز السعر الرسمي حاجز 1200 ليرة/دولار في نفس العام. يبين الشكل التالي تطور سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة(2007-2019):

[160]إعداد الباحث استنادا إلى المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، سلسلة نشرات إحصائية.

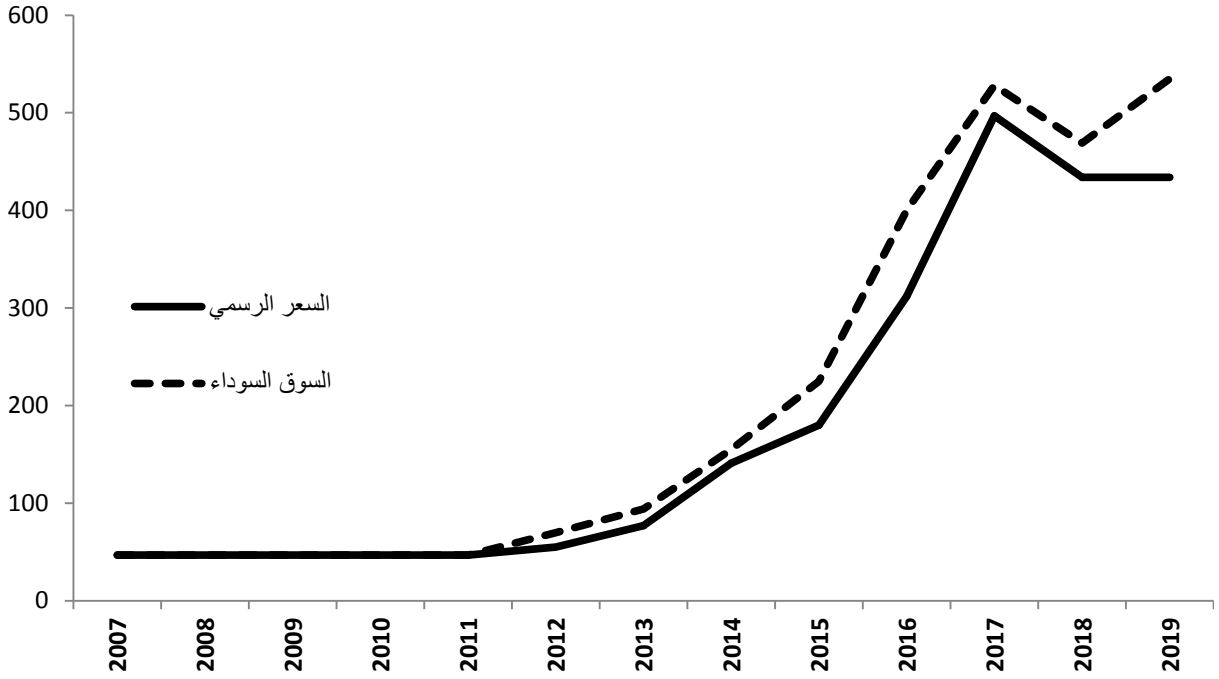

الشكل(26) سعر الصرف فى سورية خلال الفترة(2007-2019)[161]

2.2.3.3. المؤشرات النفطية

1.2.2.3.3. الوضع الجيولوجي العام في سورية

تعد سورية جزءاً من القسم الشمالي الغربي للصفيحة العربية المحدودة شمالاً بالحزام الأوفيوليتي وغربا بفالق البحر الميت الممتد جنوباً على طول البحر الأحمر، في حين تمر الحدود الشرقية للصفيحة العربية عبر جبال عمان بموازاة جبال زاغروس. عموماً، يمكن تمييز الأحواض الرسوبية التالية في الجزء الذي يخترق سورية من الصفيحة العربية:[162]

الأحواض المنتجة[163]

الجزء السوري من حوض ما بين النهرين: يمتد من جنوب شرقي تركيا حتى الخليج العربي بطول 2000كلم وعرض 350 كلم وتشكل حقول كرتشوك والسويدية والرميلان جزأه الشمالي الشرقي. يحتوي هذا الحوض احتياطيات نفطية ضخمة حيث يبلغ إنتاج حقل السويدية منفردا 116 ألف برميل/يوم، إلا أن هذه الحقول بحاجة إلى مزيد من الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية والهيدروديناميكية.

[161] إعداد الباحث استنادا إلى بيانات سلسلة نشرات سعر الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي

[162] استنادا إلى عدد من المراجع: 1- القاضي والشرع، محمد ومروان، التطور الترسيبي والباليوجغرافي لتشكيلة الوراشينا دولوميت في حزام الطي التدمري في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأساسية- المجلد(29)- العدد الثاني، 2013.

2- محفوض، محمد محفوض، مستقبل النفط والغاز في سورية، تقارير، أخبار النفط والغاز السوري، سيريا أويل، مارس، 2011. الموقع: https://www.syria-oil.com/5741/.

[163] وهي الأحواض الرسوبية التي ثبت وجود النفط والغاز فيها وتضم حقول النفط المنتجة فعليا.

حوض الفرات: يقدر احتياطي النفط في هذا الحوض بـ480 مليون متر مكعب قابل للإنتاج، اكتشفت فيه شركة شل أكبر احتياطي للنفط الخفيف في سورية. مع ذلك، لا تزال الأنشطة الاستكشافية في هذا الحوض غير كافية وتؤكد الدراسات أن حوض الفرات بحاجة إلى دراسة معمقة باستخدام المعلومات الضخمة التي وفرتها عمليات المسح الجيوفيزيائية والحفر العميق والمعطيات الجيولوجية الجديدة.

الحوض التدمري: يقع معظمه في بادية الشام ويشغل ربع مساحة سوريا ويعتبر أضخم حوض للغاز. لا توجد حتى الآن دراسة استكشافية متكاملة لهذا الحوض كما أن الطبقات العميقة (الحقب القديم) لم تستكشف بعد مع أن الدراسات الجيولوجية تؤكد وجود مكامن للغاز فيها.

الأحواض الواعدة[164]

حوض شرق المتوسط: يمتد بين العتبة الواقعة بين صقلية والبر الأفريقي غربا وفالق البحر الميت والبقاع والغاب شرقا في سوريا، وجنوبا في أفريقيا وفي الشمال غرب تركيا وأوروبا مشكلا جزءا مما كان يعرف قديما بمحيط التيتس. يشغل قسمه الشرقي حوضٌ بحري ضخم يعرف باسم الحوض المشرقي (Levantine) الذي يشغل غرب الشاطئ الفلسطيني ولبنان وسوريا حتى غرب اللاذقية وقد اكتشفت فيه حقول للغاز غرب حيفا أهمها حقل ليفيثيان. أجريت فيه مسوح بحرية قبالة الشواطئ السورية واكتشفت فيه بنى جيولوجية ضخمة أهمها حافة طرطوس وحافة اللاذقية.

حوض دمشق–العرب: يمتد بين جبل قاسيون و البادية التدمرية الجنوبية شمالا والحدود الأردنية جنوبا والجولان غربا والصحراء السورية شرقا. لم تنفذ في هذا الحوض دراسات جيولوجية استكشافية ومسوح جيوفيزيائية كافية والحوض بحاجة إلى دراسات مفصلة لكامل صخوره الرسوبية.

حوض الصحراء السورية: يقدر الاحتياطي النفطي القابل للإنتاج في هذا الحوض بـ335 مليون متر مكعب، حفر في هذا الحوض عدة آبار استكشافية وكانت نتائجها غير مشجعة. ومع ذلك فإن هذه المنطقة بحاجة ماسة إلى مزيد من الدراسات لاسيما أن امتدادها الشرقي في الأراضي العراقية يحتوي احتياطيا ضخما من النفط والغاز يتجاوز 20 مليار برميل قابل للإنتاج.

منخفض حمص: يقع وسط سوريا ومع أن الاحتياطي المفترض لهذا الحوض يقدر بحوالي 100 مليون متر مكعب قابل للإنتاج، فلا يزال هذا الحوض غير مدروسٍ بما فيه الكفاية.

2.2.2.3.3. الاحتياطي والإنتاج

لا تشكل سورية منتجاً عالمياً رئيساً في مجال النفط، فقد كانت تنتج حوالي 386 ألف برميل/يوم حتى بداية الحرب عام 2011 في حين سجل أعلى مستوى للإنتاج النفطي في سورية 600 ألف برميل/يوم

[164] هي أحواض رسوبية لم تكتشف فيها حتى الآن فحوم هيدروجينية بكميات تجارية لكن احتمالات وجود النفط والغاز فيها كبيرة.

عام 1996، وتراجع خلال سنوات الحرب إلى حدود 40 ألف برميل/يوم(بما فيه الإنتاج خارج مناطق سيطرة الدولة). من جهةٍ ثانية، تمتلك سورية حوالي 2.5 مليار برميل من النفط كاحتياطي مؤكد ينتشر 75% منه في شرقي البلاد(الحسكة ودير الزور)، إلا أن الحديث عن اكتشافاتٍ جديدة في وسط سورية وضمن المياه الاقليمية في الساحل يرشح هذه الاحتياطيات للإرتفاع إن صحت التوقعات.

على صعيد الغاز، وصل الإنتاج إلى حدود 30.2 مليون م^3/يوم عام 2011 مع تقديراتٍ بوجود احتياطي غازي يبلغ 240.7 مليار م^3 خلال تلك الفترة، إلا أنّ الهيئة الجيولوجية الأمريكية قدرت احتياطيات سوريا من الغاز الطبيعي في مياه المتوسط بحوالي .700 مليار م^3، في حين قدر مركز فيريل للدراسات في برلين أنّ إجمالي الاحتياطيات السورية من الغاز بخاصةٍ بعد إضافة العديد من الاكتشافات الجديدة قد تصل إلى 28 تريليون م^3، وفي حال صحت تلك التقديرات فيمكن أن تحتل سوريا المركز الثالث عالمياً في إنتاج الغاز إن تمكنت من الإنتاج الغازي بالحدود القصوى.

3.2.2.3.3. البنية التحتية النفطية

تمتلك سورية بنيةً تحتية جيدة في مختلف مراحل الصناعة النفطية موزعةٌ جغرافياً بشكلٍ متكاملٍ يغطي القسم الأعظم من حاجة الصناعة النفطية في البلاد ضمن مستوى تطورها الحالي.

<u>في مرحلة صناعة البئر</u>، تنشط في سورية شركتان رئيستان الأولى هي الشركة السورية للنفط ولديها ثلاث مديريات حقول نفط(الرميلان، الجبسة، المنطقة الوسطى) والتي تمتلك مجموعة كبيرة من الآبار ومحطات النفط والحفارات والمعدات النفطية إضافةً إلى ورش الصيانة التخصصية والبنى الأساسية المنتشرة في نطاق عمل كل منها. والشركة الثانية هي الشركة السورية للغاز، وتتبع لها عدة مديريات لاستثمار الغاز في كل من الحسكة والجبسة والمنطقة الوسطى ودير الزور وجنوب وشمال المنطقة الوسطى، تشرف تلك المديريات على تشغيل مجموعة معامل لمعالجة الغاز الطبيعي تصل استطاعتها الاجمالية إلى 25 مليون م^3 وهي سويدية وكونوكو والجبسة والعمر وحيان وايبلا وشاعر وتوينان وجنوب المنطقة الوسطى إضافةً إلى عدد من محطات تنسيق الغاز كمحطة الأراك والريان وغيرها.

من جهةٍ أخرى تشرف الشركة على إدارة شبكة واسعة من خطوط نقل الغاز محلياً وإقليمياً أهمها المرحلة الثالثة(المارة في سورية) من خط الغاز العربي لربط الغاز بين مصر والأردن وصولاً إلى تركيا، يبلغ طول الجزء السوري من الخط العربي 555 كم على مرحلتين: الأولى من الأردن إلى محطة الريان في حمص وصولاً إلى لبنان مع وجود تفريعة تزود محطة دير علي في دمشق بالغاز المصري، والمرحلة الثانية من محطة الريان إلى الحدود التركية مع وصلة بمحطة غاز حلب لربط الغاز السوري بالغاز التركي.

<u>في مرحلة نقل النفط</u>، لدى الشركة السورية لنقل النفط 88 خزان للنفط الخفيف والثقيل موزعة بين مصبات النفط ومحطات التجميع المنتشرة بين بانياس والرميلان في الحسكة بسعةٍ تخزينيةٍ إجماليةٍ

تصل إلى 1755.5 ألف طن متري، إضافةً إلى 8 مرابط نفطية في مصبي بانياس وطرطوس النفطيين(موانئ نفطية) ولدى الشركة منظومتان لنقل النفط (منظومة النفط الخفيف وتتألف من 3 محطات ضخ ومركز خدمات، ومنظومة النفط الثقيل وتتألف من 7 محطات ضخ ومركز خدمات).

في مرحلة التكرير، يوجد مصفاتان للنفط في سورية هما مصفاة بانياس ومصفاة حمص بطاقةٍ تكريريةٍ إجمالية 11.7 مليون طن/سنة(60% نفط خفيف، 40% نفط ثقيل).

معاهد ومراكز التدريب النفطية، يوجد 4 مراكز للتدريب المهني هي: مركز التدريب المهني للصناعات النفطية في الرميلان، مركز تدريب الورد، مركز التدريب الفني في دير الزور، المركز الوطني للتدريب في حمص(البسة)، إضافةً إلى 4 معاهد تقنية للنفط والغاز(الرميلان ودير الزور وحمص وبانياس) و3 ثانويات مهنية نفطية في كل من الرميلان وحمص وبانياس.

يبين الشكل الآتي أهم البنى التحتية النفطية في سورية وانتشارها الجغرافي في أراضي القطر:

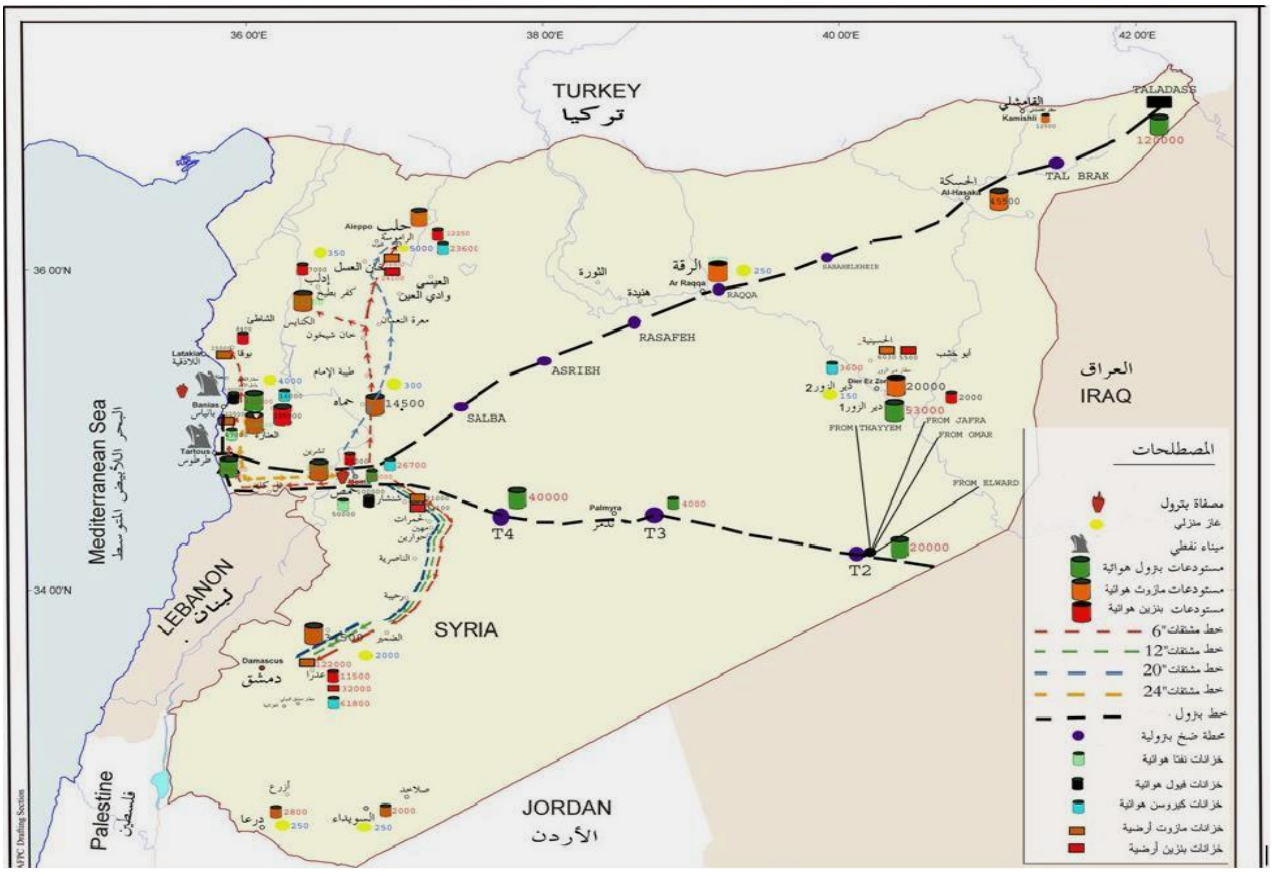

الشكل(27) خارطة البنى التحتية النفطية في سورية[165]

عموماً، تمتلك سورية بنية تحتية جيدة في كافة مراحل الصناعة النفطية من البئر وحتى المصب ومصافي التكرير، تنتشر تلك البنى التحتية في معظم مناطق الجغرافيا السورية خصوصا مناطق استخراج النفط والغاز، تشكل تلك البنى(بعد إصلاحها وإعادة تأهيلها) حافزاً كبيراً للاستثمارات كونها

[165] الصورة من الانترنت تاريخ المشاهدة 2021/1/7 الرابط: https://www.eqtsad.net/news/article/13642/

تسهم في خفض التكاليف الرأسمالية للمشاريع المحتملة، إلا أن أهمية وجود البنى التحتية وانتشارها الواسع تكمن بالدرجة الأولى بالخدمات الأساسية التي ترافقها(طرق، كهرباء، اتصالات، مياه....الخ) هذا الأمر يضيف ميزةً أخرى للمشاريع الجديدة وحافزاً استثمارياً إضافياً لشركات النفط الأجنبية.

4.2.2.3.3. ميزان الطاقة في سورية

بقي ميزان الطاقة في سورية موجباً خلال سنوات طويلة قبل الحرب محققاً الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة خلال الفترة(2000–2011) وكذلك خلال فترة التسعينات، إلا أن مشكلة الطاقة في سورية بدأت بالبروز منذ العام 2004 مع تراجع الإنتاج وارتفاع الاستهلاك ليتقلص الفائض في ميزان الطاقة تدريجيا خاصة خلال الفترة(2007–2009) إلا أنه عاد ليتحسن بشكلٍ طفيف قبيل الحرب(2010–2011). خلال الحرب، بدأت فجوة ميزان الطاقة بالبروز بصورةٍ واضحة منذ عام 2012 مع تدهور الإنتاج من مختلف مصادر الطاقة الأولية وخاصة النفطية التي انخفضت بنسبة تجاوزت 90% وتحولت سورية إلى مستوردٍ شبه صافٍ لمصادر الطاقة الأولية. يبين الشكل الآتي تطور ميزان الطاقة في سورية خلال الفترة(2000–2017) والفجوة بين الإنتاج والاستهلاك الإجمالي:

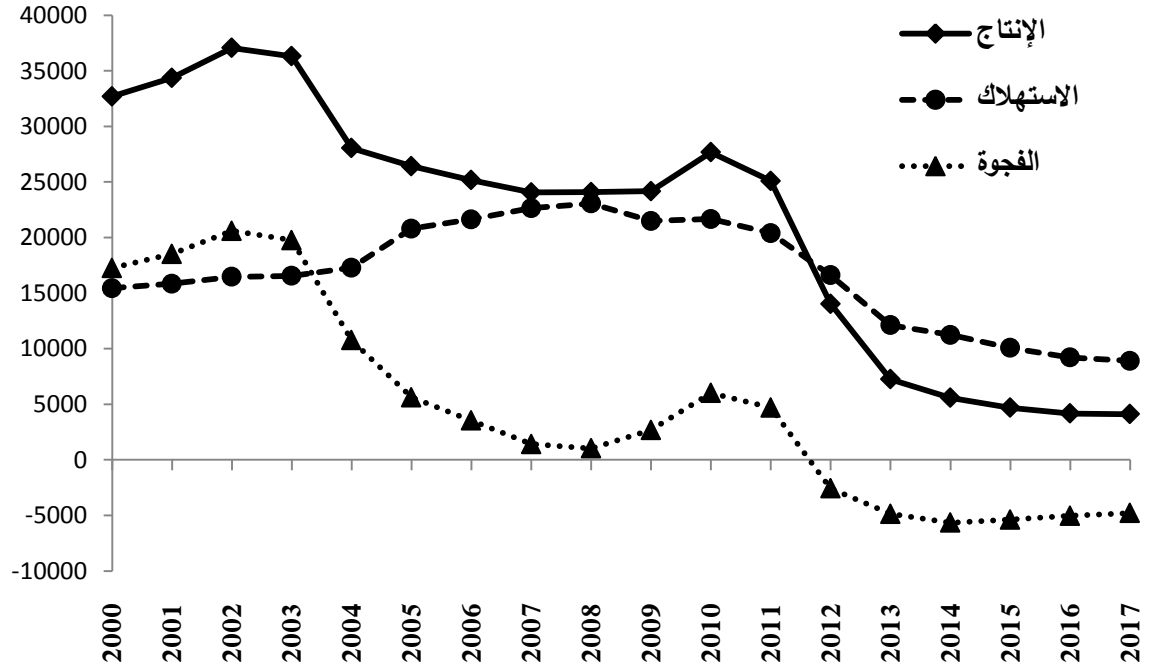

الشكل(28) تطور ميزان الطاقة في سورية(الفجوة الطاقية) خلال الفترة(2000–2017)/ ألف طن مكافئ نفطي[166]

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن الفجوة بين إنتاج واستهلاك الطاقة تتراوح بين(2569 – 5658) ألف طن مكافئ نفطي خلال الفترة(2012–2017) بمعدل وسطي حوالي 4718 ألف طن مكافئ نفط. من جهةٍ أخرى، يتوقع نمو الطلب على الطاقة بمعدلاتٍ متسارعةٍ خلال مرحلة إعادة بناء

[166] إعداد الباحث استنادا إلى: المركز الوطني لبحوث الطاقة بدمشق، سلسلة جداول وإحصاءات ميزان الطاقة لعدة سنوات.

الاقتصاد وتحسن معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يجعل الفجوة مرشحةً للارتفاع بشكلٍ كبير خلال مرحلة إعادة البناء والتنمية (بافتراض عودة الإنتاج إلى مستوى ما قبل الحرب).

3.2.3.3. تقييم الموقف التفاوضي

بقراءةٍ بسيطة للوضع الاقتصادي العام وواقع القطاع النفطي بشكلٍ خاص بعد عشر سنوات من الحرب على سورية يمكن القول بأن المفاوض السوري لا يقف في موقع ارتياح تجاه شركات النفط الأجنبية. بالمجمل، عملت مفاعيل الحرب بأبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية على تدمير معظم البنى الاقتصادية والنفطية في سورية ودفعت بالمؤشرات الاقتصادية والطاقوية هبوطاً وبمعدلاتٍ كبيرةٍ جداً، تعمقت الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي بفقدان معظم الموارد وارتفاع معدلات البطالة المكشوفة والمقنعة، هذا الأمر أفرز ضغوطاً تضخميةً في الاقتصاد وانهياراً كبيراً في سعر الصرف مع ارتفاع العجز في الميزان التجاري وتآكل معظم الاحتياطيات المالية والنقدية. على مستوى الطاقة، كانت المشكلة قد بدأت قبل الحرب بعدة سنوات مع تراجع الاحتياطي النفطي القابل للإنتاج ونمو استهلاك المشتقات النفطية أمام غياب اكتشافاتٍ نفطيةٍ جوهريةٍ جديدة وانخفاض الإنتاج في الحقول النفطية الكبيرة.

بالمقابل، لا تزال معظم الجغرافيا السورية بكراً أمام التنقيب النفطي والدراسات الجيولوجية المعمقة وتضم أحواضاً نفطيةً واعدة تثير اهتمام الشركات النفطية إضافةً إلى وجود فرصٍ كبيرة لاكتشافات جديدة من الأحواض المنتجة حالياً وإعادة استثمار الحقول القديمة باستخدام تقنيات الإنتاج المعزز لرفع مردودها النفطي. من جهةٍ أخرى تمتلك سورية قاعدة نفطية واسعة ومتنوعة(وإن كانت بحاجة لإعادة تأهيل)، تشمل هذه القاعدة أهم البنى التحتية النفطية من خطوط أنابيب ومحطات نفطية وورش صيانة ومعامل غاز ومصافي تكرير وغيرها إضافةً إلى قاعدة بشرية من الخبرات والقوى العاملة في مختلف مراحل الصناعة النفطية. تجدر الإشارة هنا إلى أن أهمية البنية التحتية النفطية لا تكمن بالمنشآت والبنى النفطية نفسها فقط بل بأهمية البنى الأساسية والخدمات التي ترافقها، **إذ أن وجود مشروعٍ نفطي في منطقةٍ محددة يعني وصول شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات والمياه ومحطات القطار(وأحيانا المطارات) إلى منطقة المشروع النفطي**، وجود مثل هذه الخدمات والبنى يشكل حافزاً استثمارياً للشركات النفطية انطلاقا من ميزة الموقع والقدرة على تخفيض التكاليف الاستثمارية عند تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع وتجارية الإنتاج في المنطقة.

يمكن تلخيص مكونات الموقف السوري في ميزان المفاوضات النفطية من خلال الشكل الآتي:

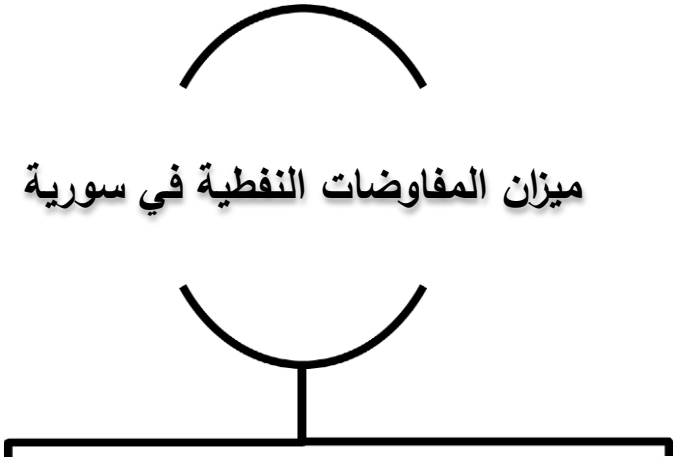

الشكل(29) ميزان المفاوضات النفطية وموقع سورية التفاوضي تجاه الشركات النفطية[167]

بالنتيجة، يبقى تقرير الموقف التفاوضي رهن المعطيات الخاصة بكل استثمارٍ نفطي على حدة واعتبارات الدولة تجاه منطقة الاستثمار والشركات النفطية بآنٍ معاً، من جهةٍ أخرى يتأثر الموقف التفاوضي بدرجة إقبال الشركات النفطية تجاه البلد واستراتيجياتها وأهدافها في المنطقة بمعنى آخر مدى اهتمام الشركات بالمنطقة عموماً وبمشاريعٍ نفطيةٍ محددة خصوصاً.

[167] إعداد الباحث استنادا إلى الفقرات السابقة في نفس المبحث: الفقرة– **1.2.3.3.** والفقرة– **2.2.3.3.**

المبحث الرابع

تجارب دولية في العلاقة التفاوضية مع شركات النفط: الدروس المستفادة

1.4.3. التجربة العراقية

1.1.4.3. مبررات دراسة التجربة العراقية

تم اختيار التجربة العراقية مع العقود النفطية، في ضوء ثلاثة مبرراتٍ أساسية:

تشابه الخصائص الجيولوجية: تتركز أهم الحقول المنتجة في سورية ضمن حوضي ما بين النهرين والفرات، وتحديداً في شمال شرق سورية(الحسكة ودير الزور)، ويمتد هذان الحوضان بين الأراضي السورية والعراقية، ما يجعل الظروف الجيولوجية والخزنية تتشابه إلى حدٍ ما، وهو ما ينعكس في تكاليف الاستكشاف والإنتاج ومستوى المخاطرة الجيولوجية لدى الشركات.

تشابه الظروف السياسية والأمنية: إن الاضطرابات السياسية والأمنية التي تعرض لها العراق منذ الاحتلال الأمريكي له وحتى الآن، تتشابه إلى حدٍ كبير مع ظروف الحرب على سورية منذ عام 2011، سواءً من حيث انعكاساتها على الاقتصاد، أو لجهة ارتباطها المتشابه بالاستراتيجيات الدولية والإقليمية، الأمر الذي لا بد أن ينعكس في طبيعة علاقتها بالملف النفطي، وتحديد العلاقة بالشركات النفطية الدولية وظروف المفاوضات معها.

تشابه صيغة العقود النفطية: إن عقود التراخيص البترولية الموقعة في العراق هي عقود خدمة من حيث التسمية، وكذلك فإن العقود السورية تسمى رسمياً بعقود الخدمة، إلا أن كليهما يحمل من ناحية المضمون خصائص عقود المشاركة بالإنتاج.

2.1.4.3. تطور العلاقة التفاوضية بين العراق والشركات النفطية

1.2.1.4.3. مرحلة كسر الامتيازات(1958-1970)[168]

تميزت السياسة التي اتبعتها الحكومة العراقية في مجال النفط قبل ثورة تموز 1958 بالاضطراب وعدم الوضوح، من خلال الامتيازات النفطية المجحفة التي أعطتها الحكومات السابقة للشركات الاجنبية، والتي حرصت على منع قيام جهازٍ وطنيٍ متخصص في القطاع النفطي، وذلك لضمان استمرار تدفق النفط الى الدول الاستعمارية لمدةٍ أطول وبأسعارٍ زهيدة.

غير أن قيام ثورة تموز 1958 وضع العلاقات النفطية العراقية في إطارٍ جديد، فقد تبلورت مطالب حكومة الثورة في مجال النفط بثلاث نقاطٍ رئيسة هي:

---

[168] عبهول، عبد الله شاتي، دور النخب الأكاديمية وموقفها من القضايا المتعلقة بشؤون النفط، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد22- العدد93، الجامعة المستنصرية، العراق، 2016، ص33.

1. ضرورة تنازل الشركات عن الأراضي غير المستثمرة حتى الآن.

2. إعادة النظر في حسابات الكلفة، على أن يتم الاتفاق على الأسعار، وتحديد التكاليف ونسبها وكيفية حسابها، وتنفيق الريع وزيادة حصة الحكومة من الأرباح على النصف.
3. المساهمة في رؤوس أموال الشركات وإدارتها، تنفيذاً لنصوص الامتيازات.

وفي أواخر عام 1958 دخل العراق في مفاوضاتٍ مع شركات النفط العاملة لديه، هدفها إعادة النظر في امتيازاتها، ورفع الغبن الذي انطوت عليه هذه الامتيازات بحق الدولة، امتدت المفاوضات على مدار ثلاث سنوات وبشكلٍ متقطع عُقد خلالها (18) اجتماعاً، غير أن الشركات استمرت، رغم المفاوضات، بالضغط الذي طال تخفيض الإنتاج والأسعار، فهبط سعر البرميل من 1.98 إلى 1.8 دولاراً للبرميل الواحد، تلاه تخفيض آخر عام 1960 بمعدل 10 سنتات للبرميل. بالنتيجة، أصدرت وزارة النفط والمعادن بياناً في 10 نيسان 1961 تضمّن: **احتساب كلفة إنتاج النفط، وإعادة النظر في طريقة تسعير حصة الدولة من النفط، وزيادة تلك الحصة مع تحديد العملة التي تدفع بها، إضافةً إلى اشتراك الحكومة في إدارة الشركات وعملياتها النفطية، ومساهمة العراق الرأسمالية بحدٍّ أدنى 20%، مع تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة وتنازلها عن الغاز الطبيعي الفائض، واستخدام الناقلات العراقية في نقل النفط المنتج.**

وفي ظل عدم استجابة الشركات الأجنبية لتلك المطالب، اقترحت الحكومة العراقية على الشركات التنازل عن 90% من الأراضي غير المستثمرة، لقاء تنازل العراق عن حق المساهمة في الآبار الحالية، وبشرط زيادة حصة الحكومة منها، ومساهمة العراق في الـ 10% المتبقية على أسس جديدة للمساهمة والعوائد، غير أن الشركات أصرت على رفض المقترح.

ركّز العراق مفاوضاته الأخيرة على مسألة تنازل الشركات عن الأراضي غير المستثمرة بغرض منح امتيازاتٍ جديدة بشروطٍ أفضل، حيث تقدمت شركة أمريكية بعرضٍ لمد أنبوبٍ من الحقول الشمالية إلى البحر المتوسط بسعة 3م.ط.س،[169] بينما تقدمت شركات يابانية بعروضٍ تجاوزت فيها مبدأ مناصفة الأرباح، وتقدمت شركة امريكية أخرى بعروض تطوير المنطقة المحدودة بالمياه الساحلية والجرف القاري، تكون فيها حصة العراق 60% من الأرباح ثم سترتفع الى 80% مع نصف أسهم الشركة.

إثر فشل المفاوضات وإعلان الشركات إيقاف عملياتها مؤقتاً في حقل الرميلة، صدر القانون رقم 80 لسنة 1961 لتعيين مناطق الاستثمار، والذي أتاح للعراق استرجاع 99.5% من مناطق الامتيازات الأجنبية غير المستثمرة، في حين بقي للشركات أقل من 1% من مساحة العراق.

إلا أن المساحة التي بقيت بحوذة الشركات، تعوم على معظم الاحتياطي العراقي، حيث يشكل الاحتياطي الموجود ضمن هذه المساحة 12% من الاحتياطي العالمي، وبالتالي فإن القانون لم يحقق

[169] المقصود بسعة خط الأنابيب: الطاقة القصوى لنقل الغاز أو النفط من خلاله بوحدة مليون طن في الساعة(م.ط.س).

منفعة كبيرة للعراق، ولم يسبب ضرراً جوهرياً في مصالح الشركات، ومع ذلك فقد عمدت الشركات (شركة نفط العراق ، شركة نفط البصرة ، شركة نفط الموصل)، إلى تشديد الضغط على الحكومة لإجبارها على التخلي عن القانون، كتخفيض معدلات الإنتاج السنوية، حيث خفضت الزيادة السنوية في الإنتاج من 8.5% إلى 4.5%، كذلك قامت الشركات بالاستغناء عن عمال الحفر والاستكشاف بحجة أن الحكومة أوقفت هذه الأنشطة، وإغلاق المستشفى التابع لشركة نفط البصرة.

2.2.1.4.3. المفاوضات النفطية في مرحلة التأميم(1970-2003)[170]

مع تأزم العلاقة بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية، ومحاولة الأخيرة ممارسة الضغط المالي، عن طريق تخفيض الإنتاج من الحقول الشمالية التي لم تكن خاضعة لاتفاقيةٍ واضحة، وفشل الجولات التفاوضية المتكررة في التوصل إلى اتفاق، جاء القرار بتأميم نفط العراق في حزيران 1972، على خمسة مراحل أنهت الامتيازات النفطية بين عامي 1972-1975، وتمّ نقل ملكية الحقول بالكامل إلى شركة النفط الوطنية العراقية، حيث بدأ العراق يجني منافع كبيرة من ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، وعمدت الحكومة إلى توقيع اتفاقيات مشاركة بالإنتاج عام 1977، مع كل من شركة سي ان بي سي الصينية ولوك أويل الروسية، في محاولة لكسر عقوبات الأمم المتحدة، إلا أن العقوبات الدولية حالت دون دخول هذه الاتفاقيات حيّز التنفيذ.

دخلت العراق في سلسلةٍ من الاضطرابات السياسية بين عامي 1980-2003، إضافةً إلى حربيها مع كل من الكويت وإيران خلال تلك الفترة، ما أدى إلى تدهور الصناعة النفطية العراقية بشكلٍ كبير، وعلى الرغم من توقيع عدة اتفاقيات مشاركة بالإنتاج وعقود خدمة نفطية، إلا أن معظمها لم يدخل حيز التنفيذ، وبقيت السياسة النفطية العراقية مضطربة وغير واضحة المعالم، حتى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، حيث دخل العراق في مرحلةٍ جديدةٍ من السياسة النفطية، وتغيرت معالم العلاقة مع الشركات الأجنبية بشكلٍ جوهري.

3.2.1.4.3. المفاوضات النفطية في مرحلة عقود التراخيص (بعد عام 2003[171])

طرحت الحكومة العراقية تراخيص للتعاقد في تطوير الحقول النفطية المنتجة كنوعٍ من عقود الخدمة، من خلال جولتي منافسة شارك فيها عدد من الشركات والتكتلات العالمية، للدخول بعقودٍ طويلة الأمد لتطوير الحقول النفطية مقابل أجور محددة لقاء كل برميلٍ منتج، وقد تمّ التعاقد مع عدد من الشركات التي فازت بعقود تطوير الحقول النفطية (مجنون ، الحلفية ،غرب القرنة ،الغراف، بدرة) بغرض رفع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام من 2مليون برميل/يوم الى نحو12 مليون برميل /يوم.

---

[170] عبد العزيز، دلشاد عمر، اكتشاف النفط وأثره على زيادة السكان وتطور العمران في كركوك 1934-1972(دراسة تاريخية)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية- المجلد12- العدد4، كلية الآداب، جامعة كركوك، العراق، يوليو، 2017.

[171] محمد وصالح، فاطمة ولورنس، النفط العراقي بين جولات التراخيص والتنمية المستدامة- مع اشارة إلى تجربة النرويج، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية- المجلد22- العدد89، جامعة بغداد، العراق، يونيو، 2016.

تـمّ الإعـلان عـن جولـة التـراخيص الأولـى فـي شـهر تمـوز عـام 2009، والتـي شـملت ثلاثـة حقـول منتجة(الرميلة، الزبير، المرحلة1 من غرب القرنة)، وعرضت هذه الحقول في إطار عقود خدمة فنية Technical Service Contracts ولمدة 20 عاما، وقد تمّ توقيع عدة عقود في هذا الإطار مع كل من(اكسون موبيل، شل، ايني، سي ان بي سي، بي بي، وشركاء آخرون)، وذلك مقابل رسم 2 دولار لكل برميلٍ إضافي منتج، بينما شملت جولة التراخيص الثانية سبعة حقول هي: (مجنون، مرحلة2 من غرب القرنة، حلفاية، الغراف، بدرة، القيارة، نجمة)، حيث تراوح رسم إنتاج البرميل الإضافي للحقول الثلاثة الأخيرة بين 5 إلى 6 دولار/برميل، في حين كانت رسوم الخدمة للحقول الأربعة الأولى بين 1 إلى 1.5 دولار/ للبرميل الإضافي المنتج. يبين الجدول(20) عقود جولتي التراخيص الأولى والثانية:

الجدول(20) عقود الخدمة الموقعة في العراق ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية

الجولة	الحقل	الشركة	دولار/برميل	حدود الإنتاج: مليون			مليون دولار	
			رسم الخدمة	المبدئي	التجاري	السقف	مكافأة توقيع	الإنفاق الحدي
الجولة الأولى	الرميلة	بي بي سي ان بي سي	2	0.07		0.85	500	300
	الزبير	ايني اوكسيدنتال غاز كوريا	2	0.08		0.2	100	200
	مرحلة1/غرب القرنة	اكسون موبيل شل	1.9	0.24		0.32	100	250
الجولة الثانية	مرحلة2/غرب القرنة	لوك اويل ستات اويل	1.15		0.12	0.8	150	250
	مجنون	شل بتروناس	1.39		0.17	0.8	150	300
	حلفاية	سي ان بي سي بتروناس توتال	1.4		0.7	0.535	150	200
	الغراف	بتروناس اليابانية للبترول	1.49		0.35	0.23	100	150
	بدرة	غاز بروم غاز كوريا بتروناس التركية للبترول	5.5		0.15	0.17	100	100
	القيارة	سونانغول	5		0.3	0.12	100	150
	نجمة	سونانغول	6		0.2	0.11	100	100

إعداد الباحث استنادا إلى: المشهداني، عبد الرحمن نجم، جولات التراخيص النفطية وأثرها على اقتصاد العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية– العدد35، جامعة المستنصرية، العراق، سبتمبر، 2011.

بالرغم من المزايا التي حملتها هذه العقود نظرياً، كونها جاءت تحت مسمى عقود خدمة، كالإبقاء على ملكية النفط للحكومة وتحديد رسوم إنتاج للشركات بدلاً من الحصة، وكذلك دورها في نقل التكنولوجيا والمعرفة وتوطينها، وتنوع مشارب الشركات المتعاقدة وتمايز استراتيجياتها، إلا أن هذه العقود حملت في طياتها صورةً أخرى للاحتكارات القديمة ولم تختلف كثيراً في مضمونها عن عقود المشاركة بالإنتاج، وقد نوه تقرير مركز العراق للتنمية القانونية الذي تمّ توجيهه إلى المجلس الأعلى للفساد في 2019/2/25 إلى بعض الثغرات الاقتصادية والقانونية لعقود التراخيص البترولية، والتي تسبب هدراً في الثروة النفطية وعائداتها لصالح الشركات الأجنبية، وأهم النقاط التي ركّز عليها التقرير:

• إن بعض الفقرات من هذه العقود، أعطت الشركات حق فرض رسوم إضافية ورسوم خدمات، كما في الفقرة(19) من عقد الرميلة، إضافةً لإعفائها من الضرائب باستثناء ضريبة الدخل.

• يدفع العراق فاتورة الخدمات خلال 60 يوما، وفاتورة النفقات والتكاليف التشغيلية بتاريخ نفادها، أي قبل تحقق الإنتاج الإضافي، وهذا يخالف طبيعة عقود الخدمة، والتي تشترط تحقق الغاية من الخدمة والتعاقد قبل دفع الرسوم، ويلاحظ غياب الضوابط الحكومية لإنفاق الشركات، وبالتالي فإن تضخيم التكاليف والمبالغة فيها، يشكل فرصةً أمام الشركات لتعظيم أرباحها.

• يتم إحالة الخلافات العقدية للتحكيم الدولي، في مراكز تحكيم تمولها الشركات المتعاقدة نفسها، مثل غرفة التجارة الدولية، وبالتالي فهي تسيطر عليها، وهذا ما يمس بنزاهة التحكيم.

• إن مدة هذه العقود تمتد إلى 20 عاماً، مع إمكانية التمديد من 5–10 سنوات، وهذا يخالف مبدأ عقود الخدمة، التي يجب ألا تتجاوز 10 سنوات.

• يتم توفير الحماية للشركات وحقولها عن طريق شركاتٍ أمنيةٍ خاصة، والتي تكلف مئات الملايين من الدولارات سنوياً، وقد تكون جنسيتها أجنبية أو مرتبطة بالشركات المتعاقدة نفسها.

• قُدرت التعويضات التي سددتها الحكومة بسبب خلل في الالتزامات بقيمة 14 مليار دولار خلال فترة 2011–2014، إضافةً إلى التزامها بدفع فائدة 1% في حال تأخرها في سداد مستحقات الشركات، في حين لم تضع الحكومة العراقية غرامات وتعويضات مماثلة على الشركات.

• تمتلك الشركات صلاحياتٍ مالية مطلقة في الشراء والتعاقد وتحديد رواتب الخبراء والموظفين، ما يفتح باب الفساد والمبالغة في التكاليف والأجور وتضخيمها بشكلٍ كبير.

2.4.3. التجربة الإيرانية

1.2.4.3. مبررات دراسة التجربة الإيرانية

تتشابه ظروف العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي الذي فرض على إيران في مراحل عدة، مع ظروف الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب والحصار المفروض على سورية حالياً، وتحديداً تلك

التي تستهدف قطاع الطاقة. من جهةٍ ثانية، تعد إيران نموذجاً ناجحاً يحتذى به من حيث تطوير سياساتها النفطية وإعادة قراءة العقود النفطية باستمرار في ضوء مستجدات كل مرحلة ومتطلبات الشراكة مع الجانب الأجنبي، دون الخروج عن مبدأ الاستثمار الوطني لثروتها النفطية.

2.2.4.3. مسيرة العقود النفطية في إيران

1.2.2.4.3. من قفص الامتيازات إلى فخ التأميم(1901-1996)

يعود تاريخ صناعة النفط الإيرانية إلى عام 1901، عندما منحت إيران لبريطانيا امتيازاً لاستكشاف وتطوير موارد النفط جنوب البلاد، واكتشاف النفط عام 1908 لتتشكل شركة النفط الأنجلو-إيرانية(APOC) (أصبحت لاحقاً شركة البترول البريطانية/BP)، وفي عام 1933 وقعت الشركة عقد امتياز لمدة 60 عاماً، مقابل 4 جنيه استرليني لكل طنٍ مصدر من النفط.[172]

أعلنت إيران تأميم نفطها عام 1940، مما أدى إلى نشوب نزاعاتٍ مع شركة النفط الأنجلو- إيرانية (AIOC)، ورغم الحظر البريطاني نجحت إيران عام 1953 في تصدير نفطها إلى إيطاليا وألمانيا واليابان، وفي عام 1954، تمّ توقيع أول اتفاق لتقاسم الأرباح مناصفة بين ايران والكونسورتيوم النفطي متعدد الجنسيات الذي حلّ مكان شركة النفط الأنجلو-إيرانية[173]، تلاه توقيع عقد امتياز لمدة 20 عاما مع الكونسورتيوم عام 1973. [174]

رغم أن شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC) كانت تسيطر رسمياً على ملكية قطاع النفط، إلا أن السيطرة الفعلية على صناعتها النفطية بقيت بحوزة الشركات الأجنبية، مما دفع إيران لتعزيز قدراتها اللوجستية في مجال النقل والتسويق، بإنشاء شركة الناقلات الوطنية الإيرانية (NITC).

عام 1979، تمّ طرد شركات النفط الأجنبية وإلغاء جميع عقودها، وباتت شركة إيران الوطنية للنفط تسيطر على صناعة النفط، وتم حصر حقوق الاستكشاف والإنتاج والبيع والتصدير بوزارة النفط الإيرانية منذ عام 1980، واستمر الحظر الإيراني على الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط حتى عام 1988، حيث ركزت السياسة النفطية بعد الثورة على زيادة الحصيلة المالية من القطع الأجنبي، وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للموارد النفطية.[175]

2.2.2.4.3. مرحلة الانفتاح الحذر، عقود إعادة الشراء (1997-2006)

---

[172] Karshenas, Massoud, Oil-State and Industrialization in Iran, Cambridge University , New York, 1990, P189.

[173] شكلت إيران رابطة مكوّنة من ثمانية أعضاء وأسمتها المشاركون في النفط الإيراني (IOP)، والتي تتألف من شركة بريتيش بتروليوم، وشل، وشيفرون واكسون، وغولف أويل، وموبيل، وتكساكو، وسي إف بي من فرنسا.

[174] غازي، وداد جابر، تأميم النفط الإيراني وتداعياته على العلاقات الدولية(1951-1953)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية- المجلد36- العدد60، العراق، حزيران، 2013.

[175] المصدر السابق.

خلال الحرب مع العراق، تعرّض قطاع النفط لأضرارٍ جسيمة، وخاصةً محطات التصدير وناقلات النفط، كما واجهت إيران صعوبةً في إصلاح منشآتها النفطية وإعادة تأهيلها، نتيجة تعذر تأمين قطع غيار المعدات أمريكية الصنع، فكانت أولويات الحكومة بعد الحرب، تطوير صناعة النفط والغاز، وتعظيم الصادرات لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، من خلال تطوير الحقول المنتجة ورفع طاقتها، والتوسع في عمليات الاستكشاف والتنقيب.

في عام 1997، وجدت إيران أن الاستثمار الأجنبي قد يساهم في تحسين الإنتاج النفطي، وتطوير قطاع الغاز الطبيعي، ونظراً لكون الدستور يحظر الامتيازات الأجنبية، واتفاقيات تقاسم الإنتاج، وأي شكل من أشكال الملكية الخاصة والأجنبية للموارد الطبيعية، طرحت الحكومة الإيرانية نوع من عقود خدمة المجازفة تحت اسم "عقود إعادة الشراء"، وتلتزم بموجبها الشركة الأجنبية بتسليم العمليات في الحقول بعد تطويرها إلى الشركة الوطنية، وتتلقى الشركة بالمقابل عائد خدمة ثابت لكل برميل يتم إنتاجه، بعد أن تسترد تكاليف الاستثمار على شكل أقساط سنوية تقتطع من الإنتاج، ولا يسمح في هذه الحالة للشركة بتملّك النفط أو تسجيل حصتها من الإنتاج في صورة احتياطيات، وبموجب هذه العقود، تمّ استثمار أكثر من 40 مليون دولار في قطاع النفط والغاز بين عامي 1997 و2005.[176]

3.2.2.4.3. مرحلة عقود إعادة الشراء التحفيزية (2007_2015)

في ظل سعي الحكومة لجذب مزيدٍ من الاستثمارات الأجنبية وتحفيزها، برزت ضرورة تطوير العقود السابقة وجعلها أكثر مرونةً، فقد كانت الشركات الأجنبية تشكو من افتقار تلك العقود لميزة نمو الأرباح، كون العوائد محددة على أساس ثابت لكل برميل، أي أن عائد البرميل لن يرتفع في حال تجاوز الإنتاج المستويات المتوقعة، وبالتالي لن تجد الشركة حافزاً لخفض التكاليف أو استخدام تقنيات حديثة، ولن تجد حافزاً لبرمجة الإنتاج وتنمية الحقل بشكل مستدام.

وجاءت التعديلات الجديدة عام 2007، لتمنح الشركة حصة من الإنتاج طيلة سنوات إنتاج الحقل(12% – 15%)، كما تم تمديد مدة العقود من 7 سنوات سابقاً، إلى 15 عاماً بعد التعديل، إضافةً إلى إدراج بند يسمح بانسحاب الشركات من عقودها في حال فرض عقوبات دولية، إلا أن التعديل الأهم جاء ليعالج مسألة مخاطر تقدير التكاليف، حيث تمّ تثبيت الإنفاق الرأسمالي الذي تلتزم به الشركة، انطلاقاً من ضبابية وغموض التكاليف المستقبلية لأي حقلٍ نفطي، ما جعل العقود الإيرانية أكثر جاذبيةً من الناحية المالية.[177]

---

[176] Groenendaal, Willem J.H, A Critical Review of Iran Buy Back Contracts, Energy Policy–Volume34–Issue18, ELSEVIER, Dec, 2006.

[177] الزبيدي، علي طارق، التقرير السياسي: التنمية في إيران بين المقاومة والممانعة، مجلة مدارات إيرانية– العدد الخامس، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، سبتمبر، 2019.

إلا أنّ العقوبات الاقتصادية الدولية التي فُرضت على إيران في تلك المرحلة، حالت دون تحقيق التعديلات العقدية نتائجها المتوخاة، حيث تركت آثارها السلبية على الإنتاج والصادرات خلال السنوات الأولى لتطبيقها، وأدى ضيق الموارد المالية للشركة الوطنية، إلى الحدّ من قدراتها على تمويل أعمال الصيانة، والبنى التحتية وتعثر تنفيذ المشاريع المخططة، وتراجعت العائدات النفطية خلال أقل من عقد بمعدل 8% إلى 12% بفعل تراجع الاستثمار الاستكشافي والإنتاجي[178]، وأدى نقص التكنولوجيا الضرورية لتطوير الحقول المنتجة إلى تقادمها، وارتفاع تكاليف الإنتاج والصيانة بشكلٍ باهظ.

4.2.2.4.3. المرحلة الحالية: العقد الايراني(العقد التشعبي)

بعد توقيع إيران لاتفاقها النووي مع القوى العالمية الكبرى عام 2015 ورفع العقوبات الدولية عنها، انتهجت الحكومة سياسةً نفطيةً أكثر انفتاحاً تجاه الشركات الأجنبية، بغرض جذب تلك الشركات لتطوير قطاعها النفطي، الذي حاصرته العقوبات لمدةٍ طويلة وحالت دون تقدمه، وكانت أولى الخطوات في هذا المجال، إعادة النظر في عقودها النفطية وتعديلها، ليتم طرح نموذجٍ جديد تحت اسم "عقد البترول الإيراني" الذي تضمن الشروط والقواعد العامة التالية:[179]

1. تقسيم العقود الجديدة إلى ثلاث فئاتٍ رئيسة هي التنقيب، وتطوير الحقول المكتشفة، بما يقود للإنتاج، إلى جانب الاستخراج المُعزّز للنفط من أجل زيادة الإنتاج.

2. يُسمح لوزارة النفط بتوقيع عقودٍ تصل مدتها إلى 20 عاماً من بدء عمليات التطوير، ويمكن تمديد تلك الفترة خمس سنوات إذا تمّ استخدام تقنيات الاستخراج المُعزز للنفط في الحقول، وسيتم دفع رسوم العقود نقداً أو في صورة حصةٍ من الإنتاج.

3. لا يستطيع الدخول في شراكة مع شركات النفط الأجنبية إلا شركات التنقيب والإنتاج الإيرانية التي أقرت أهليتها شركة النفط الوطنية الإيرانية.

4. يُسمح لشركة النفط الوطنية بتوقيع عقود إعادة شراء لتطوير الحقول المكتشفة غير المطورة، بعد تلقي الموافقة من وزير النفط وفق كل حالةٍ على حدة.

5. بموجب العقود الجديدة فإنّ المقاول يتحمل جميع النفقات والمخاطر المرتبطة بعمليات التنقيب والإنتاج، ولن تضمن الحكومة الإيرانية ولا البنك المركزي ولا البنوك الحكومية أي التزاماتٍ في العقود.

3.4.3. الدروس المستفادة

---

[178] Haddadi, Mahdi, Nature of Iranian Petroleum Contracts in Upstream Section, International Letters of Social and Humanistic Sciences- Volume 44, University of Tehran, Iran, Dec, 2014.

[179] Kashanil & Gholizadeh, Unification in Iranian Petroleum Contracts Model (IPC), SID- Volume6- Number23, Iran, 2018. https://www.sid.ir/en/Journal/ViewPaper.aspx?ID=607064.

1.3.4.3. الدروس من التجربة الإيرانية

يمكن استخلاص الدروس التالية من التجربة الإيرانية:

• تتشابه تجربة تأميم قطاع النفط الإيراني مع تجارب دول أخرى كالعراق وسورية وفنزويلا وغيرها حيث تحررت تلك الدول من قفص الامتيازات النفطية لتقع في فخ التأميم السريع بأدواتٍ غير مكتملة، فمن جهةٍ أولى، اصطدمت عملية التأميم بنقصٍ كبير في القدرات الوطنية كالتمويل والتكنولوجيا والخبرة إضافة إلى صعوبة الولوج إلى الأسواق. ومن جهةٍ ثانية، فإن عقود تقاسم الإنتاج، التي حلت مكان الامتيازات النفطية، كانت بمضمونها صيغةً جديدةً للاحتكار الأجنبي.

• شكلت عقود إعادة الشراء في إيران صيغةً مناسبةً لتحقيق مبدأ السيادة على النفط، ونقل التكنولوجيا والتمويل الضروريان لتطوير القطاع النفطي. إلا أنها لم تحمل حوافز كافيةً للشركات الأجنبية، خاصة في الحقول البكر عالية المخاطر، الأمر الذي حدّ من تدفق الاستثمارات الأجنبية نتيجة جمود تلك الصيغ العقدية تجاه نمو الأرباح على أساس الإنتاج غير المتوقع.

• تعاملت إيران مع العقوبات بذكاء عام 2007، حيث أضافت حوافز ماليةً جديدةً إلى عقود إعادة الشراء، منها، زيادة مدة العقود ومنح حصة مستمرة من الإنتاج وتثبيت الإنفاق الرأسمالي وغيرها. إلا أن توسيع العقوبات الدولية على إيران عام 2012، وتدهور أسعار النفط عالمياً، جعل تلك الحوافز المالية تفقد قدرتها على جذب المستوى المطلوب من الاستثمارات الأجنبية.

• استفادت إيران من انفتاح الدول الكبرى عليها بعد الاتفاق النووي عام 2015 وإنهاء العقوبات. حيث عمدت إلى إعادة هيكلة عقودها النفطية وأطلقت نموذجاً عقدياً خاصاً بها تحت مسمى "العقد الإيراني". يتميز هذا العقد بكونه عقداً تشعبياً هجيناً وتفاوضياً بالكامل، إذ أنه يمزج بين صيغ عقود المشاركة بالإنتاج(الجاذبة للشركات) وصيغ عقود الخدمة(التي ترغبها الحكومة). وتمّ تقسيم العقود الجديدة إلى: عقود استكشاف، وعقود تطوير، وعقود التنمية والاستخلاص المعزّز.

• تتجنب العقود الإيرانية إحالة الخلافات العقدية إلى محاكم التحكيم الدولية التي تمولها وتسيطر عليها الشركات العالمية ذاتها، بخلاف العقود في كثيرٍ من الدول الأخرى(سورية، العراق...). وبدلا من ذلك تحال الخلافات العقدية في العقود الإيرانية إلى محكمة وطنية إسلامية[180].

[180] Tandon, Yash, "Trade is War: The West's War Against the World", OR Books Publisher, First Edition, New York, US, 2015, P183.

2.3.4.3. الدروس من التجربة العراقية

يمكن استخلاص الدروس التالية من التجربة العراقية:

• حاول العراق، أسوة بغيره من دول الأوبك، كسر الاحتكارات النفطية الأجنبية لديه في مراحل مختلفة، عبر المفاوضات تارةً وإصدار التشريعات النفطية تارةً أخرى، غير أن الشركات العالمية كانت تواجه تلك الإجراءات بمزيدٍ من الضغط متسلحةً بقدراتها الاحتكارية الكبيرة، وارتباطها الوثيق بالأنظمة الاستعمارية التي تفرض عقوباتها الاقتصادية عند الضرورة، إضافةً إلى اضطراب السياسة النفطية العراقية بفعل الاضطراب السياسي والاقتصادي والأمني، وعلى الرغم من استعادة العراق حوالي 99.5% من أراضي الامتيازات الأجنبية بموجب القانون رقم 80 لسنة 1961، إلا أن ما تبقى بحوزة الشركات الأجنبية كان يحوي القسم الأعظم من الاحتياطي النفطي، وبالتالي فقد كان التشريع فارغ المضمون عملياً.

• حقق العراق بعض المنافع من ارتفاع سعر النفط عقب التأميم الرسمي عام 1972، غير أنه وجد نفسه في مواجهة العقوبات الدولية من جهة، والحاجة للاستثمارات الأجنبية من جهةٍ أخرى، وحالت العقوبات دون دخول اتفاقيات المشاركة بالإنتاج وعقود الخدمة حيز التنفيذ.

• طرح العراق نوعاً من عقود الخدمة عام 2009 تحت مسمى "عقود التراخيص"، وهي عبارة عن عقود خدمة فنية، ورغم المزايا الإيجابية التي حملتها هذه العقود نظرياً، كالإبقاء على ملكية النفط للحكومة وتحديد رسوم إنتاج للشركات بدلاً من الحصة، وكذلك دورها في نقل التكنولوجيا والمعرفة وتوطينها، وتنوع مشارب الشركات المتعاقدة وتمايز استراتيجياتها، إلا أن هذه العقود حملت في طياتها صورةً أخرى للاحتكارات النفطية القديمة، كونها لم تختلف في مضمونها كثيراً عن عقود المشاركة بالإنتاج، حيث أعطت الشركات حق فرض رسومٍ إضافيةٍ ورسوم خدمات، إضافةً لإعفائها من الضرائب باستثناء ضريبة الدخل، كما تم منح هذه العقود لمدة 20 عاماً مع إمكانية التمديد، وتضمنت العقود استرداد التكاليف ودفع أجور الخدمة قبل تحقق الإنتاج، وهو ما يحمّل العراق جزءاً من مخاطر الاستثمار، كما أن النظام المالي الهش لتلك العقود، يسمح للشركات بامتصاص معظم العوائد والأرباح المحققة، من خلال المبالغة في التكاليف المستردة، وكذلك الغرامات والتعويضات التي تسددها الحكومة. وبالتالي فإن عقود التراخيص الموقعة حملت في مضمونها العملي مزايا عقود المشاركة بالإنتاج، حيث تمتلك الدولة النفط فنياً فقط، وتبقى بنود العقد ثابتة لمدةٍ تتجاوز 20 عاما، وللشركة الحق في تقرير كيفية إدارة الاحتياطي وبرمجة الإنتاج، دون وجود سقفٍ واضح للأرباح، كما تحال النزاعات إلى محاكم التحكيم الدولية وليس إلى المحاكم الوطنية، وبطبيعة الحال فإن تلك المحاكم ترتبط بشكلٍ أو بآخر بالشركات.

خاتمة

يعبر العقد النفطي عن التقاء المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدولة المضيفة والشركة النفطية، بالتالي فإن كل طرف يسعى للتوصل إلى أفضل الشروط التعاقدية من وجهة نظره خلال المفاوضات.

عموماً، يجري توقيع وتنفيذ العقود النفطية في ظروف متغيرة سواءً على صعيد الصناعة النفطية والاقتصاد العالمي ككل أو على مستوى كل من الدولة المضيفة والشركة النفطية بشكلٍ خاص. هذه الظروف والمتغيرات تشكل البيئة التفاوضية وتدخل مكوناتها في ميزان القوة التفاوضية بين الطرفين، ويؤثر السياق الاقتصادي العالمي في رغبة وإقبال المستثمرين على التوسع أو الانكفاء في المشاريع النفطية وخاصة فيما يتعلق بحالة السوق النفطية من عرض وطلب وتسعير للنفط والتي ترتبط بالنمو الاقتصادي العالمي ودرجة انتعاشه أو انكماشه كمحددٍ للطلب على الطاقة. تتأثر الاستثمارات النفطية أيضا بمكونات التكلفة كأسعار الصرف وأسعار المعادن الرئيسة وسوق المعدات النفطية بشكلٍ خاص. من جهةٍ أخرى، تمثل المزايا النسبية لدى كلٍّ من الدولة المضيفة والشركة النفطية محددات الحاجة المتبادلة بين الطرفين للدخول في العقد النفطي، إذ يشكل التفوق الرأسمالي والتكنولوجي واحتكار المعرفة التخصصية في صناعة النفط إضافةً إلى المزايا التنظيمية واقتصاديات الحجم المدعومة بانتشار جغرافي واسع على المستوى العالمي عناصر قوةٍ وتفوقٍ لدى الشركة النفطية. بالمقابل، فإن وجود احتياطي نفطي قابلٍ للإنتاج وبتكاليفٍ منخفضة إضافةً إلى بنيةٍ تحتيةٍ وخبراتٍ نفطية مع توفر مزايا نسبية جاذبة في الموقع الجغرافي للبلد المضيف يمنح هذا البلد مزايا قوة وأدوات تفاوضية أمام الشركات النفطية.

فيما يخص حالة سورية، تغيرت مكونات الموقف التفاوضي بشكلٍ كبير خلال سنوات الحرب نتيجة الخسائر الكبيرة التي تعرض لها قطاع النفط من جهة وتراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي من جهةٍ أخرى. إن استنزاف معظم موارد البلد من القطع الأجنبي وتدهور الإنتاج النفطي مع تدمير معظم المنشآت والبنى التحتية النفطية يقوض من إمكانية التشدد في العقود النفطية خلال مرحلة إعادة البناء والتنمية ويضغط سلباً على القوة التفاوضية لسورية. بالمقابل تشكل المزايا النسبية لسورية حوافز استثماريةً مساعدةً لإعادة التوازن بين المفاوض السوري وشركات النفط الأجنبية. في ظل تلك المعطيات، يتوجب على صناع السياسة النفطية في سورية التحضير مبكراً لمرحلةٍ طويلةٍ وصعبةٍ من المفاوضات النفطية وإعداد حقيبةٍ متكاملةٍ من الأهداف والإمكانات والاستراتيجيات المستقبلية لوضعها في جعبة فريق تفاوضي نخبوي يمتلك مهارات ومعارف ورؤى واسعة في هذا المجال، ولا بد في هذا الإطار من مراجعة العقود النفطية السابقة والحالية والاستئناس بتجارب الدول الأخرى للوقوف عند نقاط الضعف القوة والإفادة منها في تشكيل وتطوير العقود النفطية مستقبلاً بما يضمن تحقيق أعلى المنافع الممكنة للدولة السورية.

الفصل الرابع

تطوير عقود النفط في مرحلة إعادة البناء والتنمية

مقدمة

تعاني عقود النفط السورية من مشكلاتٍ مركبة بعضها بنيوي مرتبط بقصور شروطها الاقتصادية وغير الاقتصادية عن تحقيق المرونة تجاه تغيرات الصناعة النفطية العالمية أو القطاع النفطي في سورية من جهة، ومن جهةٍ ثانية، نمطية تلك العقود وقلة مراعاتها لخصوصية كل مشروع نفطي وخصائص المنطقة المتعاقد عليها. بعض المشكلات برزت خلال الحرب بطابعٍ سياسي يربط بين مواقف دول محددة تجاه سورية ومواقف الشركات النفطية المرتبطة بها من الاستثمار في سورية أو الالتزام بعقودها القائمة. هذه المشاكل، تؤدي إلى فوات فرصٍ كبيرة لتحقيق منافع اقتصاديةٍ إضافيةٍ من تلك العقود وزيادة العوائد الوطنية من الاستثمارات النفطية الدولية.

يهدف هذا الفصل إلى استنباط مواطن الضعف والمشاكل في شروط وصيغ العقود النفطية الحالية وتقديم مقترحاتٍ لتعديلها أو إعادة صياغتها. لتحقيق هذا الغرض، تم تقسيم الفصل إلى عدة مباحث انطلاقاً من الإطار العام للأنظمة التعاقدية عالمياً في مجال الصناعة الاستخراجية والأشكال العقدية المنبثقة منها بما تحمله من سلبيات وإيجابيات، وصولاً بالتخصيص إلى دراسة النظام التعاقدي المعتمد في سورية وتفرعاته، ومن ثم الدخول بشكلٍ أدق في الشروط التفصيلية للعقود الحالية وتوضيح مكامن الخلل والقصور في تلك العقود. انطلاقاً مما سبق، تم تقديم مجموعة من المقترحات لتعديل تلك الشروط التعاقدية وتطويرها بالإضافة إلى اقتراح جملةٍ من الصيغ العقدية البديلة وتبيان إمكانية ومجال تطبيقها في الاستثمارات النفطية المقبلة. أخيراً، كان لا بد من التقييم الاقتصادي للتعديلات والصيغ العقدية المقترحة وآثارها المحتملة في توزيع العوائد بين كل من الحكومة والمقاول وجدوى تطبيقها ضمن حدودٍ ومجالاتٍ مختلفة في قطاع النفط السوري.

عموماً، من غير المفيد تطبيق نوع محدد من العقود النفطية المعروفة في كل الحالات وكل الدول إذ أن ما يناسب دولة محددة قد لا يناسب الأخرى وما يكون مفضلاً لمشروع معين أو منطقة معينة قد لا يصلح لمشروع ومنطقة أخرى في نطاق الدولة ذاتها، لذلك يكون من الأفضل تضمين السياسة النفطية مزيج من الأنماط الاستثمارية المختلفة وتصنيف المناطق والمشاريع النفطية إلى فئات رئيسة بحسب طبيعتها ومعطياتها بحيث يتم تطبيق أنظمة تعاقدية مختلفة بما يلائم كل منها.

المبحث الأول

الأنظمة التعاقدية المطبقة في الصناعة الاستخراجية

1.1.4. منهجية النظم المالية للصناعات الاستخراجية

يغلب على الصناعة الاستخراجية منهجان رئيسان لتصميم نظمها المالية: النظم التعاقدية ونظام الامتيازات، وتصنف عقود اقتسام الإنتاج وعقود الخدمة في إطار النظم التعاقدية، بينما يعتبر نظام الضريبة/ الإتاوة مع الترخيص نوعاً من الامتياز، إلا أن ما يجمع بين كافة النظم السابقة هو التفاوض على أساس كل حالةٍ منفردة. [181] وتتسم نظم الامتياز بقدرٍ أكبر من الاحتكار من جانب المستثمر، في حين ترتبط عقود الخدمة بتأميم الموارد ورغبة الحكومة في السيادة الكاملة عليها، بينما ينطلق نظام التقاسم من الرغبة في استقطاب الاستثمار الخاص، مع الاحتفاظ بالسيطرة على إدارة الموارد الطبيعية.

في الحقيقة، لا يوجد نظام أو استراتيجية نموذجية على المستوى العالمي فيما يتعلق بمنح حقوق استخراج النفط والمسألة تتعلق بكل دولة وكل منطقة ضمن أراضي الدولة ذاتها على حدة، بعض الدول تستخدم أنظمة ونماذج جاهزة في منح العطاءات النفطية، في حين تمنح دول أخرى حقوق الاستخراج بناء على برنامج العمل، بالمقابل تتيح دول أخرى التفاوض بشأن الشروط الخاصة بالعطاءات النفطية.[182] تميل الاتجاهات الحديثة إلى توحيد العقود والاتفاقيات والتراخيص النموذجية على مستوى البلد الواحد، [183] هذه النماذج يمكن تصميمها بمساعدة خبراء دوليين وتحديد شروطها العامة مسبقاً بغرض الحد من تأثير النقص في خبرة وكفاءة الفريق التفاوضي عند توقيع عقدٍ محدد.

بشكلٍ عام، يركز تصميم النظام المالي للعقد النفطي على مجموعة قضايا جوهريةٍ أهمها:

- تحديد الطرف الذي يتحمل تكاليف الاستكشاف والتطوير
- تحديد طريقة تمويل تكاليف الإنتاج
- تحديد الطرف الذي يدير عمليات استخراج النفط
- تحديد طريقة تقاسم أو بيع النفط المنتج
- تحديد آالية الدفع والسداد للأطراف المتعاقدة

---

[181] Cottarelli, Carlo, Fiscal Regimes for Extractive Industries: Design and Implementation, International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, August, 2012, P44.

[182]المنظمة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية الناطقة بالإنكليزية(AFROSAI-E)، دليل الاعتبارات الخاصة بالرقابة على الصناعات الاستخراجية، ترجمة ديوان المحاسبة-دولة قطر، نوفمبر، 2019، ص29.

[183] https://Resource Contract org.

بغرض فهم النظم المالية المطبقة في مجال استخراج النفط بشكلٍ أوضح وأكثر تفصيلاً، ننتقل إلى دراسة الصيغ والأنواع الشائعة للعقود النفطية على المستوى العالمي من خلال الفقرات الآتية.

2.1.4. الصيغ التعاقدية بين الشركات النفطية والدول المضيفة

1.2.1.4. عقود التأجير Lease Agreement

رغم استخدام هذا النوع من العقود في استخراج النفط فهي أقرب ما تكون لعقود التأجير المستخدمة في مجال الزراعة،[184] حيث تحصل الشركة النفطية لمدة غير محددة على حق الاستكشاف والتطوير والإنتاج في مساحةٍ محددة من الأرض تسمى المنطقة المؤجرة (Property)، وتتولى الشركة النفطية تمويل نفقات الاستكشاف والتطوير والإنتاج متحملةً كافة مخاطر الاستثمار. من حيث الحقوق، تتمتع الشركة النفطية بحق الملكية العاملة interest Working، بينما تحصل الدولة على حصةٍ غير عاملة Non-working interest. وأهم ما يميز هذا النوع من العقود الآتي:[185]

- مدة العقد غير محددة ولا تنتهي إلا بانتهاء الإنتاج من منطقة العقد.
- تدفع الشركة النفطية (المستأجر) منحة توقيع إلى الدولة (المؤجر) في تاريخ توقيع العقد.
- يحصل المؤجر على نسبة معينة من قيمة النفط المنتج تسمى إتاوة (Royalty)، هذه الإتاوة تمثل حصةً غير عاملة (non-working interest).
- تدفع الشركة ضرائب للحكومة وفقاً للتشريعات الضريبية الوطنية في الدولة المضيفة.

إن هذا النمط من التعاقد يشكل تنازلاً كلياً عن حقوق الدولة في ثروتها النفطية ولا يعتبر مرغوباً من قبل الدول المنتجة كونه لا يمنحها أية مزايا إيجابية. من هذا المنطلق، تم تطوير صيغ تعاقدية بديلةٍ خلال مراحل مختلفة من تطور وتوسع الصناعة النفطية لتعكس تطور طبيعة وشكل العلاقة بين أطراف الصناعة النفطية في العالم، نناقش في الفقرات التالية تطور العقود النفطية من الامتياز إلى المشاركة بالإنتاج والمشروعات المشتركة وصولاً إلى عقود الخدمة بأشكالها وترتيباتها المختلفة.

2.2.1.4. عقود الامتياز Concession Agreements

بدأ استخدام هذه العقود في الصناعة النفطية عام 1901 مع أول امتياز نفطي بين إيران وشركة النفط البريطانية BP.[186] قبل ذلك، استخدمت عقود الامتياز في الصناعة الاستخراجية والتعدين من قبل اليونان تحديداً لاستخراج الفضة وتعدينها (silver mining operations) عام 480(ق.م).[187]

---

[184] تسمى عقود التأجير الزراعية في سورية "ضمان" باللهجة العامية الدراجة، حيث يتم دفع بدل إيجار(ضمان) ثابت عن كل دونم أو هكتار زراعي ويتحمل المستأجر(الضامن) كافة تكاليف الزراعة مقابل حقه في ملكية المحصول كاملا.

[185] http://www.oil-gas-leases.com/oil-lease-description.html/ Reviewed 8/1/2021.

[186] محي الدين، طارق كاكه رش، العقود النفطية وخلافات الحكومة الاتحادية واقليم كردستان حولها، كلية القانون والسياسة، جامعة التنمية البشرية، بغداد، حزيران، 2014، ص15.

بقيت الامتيازات التقليدية (Traditional concessions) سائدةً حتى ستينات القرن الماضي، وتميزت بطول المدة (60–90) سنة، وتغطيتها مساحاتٍ شاسعة قد تشمل أراضي البلد كاملةً.[188] رغم اختلاف حيثيات الامتياز من عقدٍ لآخر ومن دولةٍ لأخرى، يمكن تلخيص سماتها المشتركة بالآتي:

– تعتبر الاحتياطيات النفطية المكتشفة ملكا للشركة الأجنبية وتدرج في جانب أصولها.

– لا يحق للدولة المضيفة الرقابة أو الإشراف على العمليات النفطية التي تقوم بها الشركة الأجنبية.

– تتلقى الدولة مدفوعاتٍ ثابتة على شكل مكافآتٍ ومنحٍ وريوعٍ إضافةً إلى الإتاوات الثابتة أو المتغيرة بحسب معدل الإنتاج أو نوعه أو سعره. وكذلك ضرائب عن الدخل أو الإنتاج أو المبيعات.

– تمنح الامتيازات عادة لفترات محددة إلا أنها طويلة الأجل وقد تتجاوز 90 عاماً في بعض الحالات.

مثال، عقد الامتياز 75 عاماً الموقع بين سورية وشركة الامتيازات النفطية(سورية ولبنان) المتحدة عام 1938، شمل كافة الأراضي شمال دمشق باستثناء لواء اسكندرون، وتميزت الاتفاقية بالبنود التالية:

الجدول(21) عقد الامتياز الموقع مع شركة الامتيازات النفطية(سورية ولبنان) المتحدة عام 1938

المدفوعات الثابتة	الإتاوة والقروض	المدفوعات العينية
مكافأة توقيع 50 ألف جنيه ذهب 15 ألف جنيه ذهب عن السنوات(1–2–3) 25 ألف جنيه ذهب عن السنوات(4–5–6) 40 ألف جنيه ذهب عن السنوات(7–8–9) 60 ألف جنيه ذهب عن السنوات(01–11–12) 80 ألف جنيه ذهب عن السنوات(13–14–15) 15 ألف جنيه ذهب اعتبارا من السنة 16 100 ألف جنيه ذهب سنويا/ مليون طن	الإتاوة: 1–4 شلنات ذهب/طن (حسب درجة API) قرض: 100 ألف جنيه ذهب/ ألف طن قرض: 300 ألف جنيه ذهب/ مليون طن القرض يسدد من الإتاوة	نفط خام: 10 آلاف طن سنويا نفط موحد المقاييس: 2 مليون لتر سنويا كيروسين: 250 ألف لتر سنويا مخلفات النفط(للطرقات)

الباحث استنادا إلى: رفول، رياض، عقود الخدمة في سورية(1934–2010)، كتاب غير منشور، المؤسسة العامة للنفط، دمشق، 2012، ص31.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من العقود قد تطور لمواكبة التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ساد شعورٌ لدى الدول المضيفة بأن هذه العقود مجحفة بحق الدول والشعوب صاحبة الثروات النفطية، فتم تأميم الحقول النفطية التي كان يتم تشغيلها من قبل شركات نفطٍ عالميةٍ وفقاً لعقود الامتياز التقليدية. في الواقع، سيطرت الدول على حقولها النفطية بأشكالٍ متعددة إما باستخدام القوة أو عن طريق الاستحواذ المتدرج بشراء أسهم الشركات النفطية العالمية المستثمرة لديها، بينما آلت بعض المناطق المستثمرة وفق هذه العقود إلى الدول المضيفة

[187] اسماعيل، عبد الله حمود، الترتيبات التعاقدية في الصناعة النفطية، (AONG–Website)، جون، 2017.

[188] شودري، سوجيت وستيسي، ريتشارد، النفط والغاز الطبيعي: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مركز العمليات الانتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.

بشكلٍ طبيعي بانتهاء مدتها وعدم تجديدها.[189] في نفس الوقت، بدأت الدول المضيفة باستخدام واستحداث أشكالٍ أخرى للعقود النفطية كعقود المناصفة بالأرباح وعقود تقاسم الإنتاج.

أدت التطورات السابقة إلى تعديلاتٍ جوهرية في عقود الامتياز، وتبلور الشكل المعدل من تلك العقود تحت مسمى عقود الامتياز الحديثة (Modern Concessions)، ويبدو نظام الامتياز الحديث أكثر ديناميكيةً ومرونةً في استيعاب وجهات نظر ومصالح الأطراف المتعاقدة، حيث يتميز عن الامتياز التقليدي بأن منطقة الامتياز أصغر والمدة أقصر، مع وجود حكم التخلي وإمكانية التمديد في حالة بدء إنتاج نفط تجاري، إضافةً إلى زيادة سيطرة الدولة وإمكانية مشاركتها في الاستثمار. تضمن الامتياز الحديث تحسيناتٍ مالية شملت الإيجارات والإتاوة الجديدة ونظام المكافآت وضرائب الدخل. باختصار، يمكن تلخيص أهم أوجه الاختلاف بين عقود الامتياز التقليدية والحديثة من خلال الجدول الآتي:

الجدول(22) أهم ما يميز عقود الامتياز الحديثة عن عقود الامتياز التقليدية

	الامتياز الحديث	الامتياز التقليدي
المنطقة	مساحة العقد تكون صغيرة ومحددة بشكل دقيق.	يمنح المقاول حق الاستكشاف والتطوير والإنتاج في مساحات واسعة قد تشمل مساحة البلد بكامله.
المدة	تغطي مدد قصيرة تتراوح بين 25–35 سنة.	تتميز بطول مدتها والتي قد تصل إلى 90 سنة.
الاحتكار	يتم تنظيم إجراءات التخلي عن الجزء من المنطقة الذي لا يتم اكتشاف احتياطيات فيه، ويسلم للدولة والتي يحق لها منح حق الاستثمار في المناطق المتنازل عنها لمستثمر أخر.	حق الاستكشاف الحصري في منطقة واسعة قد تغطي البلد كاملا، وسيطرة على كامل المنطقة طيلة مدة العقد، بما فيها المساحات غير المستكشفة.
الضريبة	تتغير الضريبة وفقاً لحجم الإنتاج ، حيث ترتبط الضريبة المدفوعة من المقاول للدولة بحجم الإنتاج.	تحصل الدولة على ضريبة ثابتة عن كل طن/برميل منتج.
الالتزامات	تشترط التخلي عن جزء من منطقة العقد، وحد أدنى للالتزامات: انفاق مبلغ معين في مرحلة الاستكشاف، القيام بمسوحات محددة، حفر عدد محدد من الآبار، وجوب موافقة الدولة على خطة التطوير في حال اكتشاف النفط التجاري	لا تحدد تلك العقود التزامات المقاول بدقة.
الرقابة	تخضع العمليات النفطية التي يقوم بها المقاول لرقابة وإشراف السلطات المخولة في الدولة المضيفة.	لا يحق للدولة الرقابة والإشراف على عمليات المقاول النفطية.

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى: نبيل، جعفر عبد الرضا، التراخيص النفطية عقود خدمة أم عقود مشاركة، الحوار المتمدن، العدد 4996، محور الإدارة والاقتصاد، 2015 /http://www.ahewar.org.

3.2.1.4. عقود المشاركة في الإنتاج Production Sharing Agreements

عرف مبدأ المشاركة بالإنتاج في مجال الصناعة النفطية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث ظهرت عقود المشاركة بالإنتاج في إندونيسيا عام 1966، عندما أبرمت الشركة الوطنية

[189] الجبوري، فارس محمود، تأميم النفط في العراق عام 1972 وموقف دول الخليج العربي، مجلة العلوم الأكاديمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، بغداد، 2010، ص23.

الإندونيسية أول عقد مشاركة بالإنتاج مع إحدى شركات النفط الأجنبية.[190] لاحقاً، عمدت مختلف الدول إلى استنساخ تلك التجربة مع تعديلاتٍ في بعض بنود العقد، وبحلول منتصف السبعينات من القرن العشرين أصبح نظام المشاركة بالإنتاج هو الشكل الرائد والسائد في الشراكة النفطية بين الدول والشركات النفطية، نظراً لكونه الأكثر تفضيلاً وانسجاماً مع مبدأ العدالة في توزيع العوائد النفطية.

يوضح الشكل(30) كيفية تقاسم الإنتاج بين الطرفين وفق الشروط الافتراضية الآتية:

- نسبة الإتاوة التي تحصل عليها الدولة = 12%
- الحد الأقصى لنفط الكلفة = 30%
- يتم اقتسام نفط المشاركة بنسبة 70% و 30% للدولة والمقاول على التوالي.
- يخضع المقاول لضريبة دخل (35%)
- حجم الإنتاج 100برميل
- سعر برميل النفط 100 دولار

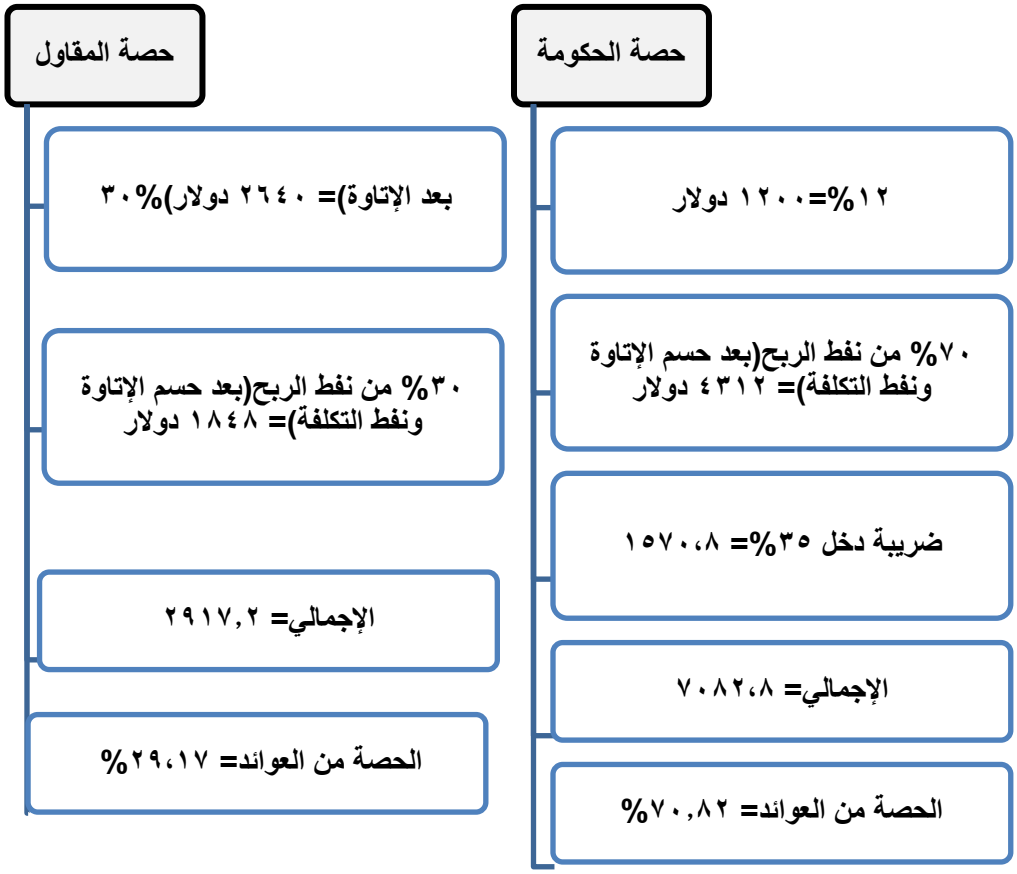

الشكل(30) مثال توضيحي لعقد تقاسم إنتاج وفق مجموعة من الشروط الافتراضية[191]

---

[190] Bindemann, Kirsten, Production Sharing Agreements: An Economic Analysis, Oxford Institute for Energy Studies, WPM 25, October, 1999, P73.

[191] إعداد الباحث استنادا إلى مجموعة من الشروط الافتراضية بغرض توضيح كيفية تدفق العوائد في عقد المشاركة بالإنتاج.

تختلف بنود وفقرات عقود المشاركة في الإنتاج من دولة لدولة وأحياناً من عقدٍ لأخر في نطاق الدولة ذاتها، إلا أن السمات المشتركة لهذه العقود يمكن تلخيصها في الآتي:[192]

• تبقى ملكية الاحتياطيات النفطية محفوظةً للدولة المضيفة.

• تتحمل الشركة الأجنبية جميع النفقات الناجمة عن عمليات البحث والتنقيب عن النفط وإنتاجه وتطويره، حيث تقدم نفقات وتكاليف الاستكشاف والتقنيات اللازمة للعمليات النفطية المختلفة وتسترد تلك التكاليف فقط في حال تحقق الإنتاج التجاري، في هذه الحالة تخصص نسبة محددة من الإنتاج النفطي لاسترداد التكاليف تسمى نفط التكلفة (Cost Oil).

• تكون المساحات المخصصة لنطاق عمل الشركة الأجنبية محددة وصغيرة، وتنقسم مدة تنفيذ العقد إلى مرحلتين : مرحلة الاستكشاف والتي تتراوح مدتها ما بين 2-8 سنة ، ومرحلة الإنتاج والتنمية والتي تتراوح مدتها ما بين 25-30 سنة.

• ينص العقد على التزام الشركة الأجنبية بحدٍ أدنى للإنفاق وأنشطة المسح والحفر الاستكشافي. حيث تتعهد الشركة الأجنبية بتنفيذ مسح سايزمي لمساحاتٍ محددة من المنطقة المتعاقد عليها وحفر عددٍ معينٍ من الآبار الاستكشافية خلال فتراتٍ محددة، كذلك تتعهد بإنفاق مبالغ محددةٍ على هذه العمليات ويتم توزيع هذا الإنفاق على فتراتٍ متلاحقة وبنسبٍ محددةٍ عقدياً.

• تدفع الشركة الأجنبية للدولة إتاوةً عينيةً أو نقديةً تتراوح بين 8%- 15% من إجمالي الإنتاج. كما تدفع للدولة مبالغ مقطوعةً كعلاواتٍ غير قابلةٍ للاسترداد كمنحة التوقيع ومنح الإنتاج(عند بدء الإنتاج تجارياً أو عند مستويات إنتاجٍ محددة) إضافةً إلى منح التدريب والتأهيل ومنح التطوير الاجتماعي.

• تحدد نسبة استرداد التكاليف ما بين 30% وحتى 40% من الإنتاج المتبقي بعد حسم قيمة الإتاوة، ويتم استرداد النفقات الرأسمالية على أقساطٍ سنوية(غالبا 5 سنوات) بينما يتم استرداد النفقات التشغيلية في نفس السنة وبنسبة 100%.

---

[192] بالرجوع إلى عدد من الدراسات:

1- Bindemann, Kirsten, مرجع سابق, P85.

2- عبد العال، أمجد صباح، عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج لتطوير القطاع النفطي في العراق، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد(21)، العراق، حزيران، 2008.

3- Mandil, Claude, International Petroleum Exploration and Exploitation Agreements: Legal, Economic and Policy Aspects, 2nd ed, Barrows Company Inc, New York, 2009.

4-McFarland, John, Production Sharing Agreements, Oil and Gas Lawyer BLOG, Available on: https://www.oilandgaslawyerblog.com/production-sharing-agreements/reviewed 26/12/2020.

• ما يتبقى من الإنتاج يسمى نفط الربح Profit Oil ويتم تقاسمه بين كل من الشركة الأجنبية والدولة المضيفة وفق آليةٍ محددةٍ تعتمد على نوع المنتج (نفط أو غاز) أو مكان الإنتاج (يابسة أو مياه) أو مستويات الإنتاج(شرائح) أو سعر بيع الإنتاج .

• تتولى الشركة الأجنبية إدارة عمليات البحث والتنقيب وإعداد البرامج والميزانيات وجميع الأعمال المتعلقة بالمرحلة الأولى من العمل. ويكون للدولة أو من يمثلها (وزارة النفط، أو الشركة الوطنية) الحق في الرقابة والإشراف على العمليات والأنشطة النفطية وفقاً لشروط العقد، حيث تتأسس شركة مشتركة بين الطرفين بعد بدء الإنتاج مع تشكيل لجنة إدارةٍ مشتركةٍ من الجانبين.

• تخضع الشركة الأجنبية غالباً لضريبة الدخل، وقد تتولى الجهة الممثلة للحكومة دفع ضريبة الدخل نيابةً عنها، بالمقابل يتم تعويض الدولة المضيفة بحصولها على حصةٍ أكبر من نفط الربح.

• تنص عقود المشاركة في الإنتاج على أن ملكية الأصول والمواد التي تقتنيها الشركة لغرض استخدامها في عمليات التطوير والإنتاج تؤول للدولة المضيفة غير أنه يوجد تباينٌ في التوقيت، فيرى البعض أن تلك الأصول والمواد تؤول ملكيتها للدولة بمجرد استيرادها، بينما يرى البعض أن ملكية الأصول تؤول للدولة عند تركيبها، ويرى آخرون أن ملكيتها تؤول للدولة عند استرداد كامل تكلفتها، والممارسة الأكثر شيوعاً هي أن ملكية الأصول والمواد تنتقل من المقاول إلى الدولة بمجرد استرداد تكلفتها بالكامل، أو بمجرد انتهاء العقد سواءً تم استرداد التكلفة أم لا.

4.2.1.4. عقود الشركات المشتركة Joint Ventures (JV):

وفقاً لهذا النوع من العقود تتشارك الدولة والشركة النفطية في استغلال وإنتاج النفط من منطقةٍ معينة، بحيث تتحمل الشركة الأجنبية مخاطر وتكاليف استكشاف والتطوير النفط في المنطقة المغطاة بالعقد، فإذا تم اكتشاف النفط بكمياتٍ تجارية وتم استكمال تنمية وتطوير الحقل النفطي تدخل الدولة كشريكٍ في التكاليف والأرباح، وفي بعض الحالات تتحمل الدولة والشركة النفطية مخاطر وتكاليف مراحل الاستكشاف والتطوير منذ البداية.

ظهر هذا النوع من العقود في إيران عام 1957 ومن ثم تم تطبيقه في بعض الدول كمصر وليبيا والكويت، عرفت سورية بعض التجارب المحدودة والخجولة في مجال المشاريع النفطية المشتركة كان آخرها عقد شركة دجلة في منطقة الرميلان والذي تم توقيعه مع شركة غالف ساندرز البريطانية عام 2005. تصنف عقود الشركات المشتركة وفقاً لبنودها إما تحت الأنظمة التعاقدية أو تحت أنظمة الامتياز، ومن أهم سمات هذا النوع من العقود:[193]

[193] 1- Euro Matech, Oil & Gas Commercial Contracts and Negotiation Skills, Training Seminars & Conferences, London, March, 2019. www. euro matech . com. 2- Open Oil Group, "Oil Contracts How to Read and Understand Them", October 2012.

– محدودية مساحة ومدة العقد مقارنة بعقود الامتيازات التقليدية والحديثة.

– تدفع الشركة للدولة إيجارات تنقيب وإنتاج وضرائب، وكذلك علاوة(منحة) توقيع تدفع عند التوقيع على الاتفاقية وعلاوة إنتاج تدفع عند بدء الإنتاج التجاري أو عند وصول الإنتاج إلى مستوىً معين، وبعض الاتفاقيات لا تشتمل على الإيجارات أو العلاوات .

– تتحمل الشركة النفطية مخاطر وتكاليف الاستكشاف والتطوير منفردةً، وتسترد الشركة التكاليف التي تحملتها في حالة استكشاف النفط بكمياتٍ تجارية ويتحملها طرفا العقد كل حسب حصته.

– يتم اقتسام الإنتاج بين طرفي العقد بحسب نسبة الحصص، وقد كانت الحصص توزع سابقاً بنسبة 50/50 لكل من الدولة والشركة بينما باتت معظم الدول مؤخراً تحدد حصتها بحدٍ أدنى 51%.

5.2.1.4. عقود الخدمات Services Contracts

يعود أول استخدام لعقود الخدمة النفطية إلى الأرجنتين عام 1958 تلاه عام 1962 عقد خدمة محدود بين الحكومة الفنزويلية وشركة موبيل، وفي عام 1966 تم توقيع عقد خدمةٍ بين الشركة الفرنسية (ERAP) وشركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC).[194] خلال سبعينيات القرن المنصرم أخذ هذا النوع من العقود بالانتشار بشكلٍ واسع خاصةً في أمريكا اللاتينية، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع من العقود نادرة حالياً وتتبناها دول محددة مثل المملكة العربية السعودية والكويت وإيران.

أدى ارتفاع أسعار البترول منذ عام 1973 إلى تغيير محتوى عقود الخدمة لصالح الحكومات، حيث بدأت بعض الدول بفرض شروط أكثر تشدداً وصياغة نماذج خاصةٍ من عقود الخدمة كعقود إعادة الشراء في إيران وعقود الخدمة الفنية في العراق والكويت. مثال، عام 1974 أبرمت إيران عقد خدمة إعادة شراء مع شركة دي منكس الألمانية، التزمت الشركة بموجبه بدفع منحة توقيع قدرها 32 مليون دولار إضافةً الى منحة إنتاج، المقابل الوحيد الذى حصلت عليه الشركة الألمانية هو شراء 35 – 40% من الإنتاج السنوي لمدة 15 سنة بسعر يقل عن سعر السوق بنسبة 3 – 5%، مع تحمل الشركة الألمانية كافة نفقات الاستكشاف على أن تستردها في حال اكتشاف النفط بكمياتٍ تجارية.[195]

1.1.2.1.4. أشكال عقود الخدمة بحسب المخاطرة

تصنف عقود الخدمة إلى شكلين رئيسين بحسب تحمل المخاطرة من قبل المقاول الأجنبي:

أ) عقد الخدمة بلا خطورة (Service Contract Pure)

---

[194] نبيل، جعفر عبد الرضا، التراخيص النفطية عقود خدمة أم عقود مشاركة، الحوار المتمدن، العدد 4996، محور الإدارة والاقتصاد، 2015 /http://www.ahewar.org.

[195] حسان، ياسر عامر، الآثار القانونية لعقد الخدمة النفطي(للتطوير والإنتاج) بالنسبة للشركة الأجنبية المستثمرة، اطروحة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ديسمبر، 2017، ص40.

في بعض الحالات تكون الدولة لديها رؤوس أموال كافيةٍ لتمويل الاستثمارات النفطية، ولكن ينقصها الخبرة أو التكنولوجيا المطلوبة لذلك، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بإبرام عقود خدماتٍ مع شركاتٍ نفطيةٍ لديها الخبرات والتكنولوجيا اللازمة، حيث تتحمل الدولة مخاطر الاستكشاف والتطوير لحقولها النفطية، ويقتصر دور الشركات النفطية على تنفيذ أعمالٍ معينة مقابل أتعابٍ معينة في منطقةٍ محددة، وتنتشر هذه العقود في دول الشرق الأوسط والتي تتمتع بقدرات تمويلية عالية لكنها تفتقر للخبرات والتكنولوجيا المطلوبة للصناعة النفطية.

ب) عقد الخدمة بخطورة (Risk Service Contract)

حيث يتحمل المقاول كافة التكاليف والمخاطر المصاحبة لأعمال الاستكشاف والتطوير، وفي حالة وجود نفط فإنه يسمح للمقاول باسترداد التكاليف، بالإضافة إلى منحه نسبةً من كمية الإنتاج أو نسبة من الإيرادات كأتعابٍ مقابل ما يقدمه من خدمات.

أهم ما يميز هذا النوع من العقود:[196]

– تعمل الشركة النفطية كمقاولٍ ينفذ خدمات معينة مقابل أجرٍ محدد يتم الاتفاق عليه في العقد.

– الاحتياطي المستكشف وكذلك الإنتاج بالكامل ملك للدولة.

– مدة العقد محدودة، وتقسم إلى فترتين: فترة الاستكشاف، وفترة الإنتاج والتنمية.

– تنص بعض العقود على علاوة توقيع وعلاوة إنتاج يدفعها المقاول للدولة.

– يتم تعويض المقاول عن تكاليفه الرأسمالية والتشغيلية، إضافةً إلى أجور الخدمات المقدمة.

2.1.2.1.4. أهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها عقود الخدمة

أ) خدمات تقنية

حيث تتولى الشركة الأجنبية إدارة وتنفيذ عمليات التنقيب والتنمية واستغلال النفط في مساحة الاستكشاف التي يحددها العقد بصفتها مقاولاً موكلٌ إليه تنفيذ هذه الأعمال.

ب) خدمات مالية

يجب على الشركة الأجنبية باعتبارها مقاولاً وبموجب عقد الخدمات التمويلية أن تلتزم بتوفير الأموال اللازمة لعمليات البحث والحفر والتطوير للآبار، وتعتبر الأموال المقدمة لأنشطة البحث والدراسات المبدئية والتعاقد قروضاً بدون فوائد لا يتوجب الشركة الوطنية سدادها إلا في حالة اكتشاف النفط، أما

[196] Ernst & Young, Global Oil Tax Guide(2019), available at: http://www.ey.com/.

الأموال المخصصة لعمليات التنمية وتطوير الآبار واستغلالها تعتبر قروضاً واجبة السداد من قبل الشركة الوطنية مضافاً إليها معدلات الفائدة المحددة وفق شروط العقد.

ج) خدمات تجارية

قد تتعهد الشركة الأجنبية بموجب عقد الخدمة بتسويق وبيع جزءٍ من الإنتاج لصالح الشركة الوطنية، مقابل حصولها على عمولة بيع بمعدلٍ يتم الاتفاق عليه في عقد الخدمة، كما قد يتم الاتفاق أيضاً في عقد الخدمة على التزام الشركة الوطنية ببيع جزءٍ من الإنتاج للشركة الأجنبية بسعرٍ تفضيلي، وتتصرف الشركة الوطنية بباقي الإنتاج بالطريقة والأسعار التي ترى أنها في صالحها.[197] يمثل الجزء من الإنتاج الذي تحصل عليه الشركة الأجنبية من الشركة الوطنية بسعرٍ تفضيلي مبيعات ذات ضمانٍ عال، بالإضافة إلى ذلك قد يتم الاتفاق في عقد الخدمة على حجز جزء محدد من الاحتياطي النفطي لصالح الشركة الوطنية، أما الاحتياطي المتبقي فيتم التصرف به وفق ما ينص عليه عقد الخدمة.

3.1.2.1.4. النماذج المشتقة من عقود الخدمة

أ) عقود إعادة الشراء (Buyback Contracts)[198]

تعتبر هذه العقود مشتقةً من عقود خدمة الخطورة، حيث تقوم الشركات المستثمرة وفقاً لهذه العقود بتمويل الاستثمار، ثم تبدأ باسترجاع رؤوس أموالها المستثمرة من قيمة الإنتاج في حال تحققه مع هامش ربحٍ بسيط، بعدها تؤول منطقة الاستثمار للدولة وتصبح ملكاً خالصاً لها، وينتشر هذا النوع من العقود في إيران، حيث تم تطويره وتعديله أكثر من مرة، كنوع من التكيف مع التطورات المرحلية في الصناعة النفطية الإيرانية.

ب) عقود المساعدة الفنية (Technical Assistance Contracts)[199]

تعتبر عقود المساعدة الفنية (Technical Assistance Contracts) نوعاً من عقود الخدمة البحتة(بلا خطورة)، وتطبق هذه العقود لأغراض تحسين وتعزيز استخراج النفط أو إعادة تأهيل حقول/آبار النفط، حيث ينحصر دور المقاول بتقديم المساعدة والخدمات الفنية لمالك الثروة النفطية، مقابل أجرٍ يتقاضاه المقاول يكون عيناً أو نقداً، ويعتبر العراق من الدول الرائدة في هذا النوع من العقود، كما وتعد الكويت من الدول الناجحة في تطبيق هذا الشكل من العقود.

---

[197] Peurifoy, J.Colbert, The Role of the Service Contract, American Petroleum Institute, API-65-086, New York. https://www.onepetro.org/conference-paper/API-65-086

[198] Farzam & Nejad & Mansour, Effects of Contractor and Employer Obligations in Buy Back Contracts: case study of oil exporting country, Entrepreneurship and Sustainability Center, 2017.https://hal.archives-ouvertes.fr/reviewed in 29-12-2020.

[199] Wells, Peter, Iraq Technical Service Contracts- A Good Deal for Iraq?, Middle East Economic Survey, Nov, 2009, P9.

المبحث الثاني

عقود النفط السورية واقعها ومبررات تطويرها

1.2.4. منهجية عقود النفط في سورية: الإطار العام

تعرف عقود النفط في سوريا رسمياً بعقود الخدمة، وهي التسمية المعتمدة لكافة عقود التنقيب والتطوير والتنمية، بيد أن مضمون هذه العقود أقرب إلى عقود المشاركة بالإنتاج (Production Sharing Agreements)، وهي الصيغة المعمول بها منذ عقد السبعينات إثر صدور المرسوم رقم 33 لعام 1964 كونها تنسجم مع مبدأ المرسوم وهو السيادة على الثروة النفطية واستثمارها وطنياً،[200] بعد إيقاف العمل بنظام الامتيازات(Concession System) وتأميم الموارد الطبيعية.

وفي ظل هذه العقود، تدخل الشركة الأجنبية كمقاولٍ(Contractor) للعمل ضمن المنطقة التي تحصل عليها بموجب المفاوضات مع الحكومة السورية، والتي تفضي إلى توقيع عقد خدمة يتضمن مرحلتين(مرحلة الاستكشاف، مرحلة الإنتاج والتنمية)، حيث يطلق على المقاول في مرحلة الاستكشاف "**شركة استكشافية**"، بينما يتم لاحقاً تأسيس "**شركة عاملة**" في مرحلة الإنتاج والتنمية، حيث تتولى الشركة الاستكشافية حفر عدد محدد(عقدياً) من الآبار الاستكشافية، وإنفاق مبلغٍ محدد كحدٍ أدنى في مرحلة الاستكشاف، مع القيام بجملةٍ من الدراسات الخزنية والمسوح السايزمية في هذه المرحلة، دون أن يكون لها الحق باسترداد نفقاتها في حال عدم تحقق إنتاج تجاري(مجدي اقتصادياً)، وفي حال تحقق اكتشافٍ تجاري، يتم الانتقال إلى مرحلة الإنتاج والتنمية بتأسيس شركةٍ عاملة(Joint-Venture)، تتولى تلك الشركة تنفيذ العقد الموقع نيابةً عن الحكومة والمقاول.

ترتبط فترة الاستكشاف بمساحة منطقة العقد وتراكيبها الجيولوجية وتتراوح عادة بين 2-9 سنوات، تقسم هذه الفترة إلى: فترة أولية بين 2-4 سنوات، وفترتين تاليتين تخضعان للتفاوض ضمن حدود فترة الاستكشاف الكلية، بينما تمتد فترة الإنتاج والتنمية لمدة 20 سنة قابلة للتجديد 5 أو 10 سنوات إضافية بموجب مفاوضات مع الحكومة، أما مساحة العقود فإنها تتراوح عادة بين 3-20 ألف كم^2، ويلتزم المقاول بتسليم 25% من منطقة العقد بنهاية كل فترةٍ استكشافية، بينما يحتفظ بالمناطق التي حقق فيها اكتشافاً تجارياً كمناطق تنمية، ويسلم باقي منطقة العقد بنهاية مرحلة الاستكشاف.[201]

عموماً، تتضمن عقود المشاركة بالإنتاج في سورية الأسلوب الآتي في التقاسم:[202]

---

[200] يمنع المرسوم منح امتيازات نفطية لأي شخص اعتباري أو طبيعي وينص على الالتزام بمبدأ استثمار النفط وطنيا.

[201] بالرجوع إلى عدد من نصوص العقود النفطية الموقعة في سورية خلال الفترة 2000-2010، مديرية عقود الخدمة، المؤسسة العامة للنفط، وزارة النفط السورية، دمشق.

[202] المصدر السابق.

تستلم الحكومة حصةً مباشرة من الإنتاج التجاري(من رأس البئر) تسمى إتاوة(Royalty) تتراوح غالباً بين 11%-13%، بعدها يتم تخصيص نسبة من الإنتاج المتبقي لاسترداد التكاليف(Cost Oil)(نفقات الاستكشاف بنسبة 25%، نفقات التطوير 20%، نفقات التشغيل 100%)، ويتم تقاسم النفط المتبقي كنفط ربح(Profit Oil)، وتتراوح حصة الحكومة عادةً من نفط الربح بين 60%-85%، يقدم الجدول الآتي مثالاً مبسطاً لعقود المشاركة بالإنتاج في سورية:

الجدول(23) مثال شامل لعقد تقاسم إنتاج نفطي في سورية

المقاول الأجنبي	النفط الخاضع للتقاسم	الحكومة
	100 برميل	**الإتاوة 12%= 12 برميل**
نفط التكلفة 25%= 22 برميل	**88 برميل**	
حصة المقاول 20%= 13 برميل	**66 برميل**	**حصة الحكومة 80%= 53 برميل**
الإجمالي= 35 برميل		**الإجمالي= 65 برميل**

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى طريقة التقاسم المعتمدة في عقود النفط السورية.

3.2.4. أهم الملامح المشتركة بين عقود النفط السورية

تقسم عقود المشاركة بالإنتاج في سورية إلى نوعين رئيسين بحسب الهدف منها: عقود تنقيب واستكشاف(وتتألف من مرحلتين، مرحلة الاستكشاف والتنقيب ومرحلة الإنتاج)، عقود تنمية وإنتاج((وتتألف من مرحلتين، مرحلة التقييم والاختبارات التجريبية ومرحلة التنمية والإنتاج باستخدام طرق الإنتاج المدعم(IOR) بهدف رفع المردود النفطي للحقول المنتجة)).

تتشابه نصوص تلك العقود بموادها وشروطها الرئيسة مع اختلافات تفصيلية حسب هدف العقد ومساحة وأهمية المنطقة، عموماً، تشترك معظم العقود الموقعة بالشروط والخصائص التالية:[203]

• **منح الحقوق والمدة**، يحدد العقد صراحةً الحقوق الحصرية الممنوحة للمقاول وحدودها، من حيث منطقة العقد والأحواض النفطية والطبقة الجيولوجية(عقد كبيبة: تسمح المادة 3-1 للمقاول بالولوج إلى الخزانات المنتجة والخزانات غير المكتشفة حتى طبقة الكريتاسي)، كذلك فترة الاستكشاف والاختبارات التجريبية(2-9 سنوات)، حيث يحق للمقاول بنهاية تلك الفترة إنهاء العقد، أو الدخول في فترة التنمية والإنتاج(20-25 سنة مع إمكانية التمديد 5-10 سنوات).

• **حق الحكومة واسترداد التكاليف واقتسام الإنتاج**، يؤمن المقاول التمويل الازم لبرنامج العمل والميزانيات المقررة، ويسترد تكاليفه التشغيلية مباشرةً(خلال شهرٍ واحد إذا كان الاسترداد نقداً، وخلال ربع سنة تقويمية في حال الاسترداد نفطاً)، بينما يتم استرداد التكاليف الرأسمالية بأقساط ربع سنوية وضمن سقفٍ محدد حسب مرحلة العمل ونوع النفقات، أما نفط الربح فيتم تقاسمه بين الحكومة والمقاول بنسب تتراوح بين 50-50/85-15 لصالح الحكومة وحسب أهمية العقد، ويتم تقييم النفط

[203] بالعودة إلى نصوص وبنود عدد من العقود النفطية في سورية، مديرية عقود الخدمة، مرجع سابق.

الخام المنتج على أساس سعر البيع عند نقطة التسليم المحددة في العقد، أو يتفق الطرفان على أسلوبٍ عالميٍّ محدد لتحديد قيمة النفط المنتج، على أن يستخدم الأسلوب المتفق عليه لمدة سنةٍ واحدة، ويعدل بالاتفاق أيضاً في حال تغيرت ظروف السوق النفطية، ويعتمد سعر النفط الوسطي للأسعار اليومية في النشرات العالمية المتفق عليها لمثل هذا التقييم ونوع النفط، وفي حال عدم الاتفاق يلجأ الطرفان إلى خبيرٍ بالتوافق، وخلاف ذلك يتم تعيين خبير من معهد النفط العالمي في بريطانية.

• **علاوات التوقيع والإنتاج**، تزود المؤسسة العامة للنفط المقاول ، بنسخ عن جميع البيانات الجيولوجية الجيوفيزيائية وغيرها من البيانات، بما في ذلك بيانات البئر والبيانات الزلزالية المتعلقة بمنطقة العقد، وتتيح للمقاول حرية استخدام العينات الصخرية وغيرها من العينات الموجودة في حوزتها، مقابل علاوة توقيع غالباً ما تكون قيمتها مليون دولار، أما علاوات الإنتاج فإنها تدفع عند مستويات إنتاجٍ محددة، ولا تقل قيمتها عن مليون دولار في معظم العقود الموقعة.

• **الإعفاءات الجمركية**، يعفى المقاول من كافة رسوم وإجازات وموافقات تصدير النفط الخام بموجب العقد، كما يعفى المقاول ومقاوليه الثانويين الأجانب من الرسوم الجمركية، ومن رسوم إجازات الاستيراد الخاصة فيما يتعلق باستيراد الآليات والمعدات، كالأجهزة اللاسلكية وأجهزة الحاسوب ومتمماتها وبرامجها، وأجهزة التكييف للمكاتب والمساكن ومنشآت الحقل والمعدّات الكهربائية والسيارات من جميع الأنواع والأعداد والمواد والإمدادات التموينية الغذائية والمشروبات لاستعمال الخبراء وعائلاتهم والسلع الاستهلاكية والممتلكات المنقولة وقطع الغيار وغيرها، وكل ما يقتصر استعماله على العمليات المرتبطة بالعقد فقط، ولا تشمل تلك الإعفاءات المواد المتوفرة بالسوق المحلية والتي لا يزيد سعرها أكثر من 10% عن تكلفة استيرادها بدون رسوم جمركية.

• **التدريب والتأهيل**، يلتزم المقاول بإعداد وتنفيذ برامج تدريب متخصصة لجميع موظفيه السوريين، وذلك فيما يتعلق بالنواحي التطبيقية لصناعة البترول، ويتعهد بأن يستبدل تدريجياً موظفيه الأجانب، وخاصةً الإداريين والفنيين منهم، بوطنيين مؤهلين كلما توفروا، ويخصص المقاول ميزانية تدريبٍ سنوية بمبلغ 50 ألف دولار كحدٍ أدنى، وهذه الميزانية غير مستردةٍ بأي حال من الأحوال.

• **أفضلية السوق المحلية**، تعطي كافة العقود الأولوية للمقاولين المحليين، مادامت أسعارهم ودرجة أدائهم متماثلة مع الأسعار ودرجة الأداء السائدة عالمياً بالنسبة لنوع العمل المراد تنفيذه، وكذلك تعطي الأفضلية للمواد والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية المصنوعة محلياً، مادامت مماثلة من حيث مواصفاتها الفنية والنوعية ومواعيد التسليم وتسهيلات خدمتها (بما في ذلك تأمين الخدمة وقطع الغيار) لمثيلاتها في الأسواق العالمية بما لا يزيد عن 10% في التكلفة.

• **الأنظمة والقوانين**، يخضع المقاول ومقاولوه الثانويون لكافة الأنظمة والقوانين الوطنية وتعديلاتها، ما لم تتعارض مع نص العقد، بما في ذلك الأنظمة الضريبية والمحاسبية وأنظمة المراجعة والتدقيق.

• **الاستيلاء والتنازل**، يجوز للحكومة في حالات الطوارئ الاستيلاء كلياً أو جزئياً على الإنتاج النفطي بقرار وزاري، أو الاستيلاء على كامل الحقل بمرسومٍ جمهوري، بعد إخطار المقاول بذلك، والالتزام بتعويضه الكامل عن مدة الاستيلاء، أما التنازل من قبل أحد أطراف العقد عن حقوقه العقدية لطرف خارج العقد، فإنه يتطلب موافقة الطرف الآخر، إلا إذا كان المتنازل له تابعاً بشكل مباشر للطرف المتنازل، وبشرط توفر الكفاءة المالية والفنية الكافية للوفاء بالتزامات العقد.

• **إلغاء العقد أو الانسحاب منه**، يحق للحكومة إلغاء العقد بمرسوم جمهوري في حال قدم المقاول بيانات غير صحيحة تمس بجوهر العقد، أو أشهر إفلاسه، أو تنازل عن مصالحه في العقد بطريقة تخالف نص العقد، أو استخرج مواد معدنية غير مشمولة ودون موافقة الحكومة، أو ارتكب مخالفات قانونية لا تتعارض مع العقد أو مخالفات جوهرية لنص العقد، بينما يحق للمقاول الانسحاب من العقد في حال كانت مصلحته بموجب هذا العقد خاضعة لحقوق حجزٍ أو رهوناتٍ أو أعباء، وإلا فإن انسحابه يتطلب موافقة الحكومة.

• **القوة القاهرة**، يعفى المقاول من التزاماته العقدية في حالات القوة القاهرة، وتشمل أي أمرٍ أو نظامٍ أو قانونٍ من الحكومة، أو ما يحدث قضاءً وقدراً، أو أي تمرد أو عصيان أو شغب أو حرب (سواء أكانت معلنةً أو غير معلنة) أو إضراب واضطرابات عمالية أخرى، أو حرائق وفيضانات، أو أي سبب آخر غير ناتج عن خطأ أو إهمال من أطراف العقد، ولا تتحمل الحكومة مسؤولية القوة القاهرة إلا في حال كانت ناتجة عن قوانين وإجراءات حكومية.

• **المنازعات والتحكيم**، تحال النزاعات المتعلقة بتفسير وتنفيذ العقد إلى السلطات القضائية السورية، أما النزاعات المتعلقة بنص العقد فتحال إلى التحكيم في جنيف بسويسرا.

• **ملاحق العقد**، يتضمن العقد مجموعة من الملاحق كجزءٍ لا يتجزأ منه، وتشمل خارطة ووصف منطقة العقد، إضافةً إلى النظام المحاسبي والنظام الأساسي للشركة العاملة في حال تأسيسها.

4.2.4. الإشكاليات التعاقدية في توقيع عقد المشاركة بالإنتاج(الصيغة المعمول بها في سورية)

لا بد من التذكير بدايةً بأن التوصيف الصحيح لما يسمى بعقود الخدمة في سورية أنها عقود مشاركة بالإنتاج(PSA) من حيث المضمون، وهذه العقود تتشابه ببعض موادها مع عقود الامتياز أو الترخيص، باعتبارها نمطاً مطوراً منها، يقدم مزايا أفضل للحكومة المضيفة من حيث النظام المالي وملكية النفط بشكل أساسي. عموماً، فإن الدخول في هكذا نوع من الصيغ العقدية، يرتب على الحكومة قضايا إشكالية معقدة خلال المفاوضات ورسم معالم العقد أهمها:

• **مسألة اختيار الشركات وتحديد الملتزم النهائي**، غالباً ما تلجأ الشركات النفطية عند الدخول في العقد، إلى إنشاء شركةٍ تابعةٍ تعمل كطرفٍ في الاتفاق، وتكون هذه الشركة وحدها مسؤولة عن التزامات العقد دون الشركة الأم، ما يعني محدودية الأصول والموارد التي تغطي مسؤولياتها المحتملة،

خاصةً عندما يتعلق الأمر بالمسؤولية البيئية وتعويض الضرر. من جهةٍ أخرى، تضيع فرصة الاستفادة من المزايا التنافسية للشركة الأم، كسرعة تحريك الأصول والقدرات التمويلية والتكنولوجية واقتصاد الحجم، وتضطر الشركة التابعة لشراء التكنولوجيا والخدمات الفنية واستئجار المعدات عبر عقود ثانوية، وقد يكون المورد تابعاً للشركة الأم ذاتها أو مرتبطاً بها، ما يعني تكاليف إضافيةً مضخمة وغير مبررةٍ، تؤدي إلى تخفيض الربح وتآكل حصة الحكومة من الإيرادات والعوائد.[204]

تجلى الارتباط الوثيق بين جنسية الشركة ودرجة التزامها بشكلٍ عملي خلال الأزمة، من خلال تناغم سلوك الشركات الأجنبية العاملة في سورية مع مواقف دولها الأم. فعلياً، استجابت الشركات الغربية مباشرةً للإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب عبر تعليق أعمالها في سورية، في حين التزمت الشركات الآسيوية(وتحديداً الصينية) ضمن الحدود الممكنة، انطلاقاً من التزام دولها الأم تجاه سورية، ما يؤكد على أهمية الاعتبارات السياسية في قرارات كل من الحكومة والشركات على حدٍ سواء، والسؤال الأهم الذي يفرض نفسه في مرحلة ما بعد الحرب، أي نوع من الشركات سيتم التوجه نحوها؟ وإذا كان الجواب بدعوة الشركات الآسيوية(الصينية والروسية واليابانية والكورية...)، فما هي الفرص الضائعة من استبعاد الشركات الغربية؟ وإلى أي حدٍ يمكن التضحية بمعيار الكفاءة؟، مقابل معيار الاستقرار والالتزام الطويل، كل تلك المسائل بحاجةٍ لتقييمٍ دقيق، وموازنةٍ منطقيةٍ للأهداف والمعايير.

• **تحديد طريقة المحاسبة والمعايير المحاسبية المعتمدة في العقد**، إن اختلاف معايير المحاسبة الوطنية بين الدول يمكن أن يفسح المجال لحرية التصرف والتفسير، ويقود إلى نزاعاتٍ خطيرة أثناء تنفيذ العقود النفطية، وبالتالي فلا بد من توضيح طريقة التعامل مع كافة أنواع النفقات عند صياغة العقد، فالتسعير ما بين الشركات المرتبطة بإدارةٍ واحدة مثلاً يعد قضيةً شائكةً محاسبياً، [205] يمكن أن تؤدي إلى تضخيم النفقات بشكلٍ كبير على حساب عوائد الحكومة.

• **سياسة الإنفاق وطريقة احتساب تكاليف المقاول**، تؤثر تكاليف المقاول كثيراً في إيرادات الحكومة، وتحدد طريقة احتساب التكاليف قيمة الأرباح الإجمالية، والتي تحتسب على أساسها الضرائب الحكومية وحصص التقاسم، وتحدد بذات الوقت فاتورة التكاليف المستردة لصالح المقاول، والتي تؤثر بدورها في المطرح الضريبي ونفط التقاسم، وبالتالي على عوائد الحكومة المضيفة وإيراداتها.

عادةً، يتم استرداد النفقات التشغيلية في نفس الفترة(سنوية، نصف سنوية، ربعية)، وهي بذلك تخفض المطرح الضريبي، أما النفقات الرأسمالية فإنها تتسم بطول مدة الإنفاق والاسترداد. من وجهة نظر

---

[204] ووتش، ريفينيو، "التخلص من لعنة الموارد"، مبادرة الحوار حول السياسات_سلسلة3، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص106.

[205] الكرعاوي، حيدر غني وناس، المحاسبة في النشاط النفطي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، شباط، 2013.

الحكومة، كلما طالت فترة الاهتلاك والاسترداد كلما ارتفعت حصتها من العوائد، أما المقاول، فإنه يسعى لاسترداد تكاليفه بأقصر مدةٍ ممكنة، عبر رفع معدلات الاهتلاك وتقصير فترة الاسترداد. [206]

من جهةٍ أخرى، لا بد من تحديد سياسة الإنفاق بدقةٍ وتفصيلٍ في العقد، من حيث مشروعية أو لا مشروعية بعض النفقات وحدودها،[207] كالتعويضات التي تدفع للخبراء الأجانب، والخمر المستورد لصالحهم، وبدلات السفر والتنقل من حيث نوعه(بري، بحري، جوي) والدرجة المسموح بها(الدرجة السياحية الأولى أو أقل منها، إضافة إلى نقات الحماية الأمنية(شركات حماية محلية أم أجنبية)، والأهم من ذلك، تحديد استثمار رأس المال سواء عربات حفر ومعدات معمرة، أو الاستثمارات الدائمة(محطات المعالجة والتخزين، خطوط نقل النفط...)، والتي تحدد بدورها معدلات الاهتلاك ومدتها، وبالتالي الأرباح الإجمالية الخاضعة للضرائب والتحاصص.

• **نظام الضرائب والإتاوات في العقد**، تعتبر مسألة الموازنة بين أهداف الحكومة في زيادة الحصيلة المالية من الضرائب والرسوم مقابل الحفاظ على حوافز استثماريةٍ كافية مسألة شائكة ومعقدة، وهنا تقف الحكومة أمام تحدياتٍ عديدة، أولها نوع الضرائب والرسوم التي ستفرضها(ضريبة دخل، إتاوة، علاوات التوقيع والإنتاج...)، وهذا رهن بالتقديرات الأولية للأرباح والأسعار ومعدلات الإنتاج ومدة العقد، وكذلك كفاءة الإدارة الضريبية والمالية في البلد المضيف، ففي حين تشكل الإتاوات والعلاوات مصادر سهلة الإدارة والتحصيل، فإنها تتمتع بمرونةٍ أقل من ضريبة الدخل تجاه الربحية، في مقابل ذلك، تتميز ضريبة الدخل بصعوبة إدارتها وحسابها.

• **المعايير والقواعد البيئية**، إن غموض النواظم والقواعد البيئية المشمولة في العقد النفطي، يفسح المجال أمام المقاول لتفسير أو نقض المعايير البيئية وفق مصالحة أو التفاوض بشأنها، مثلاً، تحدد اتفاقيات المشاركة بالإنتاج في أذربيجان حدود الانبعاثات الغازية وفق المعايير والممارسات المقبولة في صناعة النفط العالمية، ولكن المشكلة، عدم وجود مثل تلك الممارسات والمعايير! بينما في سورية تتولى لجنة الإدارة المشتركة للعقد مراجعة إجراءات السلامة البيئية، حيث يخضع المقاول للقوانين البيئية المعمول بها في البلد، ويتم تعيين شركة متخصصة لتقييم الوضع البيئي لمنطقة العقد.[208]

من جهةٍ أخرى، إذا كانت المعايير البيئية مجرد بنود في العقد، فإن تفسيرها يتطلب موافقة الطرفين عندما لا تكون واضحةً ومحددة. عموماً، تفضل الشركات النفطية دفع غراماتٍ بيئيةٍ منخفضة، بدلاً

---

[206] قريط، عصام و عمر، حازم، المعالجات المحاسبية لاسترداد التكاليف في شركات إنتاج النفط والغاز في ظل عقود تقاسم الإنتاج(دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد36– العدد6، نوفمبر، 2014.

[207] تبالغ شركات النفط العالمية بترفيه خبراءها والإنفاق عليهم لأغراض غير مبررة وهذه النفقات يتم استردادها من قيمة الإنتاج المتحقق وبالتالي فهي تؤثر في عوائد الدولة المضيفة.

[208] بالرجوع إلى عدد من نصوص العقود النفطية في سورية منها: عقد كبيبة، الموقع عام 2003 بين الحكومة السورية و CNBC الصينية، ملحق "ج"، مادة6، بند10.

من الاستثمار المكلف في مراقبة وضبط التلوث، لذا ينبغي أن تكون الغرامات مرتفعةً بما يردع هذا الميل لدى الشركات، إلا أن المبالغة في فرض الغرامات والمعايير البيئية، قد تؤثر سلباً على الحوافز الاستثمارية، وتدفع الشركات نحو دول أقل تشدداً في تلك المعايير.

• **تحديد برنامج وخطة عمل الشركة في التنقيب والإنتاج**، تحكم الاعتبارات الفنية والمالية خطة عمل الشركة ومراحلها، وقد يؤدي غموض وضبابية برنامج العمل إلى فسح المجال أمام الشركة للتأخر في مشاريع معينة تعتبرها مكلفة جداً، مقارنةً مع مشاريع تنفذها في بلدان أخرى.

وبالتالي فلا بد من تفصيل خطة العمل بوضوح، وتحديد مراحلها بدقة، والظروف التي تسمح بتأجيل المشروع أو إيقافه، والظروف التي لا تسمح بذلك، ومن الأهمية بمكان تعريف التوقف عن تطوير حقلٍ معين، هل هو التوقف عن الاستثمار لمدة سنة؟ أم لعدة سنوات؟.

• **تحديد ظروف تعليق أو إنهاء العقد والأحكام الخاصة بالاستقرار التشريعي والسياسي**،[209] ينبغي أن يتضمن العقد توضيحاً دقيقاً للظروف والحالات التي يسمح بها بتعليق العمل بالعقد أو إنهائه تماماً، سواءً من طرف الحكومة أو من طرف المقاول الأجنبي، كظروف القوة القاهرة ودرجة الإخلال بالالتزامات العقدية وغيرها، من ناحيةٍ ثانية، فإن أحكام الاستقرار تحمي المقاول من التغيرات الحكومية والتشريعية التي تؤثر في العقد، عبر التزام الحكومة بتعويض المقاول عن أضرار التغيرات التشريعية مستقبلاً، كالقيام بالتأميم أو إلغاء العقد من طرفٍ واحد، إلا أن هذه الأحكام ليست في صالح الحكومة، كونها تجمد الوضع القانوني والتنظيمي للبلد تجاه مواردها النفطية لفترةٍ طويلةٍ من الزمن، وتكون مكلفةً في حال فرضت الحكومة قواعد وقوانين جديدة.

• **آلية تحديد سعر النفط المعتمد في العقد ومقياسه**، يؤثر سعر النفط السوقي المعتمد كمقياس في العقد بصورة مباشرة في عوائد الحكومة، وعادةً ما يتم احتساب سعر بيع النفط على أساس السعر السوقي لمنطقة معينة، حيث تنشر بعض المواقع المختصة قائمة بأنواع النفط المعروفة وأسعارها اليومية في الأسواق المختلفة.[210] في أغلب الحالات، لا يعكس السعر الذي تتعامل به الشركات المترابطة فيما بينها معدلات السوق الحقيقية وقد يكون أدنى بكثيرٍ من السعر السوقي، علماً أن الفرق البسيط في سعر بيع النفط يسبب فرقاً إجمالياً كبيراً في الأرباح وبالتالي فرقاً كبيراً في تعويض الحكومة من الضرائب وحصص التقاسم خاصةً عندما تفرض على أساس سعر البيع.

---

[209] تتجلى أهمية هذه المسألة بالنسبة لسورية في معالجة وضع العقود المعلقة منذ بداية الحرب على سورية عام 2011، حيث توقفت الشركات العالمية عن العمل في سورية تحت ظروف واعتبارات مختلفة بعضها بفعل القوة القاهرة وأخرى تنفيذا للإجراءات الدولية الاقتصادية أحادية الجانب التي فرضت على سورية.

[210] في عقود النفط السورية يتم تحديد سعر البيع عند نقطة التسليم المحددة في العقد، أو يتفق الطرفان على أسلوب عالمي محدد لتحديد سعر النفط المنتج لمدة سنة واحدة، ويعتمد سعر النفط الوسطي للأسعار اليومية في النشرات العالمية المتفق عليها.

المبحث الثالث

التعديلات والصيغ البديلة للعقود الحالية

1.3.4. طبيعة العقود الحالية: الشروط والأهداف

لا بدّ من التذكير بدايةً بأن الصيغ العقدية المعتمدة في سورية تندرج ضمن إطار عقود المشاركة بالإنتاج(PSA) المنتشرة عالمياً، وعلى الرغم من تشابه أنظمتها المالية إلى حدٍ كبير من حيث طريقة توزيع العوائد والتكاليف والالتزامات المالية، فإن هذه العقود تتباين فيما بينها من حيث طبيعة المنطقة العقدية والأنشطة الفنية المطلوبة، ويمكن في هذا الإطار تقسيم العقود النفطية الموقعة إلى: **عقود التنقيب والإنتاج، عقود التنمية والتطوير**.

1.1.3.4. العقود الاستكشافية(تنقيب وإنتاج)

وفي ظل هذه العقود تتولى الشركة الأجنبية الاستكشاف والتنقيب عن النفط في المناطق الجديدة(التي لم يثبت وجود النفط فيها)، وتنتقل إلى مرحلة الإنتاج والتنمية في حال تكلل عملها باكتشاف نفط تجاري، ويلاحظ بأن عامل المجازفة يكون سمةً أساسية لهذه العقود، نظراً لكون الإنتاج النفطي غير مؤكد، إلا أن عامل المخاطرة يختلف في ظل هذه العقود بين منطقةٍ وأخرى، بحسب جيولوجيا منطقة العمل ودرجة الاحتمالية النفطية، ما يجعل الشروط العقدية رهناً بالمعطيات والظروف الخاصة بكل منطقة. عموماً، تتضمن هذه العقود تحديداً دقيقاً للالتزامات المتعلقة بالتقييم الجيولوجي والمسح السايزمي والحفر الاستكشافي، من حيث مراحل العمل المطلوبة والحد الأدنى من الإنجازات في هذا المضمار، كما تتضمن حداً أدنىً من الإنفاق الرأسمالي في كل مرحلة. يقدم الجدول التالي توضيحاً حول طبيعة العقود الاستكشافية الموقعة في سورية خلال الفترة(2000–2010)، وأهم شروطها المتعلقة ببرمجة العمل والنفقات:

الجدول(24) برنامج العمل والنفقات في العقود الاستكشافية الموقعة خلال الفترة(2000–2010)

العقد ومساحته	فترة التنقيب الأولية	فترة التمديد الأولى	فترة التمديد الثانية
القامشلي/بتروكندا المساحة: 6762/ كم^2	48 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 8.25 م. دولار	30 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 3 م. دولار	30 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 3 م. دولار
أفاميا/إينا المساحة: 4568/ كم^2	48 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 10 م. دولار	24 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 6 م. دولار	24 شهر/ حفر بئر استكشافية/ إنفاق 5 م. دولار
غالف ساندرز المساحة: 11000/ كم^2	48 شهر/ حفر 4 آبار استكشافية/ إنفاق 15 م. دولار	36 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 10 م. دولار	24 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 4 م. دولار
الرشيد/IPR المساحة: 3853/ كم^2	36 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 7.5 م. دولار	24 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 5 م. دولار	24 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 3 م. دولار
الرقة/HBS المساحة: 4977/ كم^2	48 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 6 م. دولار	24 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 3 م. دولار	24 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 5 م. دولار
ماري/ستراتيك المساحة: 5050/ كم^2	42 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 5.2 م. دولار	48 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 5 م. دولار	36 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 4 م. دولار
البوكمال/تات نفت المساحة: 1971/ كم^2	36 شهر/ حفر 3 آبار استكشافية /إنفاق 7 م. دولار	24 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 6.3 م. دولار	24 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 12.8 م. دولار
عفرين/دوف انرجي المساحة: 7803/ كم^2	36 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 3.5 م. دولار	24 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 3 م. دولار	36 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 3 م. دولار
الحماد/سيوز نفت المساحة: 6614/ كم^2	36 شهر/ حفر 3 آبار استكشافية /إنفاق 13.63 م. دولار	36 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 12.6 م. دولار	24 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 13.8 م. دولار
عمورية/شل المساحة: 6040/ كم^2	48 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 9.1 م. دولار	36 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 2.250 م. دولار	36 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 4.650 م. دولار
أذينة/شل المساحة: 8087/ كم^2	48 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 10.5 م. دولار	36شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 2.250 م. دولار	36 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 4.650 م. دولار
العاصي/موريل–بروم المساحة: 8426/ كم^2	30 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 8.3 م. دولار	48 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 10 م. دولار	24 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 4 م. دولار
اللاذقية/لون انرجي المساحة: 10039/ كم^2	48 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 7.5 م. دولار	36 شهر/ حفر بئرين استكشافيين/ إنفاق 7 م. دولار	24 شهر/ حفر بئر استكشافية /إنفاق 2.5 م. دولار

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى نصوص العقود المذكورة، مديرية عقود الخدمة، المؤسسة العامة للنفط، دمشق، 2020.

أما شروط تقاسم العوائد المحتملة فهي مستمدة–كما أسلفنا– من النظام المالي لعقود تقاسم الإنتاج العالمية، مع تمايزٍ طفيفٍ فيما بينها حسب أهمية المنطقة، ويمكن ملاحظة نظام التقاسم في كل من تلك العقود من خلال الجدول الآتي:

الجدول(25) شروط التقاسم في العقود الاستكشافية الموقعة خلال فترة (2000-2010)

العقد	تاريخ التوقيع	الإتاوة%	استرداد التكاليف%	حصة الحكومة%(شرائح)	
				نفط	غاز
القامشلي/بتروكندا	2003/11/13	12.5	40	88-75	88-75
أفاميا/إينا	2004/1/17	12.5	40	84-69	80-50
غالف ساندرز	2003/5/31	12.5	50	85-65	70-50
الرشيد/IPR	2004/11/15	12.5	40	80-60	80-60
الرقة/HBS	2004/12/23	12.5	45-40	88-75	80-60
ماري/ستراتيك	2005/8/17	12.5	40	85-68	70-56
البوكمال/تات نفت	2005/3/20	12.5	35-25	75-70	72-68
عفرين/دوف انرجي	2004/12/1	12.5	40	77-65	72-68
الحماد/سيوز نفت	2006/5/11	12.5	40	77-73	65-62
عمورية/شل	2006/9/1	12.5	40	90-82	80-79
أذينة/شل	2006/9/1	12.5	40	82-90	79-80
العاصي/موريل-بروم	2006/11/21	12.5	40	85-74	68
اللاذقية/لون انرجي	2007/9/20	12.5	40	80-71	72-68

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى نصوص العقود المذكورة، مديرية عقود الخدمة، المؤسسة العامة للنفط، دمشق، 2020.

2.1.3.4. عقود التنمية والتطوير(رفع مردود المكامن النفطية)

يعتبر هذا النمط من التعاقد شكلاً مطوراً لعقود تقاسم الإنتاج الاستكشافية، إلا أن أن محلها حقولاً قديمةً منتجة بالأساس، والمقصود تحديداً الحقول المتقادمة من حيث وسائل وتقنيات الإنتاج، والتي تتميز بمعامل استخلاص نفطٍ منخفض من الطبقات المنتجة، أي أن الإنتاج منها بالطرق القائمة قد تدنى إلى مستوياتٍ غير مجديةٍ اقتصادياً، وبالتالي يكون هناك ضرورة لتطويرها ورفع مردودها باستخدام التقنيات الحديثة وهو ما يعرف بإنتاج النفط المدعم (IOR)، أقرت اللجنة العليا لعقود الخدمة بتاريخ 2000/8/9 حزمةً من الأسس التي ينبغي أن يتضمنها هذا النمط من العقود:[211]

- مبدأ العقد مشاركة بالإنتاج على نفط الزيادة فقط (Incremental Oil)(الزيادة في الإنتاج).
- مدة العقد 25 سنة على مرحلتين(اختبارات تجريبية، تنمية وإنتاج)، قابلة للتمديد 5 سنوات.
- تستلم الحكومة نفط الأساس(الإنتاج الحالي قبل التنمية والتطوير) كاملاً ولا يخضع للتقاسم.
- يتولى المقاول تمويل جميع نفقات الاختبارات التجريبية والتنمية والإنتاج.
- علاوة توقيع 25 مليون دولار، وعلاوة إنتاج 5 مليون دولار عند مستوىً محددٍ لنفط الزيادة.

[211] رفول، رياض، تاريخ عقود الخدمة في سورية، مرجع سابق، ص43.

إن هذا النمط من العقود لا يزال مستحدثاً في سورية، حيث تم توقيع ثلاثة عقود تنمية وتطوير فقط وجميعها بعد عام 2000، وسنقوم باستعراض أهم الشروط التي تضمنها تلك العقود فيما يتعلق ببرنامج العمل والنفقات تحديداً، من خلال الجدول الآتي:

الجدول(26) برنامج العمل والنفقات في عقود(كوكب، عودة، تشرين والشيخ منصور)

العقد	تاريخ التوقيع	فترة الاختبارات التجريبية	فترة التنمية والإنتاج
كوكب/CNPC	2003/3/2	24 شهر/ حفر بئر أفقية/ إصلاح بئرين/معالجة وتفسير 95 كم من خطوط المسح الزلزالي/إنفاق 3.5 م. دولار	23 سنة/ حفر 38 بئر أفقي /حفر 17 جذع جانبي للآبار الحالية/ إصلاح 22 بئرا/ حقن 13 بئر بالمياه الطبقية/إنفاق 104.5 م. دولار
عودة/دبلن	2003/5/26	24 شهر/ حفر بئر عمودية وبئر أفقية/ دراسات خزنية متكاملة/إنفاق 3 م. دولار	23 سنة/ حفر 75 بئرا (5 آبار سنويا)/ تمويل عمليات التنمية والإنتاج
تشرين والشيخ منصور/دبلن	2004/11/30	24 شهر/ حفر بئر أفقية/ إصلاح بئرين/ تفسير 95 كم من خطوط المسح الزلزالي/إنفاق 5 م. دولار	18 سنة/ حفر بئرين أفقيتين وإصلاح ثلاثة في تشرين/ حفر بئر أفقية وحفر جانبي لأحد الآبار الحالية في الشيخ منصور/ إنفاق 22 م. دولار

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى نصوص العقود المذكورة، مديرية عقود الخدمة، المؤسسة العامة للنفط، دمشق، 2020.

أما شروط التقاسم المتعلقة بتوزيع العوائد واسترداد التكاليف فهي محددة في العقود السابقة كما يأتي:

الجدول(27) شروط التقاسم في عقود(كوكب، عودة، تشرين والشيخ منصور)

العقد	الإتاوة%	استرداد التكاليف%	حصة الحكومة%	ملاحظات
كوكبCNPC/	12.5	25	52.5	فائض نفط التكلفة 50% للحكومة و50% للمقاول
عودة/دبلن	12.5	70	70	فائض نفط التكلفة 70% للحكومة و30% للمقاول
تشرين والشيخ منصور/دبلن	12.5	48	70	فائض نفط التكلفة 70% للحكومة و30% للمقاول

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى نصوص العقود المذكورة، مديرية عقود الخدمة، المؤسسة العامة للنفط، دمشق، 2020.

2.3.4.اقتراح بعض التعديلات في الشروط الاقتصادية للعقود الحالية

ذكرنا سابقاً، بأن تطوير الصيغ الحالية لعقود النفط في سورية لا بد أن يشمل ثلاثة مستوياتٍ رئيسة: المستوى الاقتصادي والمالي، المستوى القانوني، المستوى الفني، يضاف إليها بعض المسائل المتعلقة بالبيئة والمجتمع والأمن الصناعي، وتبرز المشاكل القانونية كتحدياتٍ جوهريةٍ مع نهاية الحرب، نظراً لتعليق العمل بالعقود الحالية بأشكالٍ وظروفٍ مختلفة من قبل الشركات الأجنبية، حيث استجاب بعضها للإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب بشكلٍ مباشر(الشركات الأوروبية والغربية عموماً)، بينما استمرت شركاتٌ أخرى بالعمل رغم تلك الإجراءات على سورية، إلى أن أجبرتها ظروف الحرب والقوة القاهرة على الخروج من البلد، في حين استمرت قلة من الشركات بالعمل والإيفاء بما أمكن من الالتزامات العقدية وتحديداً المالية والإدارية منها(شركة CNPC الصينية)، هذا الأمر يجعل معالجة العلاقة المستقبلية بتلك الشركات على الصعيد القانوني رهن بمواقفها السابقة بالدرجة الأولى. عموماً، فإن المسائل القانونية والفنية معقدة للغاية ولا بد أن توكل لمختصين أكفاء في تلك المجالات، لذلك،

يركز هذا البحث على معالجة المسائل الاقتصادية والمالية بشكلٍ خاص، وفي هذا الإطار يمكن تقديم بعض الملاحظات والاقتراحات فيما يتعلق بشروط التقاسم العقدية، حيث أنه من خلال إعادة قراءة الشروط المالية للعقود الاستكشافية وعقود التنمية والإنتاج الموقعة خلال فترة(2000-2010)/جدول()، نلاحظ ما يلي:

• **تماثل معدلات الإتاوة(12.5%) وسقف استرداد التكاليف(40%) وحصة الدولة من نفط الربح(حوالي 80%) في معظم عقود الاستكشاف**، على الرغم من التباين الكبير في المساحات الممنوحة بين عقد وآخر(عقد البوكمال 1971 كم^2 بينما عقد غالف ساندرز 11000 كم^2 على سبيل المثال)، وكذلك التباين في جيولوجيا كل من تلك المناطق العقدية وبالتالي تفاضل احتمالية وجود النفط التجاري، مما يجعل عامل المجازفة يتفاضل تبعاً لتلك الاختلافات، **التعديل المقترح:**

تقسيم مناطق الاستكشاف المعروضة على الشركات الأجنبية إلى فئات، بحسب أهمية كل منطقة ومساحتها، وبحسب درجة المخاطرة في كل منطقة، بحيث يتم تحديد حد أعلى وأدنى لنسب التقاسم بالنسبة لكل فئة، وفي هذه الحالة يمكن استخدام نظام شرائح لكل تلك النسب، ليس فقط على أساس الإنتاج والسعر، بل يمكن أيضا أن تفرض على أساس نوع المنتج(نفط خفيف، نفط ثقيل، غاز طبيعي..)، وكذلك على أساس تكلفة إنتاج البرميل الواحد، وفي إطار تقسيم المناطق إلى فئات جيولوجية متمايزة في شروطها العقدية، لا بد من مراعاة الاعتبارات التالية:[212]

1- نوع التركيب الجيولوجي السطحي وتحت السطحي(طيات ، فوالق،...) ونوع وعمق وعدد المكامن النفطية المتوقع تواجدها ضمن التركيب المحدد.

2- حجم وشكل وعمر التراكيب الجيولوجية من حيث نوع وأبعاد وسماكة المكامن النفطية وغطائها.

3- تقدير الاحتياطي النفطي والطاقة الإنتاجية وكلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط.

4-التدقيق في تحديد مواقع آبار الاستكشاف والإنتاج بهدف تقليل نسبة الخطأ في الحفر.

5- تحديد نوعية خام النفط ومكوناته(إسفلت، زيت وقود، كيروسين، بنزين، شوائب الكبريت).

6-الخصوصيات الطبوغرافية: تضاريس سطح الارض والعوائق الطبيعية التي تؤثر في العمليات الجيولوجية والنفطية(جبال، وديان ، صحاري، مياه...)، إضافةً للظروف المناخية والبيئية المحيطة.

• **من جهةٍ أخرى، يلاحظ ثبات سقف استرداد التكاليف(حوالي 40%) طيلة فترة العقد** دون ربطها بتطور الإنتاج، إن من الطبيعي أن تتم النفقات الرأسمالية المرتفعة خلال السنوات الأولى للعقد، وتتدرج بالانخفاض لاحقاً، بعد إنجاز أهم البنى الأساسية ومستلزمات الإنتاج، في مقابل ذلك، يفترض

[212] ميوتيت، جريج، عقود مشاركة الإنتاج: خصخصة النفط تحت مسمى آخر؟، بحث عن الخصخصة مقدم لمؤتمر الاتحاد العام لعاملي قطاع البترول، البصرة، العراق، أيار، 2005.

تطور حجم الإنتاج مع التوسع في عمليات الحفر الإنتاجي تدريجياً، بالنتيجة، غالباً ما يحدث عجز في استرداد التكاليف خلال السنوات الأولى، ويتحقق الفائض في نفط الاسترداد خلال السنوات اللاحقة، لذلك، ستعمد الشركات الأجنبية إلى تقليل نفقاتها الرأسمالية قدر المستطاع تجنباً لتأخر استردادها، بينما تقوم بتضخيم نفقاتها التشغيلية لاحقاً لامتصاص فائض نفط الاسترداد، وهو ما قد يكون على حساب استثمارات ضرورية في البنى النفطية الأساسية، وإنفاق غير مبرر في المراحل التشغيلية، **التعديل المقترح:**

العمل بنظام شرائح الإنتاج في تحديد سقف استرداد التكاليف، وكذلك يمكن ربطها بشرائح سعر النفط في حال توقع حدوث تقلبات جوهرية في أسعار النفط العالمية.

• **تحقق الشركات معدلات أرباح مرتفعة** من عقودها في سورية، في فترات ارتفاع أسعار النفط، وكذلك في المناطق التي تتمكن فيها من تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة مقارنة بالتكاليف، **والتعديل المقترح:**

أن يتم ربط نسب التقاسم السابقة بمعامل الربحية R-Factor، بحيث تزداد عوائد الدولة مع ازدياد ربحية الشركات الأجنبية، إضافةً إلى نظام شرائح السعر والإنتاج التي أسلفنا ذكرها.

• **يلاحظ في عقود التنمية والإنتاج منح مزايا مالية سخية للشركات الأجنبية**، حيث تتماثل نسب التقاسم في تلك العقود(الإتاوة، استرداد التكاليف، حصة الحكومة) مع ما يتم منحه في العقود الاستكشافية، وبالنظر إلى كون عقود التنمية والإنتاج تشمل حقول منتجة بالأصل، وبالتالي فإن المخاطرة بعدم اكتشاف النفط معدومة، وتكون الخطورة فقط بعدم تمكن الشركة من تحقيق إنتاج إضافي مجدٍ اقتصادياً، وبطبيعة الحال، فإن هذه المخاطر تكون منخفضة وأقل بكثيرٍ منها في عقود الاستكشاف، نظراً لتوافر معلومات ودراسات خزنية سابقة بمعدلات إصابةٍ عالية، **التعديل المقترح:**

رفع معدل الإتاوة، وتخفيض سقف استرداد التكاليف، رفع حصة الحكومة من نفط الربح، ووضع حد أدنى لتلك النسب يفوق ما هو عليه في العقود الاستكشافية، ويفضل مشاركة الشركات الوطنية في هذا النمط من الاستثمار لسببين:

أ. انخفاض عامل المخاطرة بشكلٍ كبير مقارنة بالمناطق الاستكشافية البكر.

ب. توفر الخبرة والمعرفة لدى الشركات الوطنية بالوضع الحالي لتلك الحقول وملفاتها الخزنية.

• **فيما يتعلق بفترة استرداد التكاليف**، غالباً ما تتراوح بين 4-5 سنوات بالنسبة للتكاليف الرأسمالية، أما التكاليف التشغيلية فهي تسترد في نفس السنة المالية التي تنفق فيها، وعادةً ما يتم إنفاق القسم الأكبر من التكاليف الرأسمالية خلال السنوات الأولى لتنفيذ العقد، نظراً لضرورة إنشاء البنى الأساسية للمشروع النفطي وقواعد الإنتاج والتطوير الرئيسة، بعكس التكاليف التشغيلية التي تتصاعد مع تطور الإنتاج والتقدم في مراحل تنفيذ العقد، يلاحظ بأن فترة الاسترداد قصيرة نسبياً، ما يسهم غالباً في استرداد معظم النفقات الرأسمالية خلال سنوات قليلة من بدء العقد، وبالتالي ارتفاع حصة المقاول من

الإنتاج المبكر، وهنا تبرز أهمية القيمة الزمنية للنقود، حيث تنعكس الفترة القصيرة للاسترداد سلباً على الإيرادات الحقيقية للحكومة(صافي القيمة الحالية للعوائد)، وفي هذه الحالة يكون **التعديل المقترح:**

تمديد فترة الاسترداد لمدة أطول، بحيث يمكن تقسيط النفقات الرأسمالية وكذلك التشغيلية على طول مدة العقد، والاستفادة من هذه الخاصية كقرضٍ طويل الأجل خالي المخاطر، لأن التسديد سيتم من قيمة الإنتاج المتحقق، ويمكن في هذه الحالة تعويض المقاول عن تأخر استرداد تكاليفه، بإضافة فائدة على نفقاته تضاف إلى أقساط الاسترداد، مع الأخذ بعين الاعتبار تناقص فترة الاسترداد تدريجياً مع التسلسل الزمني للإنفاق، بحيث يكون المقاول قد استرد كامل قيمة نفقاته بنهاية مدة العقد، ويمكن توضيح هذا المقترح بافتراض مدة العقد 25 سنة من خلال المخطط التالي:

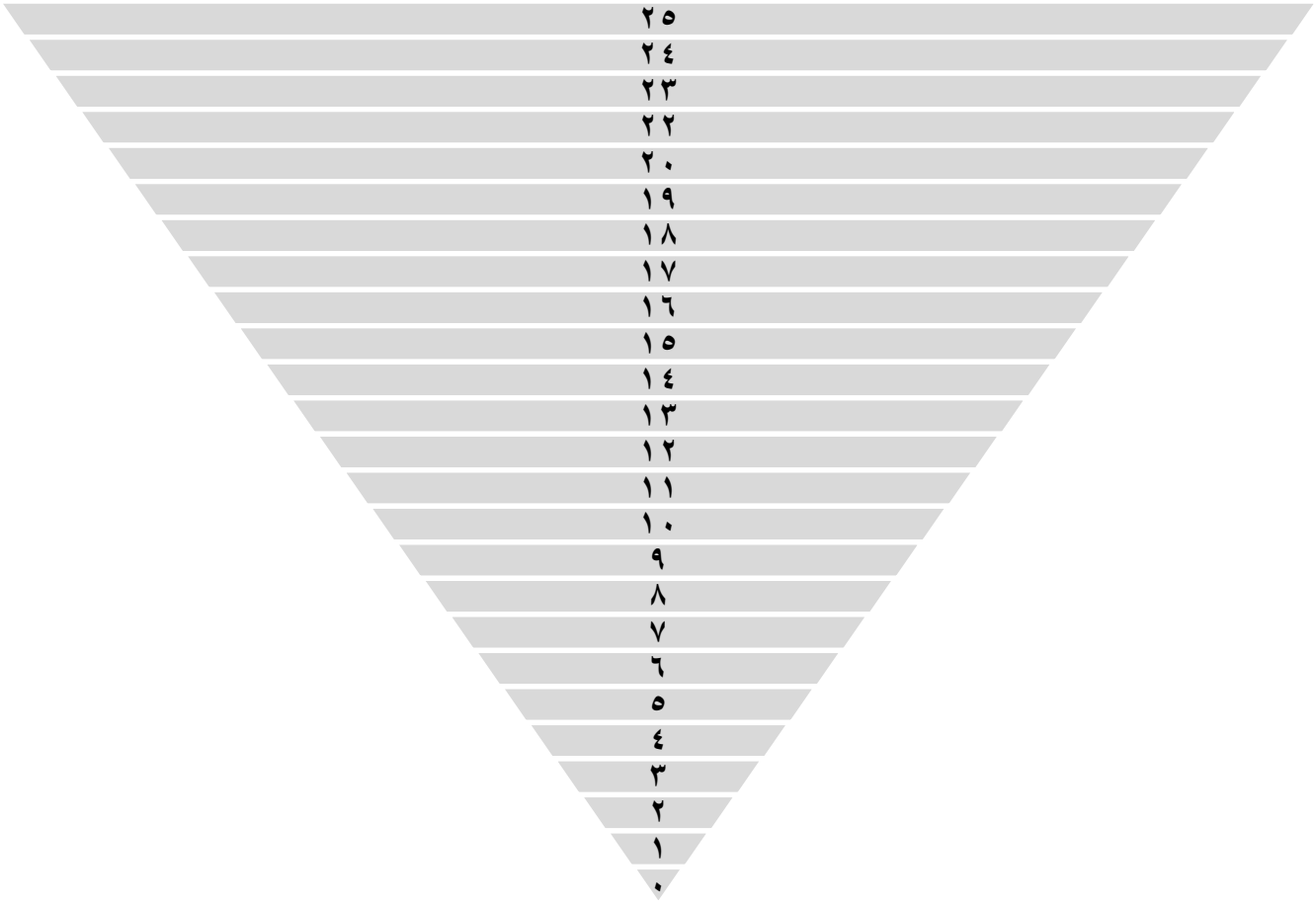

الشكل(31) تناقص فترة الاسترداد للتكاليف حسب تسلسل الإنفاق خلال سنوات العقد/سنة

إن أهم ما يمكن أن تحققه فكرة فترة الاسترداد المتناقصة، هو تشجيع المقاول على زيادة إنفاقه الرأسمالي خلال سنوات العقد الأخيرة، وبالتالي تسليم المشروع للحكومة بحالةٍ تشغيليةٍ جيدة بنهاية العقد، وكذلك تساعد في الحد من الاستنزاف الجائر والسريع لإنتاجية المكامن النفطية، كون المقاول سيرغب في هذه الحالة بتحقيق معدلات الإنتاج الأعلى خلال السنوات الأخيرة للعقد، بغرض تغطية تكاليفه التي يستحق القسم الأعظم منها في أواخر مدة العقد.

• **يؤخذ على عقود تقاسم الإنتاج في سورية إعفاء الشركات الأجنبية من ضريبة الدخل،** حيث تتولى المؤسسة العامة للنفط دفع الضريبة نيابةً عن المقاول، في الوقت الذي تحقق فيه شركات النفط أرباحاً خياليةً، وبالتالي فقدان مصدر هام للإيرادات الضريبية من أرباح تلك الشركات، إذ تمثل هذه الضريبة نسبة 25% من الأرباح الصافية في حال تطبيقها، بحسب النظام الضريبي المعمول به في سورية، وبالتالي فإن **التعديل المقترح** في هذه الحالة يمكن أن يكون كما يلي:

فرض ضريبة دخل على أرباح الشركات النفطية الأجنبية بمعدل 25%، ويمكن أيضاً فرض ضرائب تصاعدية على الأرباح الفائضة(غير العادية)، بحيث يتم ربط المعدل التصاعدي للضرائب بمعامل الربحية R-Factor على شكل شرائح ضريبية، كما يمكن فرض ضرائب بيئية واجتماعية، أو ضريبة أخرى خاصة بالبترول (ضريبة البترول 50% في النرويج).[213]

• **إن مدة معظم عقود المشاركة بالإنتاج تتراوح بين (20-30) سنة سواءً عقود الاستكشاف أو عقود التنمية والتطوير**، رغم التفاوت الكبير في أهمية المناطق المتعاقد عليها من حيث الاحتياطي النفطي وتكلفة إنتاج النفط، وقد تتمكن الشركة الأجنبية في بعض الحالات من تغطية تكاليفها الاستثمارية مع هامش ربح معقول خلال مدة قصيرة تقل عن مدة العقد، وبالتالي فإن الأرباح الإضافية المتحققة خلال السنوات اللاحقة تعتبر غير مبررة، وتشكل خسائر اقتصادية للحكومة السورية، ويمكن معالجة هذه المسألة من خلال **التعديل المقترح** الآتي:

تقليص مدة العقود النفطية في المناطق ذات الخطورة المنخفضة والاحتياطي المرتفع، وتحديداً في عقود التنمية والتطوير، بحيث لا تتجاوز المدة 10-12 سنة، ويمكن تعويض المقاول بعقد خدمة فنية لمدة 10-15 سنة إضافية، بحيث يحصل على عائد ثابت مقابل خدماته الفنية عن المدة المتبقية، دون المشاركة بتقاسم الإنتاج أو إدارة الاحتياطي النفطي.

• **يؤخذ على العقود الحالية ثبات الشروط العقدية طيلة مدة العقد،** علما أن تنفيذ العقد يتم في بيئة اقتصادية متغيرة باستمرار، ما يجعل هذه العقود جامدة تجاه تغيرات البيئة الاقتصادية وظروف الصناعة النفطية، وبالتالي يكون **التعديل المقترح** كما يأتي:

إدراج بند في العقود النفطية يسمح بإعادة التفاوض وتعديلها خلال فترات زمنية محددة(كل 5-6 سنوات مثلاً)، بحيث يمكن إعادة النظر في جدوى وملائمة الشروط القائمة بالنسبة لكل من الحكومة والمقاول خلال فترة تنفيذ العقد.

3.3.4.خيارات بديلة للصيغ العقدية الحالية

[213] من المفيد هنا، الإشارة إلى أن شركات النفط العالمية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة تخضع لضريبة دخل عادية 25%، في حين تخضع لضرائب تصاعدية على الأرباح الفائضة كما يلي: (20%) عند تجاوز عامل الربحية **1.5**، (35%) عند تجاوز عامل الربحية **2**، (45.52%) عند تجاوز عامل الربحية **2.3**.

أشرنا سابقاً إلى أن كافة عقود النفط السورية–تحديداً عقود استخراج النفط– تصنف كعقود مشاركة بالإنتاج، وإذا كانت تلك العقود تعنون تحت مسمى "عقود خدمة" فإنها فعلياً تبتعد بشروطها الاقتصادية كل البعد عن مبادئ عقود الخدمة، بينما يتفق مضمون بعض عقود المقاولات الثانوية مع طبيعة عقود الخدمة(كالعقود مع شركة شلمبرجير للخدمات النفطية)، أما الشركات النفطية المشتركة فإنها أيضاً تمارس أنشطتها في ظل عقود مشاركة بالإنتاج.

إن أهم ما يدفع أي دولة لتبني صيغة عقد المشاركة بالإنتاج، هو تجنب التكاليف والمخاطر المرتفعة، خاصةً عندما يكون محل العقد مناطق بحريةً عميقة، أو مناطق بريةً لم يثبت وجود النفط التجاري فيها، أو أن استخراج هذا النفط مكلفٌ جداً بالتقنيات والأساليب الحالية، في سورية تتفاوت التكاليف والاحتمالات النفطية كثيراً من منطقةٍ لأخرى، كما أن بعض المناطق التي تطرح أمام شركات النفط الأجنبية هي حقول قديمة ومنتجة بالأصل(عقود التنمية والإنتاج). عملياً، فإن استخدام صيغة المشاركة بالإنتاج في كافة العقود يبدو غير عادل، ويمكن إدخال صيغ وبدائل تعاقدية جديدة بحيث يتم اختيار النمط الاستثماري الأنسب لكل منطقة بحسب أهميتها ومقوماتها.

1.3.3.4. عقود مقترحة للأنشطة الاستخراجية (الاستكشاف، التنمية والإنتاج)

أشرنا سابقاً، إلى أن أهم ما يميز عقود الاستكشاف هو المجازفة ووجود عامل المخاطرة، وأن المخاطر تتفاوت بدرجتها من منطقة لأخرى ومن مشروع لآخر، بينما تتميز عقود التنمية والإنتاج بانخفاض عامل المخاطرة إلى حدٍ كبير، نظراً لكونها تطبق في الحقول المنتجة أصلاً، والتي تتسم بالتقادم وتراجع معدلات الإنتاج إلى مستوياتٍ قليلة الجدوى الاقتصادية، حيث يكون الهدف رفع معدل الاستخلاص النفطي وإنتاج النفط المدعم، وقد تكون عقود تقاسم الإنتاج الحالية مكلفة وغير ضرورية في كثيرٍ من الحالات، وبالتالي يمكن استبدالها بصيغٍ تعاقديةٍ أخرى، يتم اختيارها وصياغتها بما ينسجم مع طبيعة الاستثمار المطلوب، وفي ضوء أهمية المنطقة ومعطياتها الفعلية، هذا، وتعتبر عقود الخدمة بأشكالها المختلفة مفضلةً من جانب الدول المضيفة، كونها تحفظ ملكية الحكومة وإدارتها للمكامن النفطية، وتضمن تعظيم عوائدها النفطية _في حالة الاكتشاف التجاري–، إلا أنها تعتبر بالمقابل ضعيفة الحوافز بالنسبة للمستثمرين، إضافةً لكونها تحِّمل الحكومة مخاطر الاستثمار وأعباء تمويله، لذلك فإن الكثير من الدول باتت تفضل اشتقاق وتشكيل صيغٍ محددةٍ من عقود الخدمة، بما ينسجم مع ظروف كل عقدٍ على حدة، وبما يناسب ظروف الدولة وإمكاناتها من جهةٍ أخرى، وقد تعمل على صياغة عقدٍ هجينٍ يجمع ما بين مزايا عقود الخدمة وعقود المشاركة بالإنتاج، يمكن اقتراح مجموعة من الصيغ العقدية المعروفة لاستخدامها كبدائل لعقود النفط الحالية في سورية:

- **عقود خدمة فنية Technical Service Contracts**

تتميز عقود الخدمة الفنية بكونها خالية من المجازفة بالنسبة للمتعاقد الأجنبي Pure-Service Contracts، وفي هذه الحالة يكون تمويل الاستثمار وطنياً بالكامل، كما أن الحكومة تتولى اتخاذ جميع القرارات الاستثمارية وتحتفظ بكامل الإيرادات النفطية المحققة.

في حالة عقد الخدمة الفنية، يكون دور الشركة الأجنبية تقديم خدماتها الفنية مع قطع الغيار والتبديل المطلوبة، مقابل أجورٍ ثابتة بموجب عقدٍ شاملٍ أو عدة عقودٍ منفصلة. عملياً، تلجأ الدولة إلى هذه العقود لتعويض النقص في الخبرة أو التكنولوجيا، وفي هذه الحالة يتم إبرام عقد خدمة فنية مع شركات نفطية لديها الخبرات والتكنولوجيا اللازمة، حيث تتحمل الدولة مخاطر الاستكشاف والتطوير لحقولها النفطية، ويقتصر دور الشركات النفطية على تنفيذ أعمال معينة مقابل أتعاب معينة في منطقة محددة. نشير هنا إلى أن هذه العقود مطبقة في بعض الدول العربية كالعراق والكويت، حيث تشير الدراسات إلى أن هذه العقود حققت في الكويت إيرادات تعادل خمسة أضعاف النفقات خلال خمس سنوات.

يمكن استخدام هذا الشكل من العقود في سورية ضمن نطاقٍ محدد للاستكشاف في المناطق مرتفعة الاحتمالية النفطية وكذلك في تطوير وتنمية الحقول القديمة المنتجة. هذا الأمر، يوفر إمكانية الولوج إلى أسواق المعدات النفطية وتكنولوجيا صناعة النفط إضافةً إلى مزايا الاحتكاك بالخبرات العالمية ونقلها إلى قطاع النفط السوري، في نفس الوقت، تبقى ملكية وإدارة الاحتياطي النفطي محصورة بالجانب الوطني لضمان الانتفاع من عوائد الثروة النفطية وفوائض الأرباح في فترات ارتفاع أسعار النفط وعند تحقيق معدلات إنتاجٍ عالية.

• عقود إدارة وتشغيل Management & Operating Service Contracts

يصنف عقد الإدارة والتشغيل كعقد خدمةٍ بلا خطورة نظراً لتحمل الدولة كافة نفقات ومخاطر الاستثمار وينحصر دور المقاول بتقديم خبرته في إدارة المشروعات النفطية وتشغيلها كخدمةٍ مأجورة. في هذه الحالة، يتم نقل القدرات التنظيمية والإدارية إلى المشروع عبر برامج التدريب والممارسة العملية للفنيين والإداريين، هذا الأسلوب يتضمن إدارة عملية الإنتاج والصيانة والمساعدة الفنية والتسويق والمشتريات والإدارة المالية، إضافةً إلى مسائل التنظيم الإداري والسلامة المهنية والتدريب التخصصي.[214] عملياً، تسهم هذه العقود في تحسين عوائد الحكومة عبر تطوير أسلوب العمل، بحيث يتم إعادة هيكلة المشاريع المتعثرة عبر التعاقد مع شركات أو خبراء مختصين في إدارة وتنظيم المشاريع النفطية.

في سورية، يمكن استخدام هذا الشكل من التعاقد لإعادة هيكلة وتشغيل الحقول النفطية القديمة(حقول الجبسة والرميلان)، هذه الحقول تعاني بالأصل من التقادم والترهل في الإدارة وتقنيات وطرق الإنتاج والتشغيل، يضاف إلى تلك المشاكل ما لحق بها من ضرر وتخريب خلال سنوات الحرب، اليوم،

[214] سليم، بلقاسمي، عقد إدارة المشروع في ميدان البناء، اطروحة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر 2013.

تحتاج تلك الحقول إلى إعادة تأهيل شاملة لإعادتها إلى الخدمة بالشكل الأمثل، يمكن أن يتم تنفيذ هذا الأمر عن طريق عقود إدارة وتشغيل مع الشركات الأجنبية.

• عقود إعادة الشراء (Buyback Contracts)

يعتبر هذا النوع من العقود عقد خدمة خطورة (Risk Service Contract)، حيث تقوم الشركة الأجنبية بتمويل الاستثمار كاملاً، وتسترد نفقاتها من قيمة الإنتاج المتحقق مع هامش ربحٍ بسيط، ويكون لها الحق بشراء الإنتاج النفطي المخصص للبيع مع منحها على الأغلب سعراً تفضيلياً أدنى من سعر السوق، في نهاية مدة العقد تؤول منطقة الاستثمار بالكامل للدولة. يتقاطع هذا العقد مع عقد الخدمة في تحديد هامش ربح المقاول، ويشترك مع عقد المشاركة بالإنتاج في جانب التمويل والاسترداد من الإنتاج، بينما يشترك مع عقد الامتياز في الصفة الاحتكارية لجهة حق المقاول في شراء النفط وتسويقه بسعرٍ تفضيلي. ينتشر هذا النوع من العقود في إيران حيث تم تطويره وتعديله أكثر من مرة كاستجابةٍ لتطورات ظروف الصناعة النفطية وتغير أهداف واستراتيجية الحكومة الإيرانية.

عندما أطلقت إيران الجيل الأول من عقود إعادة الشراء، لم تتمكن من جذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية التي لم تجد في هذا النموذج حوافز كافيةً للمخاطرة، فقد كانت الشركات الأجنبية تشكو من افتقار تلك العقود لميزة نمو الأرباح كون العوائد محددة على أساسٍ ثابت لكل برميل، أي أن عائد البرميل لن يرتفع في حال تجاوز الإنتاج المستويات المتوقعة وبالتالي لن تجد الشركة حافزاً لخفض التكاليف أو استخدام تقنيات حديثة، ولن تجد حافزاً لبرمجة الإنتاج وتنمية الحقل بشكلٍ مستدام.

في عام 2007، تم تعديل الشكل القديم من عقود إعادة الشراء بمنح الشركة الأجنبية حصةً من الإنتاج بحوالي(12% – 15%)، كما تم تمديد مدة العقود من 7 سنوات سابقاً إلى 15 عاماً إضافةً إلى إدراج بندٍ يسمح بانسحاب الشركات من عقودها في حال فرض عقوباتٍ دولية، إلا أن التعديل الأهم جاء ليعالج مسألة مخاطر تقدير التكاليف، حيث تم تثبيت الإنفاق الرأسمالي الذي تلتزم به الشركة انطلاقاً من ضبابية وغموض التكاليف المستقبلية لأي حقلٍ نفطي.[215] هذه التعديلات، جعلت العقود الإيرانية أكثر جاذبيةً من الناحية الاقتصادية والمالية وساهمت بتزايد إقبال الشركات النفطية وتدفق المزيد من الاستثمارات النفطية الأجنبية إلى إيران.

في سورية، يمكن تطبيق النموذج الإيراني لعقود إعادة الشراء بالاستفادة من المزايا الإيجابية التي يحملها وتجنب مكامن الخلل ونقاط الضعف التي واجهتها إيران عند تطبيق هذه العقود، بمعنىً آخر، يمكن لسورية استحضار النموذج الإيراني وتعديله بما ينسجم مع أهداف الحكومة السورية واستراتيجيتها النفطية في ضوء ظروف قطاعها النفطي لصياغة نموذجٍ سوريٍ خاصٍ من عقود إعادة الشراء.

---

[215] Kessler, Thomas, The New Iranian Petroleum Contracts– Government Approval, Herbert Smith Freehills, Legal Briefings, Germany, Aug, 2017.

2.3.3.4. عقود مقترحة لإنشاء وإعادة تأهيل البنى التحتية النفطية

تعرضت معظم الحقول النفطية في سورية إلى تدمير شبه شاملٍ خلال الحرب، حيث طال التخريب منشآتها النفطية وبناها التحتية بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن إعادة تأهيل تلك المنشآت يتصدر أولويات إعادة بناء القطاع النفطي، وفي حال دعت الحاجة للتعاقد مع شركات أجنبية لهذا الغرض(بسبب الكلف الباهظة ونقص التمويل، إلى جانب نقص التكنولوجيا والدعم اللوجستي والفني)، فإن من غير المقبول استخدام صيغة عقود المشاركة بالإنتاج في هذا الشق من إعادة بناء قطاع النفط، لكون معظم هذه الحقول منتجة بالأصل وبكميات تجارية، وما تحتاجه هو فقط ضخ استثمارات جديدة لإدخالها بالإنتاج مجدداً، وبالتالي فمن الممكن استخدام نمط عقود BOT لإعادة تأهيلها، وكذلك التوسع في البنى التحتية النفطية كمحطات التجميع والمعالجة والأنابيب والخزانات النفطية، إضافةً إلى معامل معالجة الغاز الطبيعي.

تعرف عقود البوت(BOT) –البناء والتشغيل وتحويل الملكية– بأنها الأكثر شيوعاً في مجال البنى التحتية والمرافق العامة، وعلى الرغم من شيوع استخدامها في مجال المباني والطرقات والمرافق العامة، فإن من الممكن والمفيد استخدامها في بعض مراحل الصناعة النفطية، إذ يمكن ادخالها في معظم المراحل اللاحقة لاستخراج النفط، بدءاً بالنقل والتخزين وصولاً إلى التصفية والتكرير وانتهاءً بالصناعة البتروكيماوية، إن العقود التي يمكن إدراجها تحت هذا النظام متعددة الأشكال والصيغ في إطار التطبيق، ويمكن اختيار الشكل والصيغة المناسبين لأي مشروعٍ نفطي، وإدخال شروط وتعديلات جديدة بحسب الحاجة، ومن أهم صور هذه العقود:

- **عقد "BOT": البناء_ التشغيل_ التحويل Build– Operate– Transfer**

وهو النموذج الأصلي الذي تشتق منه عقود البوت الأخرى، وهو شكل من أشكال تمويل مشاريع الدولة، والتي تقوم ممثلة بإحدى جهاتها الإدارية بالتعاقد مع مستثمر من القطاع الخاص، بغرض إنشاء مشروعٍ على نفقته وتشغيله خلال مدة عقد الامتياز، بحيث يتمكن من استرداد تكاليفه مع هامش ربحٍ مقبول، ويلتزم بتسليم المشروع للدولة بنهاية العقد في حالةٍ تشغيليةٍ جيدة.

- **عقد "BOOT": بناء_ تملك_ تشغيل_ تحويل Build–Own–Operate–Transfer**

يعتبر من أهم العقود المشتقة من نظام الـ "**BOT**"، إلا أن الاختلاف الجوهري بينهما في كون المستثمر ب نظام ال"**BOOT**" يتملك المشروع طوال فترة الامتياز، ومن ثم يقوم بإعادته للحكومة بنهاية العقد، وهذه الخاصية لها انعكاساتها على التمويل وملاءة المستثمر المالية.

- **عقد "ROT": إعادة تأهيل_ تشغيل_ تحويل Rehabilitate –Operate – Transfer**

تستخدم هذه العقود لإعادة تأهيل المشاريع المتعثرة أو التي تعرضت لحوادث وتخريب، حيث يتولى المستثمر عملية إعادة تأهيل المشروع وعلى نفقته، ومن ثم تشغيله واستثماره لفترةٍ محددة.

• **عقد "MOT": تحديث_ تشغيل_ تحويل Modernize –Operate –Transfer.**

تتعاقد الحكومة في هذه الحالة مع مستثمرٍ خاصٍ لتحديث وتطوير مشروعٍ قائم، مقابل تملك المشروع واستثماره لمدةٍ محددة، وفي نهاية فترة الاستثمار تعود ملكية المشروع للحكومة.

• **عقد "DBOT": تصميم_ بناء_ تشغيل_ تحويلDesign –Build –Operate– Transfer**

يتولى المستثمر الذي يتعاقد مع الحكومة تصميم وتمويل وإنشاء المشروع، ومن ثم تشغيله لصالحه خلال مدة العقد، وفي نهاية هذه المدة تتحول ملكية المشروع وحق استغلاله للحكومة.

• **عقد BOOST: بناء_ تملك_ تشغيل_ دعم_ تحويل Build –Own –Operate – Subsidize –Transfer**

في ظل هذا النوع من العقود يتولى المستثمر إنشاء المشروع واستثماره لصالحه لفترةٍ محددة، ومن ثم تدريب العاملين التابعين للحكومة، وتقديم الدعم الفني والتقني لهم لتمكينهم من استغلال المشروع قبل تحويل ملكيته للحكومة في نهاية العقد.

• **عقد "BTO": بناء_ تحويل_ تشغيل Build –Transfer –Operate.**

تقوم الجهة الحكومية بالتعاقد مع مستثمرٍ لإنشاء المشروع وتسليمه لها أولاً، ومن ثم توقيع عقدٍ آخر مع نفس المستثمر لاستغلال المرفق لفترةٍ محددة، بحيث يتمكن من استرداد نفقاته الاستثمارية مع هامش ربحٍ مناسبٍ خلال مدة الاستثمار.

• **عقد "BRT": بناء_ تأجير_ تحويل Build –Rent –Transfer**

وفي ظل هذا العقد تقوم شركة المشروع ببناء المشروع وتملكه مدة العقد، ومن ثم تأجيره للحكومة التي تتولى تشغيله واستثماره بنفسها أو عن طريق مقاولٍ ثانوي، وفي نهاية مدة العقد تقوم شركة المشروع بنقل الملكية وتحويلها لصالح الحكومة.

• **عقد "BOR": بناء_ تشغيل_ تجديد امتياز Build_ Operate_ Re_ Concession**

يقوم المستثمر في هذه الحالة بإنشاء المشروع وتشغيله لصالحه مدة العقد، إلا أن ملكية المشروع لا تتحول إلى الحكومة بنهاية العقد، وإنما يتم تجديد عقد الامتياز للمستثمر نفسه لفترةٍ أخرى.

• **عقد "BLT": بناء_ تأجير_ تحويل Build_ Lease_ Transfer**

في هذه الحالة تتعاقد الحكومة مع مستثمر لبناء مشروع معين، ويقوم المستثمر بعدها بتأجير المشروع لطرفٍ ثالثٍ لفترةٍ محددة، بحيث يتمكن من استرداد نفقاته مع هامش ربحٍ مناسب من قيمة الإيجار، وفي نهاية مدة العقد يلتزم المستثمر بتحويل ملكية المشروع للحكومة.

المبحث الرابع

تقييم الصيغ العقدية المقترحة ونتائج تطبيقها

1.4.4. خيارات النمط الاستثماري المحتمل وعلاقته بالخيار التمويلي

1.1.4.4. خيارات النمط الاستثماري

إنّ إمكانية اعتماد أي نظامٍ استثماري لقطاع النفط محكومةٌ بالاعتبارات والخيارات التمويلية بالدرجة الأولى، من جهةٍ أخرى، فإنّ اختيار النظام الاستثماري مرتبطٌ بدرجة تطور الصناعة النفطية في البلد، كالتراكم المعرفي والبنيوي في قطاع النفط، ومستوى تطور البنية التحتية النفطية، إضافةً إلى قوة العلاقة بأسواق النفط والشركات العالمية، وإمكانية تأمين لوجستيات وتكنولوجيا الصناعة النفطية واستخدامها. بشكلٍ عام، أمام أي دولة منتجة للنفط ثلاث خيارات لاستثمار ثروتها النفطية: **استثمار النفط وطنياً، الاستثمار الأجنبي بنظام مشاركة الإنتاج، الاستثمار المشترك.** إلا أنّ حقيقة احتكار الشركات النفطية العالمية لأهم أسرار وتكنولوجيا الصناعة النفطية، وتفوقها الهائل في التمويل وتحمّل المخاطر، تفرض التعامل مع تلك الشركات تحت أي نظامٍ استثماري يتم تبنيه، والمسألة تتعلق بشكل العلاقة وطريقة التعاقد. يبين الجدول(28) أهم خيارات استثمار النفط في سورية ونتائج تطبيقها:

الجدول(28) خيارات استثمار قطاع النفط ونتائج تطبيقها

النمط الاستثماري	المزايا	العيوب
الاستثمار الوطني المباشر: تتولى الدولة تمويل وتنفيذ الاستثمار كاملاً، من خلال شركاتها الوطنية.	الرقابة على الأنشطة والقرارات الاستثمارية. الاحتفاظ بملكية النفط واستقلال القرار السياسي. تأمين حاجة السوق المحلية وميزان الطاقة. كامل الإيرادات والعوائد تؤول للحكومة. تأمين فرص العمل وتخفيض البطالة.	تحمّل مخاطر الاستكشاف. صعوبة التمويل. صعوبة تأمين التكنولوجيا والمعدات واستخدامها. صعوبة التسويق. نقص الخبرات الفنية والإدارية الوطنية.
المشاركة بالإنتاج: تموّل الشركة الأجنبية الاستثمار وتنفذه، وتشترك بالعائدات.	تحويل مخاطر الاستثمار للشركة الأجنبية. تأمين التمويل والتكنولوجيا والدراسات الأزمة. الاحتكاك بالخبرات الأجنبية ونقل التكنولوجيا. إمكانية تسويق الإنتاج.	طول مدة العقود(حتى 40 عام). الأرباح الكبيرة للشركات الأجنبية ومشاركتها بقرارات الاستثمار. لا يصلح هذا النظام في حالة الاحتياطيات الكبيرة، والتكاليف المنخفضة، وارتفاع احتمالية الاستكشاف.
الاستثمار المشترك: يأخذ أشكال عدة: شكل مالي، خبرة، عمل، تكنولوجيا، أو تقنيات معلومات.	سهولة الولوج إلى الأسواق والتشبيك معها. سهولة تأمين المعدات النفطية وإعداد الدراسات. تدفق القطع الأجنبي و رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا، تأمين فرص عمل وخفض البطالة. الرقابة والسيطرة على الأنشطة والعمليات النفطية.	ضعف القدرات الفنية والإدارية والمالية لدى الطرف الوطني. انخفاض القدرة المالية للطرف الوطني، قد يخفض حجم المشروع. عدم تكافؤ المعرفة بالتكنولوجيا والمعدات النفطية وإمكانية تأمينها، يساعد في تضخيم التكاليف ويحمّل الطرف الوطني أعباء إضافية وامتصاص جزء من الأرباح مسبقاً بشكل نفقات.

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى عدد من المراجع.[216]

[216] 1-مخلفي، أمينة، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2013، ص53.

2.1.4.4. خيارات التمويل

يعد خيار التمويل من أهم قيود الاستثمار، نظرا لآثاره المستقبلية في مسار وشكل التنمية الاقتصادية، ما يوجب التخطيط العقلاني والحذر للتمويل، وتتفاقم خطورة هذا الموضوع كلما زاد حجم التمويل كما هو الحال في تمويل الاستثمار النفطي. عملياً، يمكن تمويل الاستثمارات النفطية من خلال مصدرين يشرحهما بإيجاز الجدول الآتي:

الجدول(29) تحليل مصادر التمويل المحتملة للاستثمارات النفطية

مصدر التمويل	إمكانية التطبيق
التمويل الوطني الموازنة العامة، إصدار السندات والأسهم محلياً، البنوك العامة، إنشاء بنك تنمية وصناديق استثمار متخصصة بقطاع النفط، التمويل المغلق(من العوائد)	اعتمدت تشيلي وكوريا الجنوبية خيار السندات المحلية في تمويل مشاريع البنية التحتية، في حين اعتمدت الصين على البنوك العامة، واعتمدت البرازيل على البنك القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(بنك تخصصي). يجب الانتباه إلى أنّ التمويل من الموازنة قد يكون على حساب أولوياتها التنموية كالخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والزراعة، ولهذا الأمر تداعياتٌ سلبية عديدة. يفضل خيار السندات في الاستثمارات منخفضة الخطورة كإعادة تأهيل الحقول المنتجة، وحلقات الصناعة النفطية المتقدمة، كالتكرير والنقل والتخزين معالجة الغاز الطبيعي والصناعة البتروكيماوية... الخ. يفضل خيار الأسهم في تمويل عمليات الاستكشاف والتنقيب للمناطق الجديدة نظراً لارتفاع عامل المخاطرة. موارد صناديق الاستثمار محدودة، ويحتاج إنشاءها إلى تغييراتٍ تنظيمية كبيرة وضماناتٍ حكومية عالية. التمويل من العوائد النفطية يؤجل إلى مراحل لاحقة، نتيجة غياب الفوائض النفطية حاليا.
التمويل الخارجي المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، الأسهم والسندات بالعملة الأجنبية، الاستثمار الأجنبي المباشر.	الاقتراض من المؤسسات الدولية مصدرٌ محدود، يتحدد بمديونية البلد ودرجة المخاطرة، وتوقعات أسعار النفط، كما يواجه تحفظاتٍ حول سياسات المؤسسات الممولة وشروطها. يعد إصدار الأسهم والسندات بالعملة الأجنبية فرصةً لاستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية من الخارج، إلا أنه يتطلب سوق أوراقٍ مالية متطورة، وخبرةٍ مالية وتنظيمية عالية، وضماناتٍ حكومية مباشرة وغير مباشرة. يقدم خيار التعاقد مع الشركات الأجنبية فرصة نقل التكنولوجيا والخبرات وتحويل المخاطرة جزئياً أو كلياً للشركة الأجنبية، في مقابل فوات جزء من الإيرادات المتوقعة في حال تحققها.

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى عدد من المراجع.[217]

2- **Manaf & Ishak**, "Effects of Fiscal Regime on investment of Malaysia oil fields: Proposed model", ICAS, Kuala Lumpur, Aug, 2014, P19.

3- **Ghandi & Lin**, "Oil & Gas Service Contracts around World", California University, June, 2013.

[217]1-Carril-Caccia F, Milgram-Baleix J, Paniagua J (2019) Foreign Direct Investment in oil-abundant countries: The role of institutions, PLoS ONE 14(4),United States, April, 23, 2019.

2-World Bank Group, Iraq Economic Monitor, Toward Reconstruction, Economic Recovery and Fostering Social Cohesion, Middle East and North Africa Region, 2018, P14.

إنّ تبني أي من المصادر التمويلية المذكورة لا بد أن يحمل انعكاساتٍ سلبية وايجابية متعددة، كما أنّ فاعلية الخيار التمويلي تحكمها قيودٌ متعددة، منها ما يرتبط بخصوصية كل مشروعٍ على حدة، ومنها ما يرتبط بالبيئة والظروف الاقتصادية عموماً. تتعلق المسألة هنا باختيار المزيج التمويلي الأمثل لا باختيار مصدرٍ واحد للتمويل، ولا بد في هذا الإطار من تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار النفطي، لكن بحدود أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ويسهم تطوير الأسواق المالية والمؤسسات المالية عموماً في تحقيق هذا الغرض، من خلال إصدار الأسهم والسندات بالعملة الوطنية والأجنبية، إضافةً إلى تفعيل دور البنوك والنظام المصرفي وتشجيع إنشاء البنوك والصناديق المتخصصة بالقطاع النفطي، ما يسهم أيضاً، في حال حسن إدارتها، باستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية من الخارج. إلا أنّ كل ما سبق يعد غير كافياً، في ظل التكاليف الباهظة للاستثمارات النفطية وارتفاع مخاطرها خاصةً في مرحلة الاستكشاف، وبالتالي يبقى للاستثمار الأجنبي المباشر، الدور الأهم في تمويل وتنفيذ المشاريع النفطية، نظراً للقدرات المالية الهائلة لشركات النفط العالمية والتي تفوق في كثيرٍ من الأحيان إمكانيات الدول المضيفة.

3.1.4.4. النمط الاستثماري الأمثل لقطاع النفط في سورية

في الفترة الحالية، يتم استثمار النفط في سوريا بأسلوبين، الاستثمار الوطني المباشر من خلال نشاط الشركة السورية للنفط والشركة السورية للغاز، والاستثمار الأجنبي المباشر وفق صيغ عقود مشاركة بالإنتاج، حيث تتولى الشركة الأجنبية تمويل وتنفيذ المشروع النفطي، متحملةً مخاطر فشل الاكتشاف النفطي التجاري، وتسترد تكاليفها لاحقاً من قيمة الإنتاج في حال تحققه على شكل أقساط سنوية بالإضافة إلى حصة من الإنتاج المتبقي، فيما تحصل الدولة على منح توقيع واكتشاف وإنتاج، إضافةً إلى إتاوة من الإنتاج الإجمالي، وحصة من النفط الخاضع للتقاسم.[218]

انطلاقاً من مزايا وعيوب الأنماط الاستثمارية الحالية والبديلة، يمكن اقتراح مزيج استثماري من عدة أنماط مختلفة، بإعطاء الأولوية للاستثمار الوطني في إعادة تأهيل الحقول المنتجة، والاستكشاف في المناطق ذات الاحتمالية النفطية المرتفعة والاحتياطيات الكبيرة، في حين يتم منح الشركات الأجنبية الاستثمار في المناطق الأقل احتمالية، والتي تتطلب استخدام تقنياتٍ حديثة وتكاليف مرتفعة للاستكشاف، كالمياه الإقليمية والقطاعات البرية البكر.

عموماً، لا يمكن تعميم أفضلية أي نمطٍ استثماري واعتماده منفرداً، بل إنّ تقويم واختيار النمط الاستثماري الأمثل لا بد أن يتم لكل حالةٍ على حدة، بحيث يتم إتباع أنماط استثمارية مختلفة بين المشاريع، ويمكن أن تكون هذه الأنماط هجينة تجمع ما بين مزايا البدائل الاستثمارية المختلفة.

2.4.4. تقييم الصيغ البديلة والتعديلات المقترحة للعقود الحالية

[218] عربش، زياد أيوب، مستقبل الطاقة في سورية، مرجع سابق، ص7.

1.2.4.4. التقييم الاقتصادي للصيغ العقدية البديلة المقترحة

إن المقارنة الدقيقة والشاملة بين مختلف الصيغ العقدية المطروحة عملية معقدة وشائكة جداً، إذ تتطلب الأخذ في الاعتبار معايير ومستوياتٍ عدة، انطلاقاً من آثارها المحتملة في توزيع الإيرادات والتكاليف والمخاطر بين الحكومة والمقاول، وانتقالاً إلى دورها في نقل التكنولوجيا وتأمين فرص العمل وتأهيلها، وصولاً إلى آثارها في تحقيق هدف استدامة الثروة النفطية ومراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية، ولا تقل أهمية عما سبق، مسألة الرقابة والسيطرة على الاحتياطي والنشاط النفطي في البلاد، إلا أن مسألة الربحية والإيرادات المحتملة من تلك العقود تبقى المعيار الأهم في تقييم العقد النفطي. من هذا المنطلق، يمكن اعتماد معيار صافي القيمة الحالية المتحققة بالنسبة لكل من الحكومة والمقاول لمقارنة الإيرادات الحقيقية المحتملة نتيجة تطبيق أي من البدائل العقدية المقترحة، لهذا الغرض، نقوم بتطبيق الصيغ العقدية على أحد حقول النفط الرئيسة المنتجة في سورية(حقل دير الزور)، والذي يتم استثماره حاليا بصيغة عقد مشاركةٍ بالإنتاج(عقد استكشاف وإنتاج) من قبل شركة توتال الفرنسية منذ عام 1988، حيث تتوفر لدينا قيم الإنتاج والتكاليف السنوية الفعلية لمدة 23 عاماً، منذ بداية الاستثمار عام 1988 وحتى توقفه تحت ظروف الحرب عام 2011.[219]

إن تقدير الربحية الاقتصادية المحتملة لكل من المقاول والحكومة وفق كل من الصيغ العقدية المقترحة، يتطلب حساب التدفقات المالية الصافية السنوية المحتملة أولاً، وهذا بدوره يتطلب تحديد الشروط المالية لكل عقدٍ مقترح لذا نفترض بغرض تبسيط الحسابات ما يأتي:

• **عقد المشاركة بالإنتاج:** نطبق الشروط المالية لعقود المشاركة بالإنتاج في سورية وهي: إتاوة 12% للحكومة، نفط التكلفة 35%، حصة الحكومة من نفط الربح 80%، فترة الاسترداد سنة واحدة، تدفع المؤسسة العامة للنفط الضريبة نيابةً عن المقاول.

• **عقد الخدمة بخطورة:** نفترض تطبيق الشروط المالية لعقد إعادة الشراء في إيران وهي: عائد ثابت للمقاول بمعدل 18% من الإيرادات المتبقية بعد خصم التكاليف المستردة، يتولى المقاول تمويل الاستثمار كاملاً، تسترد التكاليف بنسبة 35% من الإيرادات الإجمالية وبنفس السنة.

• **عقد الخدمة بلا خطورة:** نطبق الشروط المالية لعقد الخدمة الفنية المطبقة في العراق وهي: عائد ثابت بمعدل 2 دولار للبرميل، تتولى الحكومة تمويل تكاليف الاستثمار بالكامل، وينحصر دور المقاول بتقديم خبرته الفنية والإدارية كخدماتٍ مأجورة.

تتم المقارنة بين الصيغ العقدية المقترحة في ظروف عدم اليقين السعري للنفط، لذا نقوم بتطبيق معيار صافي القيمة الحالية لكل من المقاول والحكومة(NPVG,NPVC)، وفق ثلاث سيناريوهات لسعر النفط: سعر منخفض 20 دولار للبرميل، سعر متوسط 70 دولار للبرميل، سعر مرتفع 150 دولار

[219] البيانات الفعلية لشركة دير الزور(توتال الفرنسية) من أرشيف المؤسسة العامة للنفط–مديرية عقود الخدمة–دائرة استرداد التكاليف

للبرميل، يوضح الجدول الآتي الحصص النسبية لكل من الحكومة والمقاول من صافي القيمة الحالية للإيرادات وفق الصيغ العقدية والسيناريوهات السعرية السابقة:

الجدول(30)الحصص النسبية لكل من الحكومة والمقاول من صافي القيمة الحالية للإيرادات وفق صيغ عقدية وسيناريوهات سعرية مختلفة

	حصة الحكومة			حصة المقاول		
سعر برميل النفط	**20 دولار/برميل**	**70 دولار/برميل**	**150 دولار/برميل**	**20 دولار/برميل**	**70 دولار/برميل**	**150 دولار/برميل**
الصيغة العقدية						
عقد المشاركة بالإنتاج	%92.6	%83.2	%81.7	%7.4	%16.8	%18.3
عقد خدمة بخطورة(عقد إعادة الشراء)	%95	%96.8	%98.7	%5	%3.2	%1.3
عقد خدمة بلا خطورة(عقد خدمة فنية)	%85	%96.8	%98.6	%15	%3.2	%1.4

المصدر: حسابات الباحث

من خلال الجدول السابق يمكن قراءة الملاحظات والاستنتاجات الآتية:

سيناريو السعر المنخفض/20 دولار للبرميل/: تحصل الحكومة على نسبة 95% من الإيرادات الحقيقية لعقود الخدمة بخطورة، وتنخفض هذه النسبة في عقود المشاركة في الإنتاج إلى 92%، بينما تكون هذه النسبة هي الأقل (85%) في حالة عقود الخدمة بلا خطورة، والعكس تماماً بالنسبة لحصة المقاول من الإيرادات. يفسر ذلك بانخفاض الإيرادات الإجمالية نتيجة انخفاض السعر، وبالتالي فإن الطرف الذي يتحمل المخاطر والتكاليف يواجه تأخيراً في استرداد تكاليفه وتغطيتها، الأمر الذي يؤدي لانخفاض حصته الحقيقية من الإيرادات.

سيناريو السعر المتوسط/70 دولار للبرميل/: تحصل الحكومة على نسبة 96% من الإيرادات الحقيقية لعقود الخدمة بخطورة، وتنخفض هذه النسبة في عقود المشاركة في الإنتاج إلى 83%، بينما تكون هذه النسبة (96%) في حالة عقود الخدمة بلا خطورة، والعكس تماماً بالنسبة لحصة المقاول من الإيرادات. يفسر ذلك بأن ارتفاع سعر النفط يساعد في تغطية التكاليف وردها بشكل سريع، ما يجعل عقود الخدمة بشكليها السابقين أفضل من عقود المشاركة بالإنتاج بالنسبة للحكومة، كونها تدفع للمقاول عائداً ثابتاً للبرميل وليس حصةً من الأرباح.

سيناريو السعر المرتفع/150 دولار للبرميل/: تحصل الحكومة على نسبة 98% من الإيرادات الحقيقية لعقود الخدمة بخطورة، وتنخفض هذه النسبة في عقود المشاركة في الإنتاج إلى 81%، بينما تكون هذه النسبة (98%) في حالة عقود الخدمة بلا خطورة، والعكس تماماً بالنسبة لحصة المقاول من الإيرادات. يفسر ذلك بأن ارتفاع سعر النفط يساعد في تغطية التكاليف وردها خلال فترة قصيرة في مقابل ازدياد قيمة الإيرادات، في هذه الحالة، تفضل الحكومة عقود الخدمة على عقود المشاركة

بالإنتاج كونها تمنع المقاول من الاستفادة من زيادة أرباحه والاستفادة من سعر البرميل المرتفع، وتدفع له عائداً ثابتاً للبرميل بغض النظر عن الأرباح المتحققة.

2.2.4.4. التقييم الاقتصادي للتعديلات المقترحة

تركزت التعديلات المقترحة في المبحث السابق حول الجانب الاقتصادي للعقد النفطي، وتحديداً الشروط المالية التي تحدد كيفية توزيع الإيرادات والالتزامات المالية بين الحكومة والمقاول.

إن تقييم النتائج المحتملة من تلك التعديلات يمكن أن يتم من خلال قياس آثارها المباشرة في تغيير حصة كل من الحكومة والمقاول في العوائد الحقيقية للعقد. وفي هذا الإطار، هناك العديد من النماذج الاقتصادية المستخدمة عالمياً في التقييم الاقتصادي للعقود النفطية، حيث تقوم كل شركةٍ نفطيةٍ أو دولة منتجةٍ للنفط بتصميم نموذجٍ اقتصادي خاصٍ بها بما يلائم النظام التعاقدي المتبع في مشاريعها النفطية، إلا أن معظم هذه النماذج تهدف إلى حساب صافي التدفقات النقدية بالقيمة الحالية لكلٍ من الحكومة والمقاول والتي يتوقع تحققها من تطبيق نظام مالي تعاقدي محدد في تنفيذ المشروع النفطي.

1.2.2.4.4. النموذج الاقتصادي المستخدم في التقييم

لغرض هذا البحث، نستخدم نموذج إيكو-بترو (Eco-Petro) المستخدم في التقييم الاقتصادي لعقود المشاركة بالإنتاج، هذ النموذج يعتمد طريقة مونتي كارلو (Monte Carlo Method) وهي إحدى تقنيات بناء النماذج بالمحاكاة الإحصائية[220]، من خلالها يتم توليد قيم عشوائية للمتغيرات المستقلة(الشروط المالية في العقد النفطي: معدل الإتاوة، نفط التكلفة،...الخ) ضمن الحدود والمجالات الممكنة لكل منها، ومن ثم حساب قيم المتغيرات التابعة المقابلة لها(صافي القيمة الحالية لإيرادات كل من الحكومة والمقاول) وذلك من خلال معادلات تمثل طريقة التدفق النقدي في العقد وفق الشروط المالية المحددة(المتغيرات المستقلة نفسها). بعد ذلك، ينتقل النموذج إلى دراسة العلاقة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة المولدة عشوائياً والمتغيرات التابعة المستخرجة حسابياً، وفي الخطوة الأخيرة، يتم تمثيل العلاقة التابعية بين متغيرات العقد النفطي وصافي القيمة الحالية لإيراداته، تقيس تلك العلاقة مقدار التغير النسبي في إيرادات كل من المقاول والحكومة(بالقيمة الحالية) عند تعديل أحد الشروط المالية في العقد النفطي(الإتاوة، نفط التكلفة، تقاسم نفط الربح، فترة الاسترداد...الخ).

2.2.2.4.4. متغيرات الدراسة

أ. المتغيرات التابعة

[220] المحاكاة: بناء نموذج نظري مطابق أو مشابه، ومن ثم إجراء الاختبارات على النموذج ودراسة النتائج.

تمّ اختيار متغيرين تابعين لتمثيل العوائد الحقيقية لكلٍّ من طرفي العقد، وهما(NPVC ، NPVG) صافي القيمة الحالية لإيرادات كل من المقاول والحكومة، حيث تستخدم صافي القيمة الحالية للتعبير عن الربحية الاقتصادية للمشروع. يتم حساب المتغيرات التابعة السابقة بالمعادلات الآتية:

- **صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول(NPVC)**

$$\text{NPVC} = \sum_{t=1}^{k}\left(\frac{CT_t}{(1+D^c)^{t_1}}\right)$$

D^c: سعر خصم إيرادات المقاول الأجنبي

CT_t: صافي التدفقات النقدية السنوية للمقاول

k: مدة العقد

- **صافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة(NPVG)**

$$\text{NPVG} = \sum_{t=1}^{k}\left(\frac{GT_t}{(1+D^g)^{t_1}}\right)$$

D^g: سعر خصم الحكومة

GT_t: المتحصلات النقدية السنوية للحكومة

ب. المتغيرات المستقلة

تتأثر ربحية العقد النفطي بجملة من المتغيرات الاقتصادية، منها ما يرتبط بالشروط المالية المحددة في العقد(الإتاوة، وحصص التقاسم، والضرائب، والمكافآت..)، ومنها ما يرتبط بظروف البيئة الاقتصادية كسعر النفط وسعر الخصم. بغرض التبسيط، سنختار المتغيرات المرتبطة مباشرةً بموضوع الدراسة، وهي الشروط المالية المحددة في العقد النفطي عن طريق التفاوض والتي تم اقتراح بعض التعديلات حولها في المبحث السابق، يمكن توضيح وشرح هذه المتغيرات كما يأتي:

- **إتاوة الحكومة (R)**: نسبة محددة تتلقاها الحكومة من الإنتاج الإجمالي مباشرةً، وقد تراوحت نسبتها تاريخيا في عقود النفط السورية بين (7%–16%) حسب أهمية كل عقد.

- **نفط التكلفة (CO)**: عبارة عن نسبة من الإنتاج الإجمالي بعد حسم الإتاوة**(R)**، يتم تخصيصها لتغطية تكاليف المقاول المستحقة خلال السنة، وتتراوح في عقود النفط السورية ما بين(20%–50%).

- **فترة الاسترداد(PBP)**: عدد السنوات التي يسترد خلالها المقاول تكاليفه الاستثمارية (CAPEX)، على أقساطٍ سنويةٍ متساوية، وتسترد التكاليف التشغيلية(OPEX) مباشرةً بنفس السنة، تتراوح فترة الاسترداد في عقود سورية بين (3–5) سنوات.

- **حصة الحكومة من نفط الربح(PO/G)**: بعد حسم قيمة إتاوة الحكومة ونفط التكلفة، يتم تقاسم المتبقي من الإنتاج والذي يسمى "**نفط الربح**" **(PO)** بين المقاول والحكومة، حيث تتراوح حصة الحكومة **(PO/G)** عادةً في عقود سورية النفطية بين(60%–90%).

3.2.2.4.4. مجتمع وبيانات الدراسة

أ. مجتمع الدراسة

يركز البحث على شركة دير الزور للنفط، وهي شركة عاملة في سورية منذ العام 1988 بموجب عقد مشاركة بالإنتاج بين توتال الفرنسية(إلف سابقاً) والحكومة السورية، حيث دخلت مرحلة الإنتاج التجاري عام 1991 لتتحول من شركةٍ استكشافية إلى شركةٍ عاملة، وقد لجأت الشركة إلى تعليق أعمالها في سورية منتصف عام 2011، استجابةً للإجراءات الاقتصادية الدولية أحادية الجانب على سورية، تتوفر كامل البيانات التاريخية للشركة والتي يحتاجها موضوع البحث، ما يساعد في تحقيق أكبر دقةٍ ممكنة في حساب نتائج الدراسة.[221]

ب. بيانات الدراسة

استخدم النموذج بيانات عقد شركة دير الزور للنفط، حيث تمّ الحصول على بيانات الإنتاج والتكاليف الفعلية خلال فترة 1988–2011 من أرشيف المؤسسة العامة للنفط، ونعتبر للتبسيط أن هذه الفترة تمثل كامل مدة العقد كونها تمتد أكثر من 20 سنة.

استخدمت البيانات الأولية للإنتاج والتكاليف في استخراج قيم المتغيرات التابعة باستخدام معادلات الربحية التي تمثل النظام المالي في العقد النفطي[222]، وإدخال القيم العشوائية للمتغيرات المستقلة والتي تم توليدها بطريقة مونتي كارلو للمحاكاة الإحصائية ضمن المجالات الممكنة لتغيرها، وتمّ تحديد سعر النفط وسعر الخصم كقيم وسطية، يوجز الجدول التالي قيم المتغيرات المستقلة المدروسة:

الجدول (31) المتغيرات المستقلة المستخدمة لبناء النموذج

المتغير	مجال التغير	ملاحظات
سعر النفط P	70 دولار	قيمة وسطية
الإتاوة R	[7%-16%]	تم تحديده استنادا إلى العقود الموقعة في سورية
نفط التكلفة CO	[20%-50%]	تم تحديده استنادا إلى العقود الموقعة في سورية
فترة الاسترداد PBP	[1-10] سنوات	تم تحديده استنادا إلى العقود الموقعة في سورية
حصة الحكومة PO/G	[60%-90%]	تم تحديده استنادا إلى العقود الموقعة في سورية
سعر خصم المقاول D^c	15%	قيمة وسطية
سعر خصم الحكومة D^g	12%	قيمة وسطية

من إعداد الباحث استنادا إلى القيم التاريخية للمتغيرات المذكورة والشروط العقدية

[221] عقد الخدمة المصدق بالقانون/27/عام 1988، المؤسسة العامة للنفط، أرشيف عقود الخدمة، دمشق، 2019.

[222] صيغ المعادلات موضحة في الملحق رقم(1).

4.2.2.4.4. نموذج الانحدار

يتطلب تقدير نموذج الانحدار بين المتغيرات دراسة طبيعة الارتباط أولاً، ولهذا الغرض نقوم باستخدام طريقة توفيق المنحنيات، من خلال رسم شكل الانتشار بين متغيرات الدراسة، ومن ثم تقدير نوع الارتباط الأقرب لتمثيل العلاقة، حيث تبين الأشكال البيانية التالية شكل الانتشار بين المتغيرات اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews10 القياسي:

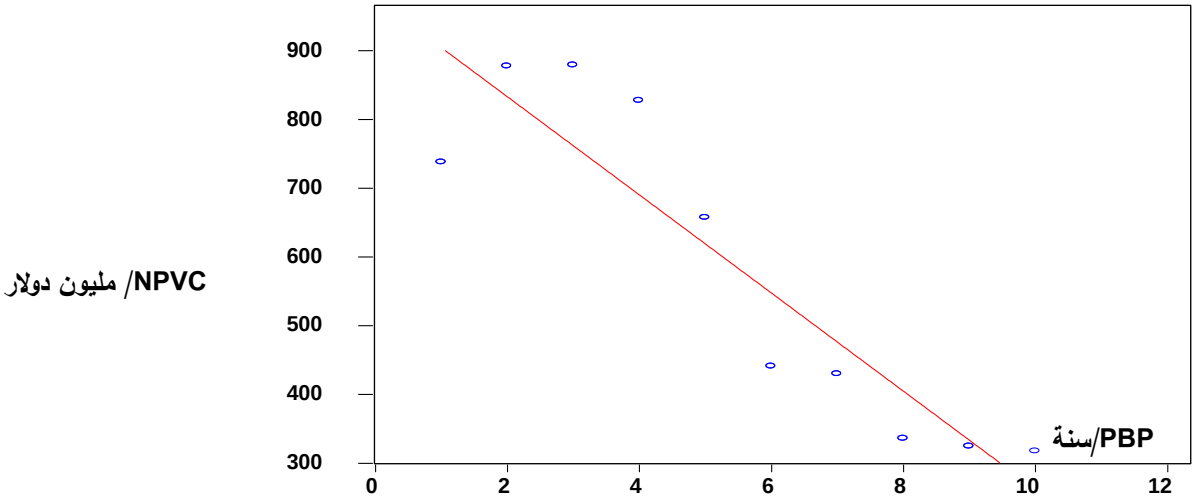

الشكل(32) شكل الانتشار بين فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول[223]

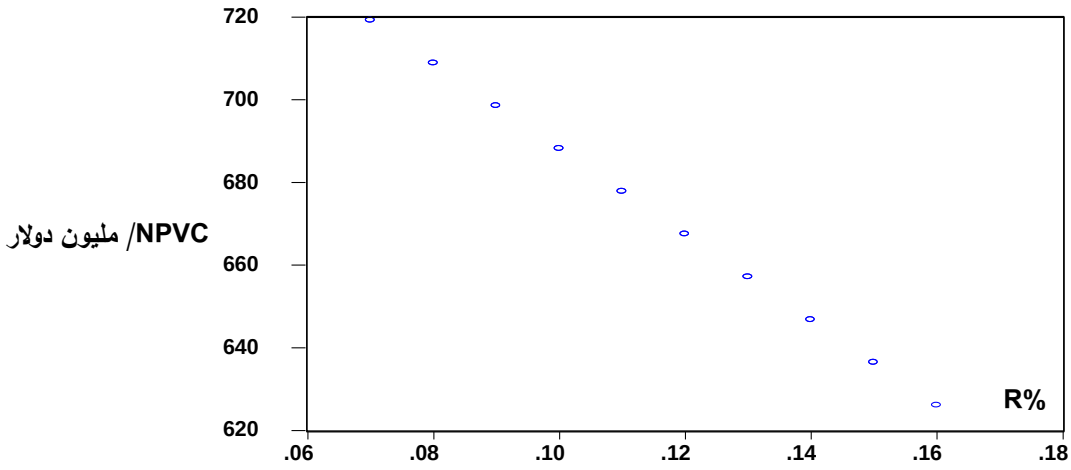

الشكل(33) شكل الانتشار بين إتاوة الحكومة وصافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول[224]

[223]إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews10 القياسي.

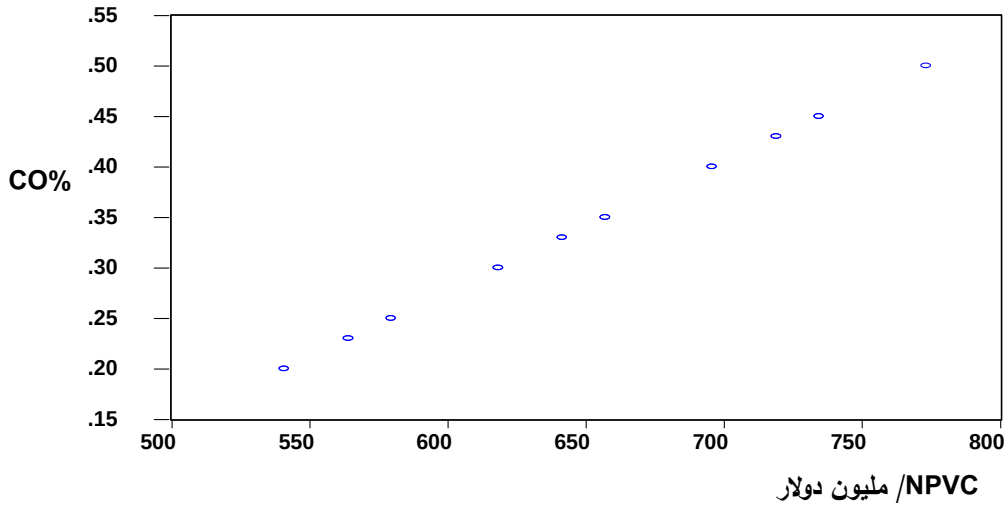

الشكل(34) شكل الانتشار بين نفط التكلفة وصافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول[225]

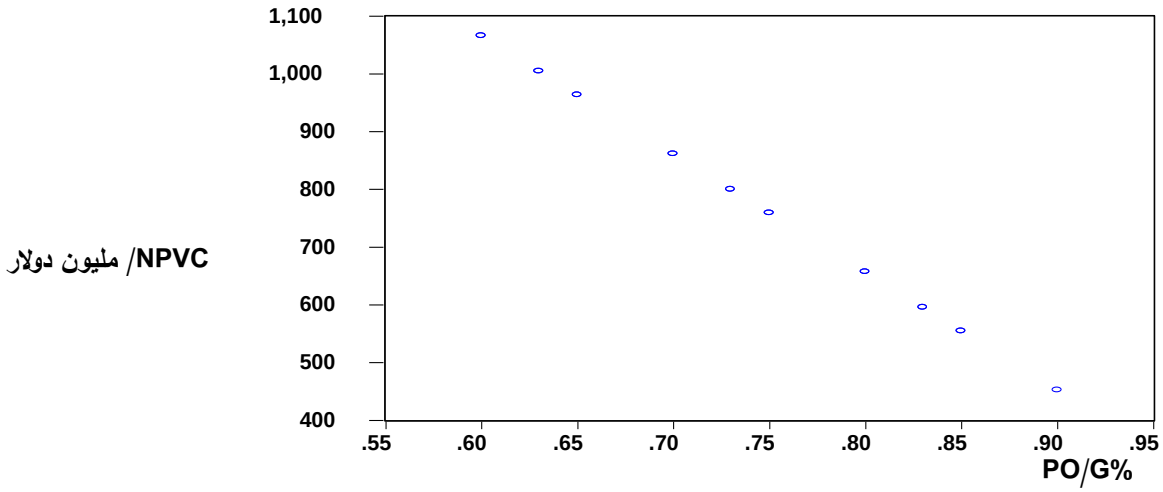

الشكل(35) شكل الانتشار بين حصة الحكومة في نفط الربح وصافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول[226]

---

[224] المصدر السابق.

[225] المصدر السابق.

[226] المصدر السابق.

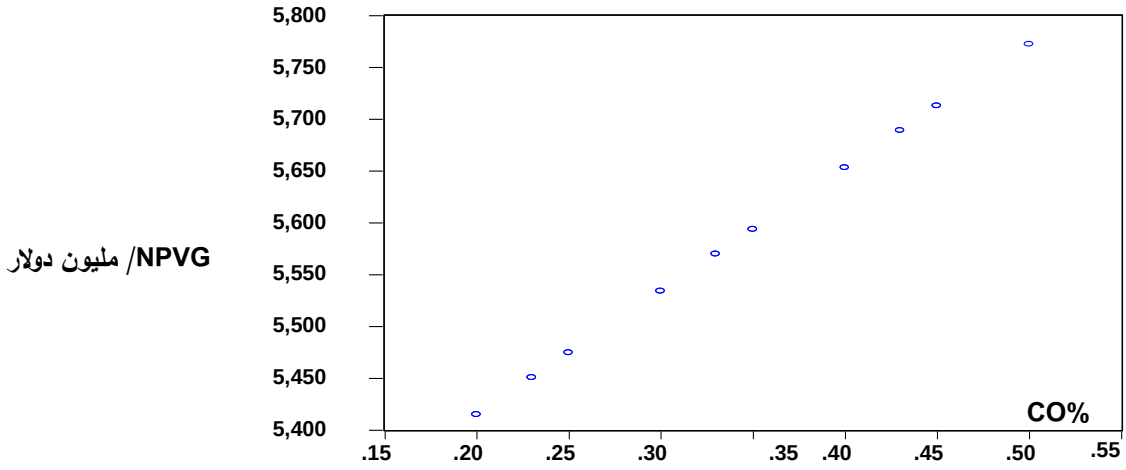

الشكل(36) شكل الانتشار بين نفط التكلفة وصافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة[227]

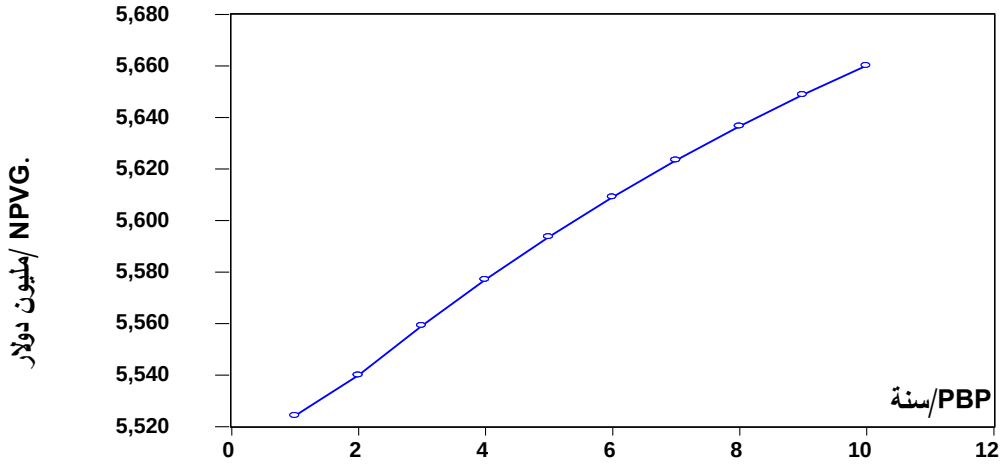

الشكل(37) شكل الانتشار بين فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة[228]

[227] المصدر السابق.

[228] المصدر السابق.

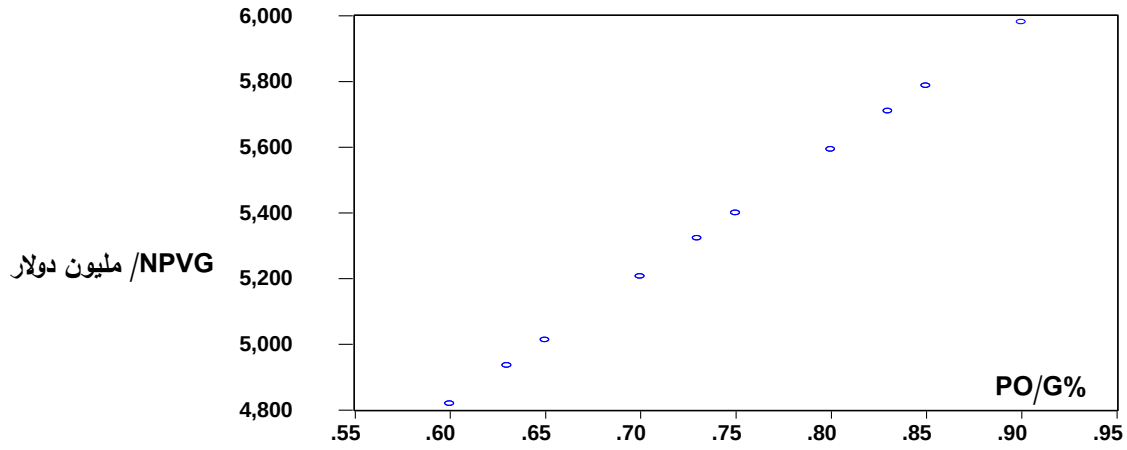

الشكل(38) شكل الانتشار بين حصة الحكومة في نفط الربح وصافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة[229]

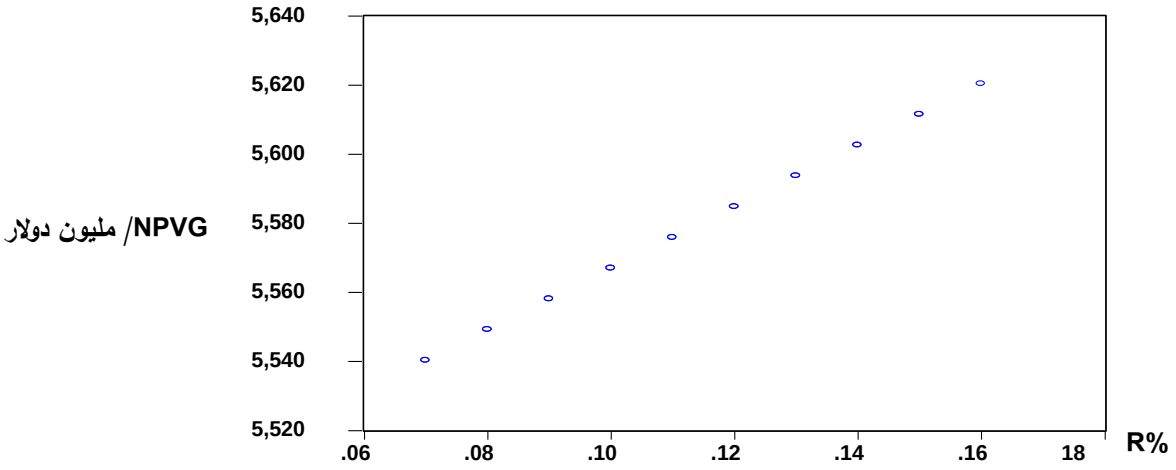

الشكل(39) شكل الانتشار بين إتاوة الحكومة وصافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة[230]

[229] المصدر السابق.

[230] المصدر السابق.

تظهر الأشكال البيانية السابقة أن العلاقة بين كافة متغيرات الدراسة تسلك سلوك الدالة الخطية، لذا نقوم باستخراج قيم معاملات الارتباط الخطية، بهدف التحقق من قوة تمثيل العلاقة واتجاهها:

الجدول(32) معاملات الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

معامل الارتباط الخطي	PBP	CO	PO/G	R
NPVC	−0.91	1.00	−1.00	−1.00
NPVG	0.99	1.00	1.00	1.00

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10 القياسي

من خلال الجدول السابق، يلاحظ أن معامل الارتباط الخطي بين NPVC و PBP قد بلغ قيمة 0.91−، مما يدل على أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة قوية جداً وعكسية، وأن معامل الارتباط الخطي بين NPVG و PBP قد بلغ قيمة 0.99، ما يعني أيضا أن العلاقة قوية جداً لكنها طردية، كذلك يظهر أن معامل الارتباط الخطي بين NPVC و CO قد بلغ قيمة 1.00، ما يدل على أن العلاقة علاقة ارتباط تام وطردي ، وأن معامل الارتباط الخطي بين NPVG وكل من CO و PO/G و R قد بلغ قيمة 1.00، ما يعني أيضاً أن علاقة الارتباط تامة وطردية، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط 1.00− بين NPVC وكل من PO/G و R، ما يدل على أن الارتباط تام والعلاقة عكسية. يبقى أن نقوم بتقدير نموذج الانحدار الخطي، للتعبير كمياً عن تلك العلاقة، من خلال دراسة سيناريو الانحدار المتعدد وتبيان كفاءته في تمثيل العلاقة.

- **نموذج الانحدار المتعدد**

نقوم وفق هذا السيناريو بدراسة علاقة الانحدار المتعدد لكل من صافي القيمة الحالية لإيرادات المقاول NPVC وصافي القيمة الحالية لإيرادات الحكومة NPVG على كافة المتغيرات المستقلة معاً، باستخدام برنامج Eviews10 القياسي لتحليل البيانات. يوجز الجدول الآتي نتائج تحليل الانحدار المتعدد المستخرجة من برنامج Eviews10 القياسي:

الجدول(33) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لكل من NPVC و NPVG على كافة المتغيرات المستقلة

$NPVC= a_0+ a_1* CO+ a_2*PBP +a_3*PO/G +a_4*R$	$NPVC= a_0+ a_1* CO+ a_2*PBP +a_3*PO/G +a_4*R$	المعاملات الإحصائية
1745.967	2477.397	a_0
1528.114	1524.223	a_1
19.07591	−68.82547	a_2
3880.706	−1902.442	a_3
974.0701	−4345.170	a_4
0.983527	0.944323	R-squared
0.970349	0.899782	Adjusted R-squared
68.70424	124.1681	S.E. of regression
23601.36	77088.64	Sum squared resid
−53.02176	−58.94002	Log likelihood
74.63200	21.20105	F-statistic
0.000120	0.002458	Prob(F-statistic)
5375.819	708.0776	Mean dependent var
398.9897	392.2268	S.D. dependent var
11.60435	12.78800	Akaike info criterion
11.75564	12.93930	Schwarz criterion
11.43838	12.62204	Hannan-Quinn criter.
2.268346	1.952774	Durbin-Watson stat

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات تحليل البيانات في برنامج Eviews10 القياسي

بملاحظة قيم **Prob** المقابلة لكل من معاملات الانحدار، نلاحظ أن كافة المعاملات جوهرية عند مستوى دلالة نظري 1%، لذا فإن معاملات الانحدار دالة إحصائياً بدرجة ثقة **99%**، كما أن قيمة الخطأ المعياري للعلاقات السابقة منخفضة، وأن قيمة إحصائية فيشر **F** قد بلغت قيم مرتفعة مقابل مستوى دلالة محسوب قيمته متدنية جداً، ما يعني أن العلاقات جيدة في التنبؤ، ونلاحظ أن قيمة معلمة ديربن واتسون لكل من العلاقتين تقع ضمن القيمة الجدولية (2.82-0.24)D.W التي تقابل 4 متغيرات مستقلة و 10 مشاهدات، ومن ثم لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي، والعلاقات جيدة في التقدير.

يمكن تمثيل العلاقة باستخدام قيم معاملات الانحدار المستخرجة من خلال المعادلتين:

$$\hat{}NPVC = 2477.397 + 1524*CO - 68.82*PBP - 1902.442*PO/G - 4345.17*R$$

$$\hat{}NPVG = 1745.967 + 1528*CO + 19.076*PBP + 3880.71*PO/G + 974.07*R$$

5.2.2.4.4. تحليل نتائج النموذج

بينت نتائج التحليل الإحصائي أن نموذج الانحدار المتعدد كفؤ في التقدير ولا يعاني من مشاكل إحصائية جوهرية، وعليه فإننا نقبل نموذج الانحدار المتعدد كونه الأفضل في تمثيل العلاقة، ويمكن تمثيل النموذج المقبول بالمعادلات الآتية:

$$\hat{}NPVC = 2477.397 + 1524*CO - 68.82*PBP - 1902.442*PO/G - 4345.17*R$$

$$\hat{}NPVG = 1745.967 + 1528*CO + 19.076*PBP + 3880.71*PO/G + 974.07*R$$

R: معدل إتاوة الحكومة، PO/G: حصة الحكومة من نفط الربح، PBP: فترة استرداد التكاليف، CO: نفط التكلفة(نسبة من الإنتاج تخصص لتغطية التكاليف المستحقة خلال السنة).

يعتبر تحليل الحساسية من الأساليب الشائعة لتقييم المشروعات في ظروف عدم اليقين نظراً لبساطته، و يقصد به مدى استجابة المشروع المقترح للتغيرات التي تحدث في أحد العوامل المستخدمة لتقييمه، ويتم تحليل الحساسية باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الجارية مع استعمال قيم مختلفة لمؤشرات المشروع الرئيسة كتكلفة الاستثمار وسعر البيع وكمية الناتج وعمر المشروع وغيرها، وذلك بقصد المفاضلة بين المشروعات المختلفة أو بين البدائل المختلفة لمشروع واحد(Alkass & etal, 2006) (Pothanun, 2004). لتحليل حساسية الربحية الاقتصادية في النموذج المدروس تجاه تعديل أحد شروطه المالية، نقوم بدراسة المرونة كمؤشر حساسية لتبيان أثر تعديل أحد الشروط المالية للعقد النفطي في تغيير العوائد وتوزيعها بين الطرفين المتعاقدين كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (34) أثر تعديل الشروط المالية في توزيع عوائد العقد النفطي

التعديل المقترح	الأثر في عوائد المقاول	الأثر في عوائد الحكومة
زيادة معدل إتاوة الحكومة 1%	-%8	%0.1
زيادة معدل حصة الحكومة في نفط الربح 1%	-%4	%54
زيادة فترة الاسترداد سنة واحدة	-%17	%2
زيادة معدل نفط التكلفة 1%	-%12	%20

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى معادلات النموذج

من الواضح بأن حساسية إيرادات المقاول تجاه تعديل الشروط المالية في العقد متفاوتة، حيث تكون فترة الاسترداد ومخصص نفط التكلفة من العوامل الأكثر تأثيراً في عوائد المقاول، يليهما في الأهمية معدل الإتاوة المدفوعة للحكومة، بينما يكون تغير حصة الحكومة في نفط الربح هو العامل الأقل تأثيراً في عوائد المقاول، يمكن تفسير ذلك بكون العوامل الثلاث الأولى(فترة الاسترداد، نفط التكلفة، الإتاوة) تؤثر بشكلٍ مباشر في توقيت استلام المقاول لمستحقاته المالية، وهذا التوقيت مهم جداً بالنسبة للمقاول في تقييم المخاطر، إذ أن تأجيل دفع مستحقاته قد يحمله خسائر اقتصادية في القيمة الزمنية للنقود، لذلك، قد يقبل المقاول–ويكون من مصلحة الحكومة–التفاوض حول تغيير طفيف في حصته من نفط الربح، مقابل عدم المخاطرة بتأجيل استلام مستحقاته واسترداد تكاليفه.

3.4.4. نتائج تقييم الصيغ العقدية وتعديلاتها

إن تقييم العقود النفطية سواءً من وجهة نظر الحكومة أو المقاول ينبغي أن يقوم على عدة عناصر، أهمها المخاطرة، العائد، الحقوق و الالتزامات، كما أنه في ظل كل نوع من هذه العقود لا بد أن تتمايز الشروط التعاقدية من عقدٍ إلى آخر، وذلك لعدة عوامل، أهمها واعديه المنطقة من حيث وجود النفط، موقع منطقة العقد (في المياه أو اليابسة، منطقة نائية أو قريبة)، مساحة منطقة العقد ومدته، هدف العقد ونوع الأنشطة النفطية المطلوب تنفيذها، على سبيل المثال فإن عقود الخدمة يمكن استخدامها في مناطق منخفضة المخاطرة وتتمتع باحتياطي كبير بالنسبة لمساحة منطقة العقد، وذلك يعنى انه على الدولة تضمين عقود الخدمة مزايا تحفيزية للشركات النفطية للدخول في هكذا نوع من العقود.

بشكلٍ عام، يتعذر الحكم على أفضلية النظام التعاقدي لمنطقة محددة، دون مناقشة الشروط التفصيلية التي تنظم العقد وأهمها الشروط المالية، ففي حين تتأثر الإيرادات الصافية بشكلٍ مباشر وطردي بعنصر التكلفة وحجم الإنتاج وسعر البرميل، فإن الإيرادات الصافية الحقيقية(بالقيمة الحالية) ترتبط بشكلٍ أساسي بتوقيت دفع التكاليف واستردادها وتوقيت تحقق الإنتاج، إضافةً إلى درجة تناغم منحني الإنتاج مع المنحني السعري خلال مدة تنفيذ العقد.

في إطار التطبيق العملي، يمكن تبني نظام تعاقدي يشمل كافة الصيغ التعاقدية المقترحة، للاستفادة قدر الإمكان من المزايا الإيجابية لكل صيغةٍ عقدية، والمقصود بذلك اختيار الصيغة العقدية التي تناسب نوع ومنطقة الاستثمار النفطي، ففي حين تنسجم الصيغ المستخدمة حالياً(عقود المشاركة بالإنتاج) مع أنشطة الاستكشاف والإنتاج، وتحديداً في المناطق البكر التي لم يثبت وجود النفط فيها، أو تلك التي تتطلب حجم كبير من التمويل ومستوىً عالٍ من التكنولوجيا، فإن عقود خدمة الخطورة(كعقود إعادة الشراء) قد تناسب أنشطة التنمية والتطوير للحقول المتقادمة التي هي بالأساس حقول منتجة. من جهةٍ أخرى، يمكن للشركات الوطنية إبرام عقود مساعدة فنية مع شركات الخدمة النفطية، لتأمين ما يلزمها من تقنياتٍ ومعدات وخدمات تضمن نجاح استثماراتها وتنفيذ أنشطة فنية أو مالية أو إدارية تتطلب خبرة وتقنية تتجاوز الإمكانات الوطنية، تفيد هذه العقود في حالة الاستثمار الوطني المباشر لبعض المناطق على وجه الخصوص، أما عقود البوت(BOT) فيمكن استخدامها لأغراض إنشاء بعض البنى التحتية النفطية أو تنفيذ مراحل متقدمة من الصناعة النفطية(كخطوط الأنابيب، مصافي النفط، معامل معالجة الغاز الطبيعي، الخزانات النفطية...).

من جهةٍ أخرى، يمكن المزج بين عدة صيغ وأشكال عقدية بما يناسب كل حالة أو استثمار نفطي على حدة، وهو ما يسمى بالعقد التشعبي(الهجين)، والذي ينطلق من مبدأ أن العقد شريعة المتعاقدين، وفي هذه الحالة لا يتم تبني صيغة عقدية جاهزة، وإنما يعتمد تشكيل وصياغة الشروط العقدية على المفاوضات، مع إمكانية تضمين العقد بند يسمح بإعادة التفاوض والتعديل خلال فتراتٍ زمنيةٍ محددة، أو عند ظهور ضرورات مرحلية تؤثر في مصلحة أحد أطراف العقد.

إن الوضع المالي الصعب في البلد خلال هذه المرحلة يزيد أهمية تأجيل وإرجاء دفع المستحقات المالية للمقاول، من خلال التفاوض لتمديد فترة الاسترداد، أو تقسيط حصة المقاول من نفط الربح.

عموماً، وعلى الرغم من كون المنفعة المباشرة للحكومة من تأخير المدفوعات تبدو ضئيلة وفق النموذج السابق، فإن هذا التأجيل قد يؤدي منافع اقتصادية غير مباشرة في غاية الأهمية، إذ يعتبر تأجيل دفع المستحقات المالية بمثابة إقراضٍ من المقاول للحكومة ويمكن استثمار المبالغ المؤجلة في خدمة أغراض التنمية وإعادة البناء(اعتبارها قروضاً تنموية). عملياً، قد لا يقبل المقاول أن يلعب دور المقرض المصرفي، إذ أنه يدخل كمستثمر يسعى لتحقيق الأرباح وليس كمصرف يعمل بالفائدة، لذا لا بد من تعويضه بحوافزٍ أخرى لقاء قبول تأجيل الدفع.

إن أهم ما يمكن أن تحققه فكرة فترة الاسترداد المتناقصة التي تم اقتراحها، هو تشجيع المقاول على زيادة إنفاقه الرأسمالي خلال سنوات العقد الأخيرة، وبالتالي تسليم المشروع للحكومة بحالةٍ تشغيلية جيدة بنهاية العقد، كذلك تساعد في الحد من الاستنزاف الجائر والسريع لإنتاجية المكامن النفطية، كون المقاول سيرغب في هذه الحالة بتحقيق معدلات الإنتاج الأعلى خلال السنوات الأخيرة للعقد، بغرض تغطية تكاليفه التي يستحق القسم الأعظم منها في أواخر مدة العقد.

خاتمة

من خلال مراجعة الصيغ الحالية للعقود النفطية في سورية تبين وجود عدة إشكالياتٍ بنيويةٍ في شروطها التفصيلية علاوة على الإشكاليات المستجدة خلال مرحلة الحرب بنتيجة تعليق معظم الشركات الأجنبية أنشطتها النفطية في سورية(الغربية منها بالدرجة الأولى). تكمن مواضع الخلل البنيوية تحديداً بنمطية الشروط المالية وقلة مراعاتها للتمايزات النسبية بين المناطق الاستثمارية المختلفة وطبيعة الأنشطة النفطية المستهدفة إضافةً إلى ضعف المرونة تجاه تغيرات البيئة الاقتصادية والنفطية خلال فترة تنفيذ وسريان العقود، وتم تقديم جملة مقترحات لتعديل الشروط العقدية بما يؤدي إلى تحسين عوائد الدولة بحدود المحافظة على حوافزٍ اقتصادية كافية للشركات النفطية.

تستهدف بعض التعديلات المقترحة محاولة تحقيق نوع من الربط بين المزايا المالية للعقد النفطي والمزايا النسبية للمنطقة المتعاقد عليها كحجم الاحتياطي النفطي وتكلفة استخراجه وحجم ونوع الإنتاج المحتمل وبالتالي ضمان حصة عادلة لكل من طرفي العقد في ظروف عدم اليقين حول السعر النفطي والتكاليف الحقيقية للإنتاج. من جهةٍ أخرى، تم اقتراح تعديلات مالية تتعلق بزمن وتوقيت استلام العوائد ودفع التكاليف واستردادها بما يحقق منافع إضافية من الموارد المالية للمشروع، أيضاً تم التركيز على فكرة إعادة التفاوض ومراجعة العقود دورياً لتطويرها بشكلٍ مستمر خلال فترة تنفيذها.

من الممكن إدخال صيغٍ وبدائل عقديةٍ جديدة إلى جانب الصيغ المطبقة حالياً، منها عقد الخدمة الفنية الذي تقدم بموجبه الشركة الأجنبية خدماتها الفنية مع قطع الغيار والتبديل المطلوبة مقابل أجور خدمةٍ محددة، كذلك يمكن استخدام عقد خدمة الإدارة لإعادة هيكلة المشاريع النفطية المتعثرة عبر نقل القدرات التنظيمية والإدارية إلى المشروع النفطي. من جهةٍ أخرى، يمكن الاستفادة من التجربة الإيرانية في مجال عقود إعادة الشراء التي يمكن أن تطبق في مجال التنقيب والإنتاج والتطوير للمناطق ذات الأهمية النفطية الكبيرة والمخاطر الاستثمارية المنخفضة. يمكن أيضاً استخدام نمط عقود BOT لإعادة تأهيل المنشآت والحقول النفطية المتضررة خلال الحرب أو المتقادمة فنياً وتكنولوجياً، وكذلك التوسع في البنى التحتية النفطية كمحطات التجميع والمعالجة والأنابيب والخزانات والموانئ النفطية، إضافةً إلى مصافي تكرير النفط ومعامل معالجة الغاز الطبيعي.

5.النتائج والتوصيات

1.5. النتائج

1-برزت مؤخراً مسألة تراجع الاحتياطي القابل للإنتاج وضرورة تجديده وتحسين مستوى الإنتاج في مواجهة نمو استهلاك الطاقة بمختلف مصادرها والتي يتوقع أن تصل الفجوة فيها إلى 16 مليون/طن مكافئ نفطي حتى عام 2030 وتحديداً في المراحل الأولى لعملية إعادة البناء والتنمية بعد الحرب.

2-تتجاوز الخسائر الفعلية الناتجة عن تدمير قطاع النفط بكثيرٍ التقديرات الأولية المعلنة، مع ارتفاع فاتورة استيراد المحروقات وخسائر القطاعات الأخرى المرتبطة بالنفط، إضافةً إلى تكلفة الفرصة الضائعة نتيجة تأجيل أو فقدان الإيرادات النفطية. بناءً على ذلك، تقدر تكلفة إعادة بناء القطاع النفطي واستثماره خلال 10 سنوات الأولى بحد أدنى40 مليار دولار، في حال عودة الإنفاق الاستثماري لمستوى 2001-2010، وإعادة القطاع إلى ما كان عليه قبل الحرب.

3-إن أهمية المفاوضات في تشكيل وصياغة العقود النفطية تفرض التحضير مبكراً لهذه المفاوضات وتقييم موقفها ووزنها التفاوضي أمام الشركات النفطية انطلاقاً من المزايا النسبية المتبادلة. عموماً، تتفوق شركات النفط العالمية في مجالات التمويل والتكنولوجيا والتسويق والتوريد بينما تشكل العوامل الطبيعية وتحديداً الجيولوجية والجغرافية منها أهم المزايا النسبية للدولة المضيفة.

من جهةٍ ثانية، ترتبط القوة التفاوضية بالاستراتيجيات الاستثمارية للشركات النفطية ودرجة اهتمامها بالحصول على العقد، إذ تتمايز هذه الاستراتيجيات تجاه منطقةٍ جغرافيةٍ معينة أو عقدٍ نفطي محدد، فقد تكون الاستراتيجية ريعية تسعى إلى تعظيم الربحية، وقد تكون طاقوية تهدف لتأمين استقرار في الإمدادات النفطية لمصافيها ومصافي دولها، وقد تكون توسعية تهدف لتحقيق موطئ قدم في منطقةٍ جغرافيةٍ محددة.

أيضاً، تتأثر القوة التفاوضية للدولة بوضعها الاقتصادي والطاقوي بما فيه ميزان المدفوعات وميزان الطاقة والخطط التنموية، ومدى ريعية الاقتصاد ودرجة اعتماده على العوائد النفطية في تمويل عملية التنمية ومستورداتها. وكذلك درجة الاستقرار السياسي والأمني والتحالفات الإقليمية والدولية، حيث تشكل تلك الأوضاع جزءاً من البيئة الاستثمارية التي قد تكون جاذبةً أو طاردةً للشركات العالمية.

4-إنّ الموقف التفاوضي لأطراف العقد النفطي هو موقفٌ ديناميكي متغير، يخضع لظروف اقتصادية متغيرةٍ على المستوى العالمي، فالاستثمار النفطي عرضة لتقلبات أسعار النفط وعوامل العرض والطلب في السوق العالمية التي تتأثر بدورها بالوضع الاقتصادي للدول المستهلكة، وسياسات الطاقة والتخزين الاستراتيجي لديها. لذلك فإن تقييم الموقف التفاوضي وعناصر القوة والضعف لدى أي من الأطراف، ينبغي أن تكون عمليةً مستمرةً ومتجددة، تنبثق من الظروف المرحلية وتحافظ على

المزايا النسبية، للخروج من المفاوضات بأفضل الشروط العقدية التي تحقق منافع الطرفين وتضمن استمراريتها.

5-تمتلك سورية مقومات وأدوات تفاوضية كثيرة في مقابلة حاجتها للاستثمارات النفطية الدولية، ففي الوقت الذي تعاني فيه البلاد من تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي ونقص الموارد والتكنولوجيا والضغوط الطاقوية والتي تضعها في موقع الحاجة والضعف أمام الاستثمارات النفطية الدولية، فإنها في الوقت نفسه، تمتلك موقعا مهماً في قلب الجغرافيا النفطية وبنيةً تحتيةً نفطيةً وغير نفطيةٍ بمستوىً جيد ومناطق نفطية ذات احتماليةٍ مرتفعة بما فيها المياه الإقليمية إضافةً إلى الخبرات البشرية الكبيرة في مجال صناعة النفط. من هنا، يتوجب على صناع السياسة النفطية في سورية قراءة الواقع والمستقبل النفطي وتحديد الموقف التفاوضي بأعلى قدرٍ من الدقة بغرض التوصل إلى شروطٍ تعاقديةٍ مثلى مع الشركات النفطية الدولية الراغبة بالاستثمار في سورية خلال المرحلة المقبلة.

6-من خلال مراجعة الصيغ الحالية للعقود النفطية في سورية تبين وجود عدة إشكالياتٍ بنيوية في شروطها التفصيلية علاوةً على الإشكاليات المستجدة خلال مرحلة الحرب بنتيجة تعليق معظم الشركات الأجنبية أنشطتها النفطية في سورية(الغربية منها بالدرجة الأولى). تكمن مواضع الخلل البنيوية تحديداً بنمطية الشروط المالية وقلة مراعاتها للتمايزات النسبية بين المناطق الاستثمارية المختلفة وطبيعة الأنشطة النفطية المستهدفة إضافةً إلى ضعف المرونة تجاه تغيرات البيئة الاقتصادية والنفطية خلال فترة تنفيذ وسريان العقود، وبالتالي ينبغي تعديل الشروط العقدية بما يؤدي إلى تحسين عوائد الدولة بحدود المحافظة على حوافز اقتصاديةٍ كافية للشركات النفطية.

7-ترتبط الإيرادات الصافية الحقيقية(بالقيمة الحالية) بشكل أساسي بتوقيت دفع التكاليف واستردادها وتوقيت تحقق الإنتاج واستلام العوائد، وهنا تبرز أهمية تأجيل الدفع للمقاول كنوع من التمويل غير المباشر في ظل شح الموارد المالية لسورية خلال المرحلة الحالية، يمكن تحقيق ذلك من خلال التفاوض لتمديد فترة استرداد التكاليف أو تخفيض سقف الاسترداد(نفط التكلفة)، أو من خلال تقسيط دفع حصة المقاول من نفط الربح. هذا التأجيل قد يؤدي منافع اقتصادية غير مباشرة في غاية الأهمية، إذ يعتبر تأجيل دفع المستحقات المالية بمثابة إقراضٍ من المقاول للحكومة ويمكن استثمار المبالغ المؤجلة في خدمة أغراض التنمية وإعادة البناء(اعتبارها قروضاً تنموية). بالمقابل، لا بد من تعويض المقاول بحوافز أخرى لقاء قبوله تأجيل استلام مستحقاته المالية.

8-تنسجم الصيغ الحالية للعقود (عقود المشاركة بالإنتاج) مع أنشطة الاستكشاف والإنتاج في المناطق ذات الاحتمالية النفطية المنخفضة والمناطق التي يتوقع ارتفاع تكاليف الاستثمار فيها، وكذلك المشاريع الضخمة التي تتطلب مستوىً عالٍ من التمويل والتكنولوجيا. بالمقابل، فإن عقود خدمة الخطورة(كعقود إعادة الشراء) يمكن تطبيقها في المناطق الأقل خطورة والمشاريع الأصغر حجماً. من جهةٍ أخرى، تسهم عقود المساعدة الفنية في تأمين التقنياتٍ والمعدات والخدمات وتنفيذ أنشطة فنية أو

مالية أو إدارية تتطلب خبرة وتقنية تتجاوز الإمكانات الوطنية، أما عقود البوت(BOT) فيفضل استخدامها لأغراض إنشاء بعض البنى التحتية النفطية أو تنفيذ مراحل متقدمة من الصناعة النفطية(كخطوط الأنابيب، مصافي النفط، معامل معالجة الغاز الطبيعي، الخزانات النفطية...).

9-يمكن المزج بين عدة صيغ وأشكال عقدية للاستفادة القصوى من مزاياها المختلفة وهذا ما يسمى بالعقد التشعبي(الهجين)، وفي هذه الحالة لا يتم تطبيق صيغة عقدية جاهزة وإنما يكون العقد تفاوضي بالكامل وفق الظروف والمعطيات الخاصة بكل حالةٍ على حدة. أيضاً، يمكن تضمين العقد بند يسمح بإعادة التفاوض والمراجعة الدورية للعقد لتعديله في حال تغير الظروف بشكلٍ جوهري.

10-لم تعد تكنولوجيا الصناعة النفطية في قسمها الأعظم حكراً على عدد محدود من الشركات كما كان في السابق، فقد أصبحت شركات الخدمات النفطية تضاهي معرفياً وتكنولوجياً كبرى شركات النفط العالمية. من جهةٍ أخرى، استفادت شركات النفط الوطنية في العديد من الدول من تراكمات الأرباح وفوائضها في فترات ارتفاع أسعار النفط(خاصة بعد عام 2000) وتمكنت من رسملتها والتحول نحو التمويل الذاتي لمشاريعها، هذا الأمر مكنها من الاعتماد على شركات الخدمة النفطية في استثماراتها منخفضة المخاطر. اليوم، هناك العديد من الشركات الوطنية تتصدر عالمياً لائحة كبرى الشركات النفطية من حيث إدارة الاحتياطي أو الإنتاج وحتى من حيث القيمة السوقية، يضاف إلى ذلك بروز العديد من الشركات الصغيرة حول العالم تحاول أن تبحث لنفسها عن موطئ قدمٍ في السوق النفطية.

11-تغيرت المعادلة التي تحكم علاقة الدول المنتجة للنفط بدول الاستهلاك والشركات النفطية العالمية مع تعاظم دور الشركات الوطنية وتشكل تكتلات إقليمية للمنتجين(كالأوبك والأوابك) وبروز منافسين جدد للشركات النفطية الكبرى التقليدية. بالمقابل، حاولت الشركات النفطية الكبرى ودول الاستهلاك ضمان وضعها الاحتكاري باستراتيجياتٍ مختلفة منها تشكيل وكالة الطاقة الدولية والدخول في عمليات اندماجٍ وتشبيكٍ فيما بينها. المواجهة المستمرة بين المنتجين والمستهلكين تجعل سوق النفط موسومةً بعدم الاستقرار وتنامي عدم اليقين حول الاتجاهات السعرية في الأجلين المتوسط والطويل.

2.5. التوصيات

1.لا بد من إيلاء الأهمية والأولوية القصوى لمسألة تمويل الاستثمارات النفطية في مرحلة إعادة البناء والتنمية كمحدد أساسي لنمط الاستثمار(وطني أو أجنبي) وشكل هذا الاستثمار(طبيعة العقود)، مع التحسب لحاجات إعادة هيكلة القطاع وتأهيله، وضرورات التوسع الأفقي والعمودي في حلقات الصناعة النفطية بما فيها خطط التنقيب في المياه الاقليمية السورية.

وفي ضوء محاذير الاقتراض من المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، يفضل إصدار السندات والأسهم بالعملة المحلية والأجنبية بشرط تطوير وتوسيع سوق الأوراق المالية والمؤسسات المصرفية، كما يمكن أن تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً تمويلياً مفضلاً كقروض خالية المخاطر والفوائد، تسدد لاحقاً من الإنتاج في حال تحققه.

2.يمكن الاستفادة من موقع سورية في قلب الجغرافيا النفطية والغازية كنقطة تجميع وممر عبور لخطوط النفط والغاز مع تطوير وتوسيع الموانئ النفطية في سورية لاستثمارها على المستوى الاقليمي كمراكز تجميع وتصدير نحو دول الاستهلاك في الاتحاد الأوروبي بشكل خاص. هذا الأمر يحقق منافع عدة للدولة السورية أقلها ربط الصادرات السورية من النفط والغاز بشبكة النقل الاقليمية وتأمين استقرار في الامدادات الداخلة والخارجة لسورية بتكاليف معقولة، إضافة إلى الإيرادات التي يمكن أن تتحقق من رسوم العبور وعوائد تأجير الموانئ والخزانات النفطية.

3.يمكن أيضا إقامة منطقة حرة لتجارة المعدات واللوازم النفطية وفتحها للاستثمار الدولي على غرار المنطقة الحرة لدولة الإمارات العربية في جبل علي، يسهم تطبيق هذه الفكرة في تأمين سوق إقليمية للمعدات النفطية تشجع الشركات الدولية على الاستثمار في سورية كونها توفر على هذه الشركات تكاليف نقل وتخزين المعدات وقطع الغيار ومستلزمات الحفر والإنتاج وغيرها.

4. لتحسين العوائد الوطنية من الاستثمارات النفطية الدولية لا بد من إعادة النظر في الآليةٍ الاقتصادية التعاقدية بحيث تكون أكثر ديناميكية وتوازن، وتتحسّب لتغيّر معدل الإنتاج وسعر النفط، ضماناً لتعظيم حصة الدولة من سعر البرميل طيلة مدة العقد، وقد يكون من المجدي استخدام نظام الشرائح السعرية والإنتاجية كمحدداتٍ للتقاسم، ولا بد في هذا الإطار من إيلاء الأهمية القصوى لمسألة التوقيت الزمني لدفع التكاليف واستلام العوائد بحيث يتم التفاوض حول إمكانية إرجاء مدفوعات المقاول وتأخيرها ما أمكن واستثمار المبالغ المؤجلة في خدمة أغراض التنمية الاقتصادية.

5.تصنيف المناطق المطروحة للتعاقد ضمن فئاتٍ استثمارية، اعتماداً على مستوى اليقين الجيولوجي حول الاحتياطي، والتقديرات الأولية لمعدلات الإنتاج وتكلفة البرميل الواحد، إضافةً إلى نوع الاستثمار المطلوب(استكشاف، تنمية، تطوير)، بحيث يتم صياغة كل عقدٍ بما يتناسب مع خصوصية كلِّ حقلٍ نفطي على حدة، وفي هذا الإطار، لا بد من توفر كفاءاتٍ وطنية على درجة عالية من الخبرة

والمرونة والفاعلية، خاصةً الإدارة الفنية والمالية، والتي تتولى التفاوض ومتابعة تنفيذ العقود، إضافةً إلى المراجعة الدورية للعقود وتطويرها باستمرار، بما يستجيب لتطور الظروف الاقتصادية عموماً، وظروف الصناعة النفطية على المستوى العالمي والوطني.

6.بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي من موارد الطاقة في الأجلين المتوسط والطويل فلا بد من العمل على ترشيد استهلاك الطاقة وتشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة والمتجددة والتوسع الحلقي عموديا في مجال الصناعة النفطية بغرض رفع الطاقة الإنتاجية من المشتقات النفطية والمنتجات البتروكيماوية مما يسهم في تعزيز وتدعيم ميزان الطاقة من جهة وزيادة القيمة المضافة المحققة من تصدير النفط بصورة مشتقات أو منتجات بتروكيماوية مصنعة من جهة أخرى.

6. الخاتمة

يتسم مجال الصناعة النفطية بالكثير من التعقيد والصعوبة نظراً لخصوصية المداخيل والمحددات البنيوية التي تحكمها. غالباً، تكون المرحلة الاستخراجية هي الأكثر تعقيداً والأشد حساسيةً تجاه تأثيرات العوامل والأطراف الفاعلة في السوق النفطية على المستوى القطاعي والجغرافي والتكنولوجي.

عموماً، تتركز الأسرار الصناعية والمعرفة التخصصية في مجال النفط ضمن بوتقةٍ ضيقة من الشركات والدول الكبرى التي نظمت نفسها في ذات الوقت عبر تكتلاتٍ حاكمة للسوق النفطية والطاقوية على المستوى العالمي، هذا الأمر، يجعل نجاح الصناعة النفطية في سورية مرهون بضمان الموقع الصحيح بين أطراف الصناعة النفطية عالمياً عبر عقود وعلاقات مستقرة وعادلة تراعي مصلحة البلد من جهة وتحافظ على حوافز كافيةٍ للأطراف المتعاقدة من جهة أخرى.

لا تعد سورية منتجا رئيساً للنفط على الصعيد العالمي ولا حتى الإقليمي، إلا أنها تشكل إقليماً جغرافياً هاما لتجميع ونقل النفط بين دول الإنتاج والاستهلاك كما أن الكثير من أراضيها لا تزال بكراً على صعيد الاستكشاف والتنقيب وقد تكون واعدة نفطياً وغازياً في المنطقة الوسطى والساحلية بالتحديد. هذه المزايا النسبية مضافةً إلى البنية التحتية النفطية المادية والبشرية وغيرها، يمكن أن تشكل نقاط قوة في المفاوضات النفطية مع الدول والشركات العالمية مقابل نقاط الضعف المتمثلة بانخفاض مؤشرات الاقتصاد السوري والحاجة الملحة للاستثمار الأجنبي في مرحلة إعادة البناء والتنمية على مستوى قطاع النفط وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

من خلال مراجعة الصيغ الحالية للعقود النفطية في سورية تبين وجود عدة إشكاليات بنيوية في شروطها التفصيلية علاوةً على الإشكاليات المستجدة خلال مرحلة الحرب بنتيجة تعليق معظم الشركات الأجنبية أنشطتها النفطية في سورية. تكمن مواضع الخلل البنيوية تحديداً بنمطية الشروط المالية وقلة مراعاتها للتمايزات النسبية بين المناطق الاستثمارية المختلفة وطبيعة الأنشطة النفطية المستهدفة إضافةً إلى ضعف المرونة تجاه تغيرات البيئة الاقتصادية والنفطية خلال فترة تنفيذ وسريان العقود، وتم تقديم جملة مقترحات لتعديل الشروط العقدية بما يؤدي إلى تحسين عوائد الدولة بحدود المحافظة على حوافز اقتصادية كافية للشركات النفطية.

أخيراً، يتوجب على صناع السياسة النفطية في سورية التحضير مبكراً لمرحلة طويلة وصعبة من المفاوضات النفطية وإعداد حقيبة متكاملة من الأهداف والإمكانات والاستراتيجيات المستقبلية لوضعها في جعبة فريقٍ تفاوضي نخبوي يمتلك مهارات ومعارف ورؤى واسعة في هذا المجال، ويمكن في هذه الحالة الاستعانة بخبراء مختصين في الجوانب الفنية والمالية والقانونية وغيرها، ولا بد في هذا الإطار من مراجعة العقود النفطية السابقة والحالية والاستئناس بتجارب الدول الأخرى والاستفادة من دروسها في تشكيل وتطوير العقود النفطية مستقبلاً بما يضمن تحقيق أعلى المنافع الممكنة للدولة السورية.

7.المراجع

1.7. المراجع باللغة العربية

1.1.7. الكتب

*ابراهيم، قصي عبد الكريم، دور النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري نموذجا، الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق،2010.

*ترزيان، بيار، "الأسعار والعائدات والعقود النفطية"، ترجمة فكتور سحاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

*جوني، عز الدين، التجارة الخارجية السورية خلال ربع قرن الماضي، دار الرضا، دمشق، 2001.

*الدوري، محمد أحمد، " محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

*الدوري، محمد أحمد، "مبادئ اقتصاد النفط"، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003.

*ديب، كمال، موجز تاريخ العراق: من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفارابي، بيروت–لبنان، ديسمبر، 2013.

*رفول، رياض، عقود الخدمة في سورية 1934–2010، كتاب غير منشور، دمشق، 2012.

*عبد الساتر، كندة، التحكيم في عقود البترول: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2019.

*عبد الله، حسين، البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

*عبد الله، حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة2، 2006.

*فاليري، مارسيل، ترجمة حسان البستاني، "عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط"، دار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى،2007.

*فهمي، حسين، "استراتيجية البترول"، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، 198.

*ويغاته، شارل، اقتصاديات الشرق الأوسط، ترجمة: السلمان، حسن محمد، بغداد 1966، الطبعة الأولى.

2.1.7. الرسائل الجامعية

*بكاكرية، حسيبة، عقود التجارة الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة–بجاية–، الجزائر، 2013، ص58.

*بوغرارة، سالم، السياسات التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال فترة(2000-2011)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2014.

*حسان، ياسر عامر، الآثار القانونية لعقد الخدمة النفطي(للتطوير والإنتاج) بالنسبة للشركة الأجنبية المستثمرة، اطروحة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ديسمبر، 2017.

*خير الدين، وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر، 2013.

*راشد، محمد عبد السلام، دور البنية التحتية في جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة بين(مصر-تركيا)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة-مصر، 2016.

*السراج، إيهاب عبد المجيد محمد اسماعيل، عقود التجارة الدولية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، 2005.

*سليم، بلقاسمي، عقد إدارة المشروع في ميدان البناء، اطروحة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر 2013.

*عاقلي، أمانة، دور الأوبك في استقرار أسواق النفط العالمية، ماجستير، جامعة خيضر، جزائر، 2017.

*مخلفي، أمينة، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2013.

*مريم، عصمي وعيشور، التفاوض في عقود التجارة الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر، 2017.

*مصطفى، قسورة ناصر، دور الاستثمار الأجنبي في تمويل تقنيات استغلال النفط في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، 2016.

3.1.7. الأبحاث والتقارير والدوريات العلمية

*أبو الصوف، نعمت، تراجع الإنفاق مع تعثر الطلب على النفط، الاقتصادية- جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الرياض، السعودية، نوفمبر، 2020.

*اسماعيل، عبد الله حمود، الترتيبات التعاقدية في الصناعة النفطية، (AONG-Website)، جون، 2017.

*اكسون موبيل- قطر، التوقعات لمجال الطاقة، الأساسيات العالمية، مقال، قطر، يوليو، 2019.

*أمين، منتجب، ميزان الطاقة –المنهجية–استهلاك الطاقة في القطاعات المختلفة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، مصر، 2014.

*الاونكتاد، استعراض النقل البحري 2017، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2017.

*البرازي، مصطفى، تطور نمط تجارة النفط الخام والمنتجات النفطية في العالم، مجلة النفط والتعاون العربي، الأوابك، المجلد43، 2017، العدد 163.

*البرازي، مظفر حكمت، ميزان الطاقة في الهند: الواقع الآفاق والانعكاسات على الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون الدولي، 2015، العدد 154.

*تقارير صندوق النقد الدولي 2006–2010، حول مشاورات المادة الرابعة مع سوريا.

*التقرير الاقتصادي العربي الموحد2018، الفصل الخامس: التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018.

*تومي، هجيرة، مفاوضات عقود التجارة الدولية(بحث قانوني)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي، الجزائر، 2019.

*الجبوري، فارس محمود، تأميم النفط في العراق عام 1972 وموقف دول الخليج العربي، مجلة العلوم الأكاديمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، بغداد، 2010.

*الحجي، أنس بن فيصل، في سبيل ثقافة نفطية: العلاقة بين الدولار والنفط، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، نقلا عن صحيفة الاقتصادية الالكترونية، نوفمبر، 2007.

*خليل، شذى، امبراطوريات النفط في العالم، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الاقتصادية، العراق، ديسمبر، 2016.

*خوري، جورج فائز، مناقصة للمشاركة بإنتاج النفط تسجل رقماً قياسياً من الشركات، وكالة الأنباء العربية البرازيلية، الغرفة التجارية العربية البرازيلية، ريو دي جانيرو، أكتوبر، 2019.

*الزبيدي، علي طارق، التقرير السياسي: التنمية في إيران بين المقاومة والممانعة، مجلة مدارات إيرانية–عدد5، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، برلين، سبتمبر، 2019.

*السامرائي، نزهان محمد سهو، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار: دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة/ إشارة خاصة للعراق والدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية–مجلد12–عدد–34، العراق، مايو، 2016.

*السعد، محمد نجيب، النفط نعمة للعراق أم نقمة ؟ هل باعت جولة التراخيص نفط العراق للشركات العالمية؟، صحيفة الوطن العمانية– قضايا، عمان، يناير، 2021.

*السنوسي، أحمد، منظومة التحكم في الطاقة، محكمة المحاسبات، تونس، ديسمبر، 2018.

*الشرعة، علي عواد، الآسيان وتجربة التعاون الاقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، الجزائر، نوفمبر، 2000.

*الشريف والتوهامي وآخرين، دراسة تأثير الملوحة ودرجة الحرارة على معدل تآكل الحديد الصلب، المؤتمر الدولة الأول في مجال الهندسة الكيميائية والنفطية وهندسة الغاز، ديسمبر، 2016.

*شودري و ريتشارد، النفط والغاز الطبيعي: أطر دستورية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، مركز العمليات الانتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.

*الصالح، علياء كامل، قطاع النفط والغاز في الخليج: نظرة عامة واقليمية، مركز الخليج لسياسات التنمية، سلسلة الأوراق الاستطلاعية، ورقة رقم4، ديسمبر 2012.

*عاشور وبن علي، كتوش وبلعزور، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد2، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، مايو، 2005.

*عبد السلام، محمد، دور التآكل في المنظومات الإنتاجية والخدمية، ندوة هندسية تخصصية(التآكل في الصناعات النفطية)، قسم هندسة الإنتاج والمعادن، الجامعة التكنولوجية، بغداد، أيار، 2011.

*عبد العال، أمجد صباح، عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج لتطوير القطاع النفطي في العراق، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد(21)، العراق، حزيران، 2008.

*عبد العزيز، دلشاد عمر، اكتشاف النفط وأثره على زيادة السكان وتطور العمران في كركوك 1934–1972، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية– المجلد12– العدد4، العراق، يوليو، 2017.

*عبهول، عبد الله شاتي، دور النخب الأكاديمية وموقفها من القضايا المتعلقة بشؤون النفط، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد22– العدد93، الجامعة المستنصرية، العراق، 2016.

*عربش، زياد أيوب، "تطور شركات النفط العالمية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق، 2009.

*عربش، زياد أيوب، مستقبل الطاقة في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي22، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009، البحث الثالث.

*علي، يونس، الطلب المتوقع على الطاقة في سورية حتى عام 2030 ودور الطاقات المتجددة في تأمينه، منتدى العلوم الهندسية الثاني، مكتبة الأسد، دمشق، نوفمبر، 2017.

*غـازي، وداد جـابر، تـأميم الـنفط الإيرانـي وتداعياتـه علـى العلاقـات الدوليـة(1951-1953)، مركـز المستنصرية للدراسات العربية والدولية- المجلد36- العدد60، العراق، حزيران، 2013.

*فرحات، محمد، عمالقة النفط يتساقطون...اكسون موبيل تغادر داو جونز بعد 92 عاما، العين الإخبارية، آب، 2020.

*الفهد، أحمد بن فهد بن حمين، مفاوضات عقود التجارة الدولية: دراسة فقهية، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد38، رقم 824914، السعودية، 2017.

*القاضي والشرع، محمد ومروان، التطور الترسيبي والباليوجغرافي لتشكيلة الوراشينا دولوميت في حزام الطي التدمري في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأساسية- المجلد(29)- العدد الثاني، 2013.

*قريط، عصام و عمر، حازم، المعالجات المحاسبية لاسترداد التكاليف في شركات إنتاج النفط والغاز في ظل عقود تقاسم الإنتاج(دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة تشرين، المجلد36- العدد6، نوفمبر، 2014.

*الكرعاوي، حيدر غني وناس، المحاسبة في النشاط النفطي، جامعة بابل، العراق، شباط، 2013.

*اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، التنبؤات الاقتصادية، الأمم المتحدة، تقارير، 2009.

*محفوض، محمد محفوض، مستقبل النفط والغاز في سورية، تقارير، سيريا أويل، مارس، 2011.

*محمد وصالح، فاطمة ولورنس، النفط العراقي بين جولات التراخيص والتنمية المستدامة- مع اشارة إلى تجربة النرويج، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية- م22- عدد89، جامعة بغداد، العراق، يونيو، 2016.

*محمود، مريم شطيبي، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، ندوة، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر،2015/5/14.

*محي الدين، طارق كاكه رش، العقود النفطية وخلافات الحكومة الاتحادية واقليم كردستان حولها، كلية القانون والسياسة، جامعة التنمية البشرية، بغداد، حزيران، 2014.

*مردان، باهر، استراتيجية أمن الطاقة الصينية ودور شركات النفط الوطنية في تحقيق متطلباتها، ورقة عمل، بكين، 2012.

*مرزا، علي، معضلة الأوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس، 2017.

*المرسومي، نبيل، أوراق في السياسة النفطية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، مارس، 2013.

*المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، تقرير الاقتصاد والأعمال: الطاقة، ع18، بغداد، أيار، 2019.

*المركز السوري لبحوث السياسات، العدالة لتجاوز النزاع، تقرير آثار النزاع السوري 2016–2019، آذار، 2020، سورية، 2020.

*مصطفى، قسورة ناصر، دراسة تحليلية للمخاطر القطرية المؤثرة في تدفق استثمارات شركات النفط الأجنبية إلى قطاع النفط السوري، مجلة جامعة حماه–المجلد2– العدد11، سورية، حزيران، 2019.

*المنظمة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية الناطقة بالإنكليزية(AFROSAI–E)، دليل الاعتبارات الخاصة بالرقابة على الصناعات الاستخراجية، ترجمة ديوان المحاسبة–دولة قطر، نوفمبر، 2019.

*ميوتيت، جريج، عقود مشاركة الإنتاج: خصخصة النفط تحت مسمى آخر؟، بحث عن الخصخصة مقدم لمؤتمر الاتحاد العام لعاملي قطاع البترول، البصرة، العراق، أيار، 2005.

*نبيل، جعفر عبد الرضا، التراخيص النفطية عقود خدمة أم عقود مشاركة، الحوار المتمدن، العدد 4996، محور الإدارة والاقتصاد، 2015.

*هلمان، كرستوفر، أكبر شركات النفط في العالم، مجلة فوربس، نيويورك، 2010، نقلا عن OpenOil.

*الورقة القطرية للجمهورية العربية السورية في مؤتمر الطاقة العربي، 2014.

*ووتش، ريفينيو، "التخلص من لعنة الموارد"، مبادرة الحوار حول السياسات_سلسلة3، نيويورك، 2005.

4.1.7. المصادر الحكومية والرسمية

*بسام طعمة، مدير عقود الخدمة والمؤسسة العامة للنفط سابقا، مقابلة ميدانية، ديسمبر، 2019.

*البنك الإسلامي للتنمية بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

*البيانات الفعلية لشركة دير الزور(توتال الفرنسية) من أرشيف المؤسسة العامة للنفط–مديرية عقود الخدمة–دائرة استرداد التكاليف

*جدول ميزان الطاقة في سورية لسنوات عدة، تقارير سنوية، المركز الوطني لبحوث الطاقة، دمشق، 2012_2006.

*عقد الخدمة المصدق بالقانون/27/عام 1988، المؤسسة العامة للنفط، أرشيف عقود الخدمة، دمشق، 2019.

*عقد كبيبة، الموقع عام 2003 بين الحكومة السورية و CNBC الصينية، ملحق "ج"، مادة6، بند10.

*القرار رقم 2960-622(202)/2012 الصادر عن الخزانة الأمريكية، القرارات رقم 628-782-878 - 2011/1244 الصادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي عام 2011، إضافة إلى جملة قرارات ولوائح تنفيذية لاحقة عامي 2012، 2013.

*اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، التنبؤات الاقتصادية، الأمم المتحدة، تقارير، 2009.

*المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، سلسلة نشرات إحصائية.

*المركز الوطني لبحوث الطاقة بدمشق، سلسلة جداول وإحصاءات ميزان الطاقة لعدة سنوات.

*مصرف سورية المركزي، الموقع الرسمي.

*منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(أوابك)، التقرير السنوي الحادي والثلاثين، الكويت، 2004.

*المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، أرشيف 2018.

*المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، سلسلة إحصاءات(2000-2019).

*المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، مقابلات ميدانية، ديسمبر، 2020.

المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة، أرشيف 2018.

2.7. المراجع باللغة الأجنبية

*Bindemann, Kirsten, Production Sharing Agreements: An Economic Analysis, Oxford Institute for Energy Studies, WPM 25, October, 1999.

*Bortolotti, Fabio, Drafting and Negotiating International Commercial Contracts, International Chamber of Commerce, The World Business Organization, Third Edition, September, 2017.

*Carril-Caccia F, Milgram-Baleix J, Paniagua J (2019) Foreign Direct Investment in oil-abundant countries: The role of institutions, PLoS ONE 14(4),United States, April, 23, 2019.

*Chatterjee, Charles, Negotiating Techniques in International Commercial Contracts, Routledge Revivals, 1st Edition, January, 2017.

*ConocoPhillips, “The Making Of An Oil Major", Business Week, May 23, 2011.

*Cottarelli, Carlo, Fiscal Regimes for Extractive Industries: Design and Implementation, International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, August, 2012.

*Echenberg, David, Negotiating international contracts: does the process invite a review of standard contracts from the point of view of national legal requirements?, Cambridge University Press, September, 2011.

*Emery, Cyril, International Commercial Contracts, Hauser Global Law School Program, March, 2016.

***Ernst & Young**, Global Oil Tax Guide(2019.)

*Euro Matech, Oil & Gas Commercial Contracts and Negotiation Skills, Training Seminars & Conferences, London, March, 2019.

*Farzam & Nejad & Mansour, Effects of Contractor and Employer Obligations in Buy Back Contracts: case study of oil exporting country, Entrepreneurship and Sustainability Center, 2017.

*Ghandi & Lin, "Oil & Gas Service Contracts around World", California University, June, 2013.

*Groenendaal, Willem J.H, A Critical Review of Iran Buy Back Contracts, Energy Policy-Volume34-Issue18, ELSEVIER, Dec, 2006.

*Haddadi, Mahdi, Nature of Iranian Petroleum Contracts in Upstream Section, International Letters of Social and Humanistic Sciences- Volume 44, University of Tehran, Iran, Dec, 2014.

*Harraz, Hassan.Z, Petroleum Law: Types of International Petroleum Contracts, Lecture3, Tanta University, Feb, 2016.

*Heller, Patrick, NOC,s as Instruments of Risk and Reward, Wider Working Paper, United Nations University, Tokyo, April, 2017.

*IEA, World Energy Outlook2018.

*Jaffe, Amy Myers & Soligo, Ronald, The International Oil Companies, The James A.Baker III, Institute for Public Policy, Rice University, Japan, nov, 2007.

*Joh.Alvarez & Ja.Fiorito ,Venezuelan Oil Unifying(L.America), Ethics of Development in a Global Environment, Stanford University, 2005.

*Judon, Fambrough, Hints of Negotiating an Oil and Gas Lease, Technical Report 229, Real Estate Center, Texas A&M University, July, 2015.

*Kaiser & pulsipher, "Fiscal System Analysis: Concessionary and Contractual Systems Used in Offshore Petroleum Arrangements", OCS Study, coastal marine institute,2006.

*Karshenas, Massoud, Oil-State and Industrialization in Iran, Cambridge University , New York, 1990.

*Kashanil & Gholizadeh, Unification in Iranian Petroleum Contracts Model (IPC), SID- Volume6- Number23, Iran, 2018.

*Kessler, Thomas, The New Iranian Petroleum Contracts- Government Approval, Herbert Smith Freehills, Legal Briefings, Germany, Aug, 2017.

*Khusanjanova, Jamola, OPEC,s Benefit for the Member Countries, Research in World Economy, Ewha Womans University, Seoul, Korea, April, 2011.

*Manaf & Ishak, "Effects of Fiscal Regime changes on investment climate of Malaysia marginal oil fields: Proposed model", ICAS, Kuala Lumpur, ,Aug, 2014.

*Mandil, Claude, International Petroleum Exploration and Exploitation Agreements: Legal, Economic and Policy Aspects, 2nd ed, Barrows Co. Inc, New York, 2009.

*McFarland, John, Production Sharing Agreements, Oil and Gas Lawyer BLOG.

*Nordin, Shahrina & Vassekaran, Subashini & Grover, Gurkirpal, Intercultural Negotiations: Issues and Challenges in the Oil and Gas Industry from Malaysian Perspective, International Review of Management and Business Research, Vol.3, Issue.3, Malaysia, September, 2014.

*OPEC Annual Statistical Bulletin , Jun, 2019.

*OPEC, Annual Statistical Bulletin,50th Anniversary Exhibition, Austria, Vienna, Sep,2010.

*Open Oil Group, "Oil Contracts How to Read and Understand Them", October 2012.

*Peurifoy, J.Colbert, The Role of the Service Contract, American Petroleum Institute, API-65-086, New York.

*Radon, Jenik, How to Negotiat an Oil Agreement, Initiative for Policy Dialogue Working Paper Series, Columbia University, September, 2006.

*Salih, Mohsin & Radhwan Shareef, Strategy of Oil Contract Negotiation, International Journal of Business and Social Science, Soran University, Vol.6, No.9, September, 2015.

*Stevens, Paul, The Coming Oil Supply Crunch, Report, Chatham House, Royal Institute of International Affairs, London, 2013.

*Takuji & others, Identifying Oil Price Shocks and their Consequences: The Role of Espectations in the Oil Market, Working Papers No725, Bank For International Settlements, May, 2018.

*Tandon, Yash, “Trade is War: The West’s War Against the World”, OR Books Publisher, First Edition, New York, US, 2015.

*Tordo, Silvana, NOC,s Value Creation, Pro. P109169, World Bank, Washington, Mar, 2011.

*U.S Energy Information Administration, Monthly Energy Review, April, 2019.

*U.S. Energy Iformation Administration, Short-Term Energy Outlook, 2019.

*Wells, Peter, Iraq Technical Service Contracts- A Good Deal for Iraq?, Middle East Economic Survey, Nov, 2009.

*World Bank Group, Iraq Economic Monitor, Toward Reconstruction, Economic Recovery and Fostering Social Cohesion, Middle East and North Africa Region, 2018.

3.7. مواقع الانترنت

http://data.isdb.org/pxfdrcg/world-bank-development-indicators-wdi-2017-idb-aggregates?tsId=1082720#

http://www. euro matech .com/reviewed/11/11/2020.

http://www.ahewar.org/reviewed/14/12/2020.

http://www.ey.com/reviewed/19/10/2020.

http://www.oil-gas-leases.com/oil-lease-description.html/ Reviewed/ 8/1/2021.

https://al-ain.com/article/exxonmobil-left-dow-jones-screen-10-decade.
https://ar.wikipedia.or/reviewed/17/12/2020.

https://bit.ly/3dTnA/Reviewed/25/6/2020.

https://hal.archives-ouvertes.fr/reviewed in 29-12-2020.

https://Resource Contract org/reviewed/17/9/2020.

https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-05-15/repsol-said-to-end-pursuit-of-oil-growth-amid-energy-transition/reviewed/28/12/2019.

https://www.eia.gov/outlooks/steo/report/prices.php/reviewed/20/7/2020.

https://www.eqtsad.net/news/article/13642/7/1/2021.

https://www.oilandgaslawyerblog.com/production-sharing-agreements/reviewed/26/12/2020.

https://www.onepetro.org/conference-paper/API-65-086/reviewed/22/7/2020.

https://www.sid.ir/en/Journal/ViewPaper.aspx?ID=607064.

https://www.syria-oil.com/5741/reviewed/2/11/2020.

www.iea.org/reviewed/2/3/2020.

www.opec.org/reviewed/3/1/2021.

8. الملاحق

الملحق(1)

آلية التقاسم في عقد المشاركة بالإنتاج وحسابات الربحية

إن صافي التدفقات النقدية المحققة من الاستثمار في إنتاج النفط، من حقل معين f خلال سنة مالية معينة t ، هي عبارة عن الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الداخلة وإجمالي التدفقات النقدية الخارجة، ، وتحسب صافي التدفقات بالمعادلة:

$$(1)\ NCF_t = GR_t - GE_t$$

GR_t: إجمالي الإيرادات، و GE_t: إجمالي النفقات، الآن يمكن حساب حدي المعادلة السابقة كما يلي:[231]

$$GR_t = {}^{o}g_t\,{}^{o}P_t\,{}^{o}Q_t + {}^{g}g_t\,{}^{g}P_t\,{}^{g}Q_t$$

حيث ${}^{o}P_t\,{}^{g}P_t$: أسعار النفط والغاز على التوالي و ${}^{o}Q_t$, ${}^{g}Q_t$: كميات إنتاج النفط والغاز على التوالي و ${}^{o}g_t\,{}^{g}g_t$: معامل خاص بطبيعة الهيدروكربون ويعتمد على درجة API[232] والمحتوى الكبريتي.

يهمل الحد الثاني من المعادلة، باعتبار الحقل ينتج النفط فقط، ونعتبر للتبسيط معامل التحويل مساوي للواحد الصحيح، فتصبح:

$$(2)\ GR_t = {}^{o}P_t\,{}^{o}Q_t(2)$$

تحسب التدفقات النقدية الخارجة بالمعادلة:

$$(3)GE_t = ROY_t + CAPEX_t + OPEX_t + TAX_t$$

بتعويض المعادلتين(2) و(3) في (1) يصبح لدينا:[233]

$$(4)\ NCF_t = {}^{o}P_t\,{}^{o}Q_t - ROY_t - CAPEX_t - OPEX_t - TAX_t$$

حيث $CAPEX_t$ ، $OPEX_t$: النفقات الرأسمالية والتشغيلية السنوية، و ROY_t: إتاوة الحكومة عن السنة، و TAX_t: ضريبة دخل الشركة عن السنة، و ${}^{o}P_t\,{}^{o}Q_t$: إجمالي الإيرادات السنوية

---

[231] Manaf, & Ishak, "Effects of Fiscal Regime changes on investment climate of Malaysia marginal oil fields: Proposed model", ICAS, Kuala Lumpur, ,Aug, 2014.

[232] تشير (API) إلى مقياس الكثافة النوعية(الوزن النوعي) حسب معهد النفط الأمريكي، وفقاً لهذا المقياس يصنف النفط إلى درجات تتفاوت بينها وفق الكثافة النوعية بالنسبة إلى الماء إلى نفط ثقيل ومتوسط وخفيف.

[233] في عقود النفط السورية، تدفع المؤسسة العامة للنفط الضريبة نيابة عن المقاول، لذلك نعتبر Tax=0.

تعبر المعادلة (4) عن صافي المتحصلات النقدية للاستثمار خلال السنة t، والتي تخضع للتقاسم كنفط ربح، وتكون حصة المقاول من المتحصلات النقدية كما يلي:[234]

$$CT_t = {}^{o}P_t{}^{o}Q_t - ROY_t - TC_t - PO\backslash G_t - TAX_t$$

تخصص نسبة من الإنتاج بعد الإتاوة، يسمى نفط التكلفة CO_t، يمثل الحد الأعلى المسموح به لاسترداد التكاليف. فعلياً، قد يتحقق فائض (s) في نفط التكلفة وفي هذه الحالة يتم إضافته لحصة الحكومة، كما يمكن أن يتحقق عجز (d) وهنا يتم تدويره إلى تكاليف السنة اللاحقة، وتحسب التكاليف المستردة (PBC_t) بالمعادلة:

$$PBC_t=OPEX_t+CAPEX_{t-1}/PBP+\dots CAPEX_{t-PBP}/PBP+d_{t-1}$$

حيث: PBC_t: التكاليف المستردة في السنة t، و PBP: فترة الاسترداد، و d_{t-1}: عجز نفط التكلفة السابق

ويحسب كما يلي: $(CO_{t-1}<PBC_{t-1})$ $d_{t-1} = CO_{t-1} _ PBC_{t-1}$

تكون التكاليف المستردة فعلا خلال السنة($APBC_t$) وتُحسب:

$$APBC_t=CO_t(CO_t<PBC_t) \quad \text{أو} \quad APBC_t=PBC_t(CO_t\geq PBC_t)$$

وفي هذه الحالة تصبح حصة المقاول:

$$(5)CT_t={}^{o}P_t{}^{o}Q_t_\ ROY_t_\ CO_t_PO\backslash G_t-TC_t+APBC_t$$

حيث

CO_t : نفط التكلفة $TC_t = CAPEX_t + OPEX_t$: التكاليف الكلية

وتكون حصة الحكومة:

$$(6)GT_t= ROY_t+ PO\backslash G_t + s_t$$

حيث: s_t : فائض نفط التكلفة، و $PO\backslash G_t$: حصة الحكومة من نفط الربح

ننتقل الآن لحساب القيمة الحالية للمتحصلات النقدية التي يحققها المقاول خلال مدة العقد:

$$NPVC = \sum_{t=1}^{k}\left(\frac{CT_t}{(1+D^c)^{t_1}}\right)(7)$$

حيث D^c: سعر خصم المقاول

أما القيمة الحالية لكافة المتحصلات النقدية الحكومية من العقد فتحسب كما يلي:

$$(8)\ NPVG = \sum_{t=1}^{k}\left(\frac{GT_t}{(1+D^g)^{t_1}}\right.$$

حيث D^g: سعر خصم الحكومة

---

[234] عربش، زياد أيوب، "تطور شركات النفط العالمية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق، 2009.